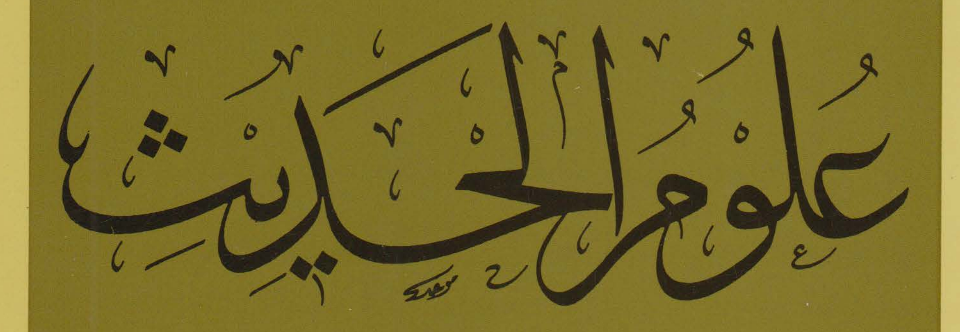


علوم الحديث

مجلة نصف سنوية تُعنى بعلوم الحديث

تصدر عن كلية علوم الحديث

٣

العدد الثالث

السنة الثانية

محرّم الحرام ـ جمادى الآخرة ـ ١٤١٩هـ



مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com



مجلة نصف سنوية تعنى بعلوم الحديث

تصدر عن كلية علوم الحديث



السّنة الثانيه : ١٤١٩هـ

العدد الثالث ، محرم الحرام ـ جمادى الآخرة

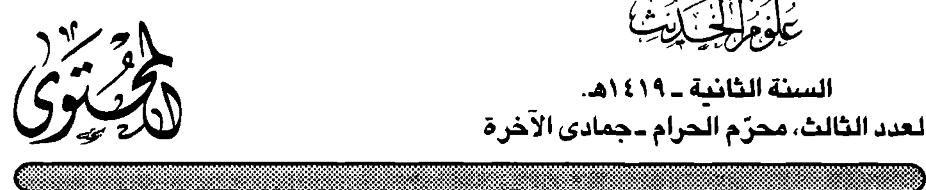




مجلة «علوم الحديث» تصدرها
كلية علوم الحديث ـ طهران
المدير المسؤول:
الشيخ محمّد محمّدي (الري‌شهري)
رئيس التحرير:
السيّد علي قاضي‌عسكر

العنوان :
الجمهورية الإسلامية في إيران ـ قم
خيابان ١٩ دي ـ كوچه شماره ١٠
مؤسسة دار الحديث الثقافية

ص . ب ٣٧١٨٥/٣٤٣١
تلفن ٧١٩١٩٠

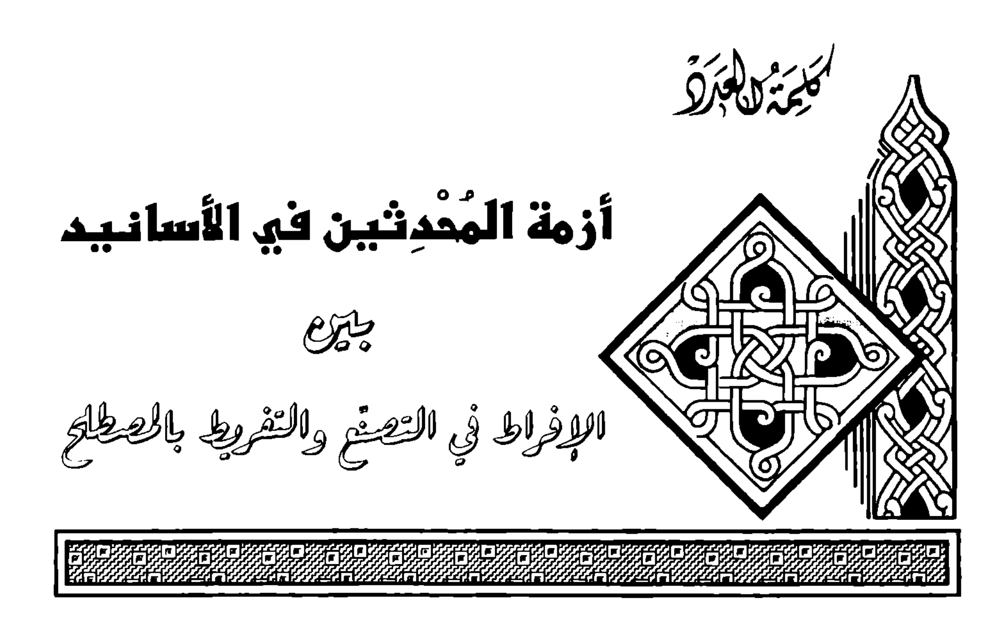


علوم الحديث

السنة الثانية ـ ١٤١٩هـ.

العدد الثالث، محرّم الحرام ـ جمادى الآخرة

المحتوى



كلمة العدد

أزمة المُحْدِثين في الأسانيد بين الإفراط في التصنّع والتفريط بالمصطلح

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يختلف ذوو الكلمة من المسلمين، في أهميّة الحديث الشريف ولا في حجّيته، لما يحسّ بالبداهة من مصدريّته للدين، وأثره في تكوين المعرفة الإسلاميّة.

إلّا أنّه لا يغيب ما مُني به في فترات من تفريطٍ به، أو إفراطٍ فيه، لكنّ الحقيقة تلك تجاوزت كلّ العقبات والتحدّيات، وجرت المياه في مجاريها الطبيعيّة، ولو بعد حين.

في الصدر الأوّل ـ من تاريخ المسلمين ـ رفعت مقولة «حسبنا كتاب الله» كشعار في وجه الحديث الشريف، بشكل صريح ومباشر، وفي محضر صاحب الرسالة، ومصدر الحديث الأوّل، النبي الأعظم ﷺ، فكانت بداية «القرآنيين» الذين لا نزال نسمع لهم همسات في أطراف الأرض.

وكان الأثر السلبيّ لتلك المواجهة الجريئة: أن منع الحديث الشريف من النقل والإذاعة، كما منع بشدّة عن تدوينه وكتابته وضبطه، ممّا فسح المجال لتشويه

صورته تارةً والتشكيك فيه أخرىٰ، وقد فصّل الحديث عن ذلك في كتب خاصّة بتاريخ الحديث[١].

وبما أنّه كان للحديث ـ علىٰ أثر الدعم الكامل له، من نصوص القرآن الكريم، وبإشراف مباشر من النبيّ الأكرم ﷺ، وبجهود الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وفي مقدّمتهم أهل بيت النبيّ عليهم السلام ـ حصانة قويّة ضدّ كلّ أنواع المواجهة المضادّة والتصدّي المعلن وغير المعلن.

فقد تكاثفت جهود المخلصين لهذا الدين، بكلّ الأشكال وشتّىٰ التصرّفات قولاً، وعملاً، من أجل إحباط تلك المواجهة، فقاموا بتدوين الحديث وضبطه ونشره، ولو وضعت الصمصامة علىٰ رقابهم[٢].

وقد أثمرت تلك الجهود المخلصة ـ ولو مع تأخير قرنٍ كاملٍ من الزمان ـ بالعودة الحميدة إلىٰ الحديث الشريف.

وهذا التأخير سبّب حدوث فجوات وثغور في هذا الكنز، مثل الحاجة إلىٰ الوسائط المبلّغة، الموصلة إلىٰ المصدر الأوّل لمتن الحديث، وقد سمّيت بالأسانيد.

ثمّ الإثارات التي كان «القرآنيون» يُثيرونها، والدسّ والتزوير الذي يصنعونه، بغرض التشكيك في الحديث، وسلب الثقة من نصوصه، وإخراج الموروث منه عن حيز الاعتماد والاستفادة.

وفي مقابل هذا ـ أيضاً ـ وقف الأيقاظ من علماء المسلمين بقوّة، فأبدعوا في تاسيس «علم الحديث» فنظّموه، ورتّبوه، وفنّنوه، بشكلٍ لم يسبق له نظير في أيّة حضارةٍ إنسانيّة سابقةٍ، سواء في الأديان الإلهيّة، أم غيرها، بما يُعتبر مكرمةً إسلاميّة يعتزّ بها المسلمون.

---

(١) لاحظ كتاب «تدوين السنة الشريفة» للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي فإنّه أحدث كتاب جامع لشتات هذا البحث. وقد طبع في قم عام ١٤١٣ و١٤١٧هـ.

(٢) ذكر الصحابي الجليل أبوذر الغفاري هذه الكلمة، لاحظ صحيح البخاري (٢٧/١).

وممّا قاموا به: وضع قوانين مستلهمة من الأعراف الطيّبة العامّة، معتمدة علىٰ موازين المنطق، والاستقراء، فقرّروا لنقل الحديث طرقاً، وحدّدوا لها شروطاً، واصطلحوا مصطلحاتٍ خاصّة، كي لا تتزيّف الأمور، ولا تختلّ الموازين، ولا يُستغلّ الحديث من قبل المفرِطين، أو المفرّطين.

وكلّما تكاثفت الأيّام والسنوات وتتابعت القرون، واستقرّت قواعد العلوم والفنون، تحدّدت موازين «علم الحديث» بشكل أوضح، وتبلورت موازينه وأعرافه بصيغها وصورها، كما توسّعت شعبها، حتّىٰ كانت «علوم الحديث» من أهمّ أقسام الدراسات الإسلامية.

وممّا مُني به الحديث الشريف، فكرة الإفراط فيه، علىٰ حساب غيره من مصادر المعرفة الإسلامية، كالقران الكريم، والعقل السليم، والسيرة والإجماع، وغيرها ممّا هو مقرّر في محلّه.

وقد تبنّت جماعات فكرة الإفراط في اللجوء إلىٰ الحديث والأخبار، فدعوا أنفسهم «أهل الحديث» أو «الأخباريّة»[١].

وتبتني الفكرة علىٰ: الالتزام بما جاء في الأحاديث، بشكلٍ مطلق، ورفع مكانته علىٰ سائر الأدلّة، بل علىٰ حساب سائر الأدلّة، بدعاوىٰ لاتقاوم البحث والمعارضة.

والمهمّ أنّ هؤلاء استهانوا بأمر الأدلّة الأخرىٰ، واعتبروها إمّا غير مفهومة، أو مفتعلة ومبتدعة، وغير حجّة شرعيّة، كما اعتبروا صناعة أصول الفقه، من البدع المنافية للنصوص؛ فابتعدوا عن كلّ ملازماتها، كما ابتدعوا عن كلّ مصطلح، حتّىٰ لو كان مستلهماً من الأعراف الطيّبة، ما لم يرد به «نصّ في حديثٍ».

بينما لم تكن تلك الصناعة، أو تلك المصطلحات، إلّا مأخوذة من الأعراف،

---

(١) لاحظ للتمييز بين هذه الأسماء، مقدّمة (الحكايات) للشيخ المفيد. المنشور في مصنّفات الشيخ المفيد رقم (٩).

التي قرّرها الشارع، وأمر بالأخذ بأحسنها، بل هي مستخرجة من قواعد شرعيّة مقرّرة، ومستلهمة من تصرّفات الشارع الكريم نفسه، فليست إلّا جرياً علىٰ دَيْدَنِه وعمله، فهي بالتالي ترجع إلىٰ «النصوص» وتعتمد عليها، ولو بالتأمّل والتدبّر الذي لابدّ من استخدامه في تمشية الحياة، وقد دعا إلىٰ ذلك الشارع الكريم، في مواضع عديدة.

وكان موقف الأخباريين من أصول الفقه، متشدّداً إفراطيّاً بحيث انتج ردّة فعلٍ عنيفة لدىٰ معارضيهم، أدّت بهم إلىٰ اتّخاذ موقف تفريطيّ من الحديث الشريف.

لكن الواقع الحقّ كان يبرز بين هؤلاء وأولئك، لمن يتعقّل أمر الأصول وقواعده، فيجد أنّها مستلهمة من نصوص الأحاديث، ولا تتعدّاها، ومرويّة عن الأئمّة عليهم السلام وقد عمل بها أصحابهم عليهم السلام في عصورهم، وبمرأىٰ منهم ومسمع، من دون نكير[1].

وكان فقهاء الأخباريّة يعترفون بمثل هذا، ويعتقدونه، ممّا دعا بعض المفرّطين أن يقول له: «أنت أصوليّ من حيث لا تشعر»!

لكن هذه الكلمة لا تناسب العلماء، وغير لائقة، لأنّ الأصوليّ إذا اعترف بأن قواعده مستلهمة من النصوص «فهو ـ إذن ـ أخباري من حيث لا يشعر»، أيضاً.

ولقد خمدت فورة ذلك الإفراط، وذلك التفريط، وعلم الجميع بأنّ النزاع عاد «لفظيّاً»، وأنّ المعتمد لكلا الفريقين، هي نصوص، وأصبحت تلك العقليّة منزويةً وضئيلة وفكرتُها باهتةً.

وعادت المياه إلىٰ مجاريها، وتقدّمت عملية الاستناد إلىٰ الحديث، مع

(١) لاحظ رسالة الاجتهاد والأخبار، للوحيد البهبهاني، والفوائد الحائرية له، ولاحظ كتاب: الاجتهاد والأخبار، للسيّد عبدالرسول الجهرمي شريعت مدار. المطبوع في المقالات والرسالات برقم (٢٣).

الاستفادة من القواعد، تسير بخطوات رائعة، وبمناهج محكمة.

ونرىٰ في تاريخ الاستنباط: كلّما كان الفقيه، أعمق فكراً وأكثر تحقيقاً، وأبرز تدقيقاً، فإنّه ألجأ إلىٰ النصوص، وأكثر اعتماداً عليها، في الاستنباط الفقهي.

فنرىٰ في عمالقة الفكر الأصولي من يستند إلىٰ الأحاديث بشكل أساسي، متجاوزاً كلّ الإشكاليّات التي تعرض، حتّىٰ من قبل كبار الأخباريين في عهدهم الذهبيّ، من العنايات الرجاليّة والإشكاليات السنديّة.

ونرىٰ في تاريخ علم الرجال: أنّ من كبار الأخباريين مَنْ ألّفوا في علم الرجال، وبحثوا عن أمر الأسانيد وتصحيح الطرق وإقامة القرائن الداخليّة والخارجيّة علىٰ صحّة الأحاديث[1] بينما نجد كبار الأصوليين المعاصرين لهم لا يتعدّون الحديث الشريف في الاستدلال الفقهي، ويتغافلون عن تلك البحوث السنديّة.

ومن الواضح أنّ ذلك ليس منهم عن قصور أو تقصير ـ حاشاهم ـ بل إنّما هو من أجل الوثوق التّام بما أودع في مصادر الحديث من النصوص التي توارثها العلماء بكلّ دقّة، وبكلّ أمانةٍ، وحفظوها لنا، باعتبار أنّها «الدين» الذي يجب أداؤه، و«الرسالة» التي يجب تبليغها.

ولم يكن حَمَلة الإسلام: من عقيدته وفقهه وأصوله، وحديثه، ينظرون إلىٰ «الأحاديث» الموروثة، علىٰ أساس أنّها «أخبار أحاد»، حتّىٰ يبحثوا عن أسانيدها، فإنّهم كانوا يلتزمون ـ بالإجماع ـ: «أن خبر الواحد لا يفيد علماً ولا عملاً»[2].

بل، كانوا يعتقدون بأنّ المودع منه في الجوامع العظام، إنّما هو متواتر، وفي كثير

---

(١) مثل الميرزا محمّد الأخباري صاحب الكتب الثلاث، لاحظ: مصفىٰ المقال، لآقا بزرك الطهراني، (عمود: ٤٣٠).

(٢) لاحظ مقال: الثقلان، مجلّة علوم الحديث (العدد الأوّل)، السنة الأولىٰ، ص ٤١.

من أحكام الشرع[١].

ولو دقّقنا في مزاولات الفقهاء من الأصوليين، نجد رفضهم بقوّة لفكرة انسداد باب العلم ورفضهم لمحاولات اللجوء إلىٰ الظنون، معتمدين علىٰ أنّ المخزون الحديثيّ الموجود، يغني عن الظنّ في الأكثر من أبواب الفقه.

كما أنّا نجد عمالقةً من الفقهاء الأصوليّن، ينتهجون مناهج رجاليّة، ويتعاملون مع الأسانيد، بشكلٍ يقرب من الأخباريين، إن لم يَطْغَ عليهم أحياناً[٢].

وفي العصر الأخير:

نجد الأصوليّ العملاق، محرّر علم الأصول ممّا فيه من الفضول، الإمام الفقيه المجاهد، العلّامة المحقّق، الآخوند محمّد كاظم الخراساني صاحب «كفاية الأصول».

فإنّه ـ علىٰ ما هو المعهود منه من الدقّة والبحث والتحقيق ـ لم يخالف السلف في المعالجة الرجاليّة، بل ما نقله الحجّة الشيخ آقا بزرك الطهراني ـ الذي حضر دروسه، واشترك في مجلس الاستفتاء الذي كان يعقده في منزله ـ يدلّ علىٰ اعتماده علىٰ النصوص المنقولة مهما كانت درجتها في النقد السنديّ.

قال الحجّة الشيخ الطهراني: سمعتُ شيخنا آيةالله الخراساني علىٰ المنبر، بالمسجد الهندي، في درس الفقه، صبحاً، عند البحث في «أنّ العمل بالعامّ إنّما يجوز بعد الفحص عن المخصّص» وكان يحثّ عامّة التلاميذ علىٰ الجد والاجتهاد والفحص التامّ إلىٰ حصول اليأس، إلىٰ أن قال:

«ولا يتمّ الاجتهاد والفحص عن المقيّد والمخصّص وسائر القرائن في عصرنا هذا، إلّا بالرجوع إلىٰ كتاب «مستدرك الوسائل» أيضاً، فإنّه يوجد فيه مزايا وخصوصيات

(١) لاحظ: مختصر رسالة في أحوال الأخبار، للقطب الراوندي، علوم الحديث (٣٢١/١).

(٢) لاحظ كتابه الفوائد الحائرية، وكذلك الفوائد الرجاليّة والتعليقة علىٰ منهج المقال، تجد هذا الأمر بوضوح.

خلت عنها سائر المجاميع الحديثيّة، كالوافي والبحار والوسائل، وغيرها.

فلا بدّ من الرجوع إليه في مظانّها، حتّىٰ يحصل الاطمئنان بالعدم، واليأس عن الظفر بالمخصّص وغيره.

هذا قوله علىٰ رؤوس الأشهاد».

وكان عمله علىٰ ذلك، أيضاً، كما شاهدتُ عدّة ليالٍ، بعد درس الليل.

كنت أحضر داره في مجلس بحثه مع بعض خواصّ تلاميذه المجتهدين، لتمرينهم علىٰ الاستنباط، وتعليمهم الجواب عن الاستفتاءات، وقد أحضرت الكتب الفقهيّة، والحديثيّة في المجلس، يرجعون إليها، فما مضت ليلةٌ لم يراجع فيها «المستدرك»[1].

هذا ما نقله الحجّة المقدّس الثقة الشيخ الطهراني، سماعاً وحضوراً، عن علم الأصول ومجدّده في القرن الماضي.

مع العلم بأن المستدرك إنّما احتوىٰ ـ في معظم ما استدركه ـ علىٰ أحاديث مجموعة من كتب، لم يتركها صاحب الوسائل لعدم اطّلاعه عليها، وإنّما تركها **«لعدم ثبوت كونها معتمدةً، عنده»** كما صرّح به في خاتمة الوسائل، وذكر أسماءها في تعليقةٍ له علىٰ ذلك الموضع، مثبتة في هامش الطبعة الحديثة منه[2].

ثمّ الحجّة العلم المحقّق، رائد المدرسة الأصوليّة الحديثة، الإمام الشيخ محمّد حسين النائيني (ت١٣٥٥هـ) شيخ الصناعيين الفقهاء المعاصرين، يتحدّىٰ كلّ الاعتبارات الجدليّة المثارة في وجه كتاب (الكافي الشريف) للكليني ـ كنموذج لأفضل كتب التراث الحديثي المتداولة ـ كما نقله تلميذه، ومقرّر درسه، استاذنا، الرجالي الأصولي السيد أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ) حيث قال ـ في صدد النظر

---

(١) جاء هذا النصّ في (إجازة) الشيخ الطهراني، للسيد جعفر بن السيد عبدالرضا الموسوي المهري، المؤرّخة بسنة (١٣٥٢هـ).

(٢) خاتمة وسائل الشيعة، تحقيق السيد محمّد رضا الحسيني الجلالي، (ص١٥٩ وما بعدها)، المطبوع بعنوان الجزء الثلاثين، من طبعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام في قم ١٤١٢هـ.

في صحّة روايات الكافي، وأنّ غير واحدٍ من الأعلام ذكر أنّ رواياته كلّها صحيحة، ولا مجال لرمي شيء منها بضعف السند ـ ما نصّه: وسمعت شيخنا الاستاذ الشيخ محمّد حسين النائيني ﷺ، في مجلس بحثه يقول: «إنّ المناقشة في أسناد روايات الكافي: حرفة العاجز»[١].

وأمّا خاتمة الفقهاء والأصوليين والمحدّثين، الإمام المجدّد لعلوم الشريعة والدين، والمحقّق المبدع فيها، الذي انقادت له علماء الأمّة في المرجعيّة والتقليد، واعترفوا له بالابداع والتجديد سيّدنا الإمام آقا حسين بن علي البروجردي (١٢٩٢ ـ ١٣٨٠هـ) فقد أحيىٰ مناهج القدماء في العلوم، ووقف من التوغّل في الصناعة موقفاً حازماً، وأرجع مسيرة الاستنباط إلىٰ منابعه الثرّة الصافية، فقد قال ـ بالحرف الواحد ـ عن الخبر المخالف لمشهور الطائفة ـ: «كلّما ازداد صحّةً ،ازداد ضعفاً»[٢].

هؤلاء نماذج من قمم الفكر الأصولي، والعمالقة الصناعيين، يتّخذون من الحديث الموروث، مواقف التكريم والتعبّد، ولم يفرّطوا فيه كما تورّط المتصنّعون في عصرنا هذا التعيس! حيث أطلقوا ألسنتهم وأقلامهم بالعبث في عيون مصادر التراث الحديثي، مثبتين بذلك «عجزهم» عن الدخول إلىٰ ميدان المتون ومزاولة الدلالات.

وليس ما وقع فيه هؤلاء إلّا نتيجةً واضحة للانفلات عن الموازين، وتحوّل الصناعة الأصوليّة، إلىٰ تصنّعٍ، وضعف الهمم عن احتواء علوم الأدب الآليّة، للتوصّل إلىٰ فهم النصوص، وغياب المناهج العلميّة، وعدم معرفة ما كان أقطاب العلم وأساطين الفكر عليه من المناهج، وأخيراً غياب المصطلح، وضياع أوضح المعاني علىٰ أثر البعد عن مجالس العلم ومحاضر العلماء، والاغترار بالمقولات

(١) معجم رجال الحديث، الطبعة الأولىٰ ـ النجف (ج١، ص٩٩)، والطبعة الخامسة ـ طهران (٨١/١).

(٢) لاحظ: المنهج الرجالي، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلاليّ.

المستوردة وتداولها رغبة في الاتّسام بالتجدّد والانفتاح!!

والنقطة الأخيرة، من أخطر ما دخل في التصنّع الأصولي، علىٰ أثر الانبهار بما عند الغرباء من آراء، وفي عُلَب برّاقة، تستهوي الجيل المعاصر! كما أنّ القديم يكون مُمِلّاً ـ لقدمه ـ أو عملاً بمقولة «مغنيّة الحيّ لا تطرب».

إنّ التوغّل في هذا المسلك، أدىٰ إلىٰ التبعيّة اللاشعوريّة للمنهج الجديد، الذي يحاول أن يزن الأمور بميزان التجريب والعقلانيّة، وبموازاة ذلك حصل الابتعاد عن ملاك التعبّد والالتزام بالموروث، ثمّ بالتالي الانحراف حتّىٰ علىٰ مستوىٰ الألفاظ والأداء، و«الخطاب» كما يُسمّون فضلاً عن أصول الاستدلال، وإلىٰ تزييف المسلّمات والأعراف الموروثة.

والأخطر من ذلك هو الابتعاد عن أهمّ مصدر للفكر الدينيّ عقيدة وشريعة، وهو الحديث الشريف، ممّا أودىٰ بأولئك إلىٰ الوقوع في حبالة أصحاب مقولة «حسبنا كتاب الله»، ومخالفة البديهيّة المسلّمة، من حجّية الحديث، ولزوم الاعتماد عليه كمصدر أساسي.

ولو أدّعىٰ المتصنّعون: أنّهم يعتمدون القواعد والحجج في الالتزام بهذا المنهج.

فأين هم من عمالقة الصناعة الأصوليّة؟؟ ممّن ذكرنا أسماء بعضهم، وهم الذين لم يُشقّ لهم في هذا الشأن غبارٌ، ولم يلحق أحدٌ بشأوهم في هذا المضمار!!

و(علوم الحديث) إذ تَدُقُّ أجراس الخطر، وتحذّر من عواقب هذا الأمر، تُهيب بأهل الدين والعلم، وبأصحاب الرأي والكلمة، وبأولياء الأمور في الحوزات العلميّة:

للوقوف أمام هذا المدّ، وتحدّيات هذه الشرذمة، وتصرّفاتها الموبوءة؟!

والله الموفّق، وهو المستعان علىٰ ما يصفون

التحرير

المصادر والمراجع

ـ إجازة الحجّة الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ).
للسيّد جعفر بن عبدالرضا الموسوي المهريّ، بتاريخ (١٣٥٢هـ)، مخطوطة عند السيد الجلاليّ ـ قم.

ـ الاجتهاد والأخبار، للوحيد البهبهاني محمّد باقر بن محمّد أكمل (ت١٢٠٦هـ)، طبع علىٰ الحجر، مع (عدّة الأصول للطوسي)، إيران ١٣١٣هـ.

ـ الاجتهاد والأخبار، للسيّد عبدالرسول الجهرمي شريعتمدار، المعاصر، طبع في سلسلة المقالات والرسالات رقم٢٣، بمناسبة المؤتمر الألفي للشيخ المفيد ـ قم ١٤١٣هـ.

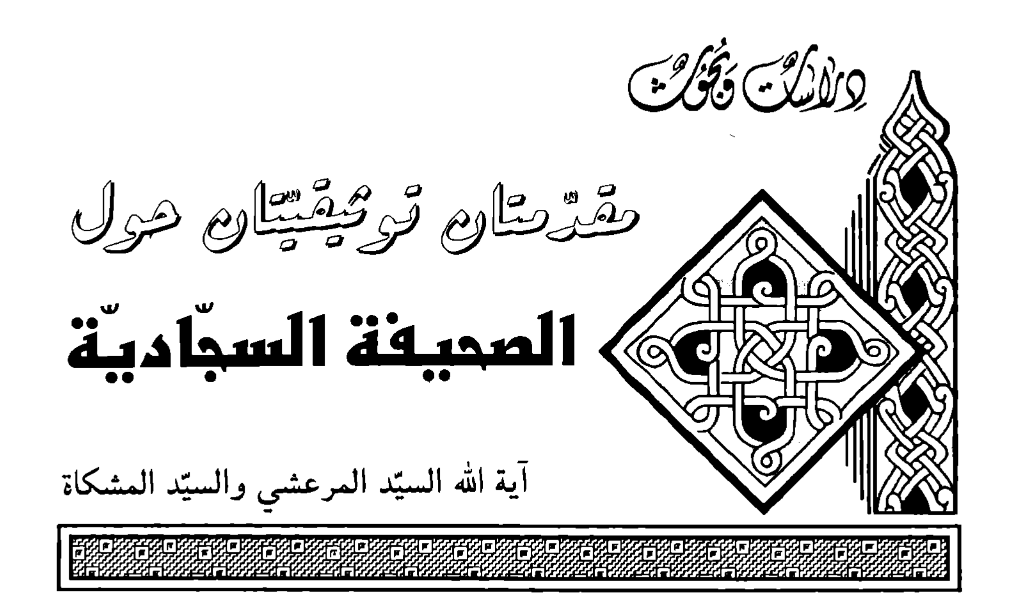
ـ الثقلان، للسيّد محسن الحائري الحسيني.
مقال طبع في مجلة (علوم الحديث) التي تصدر عن كليّة علوم الحديث طهران، العدد الأوّل السنة الأولىٰ محرّم ١٤١٨هـ.

ـ الحكايات، من إملاء الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري (ت٤١٣هـ)، تحقيق وتوثيق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي ـ قم، ١٤١٣هـ، العدد (٩)، من مصنّفات الشيخ المفيد.

ـ خاتمة وسائل الشيعة، للحرّ العاملي محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق السيّد محمّدرضا الحسيني الجلالي، قم، طبع في الجزء الثلاثين من وسائل الشيعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم ١٤١٢هـ.

ـ تدوين السنّة الشريفة، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مكتب الإعلام

الإسلامي، قم ١٤١٣هـ، و١٤١٧هـ.
ـ صحيح البخاري، للبخاري محمّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، طبع دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، مصوّرة عن اليونينيّة (٩) أجزاء.
ـ الفوائد الحائريّة، للوحيد البهبهاني محمّد باقر بن محمّد أكمل (ت١٢٠٦هـ)، لجنة التحقيق في مجمع الفكر الإسلامي ـ قم ١٤١٥هـ.
ـ مختصر رسالة في أحوال الأخبار، للقطب الراوندي سعيد بن هبة الله (ت٥٧٣هـ) قدّم له وأعدّه السيد محمّد رضا الحسيني الجلالي، طبع في مجلّة (علوم الحديث)، العدد الأوّل/السنة الأولى.
ـ مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال، للحجّة الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، طبعه أحمد ابن المؤلّف، مطبعة المجلس ـ طهران ١٣٧٨هـ.
ـ معجم رجال الحديث، للسيّد الخوئي أبوالقاسم (ت١٤١٣هـ).
الطبعة الأولى مطبعة الآداب النجف، ١٣٨٩هـ.
الطبعة الخامسة نشر عبدالصاحب الخوئي، طهران ١٤١٣هـ.
ـ المنهج الرجالي، والعمل الرائد في الموسوعة الرجاليّة، للسيّد الجلالي محمّد رضا الحسيني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم ١٤١٨هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

ما نعرضه علىٰ هذه الصفحات يتألّف من عَمَلَيْن جليلين، أبدعتهما يدا عَلَمَيْنِ جَليلين، هما من سَدَنة التراث وحفظته وحماته، وقد أبديا بطولةً، وأثبتا قدماً راسخة في المعرفة بالتراث الإسلامي عامةً، والشيعيّ الإماميّ خاصّة.

ولكلّ منهما جهود جبّارة في التعريف به، ورعايته، ونشره، وهما:

العلامة المحقّق الشهير السيّد محمّد المشكاة، البيرجنديّ (١٣١٩ ـ ١٤٠٠).

والحجّة آية الله العظمىٰ السيّد شهاب الدين المرعشي النجفيّ (١٣١٥ ـ ١٤١١هـ).

نُشر هذان العملان، قبل أكثر من (ستّين سنةً) في طهران، وفي مقدّمة نسخة من الصحيفة السجّادية المباركة، وبحيث لم يطّلع عليهما إلّا القليل من ذوي الاختصاص والتتبُّع.

ولم يُذكر عمل السيّد المشكاة في أيّ موضع من مصادر ترجمته، أمّا عمل

السيّد المرعشي فقد ذكر في ترجمته بعنوان «**فوائد حول الصحيفة السجّاديّة، طبعت طهران**» كما في مقدّمة المسلسلات (المجموعة الأولىٰ ص٢٨).

بينما هذان العملان، يُعدّان من أفضل ما كتب حول الصحيفة السجّادية من النواحي الببيلوغرافية، كما سنرىٰ.

فكان من الضروريّ، إبرازهما بشكلٍ علميّ محقّق، لتبرز أهمّيتهما للفضلاء المحقّقين، ويُنتفع ممّا فيهما من الدقّة والجهد.

وقد عملنا ـ مضافاً إلىٰ إخراجهما بشكل فنّيّ حديث ـ علىٰ تخريج المصادر بما في المتناول من أحدث طبعاتها.

كما صحّحنا ما وقع في المطبوعة من هفوات.

واعتمدنا على المطبوعة الوحيدة، وهي التي عُنِيَ بنشرها ومقابلتها وتصحيحها وطبعها: الشيخ محمّد الآخوندي اليزديّ، بخطّ طاهر خوشنويس، في طهران عام (١٣٦١هـ).

وترجمنا للمؤلّفين، للتعريف بهما.

ونرجو أن يكون عملنا خدمةً خالصةً للصحيفة المقدّسة، ولهذين العَلَمين، وللقرّاء الكرام، وان يحظىٰ بقبول الله ذي الجلال والإكرام، إنّه الموفق والمعين.

التحرير

ترجمة آية الله العظمىٰ السيّد المرعشي (١٣١٥ ـ ١٤٠١هـ)

هو السيّد محمّد حسين الشهير بالسيّد شهاب الدين بن السيّد محمود بن علي، الحسيني، المرعشي النجفي.

ولد في النجف الأشرف (٢٥ ـ صفر ـ ١٣١٥هـ).

أخذ الأوليات علىٰ بعض فضليات الأسرة، ثمّ علىٰ معلّمي الكتاتيب، ودخل المدارس الدينيّة، فحصّل المقدمات علىٰ مدرسيها، ومنهم: الميرزا علي الايرواني، والشيخ عبد الحسين الرشتي، والميرزا محمّد الطهراني العسكري، والشيخ محمّد علي الكاظمي، والسيّد جعفر بحر العلوم وغيرهم.

وحضر الدروس العليا لدىٰ أعلام عصره، الشيخ الأصوليّ ضياء الدين العراقي، والشيخ الفقيه أحمد كاشف الغطاء، والشيخ المحقّق عبد الكريم الحائري، والشيخ العلامة محمّد رضا أبو المجد الأصفهاني.

واستفاد من العلامة جمال الدين أحمد بن علي الكوكباني من علماء الزيدية، مدّة إقامته بالكاظميّة.

وقد تفنّن السيّد في تحصيل العلوم الإسلامية كافّةً، حتىٰ ما لم يكن متداولاً في المنهج الدراسيّ، مثل الطب، والنسب، وحتى العلوم الغربية كالجفر والرمل.

وكل ذلك دلّ علىٰ طموح مبكّر لدى السيّد.

هاجر عام (١٣٤٣) إلىٰ قم:

فانهمك في أداء دوره العلمي بالتحصيل لدى الأعلام، ومنهم استاذه الشيخ عبدالكريم الحائري زعيم الحوزة، كما قام بالتدريس في العلوم الإسلامية علىٰ مستوىٰ متون الكتب.

وبعد وفاة استاذه الحائري عام ١٣٥٥ استقلّ بتدريس الدروس العليا.

وطبعت رسالته العملية لأوّل مرّة، عام ١٣٦٦هـ باسم (نخبة الأحكام) وأمّ الجماعة في حرم الرضوية الفاطميّة في قم لمدّة ستين عاماً، وصلاته تعدّ من أضخم الجماعات وأبرزها.

مؤسساته ومشاريعه:

اهتمّ بتأسيس المدارس الدينيّة لإيواء الطلبة الغرباء، كما أنشأ مؤسسات ثقافية واجتماعية، وأهمها المكتبة المرعشية الكبرى التي تعدّ من أخلد مشاريعه وأعظمها حيث جمع فيها أكثر من (٢٥) ألف مخطوطة، ومئات الآلاف من المطبوعات والمصوّرات، وهي اليوم من أضخم مكتبات العالم الإسلاميّ.

اهتمامه بعلوم الحديث:

وإلىٰ جانب مهامّه الكثيرة، صبَّ السيّد المرعشي عنايته الفائقة على الحديث الشريف وعلومه، فكانت له اليد الطولىٰ في تخليد تراثه والتأليف فيه، وطبع مؤلّفاته.

وأبرز شيء في حياته اهتمامه البليغ بأمر الإجازة، فتفرّد ـ بين المراجع ـ بكثرة السعي من أجلها أخذاً وتحمّلاً، وأداءً وتحميلاً، فبينما بلغت إجازات المشايخ له حدود الـ(٤٠٠) إجازة، تجاوزت إجازاته الصادرة منه هذا العدد بكثير، فلقد كان بحقّ محور الإجازة في مطلع القرن الخامس عشر، ومفخرتها بلا منازع.

ولا نطيل بذكر أسماء مشايخه والرواة عنه، فلتراجع مصادر ترجمته.

مؤلّفاته:

لقد ساهم في تخليد الحضارة المكتوبة، مساهمة فعّالة، فخلّف تراثاً ضخماً، نذكر هنا بعض ما يهمّنا منها:

١ ـ إثبات صحّة نسب الخلفاء الفاطميّين، طبع في مجلة (هدى الإسلام) بالقاهرة.

٢ ـ ترجمة نصر بن مزاحم المنقري.

٣ ـ تعيين مدفن رأس الحسين عليه السلام.

٤ ـ ذريّة سيّدنا العبّاس عليه السلام، طبع في طهران عام (١٣٢١ش).

٥ ـ الرد علىٰ مدّعي التحريف للقرآن الشريف.

٦ ـ الفوائد، في النسب، والرجال، والأدب، والحديث.

٧ ـ مَنْ أشبه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

٨ ـ ملحقات إحقاق الحقّ طبع منه (٢٩) جزءاً حتى الآن.

وهو أضخم كتاب ضمّ أكبر عدد من أحاديث الفضائل لأهل البيت عليهم السلام من مصادر العامّة، وقد كوّن السيّد لجنة من الفضلاء والمحقّقين لهذا العمل، وهو يعتبر كنزاً زاخراً بالأحاديث التي تحتوي علىٰ فضائل أهل البيت عليهم السلام يجمع ما انتشر منها في مختلف الكُتب، ولا تزال اللجنة تعملُ باستمرار على الخطّة التي رسمها لها السيّد.

وللسيّد مقدّمات كتبها للكتب التراثية ترجم فيها لمؤلّفيها في رسائل واسعة، يُعدّ كل منها كتاباً مستقلاً، وتمتاز أعماله بالشمول لجميع الجوانب اللازمة في الترجمة، مع الموسوعيّة في ما بحث عنه من كلّ جانبٍ، وقد طبعت جميعها في مقدّمات المؤلّفات تلك، وهي حوالي (٣٠) ترجمةً.

أصدر إجازات مفصّلة يعدّ كل منها كتاباً، منها: الإجازة الكبيرة التي كتبها لولده السيّد محمود المرعشي.

وجمع ما صدر إليه من مشايخه من نصوص الإجازات في مجموعة ضخمة قيّمة، طبعت باسم **(المسلسلات في الإجازات)** في مجلدين يحتوي الأول منهما علىٰ صور الإجازات بخطوط المجيزين، ويحتوي الثاني علىٰ تراجم المجيزين قام

بانجاز العمل وإصداره نجله الاستاذ السيّد محمود المرعشي، وطبع عام ١٤١٦هـ في قم من منشورات مكتبة المرعشي العامّة.

ومجموع ما ذكر له من المؤلّفات يقرب (١٥٠) مؤلّفاً.

وفاته ودفنه:

توفي ليلة الخميس الثامن من شهر صفر سنة (١٤١١هـ) في قم ودفن في مدخل مكتبته العامرة بوصيّة منه.

من مصادر الترجمة:

المسلسلات في الإجازات، للسيّد المرعشي

المجموعة الأولىٰ (ص ١٥ ـ ٣٢) بقلم ابنه السيّد محمود المرعشي.

ثبت الأسانيد العوالي، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي الرقم (٦٢) ص(٨٧ ـ ٩٠).

ترجمة السيّد محمّد المشكاة (١٣١٩ ـ ١٤٠٠هـ)

هو السيّد محمّد بن عليّ بن محمّد، الحسيني البِيْرجَنديّ، الشهير بـ(المشكاة) ولد في (٢٧ شوال عام ١٣١٩) في مدينة (بيرجند) جنوبي محافظة خراسان، بدأ الأوليات في مولده، وأكملها في مدينة (قائن) وهاجر عام (١٣٣٦هـ) إلىٰ مشهد المقدسة وأكمل السطوح عند أساتذتها، ثم انتقل في (١٣٣٩هـ) إلىٰ طهران، وانخرط في نشاطات سياسيّة، واستمرّ في تلقي الدروس العليا من أعلام طهران، كالشيخ عبد النبيّ النوري، والميرزا محمّد تقي الگرگاني والسيّد محمود خياط، والسيّد محمّد إمام الجمعة، وغيرهم، حتىٰ بلغ مرتبة جليلة، وبرز بين العلماء، وانخرط في سلك الجامعة أيضاً، فكان من كبار أساتذتها، والتزم بتدريس الفلسفة في المدارس الدينيّة هناك.

حصل علىٰ إجازات الحديث من أعلام عصره:

١ ـ الشيخ ضياء الدين العراقي.

٢ ـ السيّد أبو الحسن الأصفهاني.

٣ ـ السيّد محمّد الحجة الكوه كمري.

٤ ـ الحجّة الشيخ آقا بزرك الطهراني.

وتخصّص بالببيلوغرافيا الإسلامية، حتىٰ أصبح من كبار الشخصيّات العلمية النادرة في هذا المجال، وجمع خزانة نفيسة تحتوي علىٰ نوادر المخطوطات القيّمة، أهداها إلىٰ مكتبة جامعة طهران فكانت الحجر الأساس لتأسيس (المكتبة المركزية) للجامعة التي تعدّ اليوم من أضخم مكتبات العالم الإسلاميّ من حيث المخطوطات النفيسة، وقد أعدّ الاستاذان المفهرسان دانش پژوه، ومنزوي، فهرستاً

جامعاً للكتب التي أهداها المشكاة إلى الجامعة.

وبذل جهوداً مشكورة في إحـياء مجـموعة مـن التراث الإسـلامي العـظيم، بتحقيقه، وتحقيق الآخرين:

مؤلّفاته، وأعماله العلمية:

خلف مجموعة من المؤلّفات وحقّق مجموعة من الكتب، والمطبوع منها:

١ ـ كلمة التوحيد لرفع الترديد (بالفارسية).

٢ ـ مشكاة الأسرار في حلّ عقد الأسفار.

٣ ـ الوجيزة البهائية في دراية الحديث (تحقيق).

٤ ـ وصية المجلسي (تحقيق).

٥ ـ درّة التاج.

٦ ـ دانشنامه، لابن سينا (تحقيق).

٧ ـ كتاب البيع من الشرائع للمحقّق (تحقيق).

٨ ـ الشواهد الربوبيّة (تحقيق).

٩ ـ المنطق من كتاب الشفاء لابن سينا (تحقيق).

١٠ ـ رسالة في ترجمة البيهقي.

وغيرها.

مهجره ووفاته ودفنه:

هاجر في أواخر عمره إلىٰ بريطانيا، وسكن في لندن، وتوفي في يـوم الجـمعة (٢٠ ذي العقدة عام ١٤٠٠هـ) ودفن بوصية مـنه في إحـدىٰ مـداخـل الروضـة الفاطمية للسيّدة المعصومة عليها السلام في قم المقدّسة[١].

---

(١) استفدنا في إعداد ترجمة السيّد المشكاة مما كتبه عبدالحسين الجواهري في كتابه عن المدفونين في قم.

المقدّمة الأولىٰ

بقلم العلّامة السيّد محمّد المشكاة، أستاذ جامعة طهران



الحمد لله والصلوة علىٰ محمّد وآله. قال تعالىٰ: ﴿أُدعوه خَوفاً وطَمَعاً﴾.

نقدّم في هذه الوريقات إلىٰ القرّاء، سيّما جماعة؛ تطمئنّ قلوبهم بذكر الله: ما يسمّىٰ بـ«الصّحيفة الكاملة»[1] ويشتهر اليوم بـ«الصحيفة السجّادية» منسوبة إلىٰ من اشتهر بكثرة السّجود، وهو مولانا السجّاد زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام.

ذلك أنّ الله تعالىٰ قال: ﴿أُدعوني أستجب لكم﴾. وقال: ﴿إذا سألَكَ عِبادي عَنّي فإنّي قَريبٌ أُجيبُ دَعوَةَ الدّاعي إذا دعانِ فليستَجيبوا لي﴾. وَقال أيضاً: ﴿الذين يَستكبرون عَن عِبادتي سَيَدخُلونَ جَهنّم داخرين﴾. [وفسّر بالدّعاء].

وقد تواترت أخبار الفريقين في فضله والحثّ عليه، حتّىٰ صار شرعه من ضروريّات الدين، بل هو ضروريّ في سائر الأديان أيضاً.

ولَعلّ شدّة الاهتمام بالدّعاء هو السبب لتقدّم ظهور هذا الكتاب علىٰ سائر الكتب.

فإنّ أوّل من صنّف في الإسلام: سلمان الفارسي، ثمّ أبوذر الغفاري، ثمّ الأصبغ

(١) الصّحيفة: الكتاب، والجمع صُحف وصحائف (صحاح اللغة) ووصفها بالكاملة، لكمالها في ما أُلّفت له. أو لكمال مؤلّفها علىٰ حدّ: كلّ شيء من الجميل جَميلٌ (رياض السالكين للسيّد علي خان المدني رحمه الله.

ابن نباتة، ثمّ عُبيدالله بن أبي‌رافع. ثمّ سليم بن قيس الهلالي ـ من أصحاب أميرالمؤمنين عليه السلام ـ ثمّ الصحيفة الكاملة عن زين‌العابدين عليه السلام.

هؤلاء ستّة رجال من زعماء الشّيعة صنّفوا قبل أن يمضي من الهجرة مائة سنة.

فكانوا قد حازوا قصب السّبق في مضمار التصانيف، وكان لهم فضل التقدّم علىٰ مالك (٩٣ ـ ١٧٩) وابن جريج (٨٠ ـ ١٥٠) وسفيان الثوريّ (٩٧ ـ ١٦١) وابن إسحاق (المتوفّىٰ سنة ١٥١) وأضرابهم ممّن صنّفوا في صدر الإسلام[1].

وإذ لم يبق بأيدينا ممّا خلّف هؤلاء السابقون كتاب تامّ سوىٰ هذا الكتاب ـ وكتاب سليم ـ وكان سليم سابقاً عليه ـ فكان: **هذا ثاني كتابين لم يظهر قبلهما في عالم الإسلام سوىٰ القرآن المجيد.**

مضىٰ علىٰ هذا الكتاب ثلاثة عشر قرناً، وهو أنيس لأكابر الزهّاد والصالحين، ومرجع مشارٌ إليه عند مشاهير العلماء والمصنّفين.

أومأ إليه فقيه الطائفة وشيخها الأقدم محمد بن محمد بن النّعمان المفيد (٣٨٨ ـ ٤١٣) في الإرشاد عند آخر ترجمته مولانا علي بن الحسين عليه السلام[2].

وصرّح به معاصره الثقة الجليل الشهير علي بن محمّد الخزّاز القمّي ـ «تلميذ الصدوق بن بابويه (بعد ٣٠٥ظ ـ ٣٨١) وأحمد بن عيّاش (المتوفّىٰ سنة ٤٠١) وأبي‌الفضل الشّيباني» ـ في آخر كتابه «كفاية الأثر»[3].

حيث‌روىٰ عن علي بن‌الحسن، قال: حدّثنا عامر بن عيسىٰ بن عامر السيرافي بمكتبة في ذي (الـ)حجّة سنة إحدىٰ وثمانين وثلثمائة، قال: حدّثني أبومحمّد الحسن ابن محمّد بن يحيىٰ [ابن]الحسن بن جعفر بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن

---

(١) راجع‌الفهرست لابن‌النديم طبع مصر، ص٣٠٧ ـ ٣٠٨، وص٢٧٥ ومابعدها طبع طهران، ومعالم العلماء(المؤلّف بين سنّة٥٧٣ وسنة ٥٨١، طبع طهران لسنة١٣٥٣، ص١٠١، وطبع‌النجف (ص٢).

(٢) الإرشاد للمفيد.

(٣) طبع طهران لسنة ١٣٠٥، ص٣٢٢، وص٣٠٢ ـ ٣٠٣ من الطبعة القميّة عام ١٤٠١هـ.

أبي طالب عليه السلام قال حدّثنا محمّد بن مطهّر، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا عمير بن المتوكّل بن هارون البجليّ عن أبيه متوكّل بن هارون، قال: لقيت يحيىٰ بن زيد ـ بعد قتل أبيه وهو متوجّه إلىٰ خراسان، **فما رأيت رجلاً في عقله وفضله مثله** ـ (وساق الحديث إلىٰ أن قال:) ثمّ أخرج لي صحيفة كاملة فيها أدعية عليّ بن الحسين عليه السلام.

ثمّ: يرىٰ ذكره في أقدم كتاب يختصّ بذكر مصنّفات الشيعة ورجالهم أعني فهرست شيخ الطائفة[1] رحمة الله عليه (٣٧٣ ـ ٤٥٠) عند ترجمة «متوكّل بن عمير».

وفي رجال الشيخ عند ترجمة «علي بن مالك»[2] وغيرهما.

وأمّا سائر كتب الحديث والرجال فقد تكرّر اسم الصحيفة ورجالها في أكثرها، لا تسع هذه المقدّمة بوجازتها إحصائها.

وناهيك في ذلك أنّ المولىٰ محمّد تقي المجلسي أشار في بعض رواياته [إلى] أنّ له إليها ألف ألف سند، وفي آخر روايته الكبيرة للصحيفة قال: «ترتقي الأسانيد المذكورة هُنا إلىٰ ستّة وخمسين ألف إسناد ومائة إسناد»[3].

وإذا كانت روايات الكتاب متضافره، وعليه عبقة من مشكاة النبوّة، ونفحة من رياض الولاية، رأى المشايخ صدوره من الإمام المعصوم متيقّناً معلوماً.

فلمّا تناولته أيدي الناس ولم يقابله أحد بردٍّ أو إنكار طار صيته، وامتدّ ضياؤه، فأكبّوا علىٰ استنساخه ومقابلته، وأخذ الإجازة علىٰ روايته، ففي تداول الكتاب بينهم، وسيره مسير الصّبا، حتّىٰ اشتهر بـ«**زبور آل محمّد**»[4] و«إنجيل

---

(١) عندنا منه نسختان خطّيتان مصحّحتان. لاحظ المطبوعة ص١٩٩ رقم ٧٦٨.

(٢) رجال الطوسي ص٤٣٤ رقم ٦٢١٠ طبعة المدرسين ـ قم.

(٣) كذا راجع بحار الأنوار طبع أمين الضرب، الجزء الثاني من ج٢٦، ص١٤٥ ـ ١٥٠.

(٤) المتوكّل بن عمير بن المتوكّل روىٰ عن يحيىٰ بن زيد بن علي دعاء الصحيفة وتلقّب بزبور آل محمّد عليهم السلام (معالم العلماء طبع طهران، ص١١٢) وفي النسخة المطبوعة «يلقّب ابن نورال محمّد» وهو خطأ مطبعي.

أهل البيت عليهم السلام»[١] ولمّا ينتصف القرن السادس للهجرة؛ إشارةٌ إلىٰ أنّ انتسابه إليهم عليهم السلام لا يقصر عن نسبة الزبور إلىٰ داود، والانجيل إلىٰ عيسىٰ.

فأقبل الناس علىٰ شرحه ثمّ علىٰ نقله إلىٰ الفارسية، حتّىٰ ذكر في كشف الحجب والأستار[٢] حاشية، وترجمتين، وأحد عشر شرحاً علىٰ الصّحيفة، مع أنّه فات منه شرح المولىٰ محمّد صالح الروغني، وشرح الطريحي صاحب البحرين ـ والآقا حسين الجيلاني[٣] ـ ولعلّ غيرها أيضاً.

هذه سبعة عشر شرحاً، مضافاً إلىٰ ثلاثة شروح أخرىٰ سنشير إليها، فيصير المجموع عشرون شرحاً[٤] لا يتقدّم واحد منها علىٰ النصف الثاني من المائة التّاسعة للهجرة، ولا يتأخّر عن النصف الأوّل من المائة الثانية عشر.

فقد ظهر ثمانية عشر بل تسعة عشر منها في مدّة ثلاثة قرون في الدور الصفوي (٩٠٧ ـ ١١٤٨) الذي هو من أزهىٰ عصور العلم والدين.

وقد انتهىٰ الأمر حينئذ بهذا الكتاب إلىٰ أنّه لم يكن بإيران سيّما بأصفهان دار

---

(١) يحيىٰ بن علي بن محمّد الحسين (ظ: الحسيني كما في النسخ المخطوطة) الرقي (البرقي كما في نسخة) يروي عن الصادق عليه السلام الدعاء المعروف بإنجيل أهل البيت (معالم العلماء، ص١١٨) وفي النسخة المطبوعة قبل كلمة «الدعاء» زيد بين المعقّفين كلمة [له] هكذا وهو زايد خطأ، ولاحظ طبعة النجف ص١٣١ رقم ٨٨٦.

(٢) طبع كلكته لسنة ١٣٣٠، وقد أعادت مكتبة السيّد المرعشي، طبعه بالتصوير: ص١١٦ـ١١٧، رقم ٥٤٩ ـ ٥٥٠، ص١٨٣، رقم ٩٣٠، ص٣٤١ ـ ٣٤٢، رقم ١٨٨٩ ـ ١٨٩٩.

(٣) راجع روضات الجنّات طبع ايران، ص١٩٨، ذيل ترجمة «حسين بن حسن الديلماني الجيلاني».

(٤) طبع من هذه الشروح بايران علىٰ الحجر شرح السيّد علخان المدني الكبير مرّتين. وشرح السيّد نعمةالله الجزائري في سنة ١٣١٧ ومعه حاشية السيد الداماد، وشرح مختصر للمولىٰ محسن الفيض والحديقة الهلاليّة للبهائي رحمه الله.

وفات هذان الكتابان والصحيفة علىٰ اليان سركيس في معجم المطبوعات العربيّة مع أنّ الصحيفة طبعت مرّات عديدة.

فيها القرآن الكريم. إلّا ومعه نسخة أو نسختان من الصحيفة الكاملة[١].

وأمّا اليوم فقد أصبحنا ولا يعرفها من أبناء الزمان إلّا الخواص! تلك حال صحيفة سيّدنا ومولانا السجّاد عليه السلام وهي بأيدينا! وأمّا سائر أصول القدماء فقد ضاع أكثرها! والعارف بها يعدّ بالأصابع؛ نعوذ بالله من شرور أنفسنا[٢].

ولننظر إلىٰ سند الصحيفة فنقول: إنّ طرق الأصحاب رضوان الله عليهم، إلىٰ عمير بن المتوكّل كثيرة لا تزيد علىٰ الاستفاضة، بل تكاد تبلغ حدّ التواتر.

أمّا هو وأبوه المتوكّل فقد زُعم أنّهما مجهولان.

وهو باطل لوجوه:

الأوّل: أنّ ابن داود[٣] أورد «المتوكّل بن عمير» في باب الموثّقين، وهذه قرينةعلى كونه ثقة غيرمجهول، كيف، وقد تسالم الأجلّاء، ومشايخ الإجازة، وأخيار الشيعة علىٰ قراءة أدعية الصحيفة بعنوان الورود، وتلقّوها بالقبول، واتّفقوا علىٰ الاعتماد عليها[٤]. لم يتوقّف أحد منهم بردٍّ أو إنكار.

مع أنّ كلّاً من: رواية الجليل، وكون الراوي ممّن يرویٰ عنه، أو عن كتابه جماعة، واعتماد الشيخ علىٰ شخص، وكونه ممّن اتّفق الشيعة علىٰ العمل بروايته، قرائن قويّة علىٰ صحّة روايته.

فإنّ الإماميّة لمّا اشترطوا عدالة الراوي يجتنبون رواية المجاهيل والضّعفاء،

---

(١) ذكره المولىٰ محمّد تقي المجلسي في بعض إجازاته، وفي ذيله علىٰ شرح مشيخة الفقيه باب الميم عند ترجمة «المتوكّل». راجع روضة المتقين (٤٢١/١٤).

(٢) نقول: يرحم الله المشكاة، كيف لو أدرك زماننا هذا؟ الذي أصبح فيه «دُعاةُ» العلم «جناةً» عليه، بسيف الحداثة، والتجديد، والتصنّع العقلي، والتضعيف الرجالي. حاكمين علىٰ النصّ بالإعدام، وهو أشدّ من الاجتهاد في مقابله.

(٣) النسخة الموجودة عندنا مصحّحة بقلم عزّ الدين الحسين بن عبدالصمد الجارثي والد البهائي رحمه الله. لاحظ طبعة طهران (عمود ٢٨٣ رقم ١٢٣٤) طبعة النجف ص١٥٧ رقم ١٢٥٦.

(٤) تنقيح المقال للعلّامة المامقاني، ج٢، ص٥٢، باب الميم، رقم: ١٠١٤٠.

ولا شكّ أنّ من كان ما روىٰ عنه علىٰ ما ذكرناه كانت عدالته محقّقة معلومةً عندهم، وإن لم يكن هو معروفاً عند أصحاب الرجال بما يزيد علىٰ ذلك.

الثاني: أنّ الأمير ماجد بن جمال‌الدين محمّد الحسيني الدشتكي، ذكر في إجازة رواية الصحيفة المؤرّخة غُرّة شعبان سنة ١٠٨٧ للمولىٰ محمّد شفيع طريقه، وهو مباين للطّرق المشهورة بين الأصحاب، ذكر أنّه يروي الصحيفة عن أبيه، وهو عن عمّه، وهو عن أبيه، وهكذا ساق السند مسلسلاً بالآباء، إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ محمّد بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام[1] المشهور في كتب الأنساب والرجال.

وهذا طريق بديع ليس فيه ذكر من (عمير والمتوكّل)، وإن كان بعض الرواة داخلاً في ساير الأسناد أيضاً.

والسيّد جليل القدر معتمد عليه، فليضف سنده المذكور إلىٰ السند المشهور حتّىٰ تقرب الاستفاضة.

هذا، مع أنّهم صرّحوا بأنّ رواة الصحيفة عنه عليه السلام مستفيضة بل متواترة.

وظاهر الاستفاضة أن لا يكون عدد الرواة في أي طبقة أقلّ من ثلاثة رجال، فهي مستفيضة بل متواترة وإن خفي علينا ذلك.

والظاهر أنّ للشيخ والنجاشي طريقاً آخر غير الطرق الثلاث المشهورة عن الشيخ التي ينتهي كلّ منها إلىٰ عمير بن المتوكّل.

وهي أنّه يروي الصحيفة عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ (من أصحاب الرضا والجواد والهادي عليهم السلام) عن إسماعيل بن همّام البصري (من أصحاب الرضا عليه السلام) عن علي بن مالك.

---

(١) الجزء الثاني من المجلّد السادس والعشرين من بحارالأنوار صورة إجازة، ص٩٧، ص١٥٧، وفي الطبعة الحديثة (ج١١٠، ص٩٥) والصحيفة مؤيّدة بحديث مروي عن الصادق عليه السلام بإسناد معافا إلىٰ نصر بن كثير يدلّ علىٰ صحّة أدعيتها، والحديث مذكور في الجزء الأوّل من إجازات بحار الأنوار. أنظر الفائدة ٣٨، ص٤٤، وفي الطبعة الحديثة (ج١٠٧، ص٢١٠ ـ ٢١١) الفائدة (٢٠).

وجلالة قدر أحمد وإسماعيل المذكورين تكفي في [اعتماد] الرواية عن علي بن مالك، مع أنّ ابن داود عدّه في الممدوحين.

مضافاً إلىٰ أنّ المولىٰ محمّد تقي المجلسي يروي الصحيفة مناولةً عن صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلىٰ آبائه، في رؤيا بل (خلسة) مشهورة عنه، سَنعود إلىٰ ذكرها، وله في ذلك[1] رواية، وإليه في رواياته الأخرىٰ إشارة.

والصحيفة متواترة عند الزيديّة أيضاً، نبّه إلىٰ ذلك المولىٰ المذكور[2].

وشاهدت أنا أيضاً بعض أجلاء الزيديّة حينما اجتمعت بهم حيث كانوا يقابلون الصحيفة بكمال الخضوع والتعظيم ويحترمون شروحه خصوصاً شرح السيد علي خان الكبير[3].

الثالث: إنّ أدعية الصحيفة بحُسن بلاغتها، وكمال فصاحتها، احتوت علىٰ لُباب العلوم الإلهية، والمعارف اليقينيّة التي تنقاد لها العقول، ويخضع لها الفحول.

وذلك ظاهر لمن كان له قلب أو ألقىٰ السمع وهو شهيد.

فعباراتها دالّة علىٰ أنّها فوق كلام المخلوق، فهي أرفع شأناً وأعلىٰ مقاماً من أن تصل إليها يد أوهام الواضعين، سواء كانوا مشهورين عندنا أم مجهولين.

إذا ما صافح الأسماع يوماً تبسّمت الضمائر والقلوبُ

قال بعض العرفاء: «**إنّها تجري مجرىٰ التنزيلات السماويّة، وتسير مسير**

---

(١) في الجزء الثاني من إجازات البحار، ص١٤٥، وفي الطبعة الحديثة (١١٠، ص٤٣) الصورة (٣٨).

(٢) راجع الكتاب المذكور، ص١٤٨، وفي الحديثة (ج١١٠، ص٥٩)، آخر الصورة (٤١).

(٣) ولشدّة وثوقهم بالكتاب، تراهم يحذفون السند، ويرسلون الخبر إلىٰ المعصوم كما قال ابن عبدالباقي عند ما يذكر (دعاؤه ﷺ لوداع شهر رمضان): «حدّثنا أبوعبدالله جعفر بن محمّد الصادق ﷺ قال: هذا من إملاء جدّي علي بن الحسين سيّد العابدين علىٰ أبي محمّد بن علي الباقر بمشهد منّي، من أدعية الصحيفة».

الصحف اللّوحيّة والعرشيّة».

ولذلك ترىٰ الوحيد البهبهاني[١] وغيره، يمثّلون ـ لما يكون في متنه ما يشهد بكونه من الأئمّة ـ بالصحيفة السجّادية.

قال ابن شهر آشوب (المتوفّىٰ سنة ٥٨٨) في المناقب[٢]: «وذكر فصاحة الصحية الكاملة عند بليغ في البصرة، فقال: خذوا عنّي حتىٰ أملي عليكم. وأخذ القلم، وأطرق رأسه، فما رفعه حتّىٰ مات».

عجبتُ وأعجب منّىٰ امرؤٌ رأىٰ ما رأيت ولم يعجبِ

الرّابع: إنّه اعتمد عليه، ونقل عنه أئمّة المصنّفين في مثل هذا الشأن، بحيث لا يشذّ من كتب الأدعية المعتبرة واحد، وهم أقرب زماناً، وأوفىٰ بصيرة منّا بأمثال ذلك.

فلنشر هاهنا إلىٰ بعض ما وقفنا عليه من أدعية الصحيفة المنقولة في كتب الأقدمين حسب ما يقتضيه ترتيب تواريخهم:

١ ـ شيخ الطائفة (٣٨٥ ـ ٤٦٠) في كتاب (مصباح المتهجّد) الكبير، وهو أسبق كتاب كافل لأدعية السنّة وأعمالها.

أخذ ثمانية أدعية اكتفىٰ في ثالثها باسم قائله عليه السلام وصرَّح في الباقي بأنّه دعاء علي بن الحسين عليه السلام من أدعية الصحيفة.

وهاك أساميها طبقاً لما في الصحيفة، وعلىٰ ترتيبها:

---

(١) راجع حاشيته علىٰ منهج المقال طبع طهران لسنة ١٣٠٦ ذيل الفائدة الثالثة من ص١٢، وراجع رجال الخاقاني ص٦٠ فقد طبعت فوائد التعليقة هناك.

(٢) طبع طهران لسنة ١٣١٧، ج٢، ص٢٤١، عند ترجمته عليه السلام وقال أيضاً في ص٢٥٣: وَكفاك في زهده الصحيفة الكاملة، والنّدب المرويّة عنه. انتهىٰ. مناقب آل أبي طالب (ج٤، ص١٣٧).

وسمعت أنا أيضاً: أنَ الحكماء لمَا قرأ الصحيفة قال علىٰ سبيل التعجّب: صاحب هذه الصحيفة لابدّ أن يكون قد تلمّذ عند أفلاطون مدّة عشرين سنة.

١ ـ «دعاؤه عند الصبّاح والمساء».

٢ ـ «دعاؤه في صلوة الليل».

٣ ـ «دعاؤه عند ختمه القرآن».

٤ ـ «دعاؤه إذا نظر إلىٰ الهلال».

٥ ـ «دعاؤه لدخول شهر رمضان».

٦ ـ «دعاؤه لوداع شهر رمضان».

٧ ـ «دعاؤه للعيدين والجمعة».

٨ ـ «دعاؤه في يوم الأضحىٰ والجمعة»[١].

٢ ـ قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (المتوفّىٰ سنة ٥٧٣) أستاذ ابن شهر آشوب[٢].

فإنّه أورد في كتابه الموسوم بـ«سلوة الحزين» المشهور بدعوات الرّاوندي ثلاثة من أدعية الصحيفة، أسندها إلىٰ منشئها عليه السلام. وهي هذه علىٰ ترتيب

(١) راجع مصباح المتهجّد المطبوع علىٰ الحجر بإيران لسنة ١٣٣٨ علىٰ الترتيب: رقم ١ في ص١٧٢ ـ ١٧٤، رقم ٢: ص١٣٢ ـ ١٣٥، رقم ٣: ص٣٦١ ـ ٣٦٤، رقم ٤: ص٣٧٤ ـ ٣٧٥، رقم ٥: ص٤١٩ ـ ٤٢٢، رقم ٦: ص٤٤٥ ـ ٤٤٩، رقم ٧: ص٢٥٨ ـ ٢٦٠، رقم ٨: ص٢٦٠ ـ ٢٦٣.

(٢) أرّخ وفاته كذا في كشف الظنون طبع اسطنبول، ج٢، ص٦٢٢، سنة ٦٥٥، وهو غلط، وأورده في تنقيح المقال في باب «سعد» ج: ٢، رقم ٤٧٢١، ص٢١ ـ ٢٢، وهو أيضاً اشتباه يعرف بالرجوع إلىٰ ترجمة حياته في أمل الآمل باب «سعيد» طبع طهران لسنة ١٣٠٧، ص٤٧٦ ـ ٤٧٧، ومعالم العلماء، ص٤٨، رقم: ٣٥٩، وجامع الرّواة النسخة الموجودة عندنا وهي بخطّ مصنّفه باب «سعيد» وروضات الجنّات باب «سعيد»، ص٣٠١ ـ ٣٠٢.

[وقد ترجمنا للراوندي في مقدّمة كتابه (مختصر رسالة فى أقوال الأخبار، الذي نشر في العدد الأوّل (ص٣٠٥ ـ ٣٣٤) من مجلّتنا هذه: «علوم الحديث» السنة الأولىٰ ١٤١٧هـ.].

وزعم المحدّث النوري رحمه الله في النجم الثاقب ودار السلام (ج١ ص٢١٤): أن كتاب الدعوات من تصنيف السيد فضل الله الراوندي، وهو أيضاً خطأ اعترف به في الجزء الثالث عن مستدرك الوسائل في الفائدة الثانية من الخاتمة ص٣٢٥ ـ ٣٢١.

الصّحيفة:

١ ـ «دعاؤه عليه السلام بخواتم الخير».

٢ ـ «دعاؤه عليه السلام عند المرض».

٣ ـ «دعاؤه عليه السلام عند ذكر الموت»[١].

ونسخة الكتاب موجودة عندنا.

٣ ـ السيّد علي بن الحسين بن عبدالباقي (الذي أكثر النقل منه ابن طاوس سيّما في كتاب الإقبال).

في (اختيار المصباح) وهو معروف باختيار السيد ابن باقي. اختاره من المصباح الكبير للشّيخ الطوسي وزاد عليه، وفرغ من تأليفه سنة (...)[٢].

فإنّه حذف من الأدعية الثمان المذكورة في المصباح «دعاؤه عند ختمه القرآن».

واختار السبع البواقي، وأوردها في كتابه كما في المصباح.

ومن اختيار ابن باقي عندنا نسخة عتيقة يقال: إنّها بخطّه.

٤ ـ السيّد رضي الدين علي بن طاوس (٥٨٩ ـ ٦٦٤).

أورد في كتاب الإقبال[٣] سبعة أدعية من الصحيفة هي: «دعاؤه عليه السلام في يوم

---

(١) أورد الأوّل منها في الباب الثاني في الفصل الثالث الذي عقده «في فنون شتّى من حالات العافية والشكر» والأخيرين في الباب الثالث في الفصل الأوّل الذي عقده «في صلاة المريض وصلاحه وأدبه ودعاؤه عند المرض».

(٢) راجع ترجمته في روضات الجنّات باب العين، ص٤٧/٣٩٦.

(٣) راجع كتاب الإقبال طبع طهران لسنة ١٣١٧ ـ ١٣٢٠: «دعاؤه في يوم عرفه» في ص ١٥٠، «دعاؤه عند ختم القرآن» في ص٢٦٧ ـ ٢٧٠، «دعاؤه إذا نظر إلى الهلال». في ص١٧ ـ ١٨، «دعاؤه لدخول شهر رمضان»، ص: ٤٢ ـ ٤٤، «دعاؤه لوداع شهر رمضان»، ص: ٢٤٨ ـ ٢٥٢، وفي «دعائه للعيدين والجمعة» و«دعائه في يوم الأضحى والجمعة»، في ص: ٤٤٩، أحال إلى موضع آخر يريد به كتاب جمال الأسبوع طبع طهران لسنة ١٣٣٠، ص: ٤٢٣ ـ ٤٣٣، حيث ذكرهما هناك.

عرفة» وما سوىٰ الأوّلين من الثمانية التي سبق منّا أنّها مذكورة في مصباح المتهجّد، أعني الستّة الأخيرة منها، لكنّه أحال الأخيرين علىٰ تعقيب ظهر الجمعة، يريد بذلك أنّه ذكرهما في كتابه الآخر الذّي سمّاه. (جمال الأسبوع بكمال العمل المشروع).

وأورد أيضاً في الباب الثامن من كتابه الموسوم بفتح الأبواب بين ذوي الألباب وربّ الأرباب: «دعاؤه في الاستخارة» مع سنده إلىٰ الصحيفة[1].

وعندنا منه نسخة نفيسة.

٥ ـ أبوالقاسم علي بن رضي الدين أبي‌القاسم علي بن طاوس[2].

فإنّه أيضاً اعتمد علىٰ الصحيفة ونقل عنها في كتابه المعروف بزوائد الفوائد الموجودة عندنا نسخته. فمّا نقله منها:

١ ـ «دعاؤه عليه السلام في المهمّات».

٢ ـ «دعاؤه عند ختمه القرآن».

٣ ـ «دعاؤه في عرفة».

٤ ـ شيخنا السعيد محمّد بن مكي الشهيد الأوّل رفع الله درجته، (المتوفّىٰ سنة ٧٨٦).

فإنّه أيضاً اقتدىٰ بمن سَبقه في الاعتماد علىٰ الصحيفة، والنّقل عنها في الفصل الأوّل من الباب الثاني من (مزاره). عندما يذكر أعمال الكوفة، وزيارة قبر يونس، حيث قال ما معناه: ويستحبّ أن نقرأ الدعاء الذي قرأه زين العابدين عليه السلام في هذا المسجد. ويقال له دعاء الاستقالة، انتهىٰ[3].

ثمّ أورد «دعاؤه عليه السلام في الاستقالة» بتمامه.

---

(١) فتح الأبواب:

(٢) ترجمته في روضات الجنّات باب ٣٩٤/٤٥.

(٣) مزار الشهيد.

٧ ـ إبراهيم بن علي الكفعمي، في كتابه الكبير المسمّىٰ بـ«البلد الأمين والدرع الحصين»، الذي فرغ من تأليفه سنة ٨٦٨.

فإنّه عقد فيه باباً خاصّاً للصحيفة وأحال جميع الأدعية التي أوردها شيخ الطائفة في المصباح من الصحيفة علىٰ ذلك الباب من كتابه وزاد عليه:

١ ـ «دعاؤه في الشكر».

٢ ـ «دعاؤه في يوم عرفه».

وله أيضاً شرح علىٰ الصحيفة[1].

فقد بزغ نور الحقّ من أفق البيان، وانكشف ممّا تلونا عليك ـ سيّما من الوجوه الأربعة التي قدّمناها ـ أنّ هذه الصحيفة المباركة إمامٌ للكتب الإسلامية، تالٍ للقرآن الكريم. وأنّ كلّاً من العقل والنقل مستقلّ بشهادة صدوره عن قائله الإمام الرابع عليه السلام.

ولا سبيل بوجهٍ للتردّد في أمره. إذ لو أمكن لأحد التوقّف في مثله؛ لكان له أن يتوقّف في سائر المسائل التاريخية، والضّروريات الدينيّة، التي لا يهتدي العقل إلىٰ أسرارها.

ليس يستطيع أن يقول المعادي فيه إلّا الذي يقول الموالي

واعلم أنّ كلّ شيء من الجميل جميل، فكما أنّ منشئ هذا الكتاب الشريف إمامٌ يحتاج الجميع إلىٰ شفاعته والتوسّل بذيل عنايته، والاستضاءة من نور معرفته، والاهتداء بهداه.

(١) راجع كشف الحجب والأستار رقم: ٣٩٦، ص٨٧ ـ ٨٨، روضات الجنّات: ص٦ ـ ٧، تنقيح المقال رقم: ١٤٧، ج: ١، ص٢٧، أمل الآمل، ص٤٢٦ ـ ٤٢٧، «باب إبراهيم». وقد ترجم له بتفصيل وافٍ في مقدّمة بعض أعماله المنشورة في نشرة تراثنا الفصلية، العدد (٢٨)، الصفحات (١٩٣).

وهو عليه السلام مستغن عن غير الله تعالىٰ من المخلوقين[١].

كذلك كتابه هذا يستغني عمّا عملته أيدي النّاس استغناء منشئه عليه السلام عنهم، ويد الجميع ممدودة إليه، وقد رأيت أنّ جميع كتب الأدعية عيال عليه، يأخذ كلّ نصيبه منه، حسب ما وضع له من الأغراض.

فهو حقّ محض لا يشوبه باطل، مستغن عن الجميع، ليس شيء من أدعيته مأخوذاً من كتاب آخر سابق عليه، إذ لا يسبقه سابق، بل ولا يلحقه لاحق؛ فكلّه ممّا أجرىٰ الله تعالىٰ علىٰ لسان قائله عليه السلام حينما كان يخلو به تعالىٰ وبذكره.

فالكتاب علىٰ صغر حجمه كافل لأنواع ما يحتاج الإنسان إليه، عندما يناجي ربّه، أو عندما يذكر خالقه وبارئه علىٰ اختلاف ما تقتضيه الأزمنة والأحوال.

ففيه الدعاء الذي لا يتكرّر في السنة مرّتين، مثل «دعاؤه عليه السلام لدخول رمضان» و«دعاؤه لوداع رمضان» و«دعاؤه في يوم عرفة».

وفيه ما لا يتكرّر في الشهر مرّتين نحو «دعاؤه عند رؤية الهلال».

وفيه ما لا يتكرّر في الإسبوع مرّتين، إلّا نادراً، نحو: «دعاؤه للعيدين والجمعة» و«دعائه في يوم الأضحىٰ والجمعة».

وفيه الدعاء الذي يقرأ في كلّ ليلة مرّة نحو «دعائه عليه السلام بعد صلوة الليل».

وفيه الدعاء الذي يقرأ كلّ يوم مرّة بل مرّتين، حسب ما يقتضيه حال الداعي نحو «دعائه عند الصباح والمساء».

وكما أنّ الكاب يراعي فراغك من مشاغل الدنيا وأوقات تعطيلك، فهو في تلك الحال ناظر إلىٰ أوقات استجابة الدعاء أيضاً، فإنّ الأزمنة التي سبق ذكرها هي بعينها الأوقات التي ذكرت لاستجابة الدعاء في أخبار كثيرة.

وناظر أيضاً إلىٰ أفعالك التي يستجاب الدعاء عقيبها، أو حين الاشتغال بها،

---

(١) لاحظ اعتراف أعلام المسلمين بمقام الإمام السجّاد عليه السلام وأنّه «أفضل» أهل زمانه و«أفقههم» في كتاب: جهاد الإمام السجّاد عليه السلام، (ص١١٣ ـ ١١٤).

كعقيب الصلوات المفروضة، وعقيب صلاة الجمعة، وعقيب صلاة الليل، وبعد المغرب، وإذ كنت صائماً، وعند ختم القرآن.

وأيضاً هو ناظر إلىٰ ما يسنح لك من الأحوال التي تكون عندهامشمئزّاً عن الدنيا، مضطرّاً تتفحّص عن ملجأ تلتجئ إليه، وهو حينئذ ليس بغافل عن حوائج دُنياك أيضاً، بل يضع في كفّك سلاحاً تدفع به كيد الأعداء والنوازل السماويّة، وتكشف الهموم، أو جنّة تقي بها الشّدائد والقحط، وضَنك العيش، أو معيناً تجلب به الرزق، والستر، والوقاية، وعفو الله تعالىٰ، والاعتذار إليه.

فإن كنت في شدّة فاقرأ: «دعاؤه عليه السلام عند الشدّة».

وإن عجزت عن تدبير أمر فاقرأ: «دعاؤه عليه السلام في الاستكفاء».

وإن كنت مظلوماً فاقرأ: «دعاؤه عليه السلام في الظّلامات».

وإن خفت من عاقبة أمرك أو كيد أعدائك، أو من ديونك أو من مرضك فاقرأ: «دعاءه بخواتم الخير» أو «دعاءه في دفع كيد الأعداء» و«دعاءه في المعونة علىٰ قضاء الدين» و«دعاؤه عند المرض».

وإن كنت في سعة وعافية لما أنعم الله عليك، فاقرأ: «دعاؤه عليه السلام للشكر والعافية».

وإن كنت مهموماً فاقرأ: «دعاءه عليه السلام لدفع الهموم».

وهكذا، وهكذا.

ولو أنّك قرأت كتاب (عدّة الداعي)، لابن فهد، واستقصيت شرائط الدعاء والداعي في بطون الكتب، ثمّ دوّنت كتاباً في الدعاء، لما تيسّر لك رعاية شرائطه علىٰ النحو الذي تراه في هذا الكتاب من التماميّة والكمال.

فإنّ بعض أدعيته من مقدّمات الدعاء، مع أنسه بنفسه أيضاً دعاء، مثل: التحميد، والتمجيد، والتسبيح، والتكبير لله تعالىٰ، ومثل: الصلاة علىٰ محمّد وآله صلى الله عليه وآله وسلم. ومثل الصلاة علىٰ حملة العرض، ومثل الاعتراف بالذنب، والتوبة عن

المعصية، ودالدعاء للإخوان، وغير ذلك.

وروعي فيه أيضاً دعاء من يستجاب دعاؤه كالمريض، والوالد لولده، والولد لوالده، وللجيران، وغير ذلك.

ولو تأمّلت الكتاب لانكشف لك أضعاف ما تلوناه عليك.

وأنت ترىٰ أنّه عليه السلام أبقاك مختاراً، وفوّض قراءة أكثر الأدعية إليك وإلىٰ إرادتك، إذ علم أن للقلوب إقبالاً وإدباراً، فاقرأها حيثما شئت، ومتىٰ ماشئت، فما أعجبه من كتاب! تضمّن محاسن لا نحيط بإدراكها، ونعجز عن إحصائها:

تجاوز قدرَ المدح حتّىٰ كأنّه ... بأكثر ما يُثنىٰ عليه يعابُ

وليعلم أنّ قائل: «حدّثنا»، الواقع في أوّل سند الصحيفة اختلف فيه:

فقيل: هو عليّ بن السكون، علىٰ ما روي عن البهائي رحمه الله.

وقيل: هو السيّد عميد الرؤساء، وهو الصّحيح عندنا، لما ذكر في (رياض السّالكين) للسيّد عليخان، ووفاقاً للشيخ علي بن زين الدين العاملي المشهور بالشيخ علي الصغير[1] في شرحه الذي فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٢، وهو موجود عندنا بخطّه، والمولىٰ محمّد سليم الرازي في شرحه المفروغ عن تأليفه سنة ١٠٧١، وبديع الزمان القهبائي[2] أيضاً في شرحه الفارسيّ الموسوم برياض العابدين،

(١) اشتبه علىٰ صاحب روضات الجنّات، (باب العين، ص٦٣، ٤١٢) أمره فليراجع.

(٢) لا يخفي أنّ بديع الزمان القهبائي (الذي يعبّر عنه صاحب الروضات ببديع الهرندي) توهّم اتّحاده مع السيد عميدالدين (٦٨١ ـ ٧٥٤) تلميذ العلّامة وشارح تهذيبه في الأصول. (أنظر ترجمته في روضات الجنّات باب «عبدالمطلب» ص٣٧٦/٢٧).

وللبديع اشتباه آخر في أوايل شرحه، حيث خلط عليه كلام ابن شهر آشوب في (معالم العلماء) في مدح الصحيفة، بكلام الغزالي الذي يعدّ فيه أقدم المصنّفين في الإسلام. (راجع معالم العلماء، وناسخ التواريخ الجزء الثاني من كتاب أحوال الإمام زين العابدين عليه السلام، طبع طهران لسنة ١٣١٥، ص٧٥٧ ـ ٧٦٤).

(ومن هذين عندنا نسختان مصحّحتان).

ونحن نعتذر من الاستدلال علىٰ ذلك لضيق المجال.

وكيف كان، فالمراد هو السيّد عميد الرؤساء، هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيّوب، اللّغوي صاحب كتاب في معنىٰ الكعب، وتلميذ السيّد فخّار بن معدّ الموسوي (المتوفّىٰ سنة ٦٣٠).

ولقد حان الآن أن نذكر لك بعض مزايا هذه [الطبعة من] الجوهرة الثمينة والدرّة اليتيمة التي قدّمنا [ذكرها] ولا يكاد يوجد لها نظير في عالم المطبوعات، ولعمري طابقت صورته المعنىٰ وبلغت في الجودة والحسن الغاية القصوىٰ.

أتمّ الله نعمته علينا ... فإنّ تمامه نعمٌ علينا

إذا تعاطيت مدحها فكالمخبر عن ضوء النهار الباهر، والقمر الزاهر، والنور الظاهر، وهل يخفي ذلك علىٰ الناظر؟!

كيف لا، وقد قوبلت علىٰ ثلاث نسخ مصحّحة مرّاتٍ، حتّىٰ سلمت من الأغلاط.

ثمّ عرضت علىٰ نسخة قرأها المولىٰ عبدالله بن المولىٰ محمّد تقي المجلسي الأوّل علىٰ أبيه.

وفي الحواشي خطّ المولىٰ المجلسي المذكور.

وفي آخره كتب بخطّه إجازة رواية الكتاب لولده المولىٰ عبدالله السابق ذكره.

وفي متن الإجازة أشار إلىٰ طرقه وإسناده، وإلىٰ أنّه يرويها أيضاً عن صاحب الزمان عن قائله عليه السلام.

فلننظر هاهنا في أمور.

الأوّل: أنّ المولىٰ عبدالله هذا من أعاظم العلماء والزهّاد، ولد قبل

سنة ١٠٣٧[١]، ولمّا نشأ قرأ علىٰ والده المولىٰ المجلسي الأوّل في الشرعيّات، وعلىٰ المحقّق الخوانساري في العقليّات، ثمّ سافر بعد وفاة والده (أعني بعد سنة ١٠٧٠) إلىٰ بلاد الهند، وتوفّي هناك في حدود سنة ١٠٨٤.

ومن مصنّفاته شرح تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ﵀.

وقد أجازه والده المجلسي الأول، برواية الصحيفة، وهذا نصّها:

أنهاه الولد الأعز عبدالله أدام الله تعالىٰ تأييداته وتوفيقاته قراءةً وتصحيحاً وتدقيقاً، وأجزتُ له أن يرويها عنّي بأسانيدي المتكثّرة إلىٰ سيّد الساجدين صلوات الله وسلامه عليه.

ومناولتها إيّاي خاتم الأئمّة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين في الرؤيا مع ظهور آثارها.

والتمست منه أديم فضله أن لا ينساني في خلواته، وفي مظان إجابة دعواته.

نمّقه بيده الداثرة أحوج المربوبين إلىٰ رحمة ربّه الغني، محمّد تقي بن مجلسي عُفي عنهما، غرّة شهر ذي القعدة الحرام لسنة ثمان وخمسين، بعد الألف من الهجرة المقدّسة النبويّة.

حامداً لله ربّ العالمين، مصلّياً علىٰ أفضل السادة المرسلين وعترته وذريّته سادات أهل الجنّة أجمعين، بعد سيد المرسلين.

الثاني: أنّ المولىٰ المجلسي ذكر طرقه إلىٰ الصحيفة في أواخر شرحه علىٰ مشيخة الفقيه «عند ترجمة المتوكّل بن عمير» وقد ذكرها ابنه في الرّبع الآخر من

---

(١) لمّا كان محمّدباقر المجلسيّ ولد في سنة ١٠٣٧، والمولىٰ عبدالله أكبر منه بحسب السنّ، فكان ولادته قبل تلك السنة. (راجع ترجمته في الفيض القدسي). (أعنىٰ مقدّمة كتاب بحار الأنوار الجزء الأوّل طبع أمين الضرب بقلم المحدّث النوري ﵀، ص٢٣ ـ ٢٤، و(١٠٥/١٢٢) من الطبعة الحديثة. منقولاً من رياض العلماء (ج٣، ص٢٦٣)، ومرآت الأحوال (ص١٠٦) تحقيق علي الدواني، نشر أميركبير، ط١، عام ١٣٧٠ش.

إجازات (بحار الأنوار).

وهي كثيرة مطوّلة بحيث لو جُمعت هي مع سائر إجازات الصحيفة صارت كتاباً ضخماً.

ولذلك أعرضنا عن إيرادها، واكتفينا هنا بما سنح لنا من رفع الإشكال عن جهالة المتوكّل بن عمير بما قرع سمعك.

فمن شاء فليطلب الإجازات من مواضعها.

وهذا طريقه بالإجازة.

وله أيضاً طريق آخر بالوجادة لما وقع في يده من النسخة التي كانت بخطّ الشيخ السديد محمّد بن علي الجباعي والد عبدالصمد، والد عزّ الدين حسين، والد شيخنا البهائي رضي الله عنهم.

ونقلها عن خطّ الشهيد[1] الأوّل، وهو نقلها من خطّ علي بن أحمد السديد، ونقلها السديد من خطّ علي بن السكون.

والسديد عرضها علىٰ النسخة التي بخطّ محمّد بن إدريس الحلّي رحمهم الله.

وعلىٰ النسخة التي بخط ابن السكون خطّ عميد الرؤساء.

ومع ذلك عندهم كانت نسخة تاريخ كتابتها سنة (٣٣٣).

وعند علي بن طاوس في (فتح الأبواب) نسخة تاريخ كتابتها سنة (٤١٥).

وهاتان النسختان وسائر نسخهم تنتهي بإسناد متواتر إلىٰ عمير بن المتوكّل [عن أبيه] راوي الصحيفة عن يحيىٰ بن زيد، وإلىٰ غيره أيضاً ممّن ذكرناه.

---

(١) راجع الجزء الأوّل من كتاب الإجازات من بحار الأنوار، ص١٦ و(٦٣/١١٠) ولاحظ (٢٦/١٠٧) والجزء الثاني ص١٤٥ ـ ١٤٦، و١٧١، و(ج١١٠، ص٤٣ ـ إلىٰ آخره) وغيرها.

والظّاهر أنّ النسخة التي بخطّ الشهيد الأوّل موجودة الآن وإن كنّا نحن لا نعرف موضعها، فإنّ السيد إعجاز حسين (١٢٤٠ ـ ١٢٨٦) كان قد تشرّف بزيارة هذه النسخة الشهيديّة، أنظر كشف الحجب والأستار، رقم ٢٠٥٨، ص٣٦٧ ـ ٣٦٩.

الثالث: أنّه أشار في إجازته هاهنا، وفي كثير من إجازاته الأخرىٰ، إلىٰ أنّه يروي الصحيفة مناولةً عن صاحب الزمان عليه السلام.

وخلاصة كلامه في مشيخة الفقيه[1] أنّه قال: رأيتُ بين النوم واليقظة كأنّي واقف في الجامع العتيق بأصبهان، والمهدي صلوات الله عليه قائم، وسألته عليه السلام مسائل أشكلت عليّ فأجابني عنها.

ثمّ سألته عليه السلام كتاباً أعمل عليه، فأجابني بذلك إلىٰ مولانا محمّد التّاج.

فأخذت منه الكتاب، وظهر لي أنّه كتاب الدّعاء فقبّلته، ووضعته علىٰ عيني، وانتبهت ولم يكن معي شيء.

فشرعت في البكاء إلىٰ أن أصبحت.

وكان علىٰ بالي أنّ مولانا محمّد هو الشيخ، وتسميته بالتّاج لاشتهاره بين العلماء، فلمّا جئت إلىٰ مدرَسه، رأيته مشتغلاً بمقابلة الصحيفة فذهبتُ إليه ونقلتُ له رؤياي.

فقال الشيخ: أبشّرك بالعلوم الإلٰهيّة، والمعارف اليقينيّة.

فلمّا وصلتُ إلىٰ دار البطّيخ رأيتُ رجلاً صالحاً اسمه آقا حسن، ويلقّب بتاجا[2]، فلمّا سلّمتُ عليه قال: يا فلان إنّ الكتب الوقفيّة التي عندي كلّ من يأخذه منها من الطلبة لا يعمل بشروط الوقف وأنت تعمل بها، تعال، وانظر إلىٰ هذه الكتب، وخُذ ما تحتاج إليه.

---

(١) نقل كلامه في المشيخة بلفظه المحدّث النوريّ في الفيض القدسي، ص٢٢، وفي المطبوع مع بحارالأنوار، ج١٠٥، (ص١١٤)، وفي دارالسّلام طبع طهران لسنة ١٣٠٥، ج: ١، ص: ١٧٤ ـ ١٧٥، لكنّا لخّصنا كلامه من النسخة الموجودة عندنا من شرح المشيخة. لاحظ روضة المتّقين (ج١٤ ص٤١٩ ـ ٤٢٢).

(٢) هذا التعبير، بإضافة الألف ي ذيل كلمة (تاج) ومثله سائر الألقاب، كصدر الدين، حيث يقال (صدرا)، تلحيق بآخر الأسماء للدلالة على التعظيم، في اللغة الفارسية لاحظ فرهنگ معين (٢/١).

فذهبتُ معه إلىٰ بيت كتبه فأعطاني أوّل ما أعطاني الكتاب الذي رأيته في الحلم، فأخذت في البكاء وقلتُ: يكفيني.

وجئت إلىٰ الشيخ، بدأت في المقابلة مع النسخة التي كتبها جدّ أبيه من نسخة الشهيد، وكانت النسخة التي أعطانيها الصاحب عليه السلام أيضاً مكتوبةً من خطّ الشهيد رحمه الله. (انتهىٰ).

إذا امتحنت محاسنه أتته غرائب جمّةٌ من كلّ بابِ

فقد انكشف أنّ مصححّ النسخة التي هي الأصل لما قُدّم بين يديك، وهو العلّامة المجلسي الأوّل ـ أخذ نسخته من صاحب الزمان عليه السلام وهو من مُنشئه عليه السلام.

والنسخة أيضاً مطابقة لنسخة الشهيد الأوّل رحمه الله المطابقة لنسخة عميد الرؤساء، المطابقة بوسائط عدّةٍ موثوقٍ بها للنسخة التي أملاها قائلها الإمام السجّاد عليه السلام.

فدونك كتاباً فيما دونه تشد الرحال، وتقف عنده فحول الرجال.

بنفسي كتاب حاز كلّ فضيلة وصار لتكميل البريّة ضامناً

فلنختم الكلام في المقام، ولنأتِ بالمرام فإنّ الموصوف كتاب:

لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقاً في كلّ ما وصفا

نسأل الله تعالىٰ أن يملأ من الحسنات صحيفة أعمالنا ويقصّر علىٰ اقتناء ذخائر العلم والعمل آمالنا، ويثبّتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويشفّع فينا النبيّ محمّداً وعترته الطاهرة.

وكتب بيده الداثرة العبد المعترف بعثرته **محمّد الحسيني المشكوة.**

فرغ منه وقت العصر من يوم الثلاثاء العشرين من رجب سنة إحدىٰ وستّين من المائة الرابعة عشر من الهجرة النبويّة ببلدة طهران.

المقدّمة الثانية:

وهي استدراك وتعقيب علىٰ المقدّمة الأولىٰ

بقلم العالم الجليل النحرير
(السيد شهاب‌الدين) الحسيني المعروف بالنجفي
نزيل بلدة قم.

بسم الله تعالىٰ

وبعد، فقد وقفتُ علىٰ ما ذكره الشّريف الأجلّ لا زال فخراً للمشاكي النبوية والسلالة الأحمديّة، في مقدّمة الصحيفة المباركة، زبور آل المصطفىٰ.

فشكرته علىٰ جميل الصنع، وعظيم المنّة، ومزيد البحث، ونهاية الإحاطة، بمجامع المرام.

ثمّ إن جناب الموفّق المؤيّد لنشره ألَحّ عليّ وتردد إليّ، في أن أضيف إليها ما سنح ببالي الفاتر، ممّا فات عن سيّدنا المنوّه بذكره، وفات غيره من الفوائد.

وحيث لم أجد بُدّاً من إسعاف أمله، ذكرت هذه الأسطر في ساعات من يوم (٢٥رجب ١٣٦١).

(فائدة): قد اطّلعت علىٰ أنّ في خزائن الكتب ما يربو علىٰ أربعين شرحاً وتعليقة علىٰ هذه الصحيفة الميمونة: ١ ـ منها: الأزهار اللطيفة في شرح مفردات الصحيفة. للسيّد العلّامة محمّد رضا الأعرجي الحسيني[1].

٢ ـ وشرح الميرزا محمّد المشهدي جمال‌الدين الطوسي صاحب [كنز] دقائق

---

(١) وهو عندي بخطّه الشريف.

التنزيل[١].

٣ ـ وشرح أستاذي المؤلّف المكثر مدرّس النجف الأشرف الميرزا محمّد علي ابن محمّد نصير الجهاردهي الرشتي (المتوفّىٰ سنة ١٢٣٤) صاحب كتاب شرح الوقت والقبلة المطبوع بطهران.

٤ ـ شرح السيّد أفصح الدين محمّد الشيرازي صاحب كتاب المواهب الإلهيّة في شرح نهج البلاغة.

٥ ـ وشرح المولىٰ تاج الدين المشتهر بتاجا والد الفاضل الهندي[٢].

٦ ـ شرح المفتي ميرمحمّد عبّاس الجزائري (المتوفّىٰ سنة ١٣٠٦)[٣].

٧ ـ وشرح المولىٰ حبيب الله الكاشاني[٤].

٨ ـ شرح ابن مفتاح أبوالحسن عبدالله بن أبي‌القاسم بن مفتاح الزيديّ اليماني صاحب كتاب المنتزع المختار، في فقه الزيديّة المطبوع بمصر.

٩ ـ وشرح المولىٰ خليل القزويني[٥].

١٠ ـ شرح الأقا هادي ابن المولىٰ صالح المازندراني[٦].

١١ ـ شرح المولىٰ محمّد طاهر بن الحسين الشيرازي نزيل قم[٧].

١٢ ـ شرح السيّد محسن بن قاسم بن إسحاق الصنعاني اليماني الزيدي من علماء القرن الثالث عشر[٨].

---

(١) وهو عندي أيضاً.

(٢) في مكتبة الميرزايي الهدىٰ الكرباسي باصفهان.

(٣) في مكتبة السيّد ناصرحسين الهندي.

(٤) عند ذريّته بكاشان.

(٥) رأيته عند الأستاذ شيخ الشريعة الأصبهاني في أرض الغريّ.

(٦) رأيته عند شيخ الشريعة الأصبهاني أيضاً.

(٧) موجود بمكتبة الأخ السيد علي الهمداني في الغريّ الأغر.

(٨) ذكره الأستاذ السيّد جمال‌الدين الكوكباني اليماني (المتوفّىٰ ببغداد سنة ١٣٢٩).

١٣ ـ شرح السيّد محسن بن أحمد الشامي الحسني اليماني الزيدي (المتوفّىٰ سنة ١٢٥١)[1].

١٤ ـ شرح العلّامة الأستاذ شيخنا في الرواية والدراية السيّد جمال‌الدين الكوكباني اليماني الأصل نزيل الهند. (المتوفّىٰ سنة ١٣٣٩).

(فايدة) لا شبهة في تواتر الصحيفة لدي فرق الشيعة من الإماميّة والزيديّة والإسماعيليّة ولهم عليها شروح وتعاليق، قد أسلفنا ذكر بعضها، وقد ذكروها وسنذكر صورة إجازة بعض العلماء الزيديّة في خصوص الصحيفة ونهج البلاغة.

وسمعت السيّد محمّد الكجراتي الهندي من علماء الإسماعيليّة البواهر، لمّا اجتمعت به بكربلاء المشرّفة (سنة ١٣٦٠): أنّ لأئمّتهم شروحاً عليها، وهي من الكتب الدراسيّة لديهم، حتّىٰ أنّ «سيف‌الدين طاهر» إمامهم فعلاً، نزيل مدينة سَوَرْتْ يدرّس الصحيفة الشريفة.

وأمّا أصحابنا معاشر الإماميّة أنار الله براهينهم، فلا تسأل عن جلالة هذا السفر الشريف لديهم.

وقد وجدت عدّة إجازات لهم في خصوص الصحيفة مضافاً إلىٰ ذكرها في طيّ الإجازات.

وعندي من إجازات أصحابنا اثنتا عشرة إجازة.

منها إجازة صاحب الحدائق الشّيخ يوسف البحراني. وسيّدنا بحر العلوم وغيرها.

وهاك بعض إجازاتنا في خصوص الصحيفة الشريفة.

منها إجازة سيّدنا ومولانا الأستاذ البحاثة، مسند الشيعة قطب رحىٰ الرّواية مركز الإجازة، رحلة الآفاق، إمام أئمّة الحديث وفقهيّة آية‌الله في الزمن، الشريف

(١) ذكره العلّامة ابن زبارة في نشر العرف مخطوط.

أبي محمّد الحسن، صدر الدّين الموسوي نزيل مشهد الكاضمين عليهما السلام (المتوفّىٰ سنة ١٣٥٤)، وهي هذه.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد والصلاة، فقد استجاز عنّي الولد الصالح الذي أحرز من العلم الطّارف والتّليد، وأخذ بمجامع الفضل بطريق سديد، الشريف السند النسّابة، لا زال كاسمه لظلمة معضلات الدّين شهابه، شمس سماء السيادة والإفادة والإقبال، وغرّة سماء، النقّابة والنجّابة والكمال، سلالة العترة الطّاهرة ونقاوة الأنجم الزّاهرة، يمّ العلم الذي يفيد ويفيض، وجمّ الفضل الذي لا ينضب ولا يغيض، الجامع بين مكارم الأخلاق وطيّب الأعراق، الحاوي بين صفات الذّات وجميل الصّفات، العالم العامل، والمهذّب الصفّي الكامل، أبو المعالي «السيّد شهاب الدين» الحسيني المرعشي المشتهر بالنجفي، عاملهما الله بلطفه الجليّ والخفيّ.

في رواية كتاب نهج البلاغة في خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، والصحيفة الكاملة السجّادية المعروفة بزبور أهل البيت عليهم السلام وإن كانا متواترين وإلىٰ منشئهما، سلام الله عليهما.

إلّا أنّ الانسلاك في سلسلة الرّواة عنهم ممّا يُرغب فيه، ويُندب إليه. فأقول مستعيناً بالله: إنّ لنا إلىٰ ذينك الكتابين طرقاً:

منها ما أرويه، عن الشريف العلّامة الأجلّ السيّد مهدي الحسيني القزويني الحلّي، عن جماعةٍ، منهم عمّه الزاهد السيّد باقر، عن جماعة منهم سيّدنا آية الله بحر العلوم المهدي الطباطبائي النجفي، عن جماعةٍ، منهم العلّامة المير عبد الباقي الحسيني الخاتون آبادي إمام الجمعة بأصبهان، عن جماعةٍ منهم والده العلّامة المير محمّد حسين سبط مولانا المجلسي، عن جماعةٍ، منهم العلّامة فخر الشيعة

السيّد علي خان الحسيني المدني شارح الصحيفة بطرقه المعروفة، التي ذكرها في الشرح وغيره.

فلجناب السيّد دام علاه وزاد الله في علمه وتقاه أن يروي عنّي بتلك الطرق المسلسلة المعنعنة.

مراعياً لشرائط الرّواية واشترط عليه أن لا يترك سلوك سبيل الاحتياط في أمر دينه ودنياه فإنّه سبيل النجاة.

عصمنا الله وإيّاه من الزلل، آمين.

وقد حرّرتها في مشهد جدّي الإمام أبي إبراهيم موسىٰ بن جعفر عليهما السلام تجاة الضريح الشريف، في شهر جمادى الثانية، سنة ١٣٣٩. حامداً مصلّياً مسلّماً.

الأقلّ حسن بن المرحوم السيّد هادي الموسوي.

ولي إجازات من طرق الزيديّة، وهي كثيرة منها، وهي أجلّ طرقي وإجازاتي من الزيديّة، إجازة المقدام الهمام، ابن الأئمّة الكرام، سيف آل الرسول، وشرف بني الزهراء البتول سيّد ملوك الإسلام، ودرّة تيجان السلاطين، مولانا «الإمام يحيىٰ ابن حميدالدين الحسني» ملك البلاد اليمانيّة السعيدة، وإمام الشيعة الزيديّة في هذا العصر، وتاريخ إجازته سنة ١٣٥٥.

(فائدة) استدرك جماعة علىٰ الصحيفة.

كالصحيفة الثانية، لصاحب الوسائل الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي.

(والثالثة): لراوية التّاريخ والتراجم رحّالة الشيعة، الميرزا عبدالله أفندي صاحب رياض العلماء.

(والرابعة): لشيخ مشايخنا ثقة الإسلام الحاجّ ميرزا حسين النوري الطبرسي.

(والخامسة): لسيّدنا العلّامة السيّد محسن الحسيني الأمين نزيل دمشق الشام.

(**والسادسة**): لشيخنا الفقيه المحدّث الحاج الشيخ محمّد باقر بن محمّد حسن البيرجندي القائني.

(**والسابعة**): لشيخنا في الرواية العلّامة الشيخ هادي بن العبّاس آل‌كاشف الغطاء النجفي صاحب كتاب (مستدرك نهج البلاغة) وغيره.

(**الثامنة**): لشيخنا العلّامة الحاج ميرزا علي الحسيني المرعشي الشهرستاني الحائري.

هذا ما وقفت عليها من الصحائف.

ومن منن الله تعالىٰ عليّ أنّي وجدت كتاباً بإسم (ملحقات الصحيفة) للشيخ الثقة محمّد بن مظفّر المدعوّ بتقي الزّيابادي القزويني نزيل سمنان، والمدفون بها، من أجلّة تلاميذ شيخنا البهائي، وقد ذكر في أوّله: إنّي بعد ما قرأت الصحيفة الكاملة علىٰ شيخي ـ أي البهائي ـ وأجاز لي، اطّلعت علىٰ بعض الأدعيّة المنسوبة إليه عليه السلام ممّا أُلحق بالصحيفة، الخ.

وفرغ من تأليفه سنة ١٠٢٣[١].

(**فائدة**): الذي يظهر من أصحابنا في قائل: «حدّثنا» وتعيينه احتمالان.

١ ـ كونه عميد الرؤساء.

٢ ـ ابن السكون.

وذكر صاحب رياض العلماء في ترجمة «عربي بن مسافر العبادي» الذي يروي عنه ابن ادريس: أنّه يحتمل أن يكون المحدّث هو الشيخ عربي بن مسافر[٢].

(**فائدة**): تناسب المقام ممّا سمعته من الرّواية المتتبّع البحّاثة شيخنا الميرزا هادي الخراساني المشهدي الذاكر نزيل النجف الأشرف، علىٰ المنبر، نقلاً عن ابن

---

(١) والنسخة عندي بخطّ العلّامة القاضي محمّد تقي بن عنايت الله التستري تلميذ العلّامة المير محمّد هادي المرعشي والسيّد الجزائري والرّاوي عنهما.

(٢) لاحظ: رياض العلماء.

الجوزي في (خصائص الأئمّة) إنّه قال: لولا أميرالمؤمنين علي لما كمل توحيد المسلمين وعقايدهم، إذ النبيّ ﷺ لم تحصل له الفرصة إلّا بقدر أداء أمّهات العقايد والفروع، وأمّا دقائقها من كون الصفات مثلاً قسمين، ذاتيّة وفعليّة، وأنّ أيّها عين ذاته تعالىٰ، وأيها ليست بعينها، وغيرها من دقائق المطالب ورقائقها، فإنّ المسلمين عيال علىٰ أميرالمؤمنين متعلّمين منه.

إلىٰ أن قال في حقّ مولانا سيّد الساجدين، ما محصّله: إنّ علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام له حقّ التعليم في الإملاء والإنشاء وكيفيّة المكالمة والمخاطبة وعرض الحوائج إلىٰ الله تعالىٰ، فإنّه لولاه لم يعلم المسلمون كيف يتكلّمون ويتفوّهون مع الله سبحانه في حوائجهم، فإنّ هذا الإمام عليه السلام علّمهم: متىٰ ما استغفرتَ فقل كذا، ومتىٰ ما استسقيتَ قلُ كذا؛ ومتىٰ ما خفتَ من عدوّ قل كذا، إلىٰ آخره.

وإنّي في سنة ١٣٥٣، بعثتُ نسخة من الصحيفة الشريفة، إلىٰ العلّامة المعاصر الشيخ جوهري طنطاوي صاحب التفسير المعروف مفتي الإسكندريّة، ليطالعها، فكتب إليّ من القاهرة وصول الصحيفة، وشكر لي علىٰ هذه الهديّة السنّية، وأطرىٰ في مدحها والثناء عليها.

إلىٰ أن قال: ومن الشقاء أنّا إلىٰ الآن لم نقف علىٰ هذا الأثر القيّم الخالد من مواريث النبوّة وأهل البيت، وإنّي كلّما تأمّلتها وأيتها فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق ... إلىٰ آخر ما قال.

ثمّ سئل هل شرحها أحد من علماء الإسلام؟

فكتبتُ إليه أسامي من شرحه ممّن كنت أعلم به، وقدّمت لسماحته: رياض السالكين للسيّد علي خان، وكتب في جواب وصوله: إنّي مصمّم ومشمّر الذيل علىٰ أن أكتب شرحاً علىٰ هذه الصحيفة العزيزة، انتهىٰ.

(فائدة): وجه تلقّب (الصحيفة السجّادية) بالكاملة، علىٰ ما سمعته من السيّد جمال‌الدين الكوكباني اليماني، أنّه توجد عند الزيديّة هذه الصحيفة، لكنّها ليست

بتامّة، تنقص عن هذه وتقرب من نصفها، واشتهرت هذه بالكاملة في قبال تلك، والله العالم.

وهناك فوائد ومئارب، تتعلّق بهذه الصحيفة الشّريفة، قد طوينا عنها كشحاً، لعدم مساعدة الحال وعدم اقتضاء الرسالة.

هذا ما وفّقني الله سبحانه وأرجو من فضله وعميم أياديه أن يديم توفيق العبد الصالح. والوليّ الفالح، ذخر الأفاضل، والتجّار، جناب «الشيخ محمّد الأخوندي» نجل التقي الورع «الحاج شيخ أحمد» التاجر اليزدي نزيل النجف الأشرف دام مجدهما، فإنّه سلّمه الله وأبقاه شمّر الذيل، في طبع هذه النسخة الشريفة، بعد عرضها ومقابلتها، علىٰ نسخة مقروءة علىٰ مولانا العلّامة المجلسي الأوّل مع كمال الدقّة ونهاية الحزم، والتحرّي في التصحيح، كلّ ذلك رجاء للمثوبة.

والملتمس من إخواني المؤمنين أن يذكروهما وإيّاي في مظانّ الإجابة، سيّما في المشاهد المشرّفة، ومساجد يذكر فيها اسم الله تعالىٰ.

وأنا أقلّ أهل بيت النبوّة والسفارة أبوالمعالي «شهاب الدين» الحسيني الحسني المرعشي المشتهر بالنجفي، كان الله له، وعفىٰ الله عنه آمين.

ضحوة الأحد لخمس بقين من رجب ١٣٦١ ببلدة قم المشرّفة حرم الأئمّة.

المصادر والمراجع

١ ـ اختيار المصباح، للسيد ابن الباقي، مخطوط.

٢ ـ الإرشاد الىٰ حجج الله على العباد، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) في مصنفات الشيخ المفيد، مؤتمر الشيخ المفيد ـ قم ١٤١٣هـ.

٣ ـ الإقبال، للسيد ابن طاوس، طبع على الحجر، طهران ١٣١٧هـ.

٤ ـ أمل الآمل في علماء جبل عامل، للحر العاملي محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ) طبع على الحجر، طهران ١٣٠٧ مع (منهج المقال) للاسترابادي وطبع حديثاً بتحقيق السيّد أحمد الحسيني ـ مطبعة الآداب ـ النجف ١٣٨٥هـ.

٥ ـ بحار الأنوار، للمحدّث العلامة المجلسي محمّد باقر بن محمّد تقي (ت ١١١٠هـ) طبع على الحجر، طهران ـ أمين الضرب.

الطبعة الحديثة ـ طهران (١١٠) جزءً، وأُعيد بالأفست في بيروت، مؤسسة الوفاء (١٠٧) جزءً.

٦ ـ التعليقة علىٰ منهج المقال، للوحيد البهبهاني طبع علىٰ هامش المنهج، المطبوع على الحجر، طهران ١٣٠٦هـ.

٧ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، للشيخ المامقاني عبدالله بن محمّد حسن (ت ١٣٥٢هـ) طبع على الحجر، النجف ـ المطبعة المرتضوية ١٣٥٠هـ.

٨ ـ ثبت الأسانيد العوالي، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي مؤسسة أم القرىٰ ـ بيروت ١٤١٦هـ.

٩ ـ جامع الرواة، للأردبيلي محمّد علي الحائري (ق ١٢) طبع طهران ١٣٣١ش.

١٠ ـ جمال الأسبوع، للسيد ابن طاوس طبع الحجر، طهران ١٣٣٠هـ.

١١ ـ جهاد الإمام السجادعليه السلام، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، الطبعة الثانية، دار الحديث، قم ١٤١٨هـ.

١٢ ـ دار السلام، للمحدّث النوري طبع الحجر ـ إيران.

١٣ ـ رياض السالكين شرح الصحيفة، للسيّد علي خان المدني، طبع الحجر ـ إيران.

١٤ ـ رياض العلماء، للأفندي المولىٰ عبدالله الأصفهاني، إعداد السيّد أحمد الحسيني، مكتبة السيّد المرعشي، قم ١٤٠١.

١٥ ـ روضات الجنّات، للسيّد الخوانساري الأصفهاني طبع على الحجر ـ طهران، والطبعة الحديثة (٨) أجزاء.

١٦ ـ روضة المتقين شرح الفقيه، للمجلسي الأول محمّد تقي الأصفهاني طبع مؤسسة كوشانپور الخيرية ـ طهران ١٣٩٣هـ.

١٧ ـ فرهنگ معين، للدكتور محمّد معين، معجم للغة الفارسية، الطبعة الحديثة، مجلّدان.

١٨ ـ الفهرست، لابن النديم الكاتب طبع مصر ـ المطبعة الرحمانية ـ مصر ١٣٤٨هـ، وطبع طهران، تحقيق رضا تجدّد ١٣٩٣هـ.

١٩ ـ الفهرست، للشيخ الطوسي، طبع بمبائي، طبعة لويس اسپرنگر ومولوي عبدالحق، أعادته دانشگاه مشهد، وطبع النجف الأشرف، تحقيق السيّد محمّد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٠هـ.

٢٠ ـ الفيض القدسي، للمحدّث النوري طبع في مقدمة (بحار الأنوار) من الطبعة الحجرية، وطبع في الجزء (١٠٥) من الطبعة الحديثة من البحار.

٢١ ـ كشف الحجب والأستار، عن أسماء الكتب والأسفار، للسيّد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (١٢٨٦ ـ ١٣٤٠) طبع في كلكتة ـ الهند ١٣٣٠هـ.

وأعادته مكتبة المرعشي بالأفست.

٢٢ ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة الچلبي مصطفىٰ ابن عبدالله (ت ١٠١٧هـ). الطبعة الأولىٰ ـ إسلامبول ـ تركيا، أعادته دار الفكر بيروت ١٤٠٢هـ.

٢٣ ـ كفاية الأثر في أنّ الأئمّة اثنا عشر، للمحدّث الخزاز القمّي (ق ٤) تحقيق عبداللطيف الكوه كمري، منشورات بيدار ـ قم ١٤٠١هـ.

٢٤ ـ مرآت الأحوال، تحقيق الشيخ علي دوّاني، نشر أميركبير ١٣٧٠ش.

٢٥ ـ مستدرك الوسائل، للمحدّث النوري طبع على الحجر ـ المكتبة الإسلامية ـ طهران ١٣٨٢هـ.

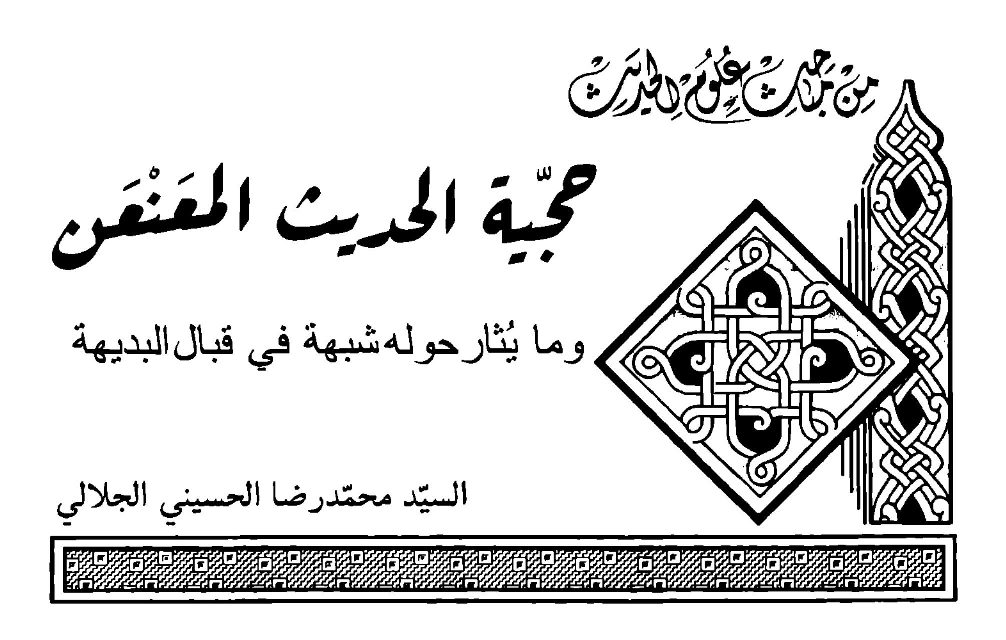
٢٦ ـ المسلسلات في الإجازات، للحجّة المرعشي منشورات مكتبة المرعشي، قم ١٤١٦هـ.

٢٧ ـ مصباح المتهجد وسلاح المتعبّد، للشيخ الطوسي طبع على الحجر ـ إيران ١٣٣٨هـ.

٢٨ ـ معالم العلماء، للشيخ ابن شهرآشوب. طبع عباس إقبال ـ طهران ١٣٥٢ ، وطبع النجف بتحقيق السيّد محمّد صادق بحر العلوم ١٣٨١هـ.

٢٩ ـ مناقب آل أبي طالب، للشيخ ابن شهرآشوب، طبع على الحجر ـ طهران ١٣١٧.

٣٠ ـ ناسخ التواريخ، للمؤرّخ سپهر طبع على الحجر ـ طهران ١٣١٥هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ خاتم الأنبياء والمرسلين، محمّد الصادق الأمين، وعلىٰ الأئمّة المعصومين من أهل بيته الطاهرين.

وبعد،

فإنّ أهمّيّة الحديث الشريف في الدين غير خافيةٍ علىٰ أحدٍ من المسلمين، إذ هو طريق رَحْبٌ من طرق الشريعة المطهّرة والسُنّة الشريفة، بل هو لسانها الناطق، ومصدرها الصادق، ومنبعها المَعين من مبلّغها الأمين صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه بعد الكتاب الحكيم اعتماد الدين.

ولذلك تكاثفت الجهود الكريمة والحميدة علىٰ العناية به، سواء من مصادره الرئيسيّة وهم النبيّ والأئمّة المعصومين عليهم السلام، الّذين لم يألوا جهداً في بثّه ونشره والتأكيد علىٰ روايته وحمايته، وحفظه علىٰ صفحات القلوب وفي أعماق النفوس،

وصفحات الأوراق والطروس.

أم من العلماء الأُمناء علىٰ هذا الدين ومصادره وأحكامه، الّذين تناقلوه ورووه بتمام الدقّة والرعاية في الضبط والإتقان، وبتمام الذوق والدراية في التصنيف والتبويب، حتّىٰ تألّفت من ذلك هذه الكنوز الحديثيّة المتوفّرة للأُمّة للاهتداء بهدي محتواها، والاستضاءة بنور هداها، لكونها من أغنىٰ كنوز المعرفة البشريّة وأضخمها وأوسعها وأهداها.

وبموازاة ذلك بَذَلَ أعداءُ هذا الدين جهوداً مُضنيةً، مستميتةً، للحيلولة دون تدفّق هذه المادّة الحيويّة، ودون استمرار هذه العَيْن الزخّارة، ودون دوام هذا المَعين الثرّ، فَسَعَوا بشتّىٰ السُبُل في الصدّ عنه، والمنع من الارتواء منه، وإبادة مادّته، وتعكير صفوه، وتحريف مساره، وتشويه معناه، والتشكيك فيه، مشدّدين عليه بالتقليل من أهمّيّته، وإلقاء الشُبَه في الموروث والمتناقَل منه بوضع الأحاديث المزيّفة وخلطها به.

ولم تنقطع محاولاتُ الأعداء، منذ عصر الرسالة حتّىٰ العصر الحاضر، إذ نشهد حملاتٍ وقحةً وشرسةً يقودها اليهود والنصارىٰ من خارج البلاد الإسلامية، ويرقُص علىٰ نعيقهم حثالات من عملائهم في الداخل، يروّجون للشُبَه المُثارة، رغم تفاهتها وهزالها، فيُثيرون بها الغُبار في وجه الحديث الشريف، بلسان البحث العلميّ، والنقد العقليّ، والدراسة التاريخيّة، وما أشبه ذلك من العناوين الخلّابة والبرّاقة، يستهوون بها عقول الأبرياء من ناشئة الحوزات والجامعات، غير المطّلعين علىٰ وجهات النظر الصحيحة للبحوث التخصُّصية الدائرة حول الحديث، واكتفائهم بالمطالعات السطحيّة أو المعلومات الساذجة مع أنّ الحديث وشؤونه، قد أصبح بعد تلك المدّة المديدة والجهود العديدة «عِلْماً» مستقلّاً، له أُصوله وقواعده ومصطلحاته وقوانينه وأسراره، الذي لا يمكن الاطّلاع عليه ولا استيعابه بدونها، وبدون التمكّن منها، كما هو شأن

كلّ عِلم.

فبدلاً من أنْ يحاولوا رفع مستوياتهم العلمية في معرفة العربية وآدابها، كي يفهموا ما ورد في نصوص الحديث الشريف، لجّوا في تزييف أسانيد النصوص، ولجأوا إلىٰ إيراد الاحتمالات البعيدة، في الأحكام الشرعية! وعمدوا إلىٰ التشبّث بأدنىٰ شبهة تُضعِف الحديث وتوهنه، وتخلّص (الأُستاذ!) من الحَوْم حول فقهه ودلالته ولغته ونحوه وأدبه وبيانه وبلاغته.

ومما أثير هو عدم حجيّة الحديث المعنعن لشبهة مطروحة ملخصها: أنّ «عن» تختص بأداء الإجازة، والإجازة لا اعتبار لها ...؟!!

مضافاً إلىٰ ضَعْفِ المقدّمات والأُسس التي بُنيت عليها تلك الشبه من حيث مدلول «عن» لغةً واصطلاحاً، ومعنىٰ «الإجازة» ودورها العلميّ، وتاريخ العنعنة والبحث حولها.

فهي شبهة في مقابل البديهة، لأدائها الى إسقاط التراث الحديثيّ كافّةً عن الحجيّة والاعتبار!!

وقد رأيتُ من الضروري عرض هذا البحث لتنكشف جوانبه كلّها لأهل العلم، وتفنّد تلك المزعومة الزائفة، ويظهر عوارها لكلّ منصف أمين. والله الموفّق والمعين.

وكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي

كان الله له

الفصل الأوّل
دلالتها لغةً وأصطلاحاً

أوّلاً: مع اللغة

١ ـ العنعنة لغةً:

قال الخليل: يُقال: «مَنْ تركَ عنعنةَ تميمٍ وكشكشةَ ربيعة، فهم الفُصحاء».

أمّا تميم فإنّهم يجعلون بدل الهمزة العين، قال شاعرهم:

إنّ الفؤادَ على الذلقاء قد كمدا وحُبُّها موشِكٌ عَنْ يصدعَ الكَبِدا

وربيعة تجعل مكان الكاف المكسورة شِيناً[١].

وقال ابن منظور: عنعنة تميم: إبدالُهم العين من الهمزة، كقولهم: (عَنْ) يريدون: (أنْ)[٢].

وقال ابن هشام: وكذا يفعلون في (أنّ) المشدّدة[٣].

قال الفرّاء: لغةُ قريش ومَنْ جاورهم: (أنّ)، وتميم وقيس وأسد ومَن جاورهم يجعلون ألف (أنّ) إذا كانت مفتوحةً «عيناً» يقولون: «أشهد عَنَّكَ رسولُ الله»[٤].

---

(١) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ١ / ٩١ مادّة «عنن»، وأنظر: فقه اللغة للثعالبي: ١٢٩ باب ١٥ فصل ٢٩.

(٢) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣ مادّة «عنن».

(٣) مغني اللبيب ١ / ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣ مادّة «عنن».

قال ابن الأثير : كأنّهم يفعلونه لِـبَحَحٍ في أصواتهم[١] .

وقال الفيروزآبادي في معاني (عَنْ) المخفّفة : . . . وتكونُ مـصدريّةً ، وذلك في عنعنة تميم : أعجبني عَنْ تفعلَ[٢] ؛ فهي بمعنىٰ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع .

وقال الزَبِيدي : وعنعنةُ المحدّثين مأخوذةٌ من عنعنة تميم ، قيل : إنّها مولّـدة[٣] .

أقـول:

عنعنة المحدّثين مصدر جَعليّ أي مولَّد يقيناً ، إذ هي مأخوذة من (عَنْ) التي هي حـرف جـرٍّ موضوعٌ في اللغة العربيـة للدلالة علىٰ المجاوزة كما سيأتي ومعنىٰ العنعنة عندهم هو كون السند محتوياً علىٰ كـلمة (عَـنْ) بـدلاً عـن ألفـاظ الأداء الأُخرىٰ ، وسيأتي تفصيل ذلك ، فلا رَبْطَ لعنعنة المحدّثين بـعنعنة تمـيم ، ولم يـقصد المحدّثون هذا أصلاً .

ومن طرائف الإسناد ما رواه الخطيب البغدادي في «الكفاية» بـاب : «اتّـباع المحدّث علىٰ لفظه وإنْ خالَفَ اللغةَ الفصيحة» . .

في حديث عبـد العزيز ، قال : ثنا محرز بن وزر (عَنَّ) أباه وزراً حدّثه (عَـنَّ) أباه عمران حدّثه (عَنَّ) أباه شعيثاً حدّثه (عَنَّ) أباه عـاصماً حـدّثه (عَـنَّ) أبـاه حصين بن مشمت حدّثه . . . الحديث .

قال الخطيب : رواه أحمد بن عبدة الضبّي ، عن محرز بن وزر ، فقال : (أنّ . . أنّ) بدل (عَنَّ) في كلّ المواضع ، وعبـد العزيز أبدلَ في روايته من الهمزة عيناً ، وهي التي يُقال لها : «عنعنة قيس» علىٰ وجه الذمّ ، وهم معروفون بها[٤] .

---

(١) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣ مادّة «عنن» .

(٢) القاموس المحيط ٤ / ٢٥٢ مادّة «عنن» .

(٣) تاج العروس ٩ / ٣٨٥ آخر مادّة «عنن» .

(٤) الكفاية في علوم الرواية : ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

٢ ـ بين «عَنْ» و «مِنْ»:

أمّا لفظة (عَنْ) فهي حرفُ جرٍّ.

قال ابن هشام في (عن) إذا كانت حرفاً جارّاً، أنّ لها معاني أحدها: المجاوزة، ولم يذكر البصريّون سواه، نحو: «سافرتُ عن البلد» و «رغبتُ عن كذا»(١).

وقال الإربليّ في معاني «عن» الواقعة حرفاً: للمجاوزة، وهي الأصل في معانيها، إمّا حقيقةً، نحو: «رحلتُ عن زيدٍ»، أو مجازاً، كأخذتُ العلم عنِ والدي، كأنّه لمّا اتّصفَ به وصار عالماً، قد جاوز المعلّم(٢).

أقول:

مراده بالأصل: وضع اللغة، فقد صرّح أهلها بذلك:

قال ابن منظور: «عَنْ» معناها ما عدا الشيء، تقول: «رميتُ عن القوسِ» لأنّه بها قَذَفَ سهمَهُ عنها، وعدّاها، و «أطعمتُهُ عن جوعٍ» جعل الجوع منصرفاً عنه تاركاً له، وقد جاوزه(٣).

تدلّ هذه النقول علىٰ أنّ «عن» تدلّ علىٰ مجرّد انفصال الشيء عن الشيء وٱبتعاده عنه، فقولنا «سافرت عن البلد» بمعنىٰ خرجت عنه وٱبتعدت عنه، وٱنفصلت عنه، يعني تجاوز سفري البلدَ.

ومن هنا يُعرف الفرق بين التجاوز في «عن» والابتداء في «من» في قولنا «سافرت من البلد إلىٰ الضيعة» فإنّه يدلّ علىٰ أنّ شروع السفر كان من البلد منتهياً إلىٰ غاية.

فالغرض من «سافرت من» هو بيان محلّ الشروع في السفر، الذي يقتضي

---

(١) مغني اللبيب ١ / ١٩٦.

(٢) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: ١٩٤، ولاحظ عبارته.

(٣) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣ مادّة «عنن».

نهايةً، وإن اقتضىٰ انفصالاً وخروجاً من البلد، إلّا أنّ الغرض الإفصاح عن الابتداء دون مجرّد الانفصال.

وإنّ الغرض من «سافرت عن» هو محلّ الانفصال بالسفر والخروج، وهو البلد، وإن كان هو المبدأ أيضاً، إلّا أنّ الغرض هو التعبير عن مجرّد الانفصال، دون أن يذكر له منتهىً وغاية.

وقد استُعملتْ (عن) بمعنىٰ (مِنْ) ومرادفةً لها، وهذا هو المعنىٰ السابع ممّا ذكره لها في القاموس[1].

قال أبو عبيدة في قوله تعالىٰ: (هو الذي يقبل التوبة عَنْ عباده) [سورة الشورىٰ ٤٢: ٢٥]: أي مِنْ عباده.

وقال الأصمعي: حدّثني فلان مِنْ فلان، يريد (عنه)، ولَهِيْتُ من فلانٍ وعنه.

وقال الكسائي: عنك جاء هذا، يريد (منك).

روىٰ جميع ذلك أبو عبيد عنهم[2].

كما صرّح النحاةُ في معاني (عَنْ) أنّها تأتي بمعنىٰ (مِنْ).

قال ابن هشام في معانيها: السابع: مرادفة (مِنْ) نحو: (وهو الذي يقبلُ التوبةَ عن عبادِهِ) [سورة الشورىٰ ٤٢: ٢٥] و (أُولئك الّذين يُتقبّل عنهم أحسنُ ما عمِلوا) [سورة الأحقاف ٤٦: ١٦] بدليل: (فَتُقُبِّلَ مِن أحدِهما ولم يُتَقَبَّلْ مِن الآخر) [سورة المائدة ٥: ٢٧][3].

وذكر النحويّون أيضاً في معاني (مِنْ) أنّها تأتي لمعنىٰ (عَنْ):

قال الإربليّ في معاني (من): العاشر: النائبة عن بعض حروف الجرّ المؤدّية معناها: أحدها (عن)، فإنّ (مِنْ) تنوب عنها في تأدية معنىٰ المجاوزة، نحو (انفصلتُ

(١) القاموس المحيط ٤ / ٢٥٠، وانظر شرحه تاج العروس ٩ / ٣٨٣ مادّة «عنن».

(٢) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣ مادّة «عنن».

(٣) مغني اللبيب ١ / ١٩٨، وانظر: جواهر الأدب: ١٩٥.

من زيدٍ) و (نُهيتُ من شتم بكر)[١].

وجعل ابن هشام المجاوزة، السادس من معاني (من)[٢].

واعترض الإربلي علىٰ مَن مثّل له بنحو «بعدتُ منه» و «أنفقتُ منه» بقوله: لم يتبيّن لي فيهما معنىٰ المجاوزة[٣].

أقـول:

الوجهُ في الاعتراض هو أنّ حقيقة المجاوزة هي التعدّي بحيث يكون المجرورُ بعَنْ متجاوَزاً عنه، ويكون فاعلُ الفعل هو المتجاوِزُ المنفصل عن المجرور، فهذا هو الأصل في معنىٰ (عنْ) وما هو بحكمه، سواء كان تجاوزاً حسّـياً، فيكون حقيقيّاً، أو تجاوزاً تقديريّاً، فيكونُ معنويّاً، نحو «فاتَ عنّي الدرسُ» بمعنىٰ تعدّىٰ عنّي، فلم أُدركه، وانفصل عنّي، وفاتني وقتُه، وبَعُد عنّي.

قال ابن منظور: قال النحويّون: (عَنْ) ساكنة النون حرفٌ وُضـع لـمعنىٰ مـا عَدَاك وتراخىٰ عنك، يقال: «انصرِفْ عنّي وتنحّ عـنّي»[٤] والـمعنى: ابـتعِد عـنّي وانفصِل عنّي.

وأمّا (مِنْ) فالأصل فيهـا هو ابتداء الغاية مكاناً أو زماناً كما هو المـعروف في كتب النحو واللغـة، وهو كذلك حقيقي ومعنوي، فالمجـرور بـ(مِنْ) مبدأٌ لمـصدر الفعل المتعلَّق لها، ولا بُدّ له من منتهىً يعادله، بخلاف «عن» حيث يقصد الانقطاع والابتعاد فقط.

ففي الأفعال التي تدلّ علىٰ الحركة والانتقال، مثل: «بَعُدَ» و «ذهبَ» و «غابَ»

---

(١) جواهر الأدب: ١٦١.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٤٢٣.

(٣) جواهر الأدب: ١٦١.

(٤) لسان العرب ٤/ ٣١٤٣ مادّة «عنن».

فإنّ الأمرين معاً محتملان: التجاوز والابتداء، فاستعمال كلٍّ من الحرفين «عَنْ» و«مِنْ» يجوز تبعاً للمراد، فلو صُرّح، بكون الحرف المستعمل بمعنىٰ الآخر، كان هو المراد، وإلّا حصل اللَبْسُ، وٱحتاج إلىٰ القرينة الموضّحة والمشخّصة، كما في «بعدتُ منه» فلو أُريد البعد المكاني كانت (مِنْ) لابتداء المكان، والمعنىٰ: أنّه (مبدأ البُعْد) الذي قمتُ به، وقد بلغتُ موضعاً آخر.

ولو قيل: إنّ «مِنْ» هي بمعنىٰ «عَنْ» كان المعنىٰ: تجاوزتُه، وٱنفصلتُ عنه وفارقتُه، من دون غرض في كونه مبدأ للفعل كي يحتاج إلىٰ منتهىً.

وكذا لو قيل: «بعدتُ عنه» فلو أُريد المجاوزة صَحَّ، ولو قيل إنّ «عَنْ» بمعنىٰ «مِنْ» كانت بمعنىٰ الابتداء في المكان كما شرحنا، وكان بحاجة إلىٰ منتهىً ولو لم يُذكر في الكلام.

والظاهر أنّ الالتزام بمعنىٰ ذلك الحرف المستعمل في الكلام وإرادة معناه الأصلي هو المتعيّن، إلّا أنْ يُصرّحَ مَنْ يُعتمد عليه من أهل اللغة بإرادة معنىٰ الحرف الآخر، فيكون هو المتّبع.

٣ ـ فلنعد إلىٰ محطّ البحث:

فنقول: إنّ أفعال نقل القول والكلام وحكايتها مثل «حدّث» و «أخبر» و «أنبأ» و «روىٰ» تُعدّىٰ بحرف الجرّ «عَنْ» عادةً، يقال: «نَقَل فلانٌ عن فلانٍ» و «حدّث عنه» و «أخبر عنه» و «أنبأعنه» و «روىٰ عنه».

والتجاوز المفروض في (عن) ليس متصوّراً بمعناه الحسّي الحقيقي في هذه الموارد؛ لأنّ الفعل وهو من جنس الكلام لا استقرار له حتّىٰ يُعقل تجاوزه، بل لا بُدّ أن يكون التجاوز معنوياً.

لكنّ المتجاوِز والمتجاوَز عنه في هذا المقام يختلفان عمّا سبق، فليس المتجاوِز هو فاعل الفِعل، بل هو الحديث نفسه لو فرض فقول زيد: «حدّثَ عمرو عن

بكر» معناه علىٰ التجاوز : تجاوز الحديثُ بكراً إلىٰ عمرو ، وليس هذا موافقاً لواقع التجاوز الذي عرفناه في «انصرف عمرو عن بكر» ، و «رميت السهم عن القوس» حيث إنّ التجاوز فيهما معناه مجرّد ابتعاد عمرو عن زيد أو السهم عن القوس ، وانفصاله عنه ، بينما في «حدّث عمرو عن بكر» ليس مجرّد ذلك ، بل فيه الانفصال والوصول إلىٰ غاية ، ولذا لو قال زيدٌ : أوصلَ عمرو حديثاً من بكرٍ ، أو : «وصل من عمرو حديثُ بكر» صحّ ، وأدّىٰ ذلك معنىٰ «حدّث عمرو عن بكر» بلا تفاوت .

فالتجاوز المراد من «عن» لا يمكن إرادته في مثل «حدّث عمرو عن بكر» لأنّ واقع التجاوز هو الابتعاد والتعدّي والانفصال ، عن المجرور ، من دون ملاحظة بلوغه إلىٰ الآخر ، والمفروض أنّ الحديث لم ينفصل فقط عن بكرٍ ، وإنّما بلغ عَمْراً ، فيكون منتهياً إلىٰ غاية ، وهو معنىٰ «من» فقط كما شرحنا .

وهذا المعنىٰ هو الواقع في الأسانيد ، ولذا لا بُدّ من تقدير أفعالٍ من مثل «قال» و «أخبر» و «حدّث» وغيرها ، مع كلّ حرف جرّ (عن) في السند ليتعلّق به ولا يحتاج إلىٰ واسطة .

وبما أنّ معنىٰ التجاوز غير جارٍ في هذا ، فلا بُدّ أن تكون «عَنْ» بمعنىٰ «مِنْ» التي يُراد بها الابتداء وإن كان معنوياً ، كما ورد عند أئمّة اللغة والنحو .

والحاصل : أنّ معنىٰ قوله : «حدّث زيدٌ عن عمرٍو» أنّه وَصَلَ إلىٰ زيدٍ حديثٌ من عمرو .

وأمّا قول الأصمعيّ : «حدّثني فلان من فلان» يريد عنه . فهذا دليل علىٰ استعمال (من) بعد حدّثني بمعناها الحقيقي وهو الابتداء لوجود غاية ينتهي إليها كما فسّرناه ، إلّا أنّ (حدّث) تتعدّىٰ بـ (عن) في لسان العرب ، فلا بُدّ أن تكون (عن) بمعنىٰ (من) ، فمراد الأصمعي التعبير عن مقتضىٰ اللفظ .

نقـول:

ولِما يُرىٰ من اشتراك «من» و «عن» في كون المجرور بهما منطلَقاً إمّا للابتعاد بلا غاية، أو للابتداء إلىٰ غاية، فإنّ ذلك موجِبٌ للتسامح في جواز استعمال أحـدهما بدل الآخر وبمعناه، فلاحـظ!

ونقول أيضاً: ولو فرضنا صحّة استعمال «عن» في مـثل «حـدّث زيـدٌ عـن عمرو» بمعنىٰ التجاوز، وهو مجرّد الانفصال من دون غاية، فلا ريب أنّ ذلك مَجازٌ وخلاف الشائع، لوضوح صحّة استعماله في المتّصل المباشر، بكثرة وشيوع، مـن دون حاجة إلىٰ قرينة مع العلم بالاتّصال، بل هو الظاهر من الإطلاق، فلاحـظ.

وممّا يقرّب ما ذكرنا استعمال (عن) مع فعل الأخذ في موضع (من). قال أبـو حمزة الثمالي: أخذت هذا الدعاء (مـن) أبي جـعفر عليه السلام[1] وفي الكـافي: (عـن) أبي جعفر عليه السلام[2].

وهما بمنزلة ما ورد من قول الراوي: أعطاني أبو عبـد الله عليه السلام هذا الدعاء[3].

ومعنىٰ هذه الموارد: صَدَرَ الدعاء من الإمام إلىٰ الراوي، وليس مجرّد تجاوزه عن الإمام بلا غاية، فلاحـظ.

نعم، لو كان فاعل الحديث مجهولاً، كما في «حُـدِّثْنا عن عمرٍو» أمكن تصوّر معنىٰ المجاوزة المعنوية؛ لأنّ الكلام المنقول عن بكر قد تجاوزه وابتعد عنه، لكنّه لم يبلغ غاية معيّنة، لفرض أنّ الناقل له هو الفاعل المجهول.

نعم، قد بلغ المتكلّمَ بالفعل، لكنّه لا بصدوره من عمرو، فأمـره يـدور بـين ابتداء بلا غاية، وهو التجاوز المراد من «عن» وبين انتهاء بلا بدايـة، وهـو ليس مؤدّىٰ «من»، فلاحـظ.

---

(١) تهذيب الأحكام للطوسي ٣ / ٧٦ ح ٣.

(٢) الكافي ٢ / ٥٨٧ ح ٢٦.

(٣) الكافي ٢ / ٥٩٠ ح ٣١.

ولذا، فقد حُمِلَ ما ورد بلفظ «يُذْكَر عن فلان» علىٰ الانقطاع والإرسال، وأُعِلّ الحديث بذلك حتىٰ ما ورد منه في مثل كتاب البخاري، علىٰ مبالغاتهم فيه.

قال ابن حجر في هدي الساري مقدّمة فتح الباري في الفصل الرابع الذي عقده لبيان سبب التعليق للأسانيد عند البخاري ما نصّه: فأمّا المعلّق من المرفوعات، فعلىٰ قسمين:... ثانيهما: ما لا يوجد فيه إلّا معلّقاً...، فإنّه علىٰ صورتين: إمّا أن يورده بصيغة الجزم، وإمّا أن يورده بصيغة التمريض.

وقال: والصيغة الثانية، وهي صيغة التمريض، لا تستفاد منها الصحّة إلىٰ من علّق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح علىٰ ما سنبيّنه.

أمّا ما هو صحيح، فلم نجد فيه ما هو علىٰ شرطه إلّا مواضع يسيرة جداً، كقوله في (الطبّ): ويُذكَر عن ابن عبّاس[1].

وقال: وأمّا ما لم يورده في موضع آخر بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلّا أنّه ليس علىٰ شرطه ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيفٌ فردٌ إلّا أنّ العمل علىٰ موافقته! ومنه ما هو ضعيفٌ فردٌ لا جابر له.

فمثال الأوّل: في (الصلاة):... ويُذكَر عن عبد الله بن السائب، وفي (الصيام): ويُذكَر عن أبي خالد.

ومثال الثاني: في (البيوع): ويُذكَر عن عثمان بن عفّان.

ومثال الثالث:... قوله في (الوصايا): ويُذكَر عن النبيّ ﷺ، ورواه الترمذي موصولاً من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن عليّ عليه السلام والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي! ثمّ حكىٰ إجماع أهل العلم علىٰ القول به؟!

ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضدَ له وهو في الكتاب قليل جداً...

---

(١) هدي الساري ١ / ٢٧ ٢٨.

فمن أمثلته: في كتاب الصلاة: ويُذْكَر عن أبي هريرة[١].

أقـول:

وموارد أُخرىٰ في البخاري بصيغة «يُـذْكَر عن» بالمجهول، المقتضية للانقطاع، والضعف، منها:

يُذكَر عن ابن مسعود، وٱبن عبّـاس[٢].. و: يُذكَر عن هشام بن عروة، عن رجل[٣].

بينما لم يجـئ هذا الاحتمال في صيغة «يَذْكُر عن» بـالمعلوم، كـقوله: حـدّثنـا معتمـر: سـمعت أبي يَـذْكُـر عن أبي مجلـز[٤].. وقـوله: سـمعتُ أبا عاصم يَذْكُر عن سفيان[٥].. و: سمعت أبا صالح يَذْكُر أراه عن جـابر[٦].

فلتُلاحـظ الموارد.

فقول الأزهري: وممّا يقع الفرق فيه بين «مِنْ» و «عَنْ» أنّ «مِنْ» يُضاف بها ما قرُب من الأسماء، و «عَنْ» يُوصَل بها ما تراخـىٰ، كـقولك: «سمـعتُ مـن فـلان حديثاً» و «حُدِّثنا عن فلانٍ حديثاً»[٧]..

ليس منشأُه إلّا كون الفعل «سَمِعتُ» معلوماً و «حُدِّثنا» مجـهولاً، إذ يـقتضي الفعل المعلومُ المباشرةَ بين السامع والمتكلّم، فكأنّ الحديث تجاوز المتكلّم وٱنتهىٰ إلىٰ السامع، فكان بمعنىٰ «من».

---

(١) هدي السـاري ١ / ٢٩ وحكم بضعف الحديث في موارد في الفصل السـابع ٢ / ٢٠٥.

(٢) صحيح البخاري ٤ / ١٠٦ طبعة دار الفكر ١٤٠١هـ.

(٣) صحيح البخاري ٣ / ١٣٣.

(٤) صحيح البخاري ٧ / ١٣٨.

(٥) صحيح البخاري ١ / ٢٢.

(٦) صحيح البخاري ٦ / ٢٤٦.

(٧) لسان العرب ٤ / ٣١٤٣، وتاج العروس ٩ / ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

بينما الفعل المجهول يقتضي وجود الواسطة بينهما، فكأنّما الحديث قد تجاوز المتكلّم ولم يصل إلىٰ السامع، لوجود واسطة مجهولة هو الفاعل المجهول.

فهذا يؤكّد أنّ الفعل «حَدَّث عنه» بالمعلوم، هو يقتضي أن تكون «عن» معه بمعنىٰ «من» كما في «سمعتُ منه» ومثله «رويتُ عنه» و «أنبأتُ عنه» وأمثالها.

فإنّ كلّ هذه الأفعال تدلّ بملاكٍ واحد على النقل للكلام عن مصدره إلى الناقل.

والحاصل: أنّ كون «عن» في هذه الأفعال بمعنىٰ «من» هو مقتضىٰ واقع العمل الذي تدلّ عليه الأفعال، وهو «النَقْلُ» الصالح للابتداء والانتهاء إلىٰ نهاية مشخّصة، ولو معنوياً، وهذا مفاد «مِن»، لا مجرّد المجاوزة الموضوع لها «عن».

ثانياً: مع الاصطلاح

١ ـ تعريف العنعنة:

عنعنة المحدّث هي قوله في الإسناد: «... فلان عن فلان...» مرّة أو مرّات، ويُوصف الحديث حينئذٍ بأنّه «مُعَنْعَنٌ»[1].

فالعَنْعَنَة مصدرٌ جَعليّ مولَّد مأخوذٌ من ذِكر لفظ «عَنْ» في السند ولو مرّة واحدة من دون حاجة إلىٰ تكرير «عَنْ» كما سيأتي.

وقد عرفت عدم كون هذا المعنىٰ عربيّاً في الأصل، وإن استعملت في «عنعنة تميم» لعدم ارتباط هذا بتلك.

٢ ـ تعريف الحديث «المُعَنْعَن»:

قال الشهيد الثاني: المعنعنُ: وهو ما يُقال في سنده: «فلان عن فلان» من غير

(١) لاحظ: علوم الحديث لابن الصلاح: ٦١، مقدّمة ابن الصلاح: ١٥٢.

بيان للتحديث والإخبار والسماع[١] ووافقه والد البهائي[٢] والسيّد الداماد[٣] والمحقّق القمّي[٤].

واقتصارهم علىٰ ذِكر «عن» مرّة واحدة في التعريف يعطي صدق «المعنعن» في ما ورد فيه قول «عن» ولو مرّةً واحدة.

وهو الصواب ؛ لأنّ الأبحاث التي تترتّب علىٰ «المعنعن» جارية في السند الذي وردت فيه كلمة «عن» كذلك.

لكن الظاهر من الشيخ البهائي في «الوجيزة» حيث عرّف المعنعَن بقوله: «والمرويّ بتكرير لفظة (عن) معنعَنٌ»[٥] ووافقه غيره[٦] هو لزوم التكرار لكلمة «عن» أكثر من مرّة. ولا اقتضاء للفظ «العنعنة» لذلك خصوصاً علىٰ ما عرفت من تعريفه، فهو اصطلاح يتبع مراد المصطلِحين، وقد عرفت تعريفهم له بمجرّد قول «عَنْ» فلا ملزِم لقيد «التكرير» في تعريفه.

٣ ـ المعنعَن بين الإرسال والتعليق:

ويظهر من التعريف أنّ الحديث المعنعن إنّما يُطلَق علىٰ ما ذُكر سنده، ولكن استعمل فيه «عن» بَدَلَ لفظ التحمّل والأداء مثل «حدّثنا» و «أخبرنا» فهو إذن «مُسْنَدٌ» وليس «مُرْسَلاً» بمعنىٰ أنّه ممّا ذُكِرَ سَنَدُه، وليس ممّا لا سَنَدَ له.

وقد أحسن المحدّث الجزائري حيث قال: «المعنعَن المسمّىٰ بالمسنَد»[٧] وقال:

---

(١) شرح البداية: ٣٣، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٦١.

(٢) وصول الأخيار: ١٠٠.

(٣) الرواشح السماوية: ١٢٧.

(٤) قوانين الأُصول ١ / ٤٨٦.

(٥) الوجيزة: ٤١٨.

(٦) لاحظ: نهاية الدراية: ٢٠٥، ومقباس الهداية ١ / ٢٠٩.

(٧) عوالي اللآلي ١ / ١.

المسند ما اتّصلت روايته بذِكر الراوي حتّىٰ يتّصل بالمرويّ عنه، ويسمّىٰ المعنعن والمتّصل[١].

وقد صَرّح الحاكم: أنّه لا يسمّىٰ مرسَلاً[٢] وإن نقل عن بعض المصنّفات في أُصول الفقه عَدّهُ من أنواع المرسَل[٣].

نعم، يُطلق عليه المنقطع بناءً علىٰ رأي في العنعنة، كما سيأتي.

وبحكم المسند، ما حُذف سندُه مصرِّحاً بكونه «معنعَناً» كما فعله الناسخ لكتاب «تفسير فرات الكوفي» حيث عمد إلىٰ حذف أكثر الأسانيد مكتفياً بقوله: «فلان معنعناً عن فلان»[٤] فإنّه يدلّ علىٰ كون الحديث في الأصل مذكور السند، إلّا أنّه كان بالعنعنة، ولكنّ الناسخ حذفه، مصرّحاً بذلك، فهو أشبه شيء بالتعليق عند المصنّفين[٥].

ويدلّ علىٰ ذلك أنّ أحاديث ذلك الكتاب إنّما هي مسندة، وقد ثبت وجود ثلّة منها مع الأسانيد المتّصلة في مصدرها، ومن الطرق التي روىٰ بها فراتٌ نفسه.

وقد تأكّدنا من هذه الحقيقة، عندما عثرنا علىٰ «تفسير الحِبَريّ» شيخ فرات الكوفيّ، الذي هو من مصادره المباشرة، فوجدنا جميع ما رواه فرات عنه، في الكتاب بلفظ «معنعناً» قد ثبت في كتاب الحبريّ مسنَداً متّصلاً[٦].

فجميع ما قيل فيه: «معنعناً» لا بُدّ أن يُعَدّ من المسنَد، لا المرسَل علىٰ المشهور بين أهل الفنّ.

نعم، هو من قبيل «المعلّق» في ابتناء حكمه علىٰ مراجعة محلّ آخر لمعرفته،

---

(١) عوالي اللآلي ٤ / ١٣٧.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٢٨.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: ٥٣.

(٤) لاحظ تفسير فرات الكوفي، طبع النجف.

(٥) بل عرفت أنّ ابن حجر عدّ بعض عنعنات البخاري من المعلّق.

(٦) لاحظ: تفسير الحبري، هوامش المتن.

وهذا غير مصطلح الإرسـال، كما لا يخفىٰ.

٤ ـ المعنْعَنُ بينَ الاتّصال والانقطاع:

قال الشهيد الثاني في المعنعن : والصحيح، الذي عليه جمهور المحدّثين، بل كاد يكون إجماعاً، أنّه متّصل(١).

وقال السـيّد الداماد: عندنا، وفي أعصارنا، وآستعمالات أصحابنا، فأكثر ما يراد بالعنعنة: الاتّصـال(٢).

وقال ابن حجر: إنّ «عن» في عرف المتقدّمين محمولة علىٰ السماع قبل ظهور المدلّسين(٣).

وقال ابن الصلاح: والصحيح، والذي عليه العمل، أنّه مـن قـبيل الإسـناد المتّصل، وإلىٰ هذا ذهب الجماهير من أئمّة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه، وقبلوه، وكان أبو عمر بن عبـد البرّ الحـافظ يـدّعي إجماع أئمّة الحديث علىٰ ذلك(٤).

وآدّعىٰ أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ: إجماع أهل النقل علىٰ ذلـك.

وإنْ خالفها بعض الحنفية فقال: اعلم أنّ (عن) مقتضية للانقطاع عـند أهـل الحديث، ووقع في مسلم والبخاري من هذا النوع شيء كثير، فيقولون علىٰ سبيل التجوّه: ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فمنقطع، وما كان في الصـحيحين فمحمول علىٰ الاتّصال. انتهىٰ(٥).

ومن أصحاب التجوّه هؤلاء من صرّح بأنّ إخراج مسلم في صحيحه لحديث

---

(١) شرح البداية: ٣٣.

(٢) الرواشح السماوية: ١٢٨.

(٣) نقله السيّد أحمد صقر في تقديمه لفتح الباري ١ / ٤٢، عن كتاب «تغليق التعليق» لابن حجر.

(٤) نقله المحقّق للمصدر التالي عن التمهيد مبحث الإسناد المعنعن ١ / ٢٦.

(٥) الجواهر المضيّة ٢ / ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

مَن كان مِن المدلّسين دليل علىٰ أنّه ثبتَ عنده أنّه متّصل وأنّه لم يدلّس فيه .

وأضاف : وفي الصحيحين من العنعنة شيء كثير ، وذلك دليل علىٰ أنّـه ليس بمدلّس ، أو أنّه ثبت من خارج أنّ تلك الأحاديث متّصلة ، مع أنّه قال في مورد : إنّ عنعنة المدلّس قادحة في الصحّة[١] .

أقـول:

وهذا الإجماع دعوىً ومخالفةً إنّما يرد علىٰ المتشدّدين في أمر الإسناد إلىٰ حدّ التفريط والإفراط ، وهو دليل علىٰ تجـاوزهم للحدود اللازمة في ضـبط الحـديث وطرقه .

وأضاف ابن الصلاح : وهذا بشرط أن يكون الّذين أُضيفت العنعنةُ إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً ، مع براءتهم من وصمة التدليس ، فحينئذٍ يُحـمَل عـلىٰ ظاهر الاتّصال ، إلّا أنْ يظهر فيهم خلاف ذلك[٢] .

أقـول:

قوله : «ثبتتْ ملاقاة . . .» .

يمكن أن يُقال : إنّ ظهوره في الاتّصال ما لم يثبت الخلاف يقتضي كون الأصل فيه هو الاتّصال ، وحينئذٍ فلا لزوم لثبوت اللقاء ، بل يكفي إمكانُـه ، وعدم ثبوت خلافـه ، فيكـون واقع هذا الشـرط هو قابليّـة اللقـاء ، و «إمكانه» كما عـبّر بـه بعض علمائنا[٣] .

وعلىٰ هذا فليس «اللقاء» شرطاً إضافياً ، بل هو بيان لواقع «الاتّصال» الذي

---

(١) الجوهر النقي ٣ / ٣٢٧ و ٧ / ٣٧٧.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح : ٦١.

(٣) الرواشح السماوية : ١٢٨.

هو الأصل .

ويظهر هذا من مخالفة المتشدّدين من العامّة الّذين اشترطوا العلم الخاصّ باللقاء ، وعبّروا عنه بطول الصحبة ، كما سيأتي[١] .

وقوله : «مع براءتهم من وصمة التدليس» .

فالمراد أنّ ثبوت وصمة التدليس في حقّهم مانع من الاعتماد علىٰ ظاهر «العنعنة» في الاتّصال ؛ فالمانع من الحكم باتّصال المعنعن هو ظهور قرينة تدلّ علىٰ عدم اللقاء ، وثبوت التدليس في مورده ، كما صرّح بذلك صاحب «القوانين»[٢] .

وقد أعلّوا أحاديث كثيرة بقولهم «فلان مدلّسٌ وقد عنعنهُ» أو «رواه بالعنعنة» حتّىٰ لو كان الراوي ثقةً![٣] .

وصرّحوا بأنّ عنعنة المدلّس قادحة في الصحّة[٤] حتّىٰ من مثل الأوزاعي ، فقد قال ابن حجر في حديث أعلّه : العلّة فيه عنعنة الأوزاعي[٥] .

وقال النووي : الحسن بن عرفة روىٰ بعنعنته إلىٰ أنس[٦] .

لا مجرّد احتمال التدليس ، فإنّه مَنْفِيٌّ بالأصل ؛ لأنّ الأصل عدمه ، وهو كذلك منفيٌّ بأصالة الصحّة في فِعل المسلم .

وقد اعتمد علىٰ هذا الأصل الثاني في المقام ، الشافعيُّ في الرسالة ، حيث قال :

---

(١) لاحظ : مقباس الهداية ١ / ٢١٠ .

(٢) القوانين المحكمة ١ / ٤٨٦ .

(٣) لاحظ سنن ابن ماجة ١ / ٢٩٠ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٦٢١ و ٦٤١ و ٦٦٣ و ج ٢ / ٧٨٩ و ٨٠٣ و ٨٨٩ و ٩٠٢ و ٩٢٥ و ١١٣٤ و ١١٧٨ و ١٤٠٥ و ١٤٢٠ .

ومجمع الزوائد ١ / ٤٢ و ١٠٣ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٤٥ و ٢٥٢ و ٢٦٨ .

والمجموع شرح «المهذّب» للنووي ١٢ / ١٣١ و ج ١٩ / ٤٣٥ .

(٤) الجوهر النقي ٧ / ٣٧٧ .

(٥) تلخيص الحبير ٥ / ٢٢٣ .

(٦) المجموع شرح المهذّب ٢٠ / ٣٤ .

المسلمون العدول عدولٌ أصحّاء الأمر في أنفسهم... وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم علىٰ الصحّة، حتّىٰ نستدلّ من فِعلهم بما يخالف ذلك فنحترس منهم في الموضع الذي خالف فِعلهم فيه ما يجب عليهم[١].

واعتمده من علمائنا الإمام العامليّ حيث قال: والأصحّ عدم اشتراط شيء من ذلك لحمل المسلم علىٰ الصحّة[٢].

أقول:

ما ذُكر من الشرطين، متحقّقان: أحدهما بظهور الكلمة في الاتّصال، والثاني بأصالة عدم التدليس، وكلاهما بأصالة الصحّة في فعل المسلم.

فاللازم اشتراط عدم ثبوت التدليس، لا اشتراط ثبوت عدمه.

نعم، لو عُلم عدم اللقاء، أو عُلم التدليس، في استعمال (عن) في معنىٰ الرواية غير المتّصلة، فالسَنَدُ معلّل بذلك.

كما قال ابن حجر في ترجمة «إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي»: صدوق، إلّا أنّه لم يسمع من أبيه، وقد روىٰ عنه بالعنعنة، وجاءت روايةٌ بصريح التحديث، لكنّ الذنب لغيره[٣].

وقال في التهذيب: قال ابن معين: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال ابن عديّ: يقول في بعض رواياته: «حدّثني أبي» ولم يضعّف في نفسه... وأحاديثه مستقيمة تُكتب... مات أبوه وهو حَمْلٌ.

قال ابن حجر: إنّما جاءت روايته عن أبيه بتصريح التحديث منه من طريق... ضعيف، ونسبه بعضهم إلىٰ الكذب، وقد روىٰ عن أبيه بالعنعنة أحاديث[٤].

---

(١) الرسالة: ٣٧٨، وانظر: توثيق السُنّة: ١٩٦ رقم ٣٦٢.

(٢) وصول الأخيار: ١٠٠.

(٣) تقريب التهذيب ١ / ٣٣ رقم ١٨٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١ / ١١٢ رقم ١٩٥.

ومضىٰ تعليلهم لحديث المدلّس بأنّه رواه بالعنعنة، أو عَـنْـعَـنَـهُ.

وقد عرفنا في تحقيقنا لمدلول «عَنْ» لغةً أنّها وفي الأسانيد خاصّة بمعنىٰ «مِنْ» الدالّة علىٰ النقل المباشر، ولا تستعمل في غيره إلّا مع التصريح أو القرينة.

وعلىٰ هذا يجب أن نحمل كلام المحقّق الداماد حيث قال: والعنعنة بحسب مفاد اللفظ أعمّ من الاتّصال، فإذا أمكن اللقاء وصَحّت البراءة من التدليس تعيّن أنّه متّصل، ولا يفتقر إلىٰ كون الراوي معروفاً بالرواية من المرويّ عنه، علىٰ الأصحّ[1].

فقوله: «إذا أمكن اللقاء» يقتضي الاكتفاء بما يعطيه ظاهر النقل، وقوله: «صحّت البراءة من التدليس» يمكن الاعتماد فيها علىٰ الأصل المذكور.

ويدلّ علىٰ إرادته لهذا المعنىٰ تقييده العنعنة المفيدة لعدم الاتّصال بكونها «بحسب مفاد اللفظ» مع أنّ المبحوث عنها هي العنعنة المصطلحة.

وأمّا قوله: «ولا يفتقر... علىٰ الأصحّ» فهو صريح في نفي ما يقوله المتشدّدون من اشتراط اللقاء والتأكّد من عدم التدليس؛ فلاحظ.

فما عن الخطيب البغدادي من قوله: إنّ «عَنْ» مستعملةٌ كثيراً في تدليس ما ليس بسماع[2].

وكذلك ما فُرّع عليه من أنّ: قول المحدّث: «حدّثنا فلان، قال: حدّثنا فلان» أعلىٰ منزلةً من قوله: «حدّثنا فلان، عن فلان»[3].

كلاهما باطلان:

أوّلاً: لو فرض صحّة ما نقله من كثرة الاستعمال في التدليس في تراث الخطيب

---

(١) الرواشح السماوية: ١٢٧.

(٢) الكفاية في علوم الرواية: ٤١٨.

(٣) مستدركات مقباس الهداية ٦ / ٢٨٥ رقم ٤٤٤.

ومَنْ علىٰ شاكلته، فإنّها لم تبلُغ مبلغاً يُرفع بها اليد عن ظاهر اللغة وعن الأصلين اللذين ذكرناهما، خصوصاً في تراثنا الإماميّ الذي ثبت فيه كثرة الاستعمال للاتّصال، بل نَدَرَ خلافه، كما سيأتي مفصّلاً.

وثانياً: إنّ قوله: «ما ليس بسُماع» أعمُّ من المدّعىٰ وهو عدم الاتّصال لأنّ ما ليس بسماع يشمل ما كان بالقراءة وسائر الطرق المعتبرة التي لا ريب في كون الرواية بها متّصلة ومسنَدةً، وإنّما البحث في العنعنة في أدائها إلىٰ الانقطاع أو الإرسال.

مضافاً إلىٰ منافاة دعوىٰ الخطيب لكثرة استعمال «عن» في التدليس، مع دعوىٰ الإجماع المتأخّر عن الخطيب علىٰ الاتّصال في الحديث المعنعن، كما عرفت.

فلو كان منعقداً في عصره لم ينعقد في ما بَعده علىٰ خلافه.

وأمّا التفريع عليه فهو باطل:

لأنّ الراوي لو كان مدلّساً لم يفرّق في عدم اعتبار قوله بين ما صرّح بألفاظٍ مثل «حدّثنا فلان، قال: حدّثنا» وبين قوله: «حدّثنا فلان، عن فلان» لأنّ المدلِّس لا يؤمَنُ علىٰ قوله، فإنّه يُخفي كذبه في الثاني، فكيف يصدّق علىٰ الأوّل؟!

فما وجه عُلُوّ الأوّل علىٰ الثاني، مع فرض العلم بكونه مدلّساً؟!

وإنْ لم يكن مدلّساً، فلا فرق بين قوليه؛ لأنّ «عَنْ» علىٰ ظاهر الاتّصال، ومحكوم به، ما لم يُعلم الخلاف كما مرّ في حقّ «إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي».

مضافاً إلىٰ أنّ هذا التفريق مبتنٍ علىٰ التشديد في مسألة ألفاظ التحمّل والأداء وصيغه، والتفرقة بينها في الطرق، وقد أثبتنا في بحث مستقلٍّ خاصّ بذلك: عدم صحّة التشدّد المذكور[1] كما ستأتي الإشارة إليه، أيضاً.

---

(١) لاحظ بحثنا: «صيغ التحمّل والأداء للحديث الشريف» المنشور في مجلّة «علوم الحديث» العدد الأوّل، السنة الأُولىٰ ١٤١٨ هـ، ولاحظ: علوم الحديث لابن الصلاح: ٦٢.

فما التزم به جمع من العامة من تعليل الأحاديث بمجرّد كونها «معنعنةً» :

مثل قول ابن حجر : «العلّة فيه عنعنة الأوزاعي»[١] ، وقول كثير منهم في تعليلها : «فلان مدلّس وقد عنعنه» أو « . . رواه بالعنعنة»[٢] مع كون الراوي ثقة!

كلّ ذلك مبنيّ علىٰ ذلك الالتزام الفاسد ، والتشدّد الكاسد .

علىٰ أنّ التشكيك في اتّصال المعنعن ، قد حكم ببطلانه القدماء السابقون علىٰ الخطيب :

مثل مسلم بن الحجّاج القشيريّ (ت ٢٦١هـ) الذي نقل في مقدّمة كتابه عمّن نَسَبَ إليه «سوء الرويّة» قوله : إنّ كلّ إسناد لحديث فيه «فلان عن فلان» وقد أحاط [أهل] العلم بأنّهما قد كانا في عصر واحد ، وجائز أنْ يكون الحديث الذي روىٰ الراوي عمّن روىٰ عنه قد سمعه منه وشافهه به ، غير أنّه لا نعلم له منه سماعاً ، ولم نجد في شيءٍ من الروايات أنّهما التقيا قطُّ أو تشافها بحديث : أنّ الحجّة لا تقوم عنده بكلّ خبرٍ جاء هذا المجيء[٣] .

ثمّ ترجم مسلم في كتابه لِبابٍ بـ: «صحّة الاحتجاج بالحديث المعنعن» قال فيه : هذا القول في الطعن في الأسانيد قول مخترَع مستحدَث غير مسبوقٍ صاحبُه إليه ، ولا مساعِدَ له من أهل العلم عليه ، وذلك أنّ القول الشائع المتّفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً : أنّ كلّ رجلٍ ثقةٍ روىٰ عن مثله حديثاً ، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماع منه ، لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ ، وإنْ لم يأتِ في خبر قطُّ أنّهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام ، فالروايةُ ثابتةٌ ، والحجّة بها لازمةٌ ، إلّا أنْ يكون هناك دلالةٌ بيّنة أنّ هذا الراوي لَم يَلْقَ مَنْ روىٰ عنه أو لم يسمع

(١) تلخيص الحبير ٥ / ٢٢٣ .

(٢) المجموع للنووي ، شرح التهذيب ١٢ / ١٣١ و ج ١٩ / ٤٣٥ ، وسنن ابن ماجة القزويني ١ / ٢٩٠ و ج ٢ / ٧٨٩ وغيرهما ، ومجمع الزوائد ١ / ٤٢ و ١٠٣ و ٢١٢ وغيرها .

(٣) صحيح مسلم ١ / ٢٢ .

منه شيئاً.

فأمّا، والأمر مبهم علىٰ الإمكان الذي فسّرناه، فالرواية علىٰ السماع، أبداً[١].

وقال الحاكم (ت ٤٠٥هـ): الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس وهي متّصلة بإجماع أئمّة أهل النقل، علىٰ تورُّع رواتها من أنواع التدليس[٢].

وكذا استظهر بعض الأُصوليّين الاتّصال في المعنعن:

قال الشيرازي: «إذا قال: حدّثني فلان عن فلان» فالظاهر أنّه متّصل.

وٱستدلّ علىٰ ذلك بأنّه لو كان بينهما واسطة لبيّن ذلك.

وردّ حجّة القول بالإرسال استناداً إلىٰ استعمال الرواية عن المتّصل وغيره بأنّ الأصل عدم الوسائط، فوجب أن يُحمل الأمر عليه[٣].

والظاهر أنّه استدلّ بالأصلَين المذكورَين:

فالأوّل: حمل فِعل الراوي علىٰ الصحّة.

والثاني: أصالة عدم الواسطة.

فقد ظهر حصول الإجماع قبل الخطيب وبعده، علىٰ الحكم باتّصال المعنعن، وهذا ممّا يوهن دعواه كثرة استعمال «عن» في التدليس، كما لا يخفىٰ.

وبالرغم من هذا كلّه، أصبح احتمال الانقطاع في المعنعن من أهمّ العقبات المطروحة فيه، كما سيأتي في فصل الإشكالات عليه.

٥ ـ العنعنةُ وطرق التحمّل والأداء:

قال ابن الصلاح: وكثر في عصرنا وما قاربه بين المنتسبين إلىٰ الحديث

---

(١) صحيح مسلم ١ / ٢٣.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٣٤ النوع ١١.

(٣) التبصرة في أُصول الفقه للفيروزآبادي الشيرازي: ٣٣٦.

استعمال «عَنْ» في الإجازة، فإذا قال أحدهم: «قرأتُ علىٰ فلان عن فلان» أو نحو ذلك، فظُنّ به أنّه رواه عنه بالإجازة، ولا يخرجه ذلك عن قبيل الاتّصال، علىٰ ما لا يخفىٰ(١).

وهذا صريح في أنّ ارتباط «عن» بالإجازة من الطرق، إنّما هو اصطلاح خاصّ بالمتأخّرين عن القرن السابع؛ لأنّ ولادة ابن الصلاح كانت سنة ٥٧٧، وألّف كتابه سنة ٦٣٤، وتوفّي سنة ٦٤٣، فقوله: «في عصرنا وما قاربه» لا يتقدّم علىٰ القرن السابع كثيراً.

ومع هذا، فإنّ العبارة المذكورة تدلّ علىٰ حكمه بالاتّصال، مع حكمه بكون الطريق هي الإجازة، والوجه فيه: أنّ الإجازة في عصره كانت قد استقرّت بشكلٍ نهائيّ، واتّخذتْ مقامها السامي بين المحدّثين، وهي علىٰ ما قرّرنا في كتابنا «إجازة الحديث» من أوثق طرق التحمّل في أداء مهمّتها، وهي تصحيح نسبة كتب الحديث وغيره مع الضبط التامّ، وقد وُضعت ثالثة الطرق بعد السماع والقراءة، بل في المحدّثين مَن قارنها بالسماع، كما فُصّل في محلّه.

بل إنّ ابن الصلاح جعل الحكم بالاتّصال دائراً مدار وجود الإجازة، في ما نقله عنه جلال الدين السيوطي أنّه قال وهو يتحدّث عن اتّصال المعنعن: ولا أرىٰ هذا الحكم يستمرّ بعد المتقدّمين، في ما وجد من المصنّفين في تصانيفهم ممّا ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه: «ذكر فلان» أو «قال فلان» أي فليس له حكم الاتّصال ما لم يكن له من شيخه إجازة(٢).

هذا، وأمّا ما يرتبط بتراثنا الإماميّ:

فقد ذكر الإمام عزّ الدين والد البهائي معقّباً كلام ابن الصلاح: وأمّا عندنا:

---

(١) علوم الحديث: ٦٢.

(٢) تدريب الراوي ١ / ٢١٥.

فالذي يظهر أنّه يُستعمل في الأعمّ منها ومن القراءة والسماع(١).

وقال الداماد معقّباً ابن الصلاح، كذلك : ولعلّ ذلك في عصره، وفي اصطلاحات أصحابه وٱستعمالاتهم، وأمّا عندنا، وفي أعصارنا، وفي استعمالات أصحابنا، فأكثر ما يُراد بالعنعنة : الاتّصال(٢).

أقــول:

وأمّا بالنسبة إلىٰ المتقدّمين وهم مَنْ قَبل الخمسمائة(٣) فقد عرفت إجماعهم علىٰ أنّ «عَنْ» إنّما يُراد بها الاتّصال، قطعاً، من دون تفريق فيه بينَ الطرق.

ولو ثبت تخصيص القدماء لفظة «عَنْ» بالإجازة، فحكمهم بإرادة الاتّصال منها، دليل علىٰ اعتبارهم للإجازة طريقاً صحيحة مؤدّية مثل ما يُراد من السماع وغيره من الطرق المعتبرة في النقل والرواية.

كما إنّ كون «عَنْ» خاصّةً بالإجازة، يقتضي كون الإجازة من أقدم الطرق وأهمّها، حيث إنّ العنعنة مستعملة حتّىٰ في نهايات الأسانيد، ومع أسماء المعصومين :، وأصحابهم الكرام، ولا ريب أنّ استعمالهم لها دليل علىٰ اعتمادهم عليها وٱعتبارهم لها من الطرق الوافية بغرض الرواية لا العكس، كما يحاول أن يوهمه الكاتب المتدخّل فيما لا يعنيه من الفقه والحديث، وسيأتي ذِكر شُبهته في فصل «الإشكالات علىٰ العنعنة».

٦ ـ متعلّق العنعنة وفعلها:

ثمّ إنّ لفظة «عَنْ» وهي حرف جرّ، لا بُدّ أنّ تتعلّق نحويّاً بفعل أو شبهه، في الكلام، مذكور أو مقدّر، وبما أنّ الظاهر في الأحاديث المعنعنة خلوّها من متعلّق

---

(١) وصول الأخيار: ١٠١.

(٢) الرواشح السماوية: ١٢٨.

(٣) كما سيأتي عن الصنعاني في توضيح الأفكار ١ / ٣٣٦.

ظاهر، فلا بُدّ من تقديره.

وقد قال العلائي: وإذا ظهر الفعل في أوّل الكلام كانَ قرينةً في حمل جميع المحذوفات المقدّرة في السند عليه، فإذا قال الراوي في أوّل السند: «حدّثنا» أو «أخبرنا فلان» حُمِلَ جميع ما بعده من «العنعنة» علىٰ ذلك، لأنّ المحذوف يتقدّر منه أقلّ ممكنٍ بحسب الضرورة الداعية إليه، ويكتفىٰ بالقرينة المشعرة به[١].

وهذا كلام متينٌ، وهو مقتضىٰ الحكمة في كلام الراوي، يقتضيه أيضاً أمرُ حمل فِعل المسلم علىٰ الصحّة الذي استند إليه العلماء في الحكم باتّصال المعنعن كما سبق.

٧ ـ موقع العنعنة بين صِيَغ الأداء وألفاظه:

يظهر من تتبّع كلماتهم أنّ موقع «عَنْ» قد اختلف مع مرور الأزمان.

١ ـ فالشافعي (ت ٢٠٤هـ) يقول: كان قول الرجل: «سمعت فلاناً يقول: سمعت فلاناً» وقوله: «حدّثني فلانٌ عن فلان» سواءً عندهم، لا يحدِّث واحدٌ منهم عمّن لقي إلّا ما سمع منه، ممّن عناه بهذه الطريق قبلنا منه: «حدّثني فلان عن فلان»[٢] فلم يفرّق بين «سمعت» و «عن» في الأداء.

٢ ـ قال أبو زُرْعة: سألت أحمد بن حنبل (ت ٢٦١هـ) عن حديث أسباط الشيباني، عن إبراهيم، قال: «سمعت ابن عبّاس»؟

قال أحمد: «عن ابن عبّاس».

فقلتُ: إنّ أسباطاً هكذا يقول: «سمعت»؟!

فقال: قد علمتُ، لكن إذا قلتُ: «عن» فقد خلّصتُهُ وخلّصتُ نفسي؛ أو نحو هذا المعنىٰ[٣].

---

(١) جامع التحصيل: ١١٧.

(٢) الرسالة: ٣٧٩.

(٣) طبقات الحنابلة ١ / ٢٠٣.

فقد أبدل أحمد «سمعت» بـ«عن» بل يظهر منه أنّ «عن» عنده أحوط. ومن الواضح أنّ ما ذكره لا يتمّ إلّا إذا كانت «عن» تؤدّي مؤدّىٰ «سمعتُ» عنده.

٣ ـ وقد مرّ في كلام مسلم في مقدّمة صحيحه أنّه حمل رواية العنعنة علىٰ السماع أبداً[١].

٤ ـ وقال الدربنديّ: عنعنة المعاصر محمولةٌ علىٰ السماع[٢].

٥ ـ وحملها بعضهم علىٰ السماع بشرطين[٣].

فلو تحقّق الشرطان ولو بالأصل كان سماعاً.

٦ ـ وجعلها العلائي من الألفاظ المحتملة للسماع، وتطلق في التدليس[٤].

فإذا انتفىٰ التدليس ولو بالأصل، كان سماعاً.

٧ ـ وصرّح الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ) بأنّ «عن» مشترك بين السماع والإجازة[٥].

وغرضه بلا ريب ما هو المتعارف عند المتأخّرين، لِما عرفت في الفقرة الخامسة من هذا البحث.

٨ ـ ونقل الشهيد الثاني عن بعضهم أنّه استعمل في الإجازة الواقعة في رواية مَنْ فوقَ الشيخ المُسْمِع بكلمة «عنْ» فيقول أحدهم إذا سمع علىٰ شيخ بإجازته عن شيخه: «قرأت علىٰ فلان عن فلان» ليتميّز عن السماع الصريح، وإن كان «عن» مشتركاً بين السماع والإجازة[٦].

---

(١) صحيح مسلم ١ / ٢٣.

(٢) القواميس: ورقة ٢٦.

(٣) توثيق السُنّة: ١٩٦ رقم ٣٦٢.

(٤) جامع التحصيل: ١١٦.

(٥) شرح البداية: ١٠٧.

(٦) شرح البداية: ١٠٧، وقد صوّبنا من النصّ كلمة «المستمع» إلىٰ «المُسْمِع» إذ المفروض أنّ الشيخ قد أسمع في المقام وليس مستمعاً، فلاحظ.

وهذا جارٍ علىٰ عرف المتأخّرين، كما سبق.

٩ ـ وقال والد البهائي (ت ٩٨٤هـ): إنّ «عن» يُستعمل في الأعمّ من الإجازة ومن القراءة والسماع[١].

وإطلاق هذا الكلام يقتضي كونه نقلاً عن ما تعارف بين المتأخّرين.

ويلاحظ أنّ «عَنْ» في القديم كانت تُقرَن بـ«سمعتُ» التي هي صيغة الأداء عن «السماع» وهو أقوىٰ الطرق وأعلاها بالإجماع، وهذا يدلّ علىٰ مكانة «عَنْ» ودلالتها اللغويّة والاصطلاحيّة بوضوح.

وأمّا ما آل إليه أمر «عَنْ» فهو مجرّد اصطلاح متأخِّر، مع أنّه لا أثر له علىٰ الأسانيد «المعنعنة» لثبوت الحكم بالاتّصال فيها بإجماع المتقدّمين والمتأخّرين، كما صرّح ابن الصلاح بذلك، وعبارة الشهيد الثاني ووالد البهائي ناظرتان إلىٰ تعقّب ابن الصلاح، كما عرفنا في الفقرة السابقة.

ومن هنا نعرف أنّ من أفحش الأغلاط التشكيك في الأحاديث المعنعنة، لافتراض احتمال أداء «عَنْ» فيها لخصوص طريقة «الإجازة»، كما سيجيء في فصل «الإشكالات علىٰ العنعنة».

٨ ـ أحوال «عَنْ» في الأسانيد:

قال الصنعاني: إنّ للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

الأوّل: أنّها بمنزلة «حدّثنا» و«أخبرنا».

الثاني: أنّها ليست بتلك المنزلة، إذا صدرت من مدلّسٍ.

وهاتان الحالتان، مختصّتان بالمتقدّمين.

وأمّا المتأخّرون وهم مَنْ بعدَ الخمسمائة وهَلُمَّ جَرّاً فاصطلحوا عليها للإجازة، وهذه هي الحالة الثالثة.

---

(١) وصول الأخيار: ١٠١.

إلّا أنّ الفرق بينها وبين الحالة الأُولىٰ مبنيٌّ علىٰ الفرق في ما بين السماع والإجازة، لكون السماع أرجح.

وبقي حالة أُخرىٰ لهذه اللفظة، وهي خفيّة جدّاً، لم يُنبّه أحدٌ عليها في علوم الحديث، مع شدّة الحاجة إليها، وهي: أنّها ترد، ولا يتعلّق بها حكم باتّصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها سياق قصّة، سواء أدركها الناقلُ أم لم يدركها! ويكون هناك شيء محذوف، فيُقدّر[1].

أقول:

وقد صرّح بهذه الحالة أيضاً ابن عبد البرّ في (التمهيد) والسخاوي في (الفتح)[2].

فلو كان ذلك مذكوراً في أثناء الإسناد فإنّ في عدّها حالةً مستقلّةً تأمُّلاً، وذلك لأنّ كلام الناقل المذكور لا يخلو:

إمّا أنْ يكون نقلاً مباشراً عمّن قاله، فهو متّصلٌ.

وإمّا أنْ يكون بواسطة غير مذكورة، فهو منقطعٌ، والناقل مدلّسٌ.

وإمّا أنْ يكون السند مذكوراً في محلّ آخر، فهو معلَّقٌ.

وإنْ لم يُذكَر أصلاً، فهو مُرسَلٌ.

فليس ما ذكره خارجاً عن هذه الحالات.

وإنْ لم يكن في الإسناد، فلا ربط له بمباحث علوم الحديث.

فاستشهاد المشكّكين في الحديث المعنعن بمثل هذه الحالة، وهي من أهمّ أدلّتهم، غير صحيح علىٰ قول العلائي؛ لأنّ المفروض عدم تعلّق حكم الاتّصال ولا حكم الانقطاع بمثل سياق القصّة؛ لأنّ الاتّصال والانقطاع من أحكام الإسناد،

---

(١) توضيح الأفكار ١ / ٣٣٦.

(٢) فتح المغيث ١ / ١٥٩.

وعلىٰ فرضه لا إسناد هنا.

وحالة أُخرىٰ لاستعمال «عن» هي الرابعة، لم يذكرها العلائي ولا غيره، وهي المستعملة مع قول الراوي: «بلغني عن فلان».

وبما أن الكلام حولها طويل الذيل فقد آثرنا تأجيل التفصيل عنها إلى مجال آخر، نستوفيه فيه إنشاء الله تعالى.

* * *

الفصـــل الثـاني

تـاريـخ العـنـعـنـة

الملاحظ في كتب الحديث الأساسيّة، وجود العنعنة في أسانيدها بشكل كثير ومطّرد، ومع أسماء المعصومين: النبيّ الأكرمﷺ والأئمّة الكرام: وحتّىٰ مع أسماء الملائكة: ومع اسم ربّ العزّة تبارك وتعالىٰ.

وأمّا مع أسماء الصحابة والتابعين في القرون الأُولىٰ فكثير شائع.

وقد يعتقد أنّ استعمال ألفاظ الأداء الأُخرىٰ كـ«سمعتُ» و «حدّثنا» و «أخبرنا» وأمثالها. توجد بِقِلّةٍ ملحوظة في تلك الطبقات، بينما هي مستعملةٌ في الطبقات اللاحقة بكثرة ووفرة.

١ ـ الموارد عند القدماء:

ومهما يكن فإنّ التركيز علىٰ لفظة «عَن» في مقابل الألفاظ الأُخرىٰ، موجود في نصوص عريقة في القِدَم، سواء في الأسانيد، أم في المناقشات حولها بين المحدّثين أو الأُصوليّين، إليك منها:

١ ـ قيل لحفص بن غياث بن طلق القاضي (ت ١٩٤هـ) الراوي المعروف: ما لكم حديثكم عن الأعمش، إنّما هو «عن فلان، عن فلان» ليس فيه «حدّثنا» ولا «سمعتُ»؟!

فقال: حدّثنا الأعمش، قال: سمعت أبا عمّار، عن حذيفة يقول لنا: يكون أقوامٌ يقرأون القرآن يقيمونه إقامة القِدْح، لا يَدَعون منه أَلِفاً، ولا واواً، ولا يُجاوز إيمانُهم حناجرهم[١].

---

(١) تاريخ بغداد ٨ / ١٩٩، وأنظر: فتح المغيث ٢ / ١١٨.

وهذا النصّ يدلّ علىٰ أُمور :

أوّلاً : علىٰ التفات المعترضين إلىٰ استعمال العنعنة ، ووضعهم لها في مقابل «حدّثنا» و «سمعت» وهي العناية بالألفاظ في مراحلها الأُولىٰ .

ثانياً : علىٰ أنّ حفصاً استنكر تلك العناية بشدّة ، حتّىٰ طبّق عليهم حديث حذيفة ، الشديد اللهجة ، ممّا يدلّ علىٰ أنّ الالتزام بالألفاظ ، والتشديد عليها ، ومحاسبة الراوي من أجلها لم يكن أمراً مستقرّاً حتّىٰ ذلك العصر ، بالرغم من أنّ وضعها قد سبق تلك المرحلة ، كما أثبتنا ذلك في البحث عن الصيغ[١] .

٢ ـ ولأبي عمرو الأوزاعي (ت١٥٧هـ) رأي في استعمال «عَنْ» حيث سئل عن «المناولة» والقول فيها بـ«حدّثنا» أو «أخبرنا»؟

فقال : إنْ كنتُ حدّثتُك فقل «حدّثنا» .

قيل : فأقول : «أخبرنا»؟

قال : لا .

قيل : فكيف أقول؟

قال : قل «عن أبي عمرو» أو «قال أبو عمرو»[٢] .

فالأوزاعي وهو من المتشدّدين في الالتزام بصيغ الأداء المعيّنة يؤكّد علىٰ استعمال «العنعنة» في طريقة «المناولة» وهي أن يعطي الشيخ لتلميذه كتاباً معيّناً قد عرف صحّة نسبته وصحّة ضبطه ، وقد تُقْرَنُ بالإجازة ، فتكون من أخصّ أنواع الإجازة ، وأقواها ، بل لم يعتبر بعض المحدّثين الإجازة إلّا إذا كانت مقرونةً بالمناولة[٣] .

إلّا أنّ الأوزاعي ليس ممّن يُتّبع رأيُهُ في باب الحديث ، لكونه فقيهاً

---

(١) لاحظ مجلّة «علوم الحديث» العدد الأوّل ، ص ٩٣ .

(٢) جامع بيان العلم ٢ / ١٧٩ .

(٣) لاحظ قسم المناولة من «الطرق الثمان لتحمّل الحديث وأدائه» .

وليس محدّثاً[١].

٣ـ إنّ المفهوم من ترجمة البخاري (ت ٢٥٦هـ) في كتابه الجامع، في كتاب العلم لباب «قول المحدّث: حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وقال لنا» وإيراده تحته استعمال العلماء لمختلف ألفاظ الأداء، وممّا جاء فيه:

قال أبو العالية، عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ في ما يروي عن ربّه.

وقال أبو هريرة عن النبيّ ﷺ يرويه عن ربّكم[٢].

فالمفهوم من صنيع البخاري بإيراده هذه الأمثلة هو التزامه بالأداء بالعنعنة في جميع الطرق وعدم اختصاصها عنده بالإجازة بقرينة استعماله لكلمة «عَنْ» مع اسم النبيّ ﷺ ومع اسم الربّ جلّ وعلا.

مع أنّ البخاري إنّما التزم في صدر الباب بالتسوية بين الألفاظ ممّا يدلّ علىٰ تسامحه في الأداء بها من دون تفرقة بين الطرق المختلفة، وقد نقل عن ابن عيينة أنّه كان «حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعتُ» عنده واحداً[٣] وإن كان البخاري قد اشترط في استعمال «عن» العلم باللقاء وعدم التدليس، كما مرّ.

٤ ـ وأمّا مسلم بن الحجّاج القشيري (ت ٢٦١هـ) فقد بحث مفصّلاً عن «الحديث المعنعن» ودافع عن الاحتجاج به بقوّة، وردّ علىٰ المتشدّدين المانعين عن العمل به إلّا بشروط، واعتبرهم أناساً «سيّئي الرويّة» وجعل قولهم «مخترَعاً مستحدَثاً غير مسبوق، ولا مساعداً عليه»[٤].

وقد ذكروا أنّ المشترِط المتشدِّد الذي عناه مسلم، وردّ عليه، هو البخاري وعليّ بن المديني، وقد نقل الصنعاني إجماع الناظرين علىٰ أنّ مسلماً أراد

---

(١) لاحظ: تنوير الحوالك ١ / ٣، ومختصر تاريخ دمشق ١٤ / ٣٢.

(٢) صحيح البخاري ١ / ٣٢ باب ٤ من كتاب العلم.

(٣) صحيح البخاري ١ / ٢٣.

(٤) صحيح مسلم ١ / ٢٣ وقد سبق نصّ كلامه.

البخاري بذلك[١].

وصرّح الذهبي بذلك فقال: إنّ مسلماً لحدّةٍ في خُـلُقه، انحـرف أيـضاً عـن البخاريّ، ولم يذكر له حديثاً، ولا سمّاه في صحيحه، بل افتتح الكتاب بالحطّ علىٰ من اشترط اللُّقِيَ لمن روىٰ عنه بصيغة «عن»، وادعـىٰ الإجمـاعَ في أنّ المـعاصرة كافية، ولا يتوقّف في ذلك علىٰ العلم بالتقائهما، ووبّخ مَن اشترط ذلك، وإنّما يقول ذلك أبو عبـد الله البخاري وشيخه عليُّ بن المديني[٢].

٢ ـ وعند المتأخّرين:

وقد مضىٰ المحدّثون علىٰ هذه السيرة، باستعمال العنعنة من دون تحرُّج، ومن دون التخصيص بطريقة معيّنة من طرق التحمّل، مساوية لبقيّة الألفاظ، لأدائـها نفس الهدف لغة واصطلاحاً مع الاختصار الملحوظ، حتّىٰ أحدث المتأخّرون وهم مَنْ بعد الخمسمائة التفريقَ بينها، فالتُزِم لكلّ واحد من الطُرق بلفظٍ أو أكثر محدّد من ألفاظ الأداء، لأداء أدوار معيّنة وبأغراض خاصّة، منها رعاية الحديث بمزيد من الدقّة والضبط والمحافظة، ومعرفة أحوال الرواة مع المراقبة الأتمّ، خصوصاً بعد الكشف عن عنصر الوضع والدسّ والتزوير، بـعد أن كـثرت طـرق الأحـاديث واختلطت واختلفت.

ولقد بقيت الحـاجةُ إلى ألفـاظ الأداء مـاسّةً، لأداء الأغـراض الثـانية التي وُضعت لأجلها[٣].

إلّا أنّ الحاجة الأساسية والغرض الأوّل من الألفاظ وهو التوصّل إلىٰ المـراد من المتون، وفقه الحديث، والاستناد إليه للعمل وتحديد الأحكام، كان هو الأهمّ

---

(١) توضيح الأفكار ١ / ٤٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٧٣.

(٣) ولقد تحدّثنا عن كلّ ذلك في بحثنا المشار إليه «صيغ التحمّل والأداء» فلاحظ.

دائماً، فلذا لجأوا إلىٰ اختزال طرق الإسناد، بالاختصارات لألفاظ الأداء تارةً، وبالتعليق للأسانيد علىٰ غيرها أُخرىٰ، وباستعمال «العنعنة» بدل الألفاظ الصريحة، ثالثةً.

ومن أجل هذا اكتفوا بالعنعنة، كما هي سيرة القدماء، ولم يتقيّدوا باصطلاح متأخّر محدَث، بل كما قال أحمد بن حنبل: «إذا قلتُ «عن» فقد خلّصتُه وخلّصتُ نفسي»[1] فقد جعلها أحوط.

فلنستعرض التراث الإسلاميّ، لنقف علىٰ هذه الحقيقة:

٣ ـ تراثنا الحديثي ودور العنعنة فيه:

فإنّ ما بأيدينا من التراث الحديثيّ الضخم نتّخذه محوراً للعمل، ومجالاً للبحث عن تاريخ العنعنة، فلنحاول متابعة عيّنات من هذا التراث حَسَبَ تسلسلها التاريخيّ:

١ ـ الجعفريّات:

وهو مجموع من «ألف حديث» بسند واحد، وأحاديثه مسندة بطريق أهل البيت:[2] سُمّي بذلك لكونه من رواية الإمام جعفر الصادقعليه السلام.

وعُرف بعنوان «كتابُ لأهل البيت:» لكونه بسندهم أبٍ عن جدّ حتّىٰ يُرفع إلي جدّهم رسول اللهصلى الله عليه وآله.

واشتهر باسم «الأشعثيات» باعتبار تمحور روايته عن المحدّث محمّد بن محمّد بن الأشعث المصري أبي علي الكوفي، الذي رواه سنة ٣١٣ و ٣١٤، ورواه عنه مجموعة من الرواة، منهم:

---

(١) طبقات الحنابلة ١ / ٢٠٣ وقد نقلناه.

(٢) عدا بعض الأحاديث، وسنذكر مواضعها.

أبو محمّـد، سهل بن أحمد بن سهل الديباجي.

وهارون بن موسىٰ التلّعُـكبري البغدادي.

وعبـد الله بن محمّـد بن عبـد الله بن عثمان أبو محمّـد ابن السقّاء، وهو راوي النسخة المتداولة منه.

وعبدالله بن أحمد بن عديّ.

وأبو الحسن عليّ بن جعفر بن حمّاد بن رزين الصيّاد، بالبحرين[1].

وابن الأشعث روىٰ الكتاب عن: موسىٰ بن إسماعيل بن الإمام الكاظم موسىٰ ابن جعفر عليهما السلام. ولابن الأشعث متابع وهو في ما رواه الصدوق القمّي بسنده عن محمّـد بن يحيىٰ الخزّاز، قال: حدّثني موسىٰ بن إسماعيل.

وموسىٰ هذا يـروي عـن أبـيه إسـماعيل، عـن أبـيه الإمـام مـوسىٰ الكاظم عليه السلام، عن أبيه الإمام جعفر الصادق عليه السلام[2].

وعُنِيَ الخاصّة برواية هذا الكتاب، وتداولوا نسخه، وجاء ذِكره في الفهارس والمشيخات والإجازات، وسمّاه كثير منهم بـ«الجعفريات» كما مـرّ.

وبهذا الاسم أيضاً عُرف عند الطائفة الإسماعيلية، كما رأيت في بعض مؤلّفات القاضي النعمان المصري صاحب «دعائم الإسلام».

كما أسند العامّة في مؤلّفاتهم إلىٰ بعض أحاديثه[3] وسُمّي عندهم باسم «كتابُ

---

(١) لاحظ: بحار الأنوار ١٠٧ / ١٣٢ في الإجازة الكبيرة لبني زهرة التي أصدرها لهم العلّامة الحلّي رحمه الله؛ ولاحظ: نوابغ الرواة من طبقات أعلام الشيعة: ١٣٧ و ١٥٢ و ١٥٧ و ١٧٦ و ٣٢٨ وترجمة ابن الأشعث في ص ٣٠٢.

(٢) جاء السند عن غير أهل البيت: في ص ١٠١ ١٠٢، و ص ١١٦ من المطبوعة، حديث المفقود، و ص ١٤٦ باب حدّ اللوطيّ أحاديث عديدة، و ص ٢٠٦ باب نقل الموتىٰ عن مصارعهم، عدّة أحاديث، و ص ٢١١ و ٢١٣ ٢١٤، فلاحظ.

(٣) لاحظ: الجامع لأخلاق الراوي ١ / ٣٢٠ ح ٣٩١، و ٢ / ٣٩٤، وأدب الإملاء للسمعاني: ←

لأهل البيت».

تبدأ النسخة المطبوعة بالسند التالي:

أخبرنا القاضي أمين القضاء أبو عبد الله محمّد بن علي بن محمّد «قراءةً عليه، وأنا حاضرٌ أسمع» قيل له: حدّثكم والدكم أبو الحسن علي بن محمّد بن محمّد، والشيخ أبو نعيم محمّد بن إبراهيم بن محمّد ابن خلف الحجازي، قالا:

أخبرنا الشيخ أبو الحسن، أحمد بن المظفّر العطّار، قال:

أخبرنا أبو محمّد، عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن عثمان المعروف بابن السقّاء، قال:

أخبرنا أبو عليّ، محمّد بن محمّد بن الأشعث الكوفي، من كتابه سنة أربع عشرة وثلاثمائة، قال:

حدّثني أبو الحسن، موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمّد بن عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، قال:

حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه عليّ ابن الحسين، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الماءُ يُطَهِّرُ ولا يُطَهَّر»[1].

واختصر هذا السند في ما تلاه من الكتب الفقهية المتتالية، في أبوابها المختلفة المعنونة في الكتب:

← ٤١ ٤٢، والطبّ النبويّ: ٣٦٣، والفقيه والمتفقّه للخطيب ٢ / ١٩٤، ونقل عن الدارقطني باسم «العلويّات» في سؤالات السهمي للدارقطني: ٥٢، وقال ابن حجر: «وقفتُ علىٰ بعض الكتاب المذكور وسمّاه «السنن» ورتّبه علىٰ الأبواب، وكلّه بسند واحد، وأورد الدارقطني في «غرائب مالك» من روايته جـ يعني ابن الأشعث جـ حديثاً، وقال: كان ضعيفاً» ونقل عدّة من رواياته. لسان الميزان ٥ / ٣٦٢.

(١) الجعفريات المطبوع مع «قرب الإسناد»: ١١.

ففي أوّل باب بعنوان «باب طهارة الماء الجاري» جاء السند هكذا: أخبرنا محمّد، قال: حدّثني موسىٰ: حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه جعفر، عن أبيه، عن عليّ عليه السلام.

وأضاف في بعض المواضع في بداية هذا السند: «أخبرنا عبد الله»[1] وهو ابن السقّاء الذي روىٰ في البداية عن «محمّد» وهو ابن الأشعث.

وفي باب «السُنّة في حلق الشعر يوم السابع للمولود» ذكر السند السابق، ثمّ أتبعه بقوله: «وبإسناده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه...» إلىٰ آخره[2].

وعندما يروي في بعض المواضع النادرة عن غير أهل البيت، لا يستعمل معهم العنعنة غالباً، بل يستعمل ألفاظ الأداء الأُخرىٰ[3] وقد روىٰ الخطيب البغدادي واحداً من أحاديث الكتاب بالسند التالي: أنا عبيد الله بن أبي الفتح، أنا سهل بن أحمد الديباجي، نا محمّد بن محمّد ابن الأشعث الكوفي بمصر، نا موسىٰ بن إسماعيل بن موسىٰ بن جعفر بن محمّد، نا أبي، عن أبيه، عن جدّه جعفر، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ، قال:...[4].

وقد ورد هذا الحديث بعينه في الجعفريّات بقوله: وبإسناده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: «ليس من أخلاق المؤمن التملُّق، ولا الحسد، إلّا في طلب العلم»[5].

والإسناد السابق عليه هو: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا محمّد، قال:

---

(١) لاحظ ص ٦٦ من «الجعفريات» بداية باب «الرجل يموت ولم يحجّ...».

(٢) الجعفريات: ١٥٦ و ٢٢٩.

(٣) لاحظ الجعفريات: ٢١١.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١ / ٣٢٠ ح ٣٩١.

(٥) الجعفريات: ٢٣٥ باب «البرّ وسخاء النفس وطيب الكلام والصبر علىٰ الأذىٰ» من كتاب جاء في أوّله: «كتاب غير مترجم».

حدّثنا موسىٰ، حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد...

فيلاحظ: اقتصار ما في كتابنا علىٰ كلمة «بإسناده» بدلاً عن قطعة من السند، وٱختصار الخطيب ألفاظ الأداء، وٱكتفاؤه بـ «أنا» التي هي عبارة عن «أخبرنا» و «نا» التي هي اختصار «حدّثنا»[١].

كما يلاحظ في جميع ما ورد في الكتاب وما نقل عنه استعمال العنعنة مع أسماء الأئمّة:، وٱستعمال الألفاظ صريحها أو مختصرها مع أسماء المتأخّرين عنهم، سوىٰ بعض الموارد، حيث جاء فيها: «عن جعفر، قال: أخبرني أبي، قال:»[٢].

ومورد آخر: «عن عليّ، خُبِّرنا عن رسول الله ٩»[٣].

وٱتّفاق ما نقله الخطيب مع ما في النسخة المتداولة في هذه الجهة دليل علىٰ ثبوت ذلك في أصل الكتاب.

ثمّ إنّ الصدوق قد أسند إلىٰ موسىٰ بن إسماعيل بن الكاظم، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه جعفر.

وسند الصدوق هو: الحسن بن عبد الله العسكري، ثنا محمّد بن أحمد بن حمدان القشيري، ثنا أحمد بن عيسىٰ الكلابي، ثنا موسىٰ، عن إسماعيل...[٤].

وقد ورد كثير من أحاديث هذا الكتاب «الجعفريات» برواية سهلٍ عند المحدّث الأقدم الإمام جعفر بن أحمد القمّي الرازي في كتابه القيّم «جامع الأحاديث» بصورة العنعنة[٥]، وبطريق محمّد بن عبد الله[٦] وبطريق هارون

---

(١) لاحظ اختصارات ألفاظ الأداء في بحث «صيغ التحمّل والأداء»: ١٦٦.

(٢) الجعفريات: ١١٣.

(٣) الجعفريات: ٦٣ كتاب المناسك، باب التلبية.

(٤) الموسوعة الرجالية للبروجردي ٥ / ٣٧٤.

(٥) جامع الأحاديث: ٦١ و ٧٣ و ٩٩ و ١٢٣.

(٦) جامع الأحاديث: ٧٩ و ٩٩ و ١٠٤.

ابن موسىٰ[1].

٢ ـ مسند الإمام موسىٰ بن جعفر الكاظم عليه السلام:

هو كتاب رواه أبو عمران، موسىٰ بن إبراهيم المروزي، البغدادي، يحتوي علىٰ مجموعة أحاديث، مرفوعة مسندة، سمعها الراوي من الإمام عليه السلام، عندما كان الإمام عليه السلام في السجن في بغداد.

وتوجد نسخة منه[2] تحتوي علىٰ ٥٩ حديثاً، تبدأ بالسند التالي:

حدّثكم أبو عبد الله محمّد بن خلف بن إبراهيم بن عبد السلام المروزي، قال: أنا موسىٰ بن إبراهيم المروزي، قال: أنا موسىٰ بن جعفر، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه محمّد بن علي، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن أبيه الحسين بن عليّ، عن أبيه عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال:

حدّثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[3].

ولكنّ السندَ قد ورد مختصراً في ما تلا الحديث الأوّل من الروايات، هكذا: «حدثنا محمّد بن خلف، نا موسىٰ بن إبراهيم، نا موسىٰ بن جعفر، عن جعفر ابن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...».

ويلاحظ أنّ العنعنة بدأت مع أسماء الأئمّة:!

وكذلك روىٰ الخطيب البغدادي بعض روايات المروزي موسىٰ بن إبراهيم عن الإمام الكاظم عليه السلام، وجاء اللفظ عنده هكذا:

---

(١) جامع الأحاديث: ٧٨.

(٢) وقد عثر عليه لأوّل مرّة أخي العلّامة السيّد محمّد حسين الحسيني الجلالي، ونسخته الفريدة محفوظة في المكتبة الظاهرية برقم ٣٤، وطبعه في النجف، وطهران، وأمريكا، وبيروت، وقد سطا عليه بعض أدعياء العلم وتحقيق التراث، من دون خبرة ولا سابقة عمل فيه! وطُبع في مؤسّسة الوفاء!!!، في بيروت، عام ١٤٠١هـ!!

(٣) مسند الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام، الحديث الأوّل.

«حدّثنا محمّد بن خلف بن عبد السلام المروزي، حدّثنا موسىٰ ابن إبراهيم المروزي، حدّثنا موسىٰ بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ قال حين يسمع المؤذّن يؤذّنُ: مَرْحباً بالقائلين عدلاً ...» الحديث[1].

وكذلك روىٰ ابن حجر العسقلاني منه حديثاً، والسند فيه مثل ما أورده الخطيب[2].

أمّا المحدّثون الشيعة فقد نقلوا أحاديث هذا المسنَد: كالمحدّث الأقدم الحافظ الشيخ جعفر بن أحمد القمّي، المعروف بابن الرازي، فقد أورد مجموعة كبيرة من رواياته في كتابه «جامع الأحاديث»، والسند إليه:

«حدّثنا عبد العزيز بن محمّد، قال: حدّثني عبد العزيز بن يونس الموصلي، عن إبراهيم بن الحسين، عن محمّد بن خلف، عن موسىٰ ابن إبراهيم، عن الكاظم، عن أبيه، عن آبائه :، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ...»[3].

وأيضاً بهذا السند: «حدّثنا محمّد بن عبد الله، قال: حدّثنا محمّد ابن الحسن بن الأزهر، عن محمّد بن خلف، عن موسىٰ بن إبراهيم، عن موسىٰ بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه، عن آبائه :، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ...»[4].

وبأسانيد أُخرىٰ[5].

فنجد في هذه النقول: سريان «العنعنة» إلىٰ الجامع للمسند موسىٰ المروزي، بل إلىٰ راويه محمّد بن خلف أحياناً، وحتّىٰ مَنْ بعده!

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٣٨.

(٢) لسان الميزان ٥ / ١٥٧.

(٣) جامع الأحاديث: ١٦٥.

(٤) جامع الأحاديث: ٦٩ و ١٢٧.

(٥) جامع الأحاديث: ٧١ و ٩٨ و ١١٦.

وحذف بعض العنعنات المتوسّطة في بعض النقول، والاكتفاء بلفظ «عن آبائه».

وكلّ ذلك دليلٌ علىٰ تصرّف الرواة في الألفاظ، حَسَبَ القناعة في ما لا يضرّ مثل ذلك التصرّف.

وجواز ذلك واضحٌ، خصوصاً مع الاحتفاظ بأصل الكتاب المرويّ، كما في المسند الذي نبحث عنه، ومثله سائر الكتب والأُصول والمؤلّفات.

واعلم أنّ النسخة المحفوظة، والتي طُبعت باسم «مسند الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام» إنّما تحتوي علىٰ بعض ما كان يحتوي أصلُها، بقرينة وجود روايات كثيرة بنفس السند في التراث عند الخاصّة والعامّة، وقد استدرك محقّق الكتاب السيّد الجلالي، بعض ذلك في المطبوعة.

وأشرت أنا في بحث «المصطلح الرجالي: أسند عنه»[1] إلىٰ مجموعة أُخرىٰ، كما أنّ التتبّع الجادّ سيوقفنا علىٰ مجموعة أكبر.

٣ ـ مسائل عليّ بن جعفر عن أخيه الإمام الكاظم عليه السلام:

هو من الكتب المعروفة لدىٰ الطائفة الشيعيّة الكريمة، وهو معتمدٌ عليه عندهم، حكموا بصحّته، وطرُقُ مشايخهم إليه كثيرة جدّاً[2].

وقد رواه من أصحاب الفهارس الشيخ النجاشيّ بقوله: أخبرنا القاضي أبو عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا جعفر بن عبد الله المحمّدي، قال: حدّثنا عليّ بن أسباط بن سالم، قال: حدّثنا عليّ بن جعفر بن

---

(١) المصطلح الرجالي أسند عنه: ١٣٠.

(٢) [illegible] ما كتبناه عن المؤلّف والكتاب والطرق إليه في رسالتنا «أبو الحسن العريضي، ترجمة حياته ونشاطه العلمي» وهي مطبوعة في مقدّمة كتابه «مسائل عليّ بن جعفر» الذي أصدره المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد المقدّسة سنة ١٤٠٩ هـ، بتحقيق مؤسّسة آل البيت: لإحياء التراث /قم.

محمّد، قال: سألت أبا الحسن موسىٰ.

وقال النجاشي أيضاً: وأخبرنا أبو عبد الله ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيىٰ، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا عبد الله بن الحسن ابن عليّ بن جعفر، قال: حدّثنا عليّ بن جعفر[1].

وقد روىٰ الحميري وهو عبد الله بن جعفر، المذكور في السند الثاني هذا الكتاب بكامله في كتابه العظيم «قرب الإسناد» وسنده إليه هكذا: «حدّثنا عبدالله ابن الحسن العلويّ، عن جدّه عليّ بن جعفر»[2].

كما إنّ المحدّثين قاطبة نقلوا ما يهمّهم من هذا الكتاب، فهذا المحدّث الحافظ الإمام الكليني، روىٰ في كتاب الحجّ من «الكافي» العظيم، حديثاً من المسائل، بهذا السند: «محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد، عن العَمْرَكي، عن عليّ بن جعفر...»[3].

والصدوق أيضاً يروي بهذا السند: أبي؛، قال: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار، عن العَمْرَكي[4].

وروىٰ الكليني أيضاً، بسند النجاشي الأوّل، إلىٰ عليّ بن أسباط إلىٰ آخر السند، لكن لا بالألفاظ، بل بالعنعنة، فقال: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن عليّ بن جعفر، عن أبي إبراهيم عليه السلام[5].

وكذلك ذكر الشيخ الطوسيّ، فقال: «سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط، عن

---

(١) رجال النجاشي: ٢٥٢ رقم ٩٦٢.

(٢) قرب الإسناد: ١٧٦.

(٣) الكافي ٤ / ٣٦٧ ح ١٠، وقد أشكل في سنده بوجود «أحمد بن محمّد» فلاحظ. منتقىٰ الجمان ٣ / ١٩٣ فلاحظ السند التالي الذي نقله الصدوق.

(٤) علل الشرائع: ٤٤٥ باب ١٩٥.

(٥) الكافي ٥ / ١٣٥ ح ٢، وأنظر ٧ / ٢٢٦ ح ٣٢؛ وأبو إبراهيم هو الإمام الكاظم عليه السلام.

عليّ بن جعفر، قال: أخبرني أخي موسىٰ عليه السلام، قال: ...[١].

وبالعنعنة جاء السند إلىٰ عليّ بن جعفر في مشيخة الصدوق[٢] وفهرست الطوسي[٣].

أمّا سندُ المطبوعة فهو كما جاء في بدايتها: «حدّثنا أبو جعفر بن يزيد بن النضر الخراساني من كتابه في جمادىٰ الآخرة، سنة إحدىٰ وثمانين ومائتين، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين ابن عليّ بن أبي طالب:، عن عليّ بن جعفر بن محمّد، عن أخيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام[٤].

فالملاحظ وجود الألفاظ في بعض طرق الكتاب، ومع هذا فإنّ الطرق الأُخرىٰ تختلف بين ما وردت فيها الألفاظ في جميع الطبقات أو بعضها، وبين ما اقتصر فيه علىٰ العنعنة.

أمّا المصادر المتأخّرة الناقلة، فقد اقتصرت علىٰ العنعنة غالباً.

وقد اشترك العامّة في مثل هذا التصرّف، وإليك مثالاً من رواياتهم عن عليّ ابن جعفر ممّا وقع فيه ذلك:

قالوا: «حدّثنا نصر بن عليّ، أخبرنا عليّ بن جعفر بن محمّد، حدّثنا أخي، موسىٰ بن جعفر، حدّثني أبي، جعفر، حدّثني أبي، محمّد، حدّثني أبي، عليّ بن الحسين، حدّثني أبي، الحسين بن عليّ، حدّثني أبي، عليّ بن أبي طالب، قال: أخذ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بيد الحسن والحسين فقال: «مَنْ أحبّني وأحبّ هذين، وأباهما، وأُمّهما، كان معي في درجتي يوم القيامة»[٥].

---

(١) تهذيب الأحكام ١٠ / ٨٤ ح ٣٣١.

(٢) المشيخة: ٤.

(٣) الفهرست: ٨٧ رقم ٣٦٧.

(٤) مسائل عليّ بن جعفر: ١٠٣، ولاحظ: أبو الحسن العريضي: ٧٨ ٧٩ حيث نقلنا مثل هذا السند عن نسخة بحار الأنوار ١٠ / ٢٤٩.

(٥) مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لابن المغازلي: ٣٧ رقم ٤١٧.

ولكن رواه الترمذي (ت ٢٩٧هـ) في سننه المعروف بالجامع الصحيح، قال: حدّثنا نصر بن عليّ الجهضمي، حدّثنا عليّ بن جعفر بن محمّد بن عليّ، أخبرني أخي موسىٰ بن جعفر بن محمّد، عن أبيه جعفر ابن محمّد، عن أبيه محمّد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن أبي طالب...[١].

وهكذا رواه الدولابي معنعناً[٢].

ورواه الشيخ الصدوق بلفظ: «... حدّثنا نصر بن عليّ الجهضمي، قال: حدّثنا عليّ بن جعفر بن محمّد، قال: حدّثني أخي موسىٰ بن جعفر، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن أبي طالب...[٣].

أمّا ابن قولويه (ت ٣٦٧هـ) فقد رواه بعنعنةٍ أكثر واختصار في السند، فقال: حدّثنا نصر بن عليّ، قال: حدّثنا عليّ بن جعفر، عن أخيه موسىٰ بن جعفر، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد...[٤].

إنّ اعتماد الألفاظ للأداء تارة، وفي بيان الطرق والأسانيد وكتب الفهارس والمشيخات، المعتمدة لهذا الغرض، وتركها في المجامع الحديثية الموضوعة لذِكر المتون، والاكتفاء في أسانيدها بالعنعنة، يدلّ هذا التصرّف من هؤلاء الأعلام، علىٰ أنّ العنعنة عندهم بديلٌ عن الألفاظ، وأنّها تعبير وافٍ بقوّة عمّا تؤدّيه سائرُ ألفاظ الأداء، بلا ريب.

٤ ـ صحيفة الإمام الرضا عليه السلام:

من مسانيد أهل البيت: المشهورة، والتي رواها الخاصّة والعامّة بأسانيد متضافرة وفيرة كثيرة جدّاً، وقع في طريقها المئات من أعلام المسلمين

---

(١) الجامع الصحيح ٥ / ٦٤١ رقم ٣٧٣٣.

(٢) الذرّيّة الطاهرة: ١٦٧ رقم ٢٢٥.

(٣) أمالي الصدوق: ١٩٠ رقم ١١.

(٤) كامل الزيارات: ٥٣ الباب ١٤ ح ١٣.

من الفريقين[١].

والسند إلىٰ الكتاب في النسخة المطبوعة هو:

أخبرنا أبو بكر، محمّد بن عبد الله بن محمّد: حَفَدَة العبّاس بن حمزة النيسابوريّ، سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، قال:

حدّثنا أبو القاسم، عبد الله بن أحمد بن عامر الطائي، بالبصرة، قال:

حدّثني أبي، سنة ستّين ومائتين، قال:...

ومن هذا يبدأ السند بسلسلة الذهَب، المحتوي علىٰ أسماء الأئمّة الأطهار:، وهو:

حدّثني عليّ بن موسىٰ الرضاعليه السلام سنة أربع وتسعين ومائة، قال:

حدّثني أبي، موسىٰ بن جعفر، قال:

حدّثني أبي، جعفر بن محمّد، قال:

حدّثني أبي، محمّد بن عليّ، قال:

حدّثني أبي، عليّ بن الحسين، قال:

حدّثني أبي، الحسين بن عليّ، قال:

حدّثني أبي، عليّ بن أبي طالبعليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يقول الله عزّ وجلّ: «لا إله إلّا الله حصني، فمن دخل حصني أمِنَ مِنْ عذابي»[٢].

وعن هذا الكتاب وهذا السند، قال موفّق الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) بعد ذِكر الأئمّة: الباقر إلىٰ الرضاعليه السلام ما نصّه: كلّهم أئمّة مرضيّون،

---

(١) لاحظ الأسانيد والرواة لهذه الصحيفة في مختلف الطبقات وعلىٰ مرّ العصور حتّىٰ عصرنا هذا في مقدّمة طبعة مدرسة الإمام المهديّعليه السلام في قم سنة ١٤٠٨ هـ. وقد استدركنا عليه بطرق مهمّة وأسانيد كثيرة.

(٢) صحيفة الإمام الرضاعليه السلام: ٧٨ ـ ٧٩ رقم ١.

وفضائلهم كثيرة مشهورة ، وفي بعض رواياتهم عن آبائهم نسخة يرويها عليّ بن موسىٰ ، عن أبيه موسىٰ بن جعفر ، عن أبيه جعفر ، عن أبيه محمّد بن عليّ ، عن الحسين بن عليّ ، عن أبيه ، عن النبيّ ﷺ ، قال بعض أهل العلم : «لو قرئ هذا الإسناد علىٰ مجنونٍ لبرئ»[١].

أقول :نُسب هذا القول إلىٰ أحمد بن حنبل[٢] ، ونُسب إليه قوله لأبي الصلت الهروي أحد رواة الصحيفة : «يا أبا الصلت ، لو قرئ هذا الإسناد علىٰ المجانين لأفاقوا»[٣] ونسب إلىٰ أبي الصلت قوله : هذا سعوط المجانين! هذا عطر الرجال ذوي الألباب[٤].

وقد روىٰ الحديث السيّد الشجريّ في أماليه ، فقال : وبه ، قال : أخبرنا أبو يعلىٰ ، الخليل بن عبد الله بن أحمد ، الحافظ ، إملاءً من حفظه ، ولفظه ، قال :

حدّثنا أبو الحسن ، أحمد بن محمّد بن عمر الزاهد ، ومحمّد بن عبد الله بن محمّد الحافظ ، جميعاً ، بنيسابور ، قالا :

حدّثنا أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذري الحافظ ، قال :

حدّثني الحسن بن عليّ بن محمّد ، إمام عصره عند الإمامية ، بمكّة ، قال :

حدّثني أبي ، عليّ بن محمّد ، المفتي ، قال :

حدّثني أبي ، محمّد بن عليّ ، السيّد المحجوب ، قال :

حدّثني أبي ، عليّ بن موسىٰ ، الرضا[٥] ، قال :

---

(١) التبيين في أنساب القرشيّين : ١٣٣ ، ولاحظ : تذكرة الخواصّ لسبط ابن الجوزي.

(٢) لاحظ : الصواعق المحرقة : ١٢٢ ، ونور الأبصار : ١٤٣.

(٣) أمالي الشيخ المفيد : ٢٧٥ ، وأمالي الشيخ الطوسي : ٢٥.

ونُسب الكلام إلىٰ أبي الصلت نفسه في سنن ابن ماجة ١ / ٢٦ ح ٢٥ ، وإلىٰ بعض السلف في حلية الأولياء لأبي نُعيم ٣ / ١٩٢.

(٤) أمالي الطوسي : ٤٤٩.

(٥) في المصدر : «الرضىٰ» وهذا إملاء علماء اليمن ، يكتبون الكلمة بألف مقصورة.

حدّثني أبي، جعفر بن محمّد، الصادق، قال:

حدّثني أبي، محمّد بن عليّ، الباقر، قال:

حدّثني أبي، عليّ بن الحسين، زين العابدين، قال:

حدّثني أبي، الحسين بن عليّ، سيّد الشهداء، قال:

حدّثني أبي، عليّ بن أبي طالب، سيّد الأوصياء:، قال:

حدّثني محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، قال:

حدّثني جبرئيل، سيّد الملائكة:

عن الله ربّ الأرباب تعالى، قال: «إنّي أنا الله لا إله إلاّ أنا، فمن قالها دخل حصني، ومن دخل حصني أمِنَ مِن عذابي»[1].

وقد روىٰ الصدوق هذا الحديث في (العيون) عن عبد السلام أبي الصلت الهروي، وبلفظ «حدّثني» إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال:

سمعتُ النبيّ صلّىٰ الله عليه، يقول:

سمعتُ جبرئيل، يقول:

قال الله جلّ جلاله: ... الحديث[2].

ورواه ثالثاً، بلفظ حديث البلاذري السابق.

ورواه رابعاً، بسنده عن إسحاق بن راهوَيْه، قال: لمّا وافىٰ أبو الحسن الرضا عليه السلام نيسابور، وأراد أن يخرجَ منها إلىٰ المأمون، اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا له: يابن رسول الله، ترحَلُ عنّا ولا تحدّثنا بحديثٍ فنستفيده منك؟! وكان قد قَعَدَ في العمارية، فأطلعَ رأسه، وقال:

سمعتُ أبي، موسىٰ بن جعفر، يقول:

(١) الأمالي الخميسية ١ / ٤١، ولاحظ: عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ١٣٥ ح ٣، ورواه الحموي في فرائد السمطين ٢ / ١٨٩ ح ٤٦٦.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ١٣٤ ح ١ ب ٣٧.

سمعتُ أبي ، جعفر بن محمّـد ، يقول :
سمعتُ أبي ، محمّـد بن عليّ ، يقول :
سمعتُ أبي ، عليّ بن الحسـين ، يقول :
سمعتُ أبي ، الحسـين بن عليّ ، يقول :
سمعتُ أبي ، أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقول :
سمعتُ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
[سمعتُ جبرئيل ، يقول :][(١)].
سمعتُ الله عزّ وجلّ ، يقول : ...[(٢)].
وروىٰ مثله نسقاً : الطبريّ الإماميّ[(٣)].

وبسند الصحيفة ، نقل الخطيب البغدادي بعض أحاديث الصحيفة ، مع لفـظ الأداء «حدّثني» في جميع الوسائط[(٤)].

ومع اتّفاق الناقلين لهذا الحـديث عـلىٰ إيـراده بألفـاظ الأداء «حـدّثني» أو «سمعتُ» في طول السند ، إلّا أنّ المـنقول عـن الحـاكـم النـيسابوري في «تـاريخ نيسابور» أنّه رواه بالعنعنة ، وأنّ الإمـام الرضـا عليه السلام قـال : حـدّثني أبي مـوسىٰ الكاظم ، عن أبيه جعفر الصادق ، عن أبيه محمّـد الباقر ، عن أبيه زين العـابدين ، عن أبيه شهيد كربلاء ، عن أبيه عليّ المـرتضىٰ ، قال : حدّثني حبيبي وقـرّة عـيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : حدّثني جـبرئيل عليه السلام ، قـال : حـدّثني ربّ العـزّة سـبحانه وتعالىٰ ، قال : «لا إله إلّا الله حصني ...» الحـديث[(٥)].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في رواية الصدوق.
(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ١٣٥ ح ٤.
(٣) بشارة المصطفى لشيعة المرتضى : ٢٦٩.
(٤) الفقيه والمتفقّه ٢ / ٣٢ و ١٥٥ ، وهذا المورد الثاني هو الحديث السابع من أحاديث الصحيفة.
(٥) نقله الرافعي في: التدوين في تاريخ قزوين ٢/٢١٤ ترجمة أحمد بن عليّ بن عبدالرحيم الرازي.

ثمّ إنّ الموجود في الصحيفة، بعد الحديث الأوّل هو قوله: «وبإسناده» وأورد باقي أحاديث الصحيفة وهي ٢٠٤ حديثاً مكتفياً في أدائها بهذا اللفظ، وهذا يدلّ علىٰ أنّ جميع أسانيد الصحيفة واردة بهذا السند المحتوي علىٰ ألفاظ الأداء «حدّثني» أو «سمعتُ».

إلّا أنّ المؤلّفين الّذين نقلوا كثيراً من أحاديث الصحيفة في كتبهم أبدلوا ألفاظ الأداء بـ«العنعنة»:

فالحديث الثالث في الصحيفة :وهو: «الإيمان إقرار باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان» ورد كذلك بالألفاظ فيها[1] وفي غيرها[2].

إلّا أنّ الصدوق أورده بالعنعنة[3].

والحديث الثالث والعشرون :ومتنه: «إنّ الله تعالىٰ لَيغضب لغضب فاطمة، ويرضىٰ لرضاها».

رواه الطبري الإماميّ بسند الصحيفة، وبلفظ «حدّثني»[4]. وكذلك الحموي الشافعيّ[5] والخوارزميّ الحنفيّ[6].

بينما رواه أبو حمزة الثُماليّ عن الإمام الباقر عليه السلام معنعناً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[7].

والحديث ١١٤ من الصحيفة :رواه الشهيد الأوّل بسند الغازيّ، عن الإمام

---

(١) صحيفة الإمام الرضا عليه السلام: ٨١ح ٣.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ٢٢٦ ٢٢٨ ح ١ و ٢ و ٣ و ٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ / ٢٢٦ ٢٢٨ ح ١ و ٢ و ٣ و ٦، ولاحظ: أمالي الطوسي: ١٤٨ ١٤٩ ح ١٠٠١ ١٠٠٤.

(٤) بشارة المصطفىٰ: ٢٠٨ بداية الجزء السابع

(٥) فرائد السمطين ٢ / ٤٦ ح ٣٧٨.

(٦) مقتل الحسين عليه السلام ١ / ٥١ ٥٢.

(٧) أمالي المفيد: ٩٤ ٩٥ رقم ٤.

الرضا عليه السلام معنعناً عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم[١] ومثله ابن زهرة الحلبي في أربعينه مقتصراً علىٰ قوله: «عن الرضا، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[٢].

وهكذا يتبيّن أنّ العدول من ألفاظ الأداء إلىٰ العنعنة، كان أمراً متعارفاً، وأنّ الأمر لا يتفاوت من هذه الناحية، فالعنعنة تؤدّي وظيفة الألفاظ الأُخرىٰ، سواء.

٥ ـ الأُصول الأربعمائة:

هي الصحف، والأجزاء، والرسائل، والكتب التي ألّفها المحدِّثون القدماء، من رواة عصر الحضور، فجمعوا فيها «النصوص المأثورة عن المعصومين :» فحسب، كلٌّ كما بلغه كمّاً وكيفاً، وقد اعتَمَدَتْها الطائفة بعد التحرير والتمييز والتحديد، مصادر حديثيّة موثوقة للمعرفة الدينية في مجالات العقيدة والأخلاق والشريعة، وسمّوها: «الأُصول الأربعمائة».

وعَدَدُها كما يبدو من العنوان أربعمائة مؤلَّف لأربعمائة مؤلِّف[٣].

وقد أصبحت هي الأساس لمؤلّفي الجوامع والكتب المتأخّرة، والتي بُنيت علىٰ التصنيف العلمي للأحاديث وترتيبها حسب الكتب والأبواب، وبالخصوص الكتب الأربعة التي هي أُمّهات كتب الحديث عند الشيعة الإماميّة، كما سيأتي الحديث عنها.

وقد استُغني علىٰ أثر ذلك الدرج عن أعيان هذه الأُصول، فتُركتْ، وقلّت العناية بها، أو هي أُتلِفتْ علىٰ أثر الطغيان والتعدّي المستمرّ علىٰ التراث الإسلامي بالإماتة والإحراق والدفن!! فلم يبق لأكثرها عينٌ، سوىٰ القلّة.

---

(١) الأربعون حديثاً للشهيد الأوّل: ١٩.

(٢) الأربعون حديثاً في حقوق الإخوان: ٤٠.

(٣) إقرأ بحثاً مستوعباً عن «الأُصول الأربعمائة» كتبه العلّامة المحقّق السيّد محمّد حسين الحسيني الجلالي، وقد طبع أوّلاً في دائرة المعارف الشيعية، للسيّد حسن الأمين، الجزء الخامس من الطبعة الأُولىٰ، وطبع ثانياً مستقلاً في طهران.

وقد طبع المحقّق الورع الشيخ حسن المصطفوي مجموعة منها باسم «الأُصول الستّة عشر» في طهران عام ١٣٧١ وعليها اعتمدنا في هذه الدراسة.

فالصفة العامّة في أسانيد هذه الأُصول أنّها مؤدّاة بالعنعنة، وهذا هو دليلٌ واضح علىٰ شيوع استعمال العنعنة عند القدماء، وعدم التحسُّس منها، أو تخصيصها بموارد وقيود خاصّة.

ومع ذلك فقد وقفنا خلالها علىٰ موارد جاءت فيها ألفاظ الأداء الأُخرىٰ، بدلاً عن العنعنة، نذكر منها:

١ ـ ففي «أصل زيد النرسي» نجد:

زيد، قال: سمعت أبا عبد الله يقول[1].

زيد: سألت أبا عبد الله عليه السلام[2].

و: زيد، قال: سمعت أبا الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام يحدّث عن آبائه[3]، أو: يقول[4]، أو: يحدّث عن أبيه[5].

لكنّه يقول أيضاً كثيراً: زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام[6].

و: زيد، عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام[7].

وكذلك يستعمل الأُسلوبين مع الرواة، ففيه:

زيد، قال: حدّثني عليّ بن مزيد بيّاع السابري، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام[8].

---

(١) الأُصول الستّة عشر: ٥٣و ٥٥و ٥٨.

(٢) الأُصول الستّة عشر: ٥٥و ٥٧.

(٣) الأُصول الستّة عشر: ٤٦.

(٤) الأُصول الستّة عشر: ٥٠و ٥٣و ٥٥.

(٥) الأُصول الستّة عشر: ٥٥.

(٦) الأُصول الستّة عشر: ٤٥و ٤٩و ٥٠و ٥١و ٥٦.

(٧) الأُصول الستّة عشر: ٥٢و ٥٤و ٥٦.

(٨) الأُصول الستّة عشر: ٤٨.

وقال: سمعتُ عليّ بن مزيد، قال: سمعتُ أبا عبـد الله عليه السلام يقول[١].

وفيـه: زيـد، عن علي بن مزيد صاحب السابري[٢].

وفيـه: زيـد، قـال: حـدّثـنـي عُـبيـد بن زرارة، قـال: سـمعـت أبـا عبـد الله عليه السلام يقول[٣].

بيـنما روىٰ هذا الحـديث نفسه الحسـينُ بـن سـعيد، عـن محـمّـد ابـن أبي عمير، عن زيـد النـرسـي، عـن عُـبيـد بـن زُرارة، قـال: سـمعـتُ أبـا عبـد الله عليه السلام[٤].

بل في كتاب زيد نفسه في موضعٍ آخر: زيـد، عن عُبيـد بن زرارة، عن أبي عبـد الله عليه السلام[٥].

٦ ـ كتب أُخـرىٰ:

ومن تلك الأُصول والكتب القديمة ما احتفظَ بنماذجه الفقيهُ الشيخ ابن إدريس العجلي الحلّي (ت ٥٩٨هـ) في آخر كتابه العظيم «السرائر الحـاوي للفتاوي» باسم «المستطرفات»[٦] وهي تمثّل نماذج رائعة من تراثنا الحديثي الغـالي، عـندما كـان منثوراً في الأجزاء:

منها نوادر البزنطي، وهو أحمد بن محمّـد بن أبي نصر، أبو جعفر، صـاحب الإمام الرضـا عليه السلام والإمـام الجـواد عليه السلام، وكـان عـظيم المـنزلة عـندهما، مـات؛

---

(١) الأُصول السـتّة عشر: ٤٩.

(٢) الأُصول السـتّة عشر: ٤٨ و ٥٥.

(٣) الأُصول السـتّة عشر: ٤٧.

(٤) الزهد للأهوازي: ٩٠ ح ٢٤٢.

(٥) الأُصول السـتّة عشر: ٥٢.

(٦) طُبعت المستطرفات مع كتاب السرائر، في آخره في جميع طبعاته، وطبعت مستقلّة مع التخريج في مدرسة الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه، في قم وعلىٰ هذه اعتمدنا في عملنا.

عام ٢٣١هـ، وقد جاء في كتابه:

قال أحمد: حدّثني عبد الكريم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال[١].

وقال أحمد: وحدّثني به عبد الكريم، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام[٢].

وجاء فيه أيضاً: وعنه، عن عبد الكريم، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام[٣].

وعنه، عن عبد الكريم، عن محمّد بن ميسّر[٤].

بل وردت الرواية مبدوءةً باسم «عبد الكريم» بلا لفظٍ[٥].

ويلاحظ أنّ الراوي العظيم أبان بن تَغْلِب بن رباح، أبا سعيد الجريري البكري، اللغوي المقرئ، وهو من أصحاب الأئمّة السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام، الثقة الفقيه الجليل، الذي قال له الباقر عليه السلام: «اجلس في مسجد المدينة وأَفْتِ الناس، فإنّي أُحبُّ أنْ يُرىٰ في شيعتي مثلك»[٦] هو ممّن أبدىٰ المحافظة علىٰ ذِكر «ألفاظ الأداء وصيغه» من قبيل «حدّثني وحدّثنا وأخبرني وأخبرنا» كما يبدو من أوائل ما رواه، في المتبقّىٰ من كتابه الذي هو «أصل» من الأُصول الأربعمائة[٧].

ومن هنا يُمكن أنْ نقدّر أنّ الأُصول وهي أوثق ما أُثر من التراث الحديثي قد بُنيت علىٰ التسوية بين «العنعنة» والألفاظ الأخرىٰ.

---

(١) مستطرفات السرائر: ٢٥ ح ١.
(٢) مستطرفات السرائر: ٢٥ ح ٣.
(٣) مستطرفات السرائر: ٢٧ ح ٩.
(٤) مستطرفات السرائر: ٢٧ ح ١٠.
(٥) مستطرفات السرائر: ٣١ ح ٢٩.
(٦) الفهرست للطوسي: ٤٠ رقم ٥١.
(٧) مستطرفات السرائر: ٤٢٣٩.

٧ ـ الكتب الأربعة:

هي الجوامع الحديثية الكبرىٰ، الخالدة من بين العشرات من أخواتها، والسرّ في خلودها: اعتماد الطائفة بالإجماع علىٰ مؤلّفيها أوّلاً، وعلىٰ أعمالهم العظيمة هذه من حيث التصنيف والتبويب والجمع والاستيعاب ثانياً.

فقد بذلوا عناية فائقة في جمع ما حوته «الأُصول الأربعمائة» جمعاء من الروايات والأحاديث المرتبطة بمجالات العقائد والأخلاق والشريعة، ممّا وقع الاتّفاق عليه بين الطائفة الحقّة، والتزموا بالإجماع العملي بها، فلم يُعْهَد شيءٌ عنهم، إلّا أودعوه في هذه الكتب الأربعة الشريفة.

وقد أبدعوا تفنّناً وفقهاً وعلماً، في تصنيف تلك الروايات علىٰ ترتيب الكتب، ثمّ علىٰ الأبواب التي حافظوا عليها كما هي في الأُصول، فصانوها من الضياع والتشتّت والتفرّق، كما راقبوا في نقلها كلّ أدوات الحيطة، والضبط والإتقان، وأثبتوا كلّ ما له دخلٌ في المعنىٰ من الاختلافات حسبما تلقّوه من المشايخ، بالطرق الأمينة للرواية والنقل.

وبذلك عملوا هذه الكتب الأربعة التي أصبحت بحقّ مراجع أمينةً للمعرفة الإسلامية بكلّ فروعها كما سهّلوا علىٰ المراجعين أمر العثور علىٰ مقاصدهم في مظانّها، ووفّروا الوقت علىٰ الطالبين لحديثٍ منها.

وقبل أن ندخل في البحث الذي نتابعه في هذه الكتب، لا بُدّ من حديث موجز عن هذه الكتب العظيمة ومؤلّفيها العظماء:

فأوّلها تأليفاً ومقاماً هو كتاب «الكافي» الشريف، للإمام أبي جعفر، محمّد ابن يعقوب الكليني الرازي البغدادي (ت ٣٢٩هـ).

وهو من أجلّ كتب الإسلام، وقد اعتمد عليه العلماء كافّةً، فقهاء وغيرهم، منذ تأليفه، وتداولوه بالرواية والضبط والحفظ والصيانة، والدرس والبحث والعناية، فهو من أضبط ما في الإسلام من الكتب المصنّفة والجوامع الحديثيّة

المؤلّفة، الجامعة لنصوص الحديث الشريف.

قال الشيخ المفيد عن كتاب «الكافي»: هو من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة(١).

وقال السيّد الداماد: إنّ كتاب «الكافي» لشيخ الدين وأمين الإسلام، نبيّهِ الفِرقة، ووجيه الطائفة، رئيس المحدّثين، حجّة الفقه والعلم والحقّ واليقين(٢).

وقال فيه شيخ الاصوليين المتأخِّرين النائينيّ: «إنّ المناقشة في أسانيد الكافي حرفة العاجز»(٣).

وقال السيّد محمّد صادق بحر العوم: هو أصحّ الكتب الأربعة المعتمد عليها في الأحكام الفقهية عند الشيعة، وضبطت أخباره في ١٦١٩٩ حديثاً(٤).

وقال الدكتور حسين علي محفوظ: قد اتّفق أهل الإمامة من جمهور الشيعة علىٰ تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمِعون علىٰ الإقرار بارتفاع درجته وعلوّ قدره، علىٰ أنّه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلىٰ اليوم، وعدّوه «أجمل وأفضل»(٥) من سائر أُصول الحديث، وقد ظلّ حجّة المتفقّهين عصوراً طويلةً، ولا يزال موصول الإسناد والرواية، مع تغيّر الزمان وتبدّل الدهور(٦).

ثمّ «كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه» لشيخ المحدّثين الإمام الشيخ أبي جعفر،

(١) راجع: الشيخ الكليني للسيّد العميدي: ١٥٤.

(٢) الرواشح السماوية: ٤.

(٣) نقله الاستاذ الخوئي في معجم رجال الحديث (٩٩/١) الفصل الأول المقدمة الخامسة.

فيا سُبحانَ من ابتلانا بالعَجزَة الكُثُر! في هذا العصر الأشرّ! ونسألك اللهمّ العافية.

(٤) انظر: هامش «الفهرست» للطوسي، ص ١٦١.

(٥) هذه الكلمة نقلها الدكتور عن ابن طاووس، لاحظ: كشف المحجّة: ١٥٩.

(٦) جاءت كلمة الدكتور محفوظ هذه في مقدّمته القيّمة لكتاب الكافي الأُصول ١ / ٢٦.

محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه، القمّي، الشهير بالصدوق (ت ٣٨١هـ).

وهو يُعَدّ ثانياً بالنسبة إلىٰ «الكافي» في القِدَم والأهمّيّة ومميّزاً بما التزم فيه مؤلّفه العظيم من المنهج المبتكَر، وما بذل فيه من جهدٍ عظيم في الضبط والتقويم، والتصنيف والتبويب.

ثمّ كتاب «تهذيب الأحكام» لشيخ الطائفة الإمام الشيخ أبي جعفر، محمّد بن الحسن بن عليّ، الطوسي البغدادي (ت ٤٦٠هـ).

الذي خصّصه لجمع أحاديث أحكام الشريعة المقدّسة، وجدّ في ضبط الأسانيد والمتون، والجمع بين المختلفات وتنقيح الدلالات، بما لم يُسبق إليه، وقد تميّز مع ذلك باحتوائه علىٰ جميع ما احتمل أن يكون دخيلاً في الحكم ممّا قد تجاوزه السابقون لاعتبارات شتّىٰ، من قبيل الإعراض عنه أو عدم وضوح معناه أو مخالفته للأصحّ، فحاول إثبات ذلك كلّه، وحاول الجمع بين ما ظاهره المخالفة، مهما أمكن.

وهو أعظم كتب الإماميّة في مجال أحاديث الأحكام، وثالث الأُصول الأربعة تأليفاً وجمعاً.

وقد جمع محاولاته العظيمة في باب الجمع بين الأخبار في كتاب مستقلّ باسم «الاستبصار لِما اختلف من الأخبار» استخرجه من كتابه الكبير «تهذيب الأحكام» وأضاف عليه فوائد قيّمة ممّا جعله رابعاً للكتب الحديثيّة الأُصول.

وأمّا أصحاب هذه الكتب، فقد كانوا في القمّة الرفيعة في المعرفة بالحديث الشريف وعلومه، وإليك طرفاً من التعريف بهم:

أمّا الشيخ الكلينيّ الرازيّ البغداديّ؛:

فقد قال فيه النجاشيّ: شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف بـ: «الكلينيّ» ويُسمّىٰ

«الكافي» في عشرين سنة[١].

وقال الشيخ الطوسيّ: يكنّىٰ أبا جعفر جليل القدر، عالم بالأخبار، له مصنّفات يشتمل عليها الكتاب المعروف بـ: «الكافي»، مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان، ببغداد[٢].

وقال الطوسي أيضاً: الكليني، يكنّىٰ أبا جعفر، ثقة، عارف بالأخبار، له كتب. منها كتاب «الكافي» يشتمل علىٰ ثلاثين كتاباً[٣].

وقال السيّد بحر العلوم: ثقة الإسلام، وشيخ مشايخ الأعلام، ومروّج المذهب في غَيبة الإمام عليه السلام، ذكره أصحابنا... واتّفقوا علىٰ فضله وعظم منزلته[٤].

وقال الإمام الأعظم الخميني سلام الله عليه عن الكليني «فخر الطائفة وذخرها» «حجة الفرقة وإمامهم» «الإمام الأقدم ...ورئيس الامة» «الركن الأعظم» «كرم الله وجهه»[٥].

وأمّا الشيخ الصَدُوق القمّي الرازيّ رحمه الله:

قال النجاشي: أبوجعفر القمّي، نزيل الريّ، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان[٦].

وقال الشيخ الطوسي: جليل القدر، حَفَظَة، بصير بالفقه والأخبار والرجال[٧].

---

(١) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

(٢) رجال الطوسي: ٤٩٥ ٤٩٦ رقم ٢٧.

(٣) الفهرست للطوسي: ١٦١ رقم ٦٠٣.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم ٣ / ٣٢٥.

(٥) انظر هذه الكلمات في (الأربعين حديثاً) للسيد الإمام رضوان الله عليه، ولاحظ مجلة (علوم الحديث)العدد الأول (ص ٢١٩) مقال: مع الكليني وكتابه الكافي للعميدي.

(٦) رجال النجاشي: ٣٨٩ رقم ١٠٤٩.

(٧) الرجال للطوسي: ٤٣٩ رقم ٦٢٧٥.

وقال الطوسي أيضاً: جليل القدر، يكنّى أبا جعفر، كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُـرَ في القمّـيّين مثله في حفظه وكثرة علمه[١].

وقال المحقّق التستري: الصدوق، رئيس المحدّثين، ومحيي معالم الدين، الحاوي لجامع الفضائل والمكارم... الشيخ الحفظة، ووجه الطائفة المستحفظة، عماد الدين، أبو جعفر[٢].

وقال السيّد بحر العلوم: أبو جعفر، شيخ من مشايخ الشيعة، وركنٌ من أركان الشريعة، رئيس المحدّثين، والصدوق في ما يرويه عن الصادقين :[٣].

أجمع الأصحاب علىٰ نقل أقواله، واعتبار مذاهبه في الإجماع والنزاع، وقبول قوله في التوثيق والتعديل، والتعويل علىٰ كتبه خصوصاً «كتاب من لا يحضره الفقيه» فإنّه أحد الكتب الأربعة التي هي في الاشتهار والاعتبار كالشمس في رائعة النهار، وأحاديثه معدودة في الصحاح من غير خلاف ولا توقُّفٍ من أحد.

ومن الأصحاب مَنْ يذهب إلىٰ ترجيح أحاديث «الفقيه» علىٰ غيره من الكتب الأربعة، نظراً إلىٰ زيادة حفظ الصدوق؛ وحسن ضبطه وتثبُّته في الرواية، وتأخّر كتابه عن «الكافي» وضمانه فيه صحّة ما يورده، وأنّه لم يقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما يرووه، وإنّما يورد فيه ما يُفتي به ويحكم بصحّته، ويعتقدُ أنّه حجّة بينه وبين ربّه[٤].

وأمّا الشيخ أبو جعفر الطوسيّ ﷺ:

قال النجاشي: أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقةٌ، عين[٥].

---

(١) الفهرست للطوسي: ١٨٤ رقم ٧٠٩.

(٢) مقابس الأنوار: ٧.

(٣) رجال السيّد بحر العلوم ٣ / ٢٩٢.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم ٣ / ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٥) رجال النجاشي.

وقال السيّد بحر العلوم: شيخ الطائفة المحقّة، ورافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الأئمّة المعصومين، وعماد الشيعة الإمامية في كلّ ما يتعلّق بالمذهب والدين، محقّق الأُصول والفروع، ومهذّب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة علىٰ الإطلاق، ورئيسها الذي تُلوىٰ له الأعناق، صنّف في جميع علوم الإسلام، وكان القدوة في كلّ ذلك والإمام[1].

وقال السيّد أيضاً: وأمّا الحديث، فإليه تشدّ الرحال، وبه يبلغ رجاله غاية الآمال، وله من الكتب الأربعة التي هي أعظم كتب الحديث منزلةً، وأكثرها منفعةً كتاب «التهذيب» وكتاب «الاستبصار» ولهما المزيّة الظاهرة باستقصاء ما يتعلّق بالفروع من الأخبار، خصوصاً «التهذيب»، فإنّه كافٍ للفقيه في ما يبتغيه، من روايات الأحكام، مغنياً عمّا سواه في الغالب، ولا يُغني عنه غيره في هذا المرام، مضافاً إلىٰ ما اشتمل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال، والتنبيه علىٰ الأُصول والرجال، والتوفيق بين الأخبار، والجمع بينها بشاهد النقل والاعتبار[2].

منهاج المشايخ الثلاثة في كتبهم الأربعة في مجال الألفاظ:

أمّا الشيخ الكليني: فقد استخدم ألفاظ التحمّل والأداء، كقوله: «حدّثني» و «حدّثنا» و «أخبرني» و «أخبرنا» في بداية الكتب التي عنون لها في «الكافي».

ففي أوّل حديث من كتاب العقل والجهل وهو أوّل كتبه قال: أخبرنا أبو جعفر محمّد بن يعقوب، قال: حدّثني عدّة من أصحابنا ...[3].

وفي كتاب التوحيد في أوّل باب منه، وأوّل حديث من الباب، قال: أخبرنا أبو جعفر محمّد بن يعقوب، قال: حدّثني عليّ بن إبراهيم بن هاشم ...[4].

---

(١) رجال السيّد بحر العلوم ٣ / ٢٢٨.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم ٣ / ٢٢٩.

(٣) الكافي الأُصول ١ / ١٠ ح ١.

(٤) الكافي الأُصول ١ / ٧٢ ح ١.

وفي أوّل حديث من أوّل باب من كتاب الحُجّة : قال أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني مصنّف هذا الكتاب ؛ : حدّثنا عليّ بن إبراهيم (١) .

وفي بداية كتاب الطهارة ، في أوّل باب منه : قال أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني ؛ : حدّثني عليّ بن إبراهيم بن هاشم (٢) .

وفي بداية كتاب الصلاة ، في أوّل باب منه : قال محمّد بن يعقوب الكليني مصنّف هذا الكتاب ؛ : حدّثني محمّد بن يحيىٰ (٣) .

وهكذا يصنع في بدايات كتب أُخرىٰ (٤) .

وهذا يدلّ علىٰ تنبُّه الكليني ؛ إلىٰ هذه الألفاظ ودلالتها وٱختلاف مواردها حيث استعملها باختلافها .

ولكنّه مع ذلك استعمل «العنعنة» في غير هذه البدايات ، ومن دون استثناء ، مع أنّ العنعنة موجودة في مصادر الكليني التي استقىٰ منها علمه وحديثه :

مثلاً : روىٰ الكليني حديثاً بهذه الألفاظ : عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، وعبد الله بن الصلت ، جميعاً عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة ... (٥) .

والحديث مذكور بعين السند ، نقله البرقي في «المحاسن» عن أبيه ، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة (٦) . هكذا معنعناً .

---

(١) الكافي الأُصول ١ / ١٦٨ ح ١.

(٢) الكافي الفروع ٣ / ١ ح ١.

(٣) الكافي الفروع؟ / ٢٦٤ ح ١.

(٤) لاحظ : الشيخ الكليني البغدادي للسيّد العميدي : ١٩١ ١٩٢.

(٥) الكافي الأُصول ٢ / ١٨ ح ٥ باب دعائم الإسلام من كتاب الإيمان والكفر .وبخصوص علي بن إبراهيم يروي عنه الكليني بالألفاظ في الغيبة للنعماني فلاحظ .

(٦) المحاسن : ٢٨٦ ح ٤٣٠، باب الشرائع ، كتاب مصابيح الظلم .

لكنّ الكليني روىٰ حديثاً بسنده المعنعن إلىٰ إبراهيم بن محمّد الثقفي، عن محمّد بن مروان، عن أبان بن عثمان[١].

ورواه البرقي: عن أبيه، عن أبي إسحاق الثقفي وهو إبراهيم بن محمّد قال: حدّثنا محمّد بن مروان، عن أبان[٢].

وروىٰ الكليني: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمّد، عن المنقري[٣].

وروىٰ الصدوق ذاك الحديث: عن أبيه، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد[٤].

فالقاسم بن محمّد نقل الحديث إلىٰ إبراهيم بن هاشم بالعنعنة، ونقله إلىٰ سعد ابن عبد الله باللفظ.

وروىٰ الكليني بسنده المعنعن إلىٰ عليّ بن مرداس، عن صفوان بن يحيىٰ، والحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم[٥].

ورواه الصدوق بسنده بالألفاظ قال: حدّثنا القاسم بن هشام اللؤلؤي، قال: حدّثنا الحسن بن محبوب[٦].

إلى غير ذلك من الموارد التي استعمل فيها الكليني العنعنة بينما وردت الرواية بعينها بالألفاظ.

فإذا جمعنا بين هذه الحقائق: نعلم أنّ الكليني إنّما قصد اعتماد العنعنة في

---

(١) الكافي الأُصول ٢ / ١٧ ح ١ باب الشرائع، كتاب الإيمان والكفر.

(٢) المحاسن: ٢٨٧ ح ٤٣١، باب الشرائع، كتاب مصابيح الظلم.

(٣) الكافي الأُصول ٢ / ٨٥ ح ٥ باب النيّة، كتاب الإيمان والكفر.

(٤) علل الشرائع: ٥٢٣ ح ١.

(٥) الكافي الفروع ٤ / ٨ ح ٢.

(٦) إكمال الدين: ٦٤٥ ح ٧.

الأسانيد، مشياً علىٰ القاعدة المتّبعة التي سنكشف عنها.

وأمّا الصدوق:

فالمقارنة بين أعماله الحديثيّة متيسّرة، لوجود جملة من مؤلّفاته، بحمد الله:

فتراه يعتمد العنعنة بكثرة في كتابه الكبير، الذي هو من الأُصول الأربعة، أعني «كتاب من لا يحضرهُ الفقيه».

ونجده يورد نفس الأحاديث بالألفاظ في سائر كتبه، وإليك مقارنة سريعة بين أعماله:

فهو في «الفقيه» اعتمد العنعنة مطلقاً، مع أنّه اقتصر من الأسانيد علىٰ أسماء أصحاب الكتب والمؤلّفات، أو الرواة الناقلين مباشرة عن المعصومين:.

لكنّه أورد الأسانيد إليهم في مكان واحدٍ، في آخر الكتاب، وهي «المشيخة» التي خصّصها لذِكر أسانيده إلىٰ أصحاب الكتب والمؤلّفات التي نقل عنها، أو الرواة الّذين روىٰ عنهم، وبذلك لا تكون أحاديثه في متن الكتاب مرسَلة مطلقاً، بل هي مسندةٌ، للعلم بأسانيدها المودعة في المشيخة أو الفهارس الأُخرىٰ التي أعدّها الصدوق.

ولا بُدّ أنْ نضيف علىٰ هذا: أنّ للصدوق أسانيد إلىٰ جميع ما أورده في «الفقيه» وإن لم يذكرها في المشيخة، فإنّ طرقه في كتبه إلىٰ الرواة والمؤلّفين هي بعينها الطرق إلىٰ ما أورده في «الفقيه».

وللصدوق في المشيخة أساليب عديدة في إيراد الألفاظ أو الاعتماد علىٰ العنعنة.

فقد يورد في البداية قوله: «رويته» عند ذِكر شيخه الأوّل، ويأتي بالعنعنة في آخر السند، لكنّه في الوسط يأتي بالألفاظ، وهذا أكثر ما يستعمله:

فقد قال: ماكان في ماكتبه الرضا عليه السلام إلىٰ محمّد بن سنان من جواب مسائله في العلل: فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن موسىٰ الدقّاق، ومحمّد بن أحمد

السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب، رضي الله عنهم، قالوا: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن عليّ بن العبّاس، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف، عن محمّد بن سنان، عن الرضا عليه السلام[1].

وقال: ما كان فيه عن أسماء بنت عُميس في خبر «ردّ الشمس على أمير المؤمنين عليه السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله»: فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطّان، قال: حدّثنا أبو الحسين محمّد بن صالح، قال: حدّثنا عمرو بن خالد المخزومي، قال: حدّثنا أبو نباتة، عن محمّد بن موسىٰ، عن عمارة بن مهاجر، عن أُمّ جعفر وأُمّ محمّد ابنتَي محمّد بن جعفر، عن أسماء بنت عُميس وهي جدّتهما.

ورويته عن أحمد بن محمّد بن إسحاق، قال: حدّثني الحسين بن موسىٰ النحّاس، قال: حدّثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدّثنا عبد الله بن موسىٰ، عن إبراهيم بن الحسن، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عُميس.

قال الصدوق: وما كان فيه عن جويرية بن مسهر في «ردّ الشمس علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله»: فقد رويته عن أبي، ومحمّد بن الحسن رضي الله عنهما، قالا: حدّثنا سعد بن عبد الله، عن ...[2] ثمّ عنعن.

وقال الصدوق: وما كان فيه عن أبي سعيد الخُدْري في «وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام» التي أوّلها: «يا عليّ! إذا دخلت العروس بيتك» فقد رويتُه عن محمّد ابن إبراهيم أبي إسحاق الطالقاني رحمه الله، عن أبي سعيد الحسن بن عليّ العدويّ، عن يوسف بن يحيىٰ الأصبهاني أبي يعقوب، عن أبي عليّ إسماعيل ابن حاتم، قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد ابن زكريّا بن سعيد المكّي، قال: حدّثنا عمر

(١) المشيخة: ١٦.

(٢) المشيخة: ٢٨، ٢٩.

ابن حفص، عن إسحاق بن نجيح، عن خصيف، عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري[١].

قال الصدوق: وما كان فيه عن حمّاد بن عمرو، وأنس بن محمّد، من «وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين عليه السلام»، فقد رويته عن محمّد بن عليّ الشاه، بمرو الروذ، قال: حدّثنا أبو حامد أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين، قال: حدّثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن صالح التميمي، قال: حدّثنا أبي أحمد بن صالح التميمي، قال: حدّثنا محمّد بن حاتم القطّان، عن حمّاد بن عمرو، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب.

ثمّ رواه بالسند نفسه إلىٰ أحمد بن صالح التميمي، قال: حدّثنا أنس ابن محمّد أبو مالك، عن أبيه، عن جعفر...[٢].

وقال الصدوق: وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل مِن ذِكر «الحقوق» عن عليّ بن الحسين سيّد العابدين عليه السلام، فقد رويته عن عليّ ابن أحمد بن موسىٰ ٢، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الكوفي الأسدي، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكي، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثمالي، عن سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٣].

وهكذا في أكثر الطرق.

لكنّه في بعض الموارد يبدأ بالألفاظ، مثل قوله: حدّثنا محمّد بن الحسن[٤]

---

(١) المشيخة: ١١٣.

(٢) المشيخة: ١٢٥.

(٣) المشيخة: ١٣٤.

(٤) المشيخة: ٨٦.

وفي آخر: حدّثني به محمّد بن موسىٰ المتوكّل[١].

وأمّا في سائر كتبه ومؤلّفاته:

فقد التزم بالألفاظ في بدايات السند غالباً، وبالعنعنة في أواخرها، شأنه في ذلك شأن المحدّثين القدماء من الفريقين الخاصّة والعامّة، كما ستعرف.

فهو في أوّل حديث من أماليه، يقول: حدّثنا يحيىٰ بن زيد بن العبّاس بن الوليد بالكوفة، قال: حدّثني عمّي علي بن العبّاس، قال: حدّثنا إبراهيم بن بشر بن خالد العبدي، قال: حدّثنا عمرو ابن خالد، [ثنا][٢] أبو حمزة الثمالي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام[٣].

ويقول الصدوق في أوّل حديث من كتاب الخصال: حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني ٢، قال: حدّثنا محمّد بن سعيد بن يحيىٰ البزوري، قال: حدّثنا إبراهيم بن الهيثم البلدي، قال: حدّثنا أبي، عن المعافىٰ ابن عمران[٤]، ثمّ عنعن.

وربّما يجيء بالألفاظ في أغلب السند، كما في قوله: حدّثنا أبي ؛، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثنا جعفر بن سلمة، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد الثقفي، قال: حدّثنا عبيد الله بن موسىٰ العبسي، قال: حدّثنا مهلهل العبدي، قال: حدّثنا كُدَيرة بن صالح الهجري، عن أبي ذرّ جندب بن جنادة، قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله ...[٥].

---

(١) المشيخة: ١٢٤.

(٢) كذا في ترتيب أسانيد كتاب الأمالي، للسيّد البرّوجردي، الموسوعة الرجالية ٥ / ٤٦٦، ولاحظ الأمالي المطبوعة.

(٣) أمالي الصدوق: ١٢.

(٤) الخصال: ٢ ح ١.

(٥) الأمالي للصدوق: ١٠٧ ح ٨٠ ح ٢ من المجلس ١٢.

بل قد يأتي بالألفاظ في جميع السند، مثل قوله: حدّثنا محمّد بن عمر الحافظ البغدادي، قال: حدّثني أبو محمّد الحسن بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن العبّاس الرازي، قال: حدّثني أبي، عبد الله بن محمّد ابن عليّ بن العبّاس بن هارون التميمي، قال: حدّثني سيّدي عليّ بن موسىٰ الرضاﷺ، قال: حدّثني أبي، موسىٰ ابن جعفر، قال: حدّثني أبي، جعفر بن محمّد، قال: حدّثني أبي، محمّد بن عليّ، قال: حدّثني أبي، عليّ بن الحسين، قال: حدّثني أبي، الحسين بن عليّ، قال: حدّثني أخي، الحسن بن عليّ، قال: حدّثني أبي، عليّ بن أبي طالب:، قال: قال لي النبيّﷺ: «أنتَ خير البشر، ولا يشكّ فيك إلّا كافر»[1].

ومثله قوله: أخبرني أبو الحسن طاهر بن محمّد بن يونس، قال: حدّثنا محمّد بن عثمان الهروي، قال: حدّثنا أحمد بن نجدة، قال: حدّثنا أبو بشر ختن المقرئ، قال: حدّثنا معمّر بن سليمان، قال: إنّي سمعت أنس بن مالك، يقول: قال رسول اللهﷺ[2].

وفي أسانيد كتابه «الأمالي»: ثنا سعد بن عبد الله، ثنا عبد الصمد ابن محمّد، ثنا حنان بن سدير، ثنا سديف المكّي، ثني محمّد بن عليّ الباقرﷺ[3].

وفي نفس الوقت نجد في أماليه أحاديث رواها بالألفاظ تارة وبالعنعنة أُخرىٰ:

ففي أسانيده: أحمد بن محمّد السناني المكتّب، ثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفي، ثنا سهل بن زياد الآدمي، ثنا عبد العظيم بن عبد الله الحسني، عن الإمام عليّ بن محمّدﷺ[4].

---

(١) أمالي الصدوق: ١٣٦ ح ١٣٤، وهو في عيون أخبار الرضاﷺ ٢ / ٥٩ ح ٢٢٥.

(٢) الخصال للصدوق: ٢٩ ح ١٠٣.

(٣) ترتيب أسانيد الأمالي للبروجردي الموسوعة الرجالية ٥ / ٣٥٩، وانظر: الأمالي: ٤١٢ ح ٥٣٥.

(٤) ترتيب أسانيد الأمالي، الموسوعة ٥ / ٣٥٦.

بينما فيها أيضاً بنفس السند إلىٰ عبد العظيم الحسني، ثنا عليّ بن محمّد عليه السلام[(١)].

وأيضاً: أحمد بن هارون الفامي، ثنا محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري، ثنا أبي، ثنا هارون بن مسلم، ثنا مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام.

و... ثنا محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام[(٢)].

ثمّ نجد ما وراه الصدوق في الفقيه، بإسناده عن معاوية بن عمّار، عن الصادق عليه السلام هكذا معنعناً[(٣)].

ورواه الكليني هكذا: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، وصفوان، عن معاوية بن عمّار[(٤)].

بينما رواه الصدوق في «معاني الأخبار» باللفظ، قال: أبي؛، قال: حدّثنا سعد ابن عبد الله، قال: حدّثنا أيّوب بن نوح، قال: حدّثنا محمّد ابن أبي عمير، وصفوان جميعاً، رفعاه إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام[(٥)].

وقول الصدوق (رَفعاه) بمعنىٰ (أسنداه) بواسطةٍ معلومة وهي معاوية ابن عمّار، بقرينة «الكافي» و«الفقيه».

ومن مجموع تصرّفات الصدوق في كتبه، نعلم أنّه قصد إلىٰ إيراد العنعنة، توصّلاً إلىٰ الهدف الذي سنُعلن عنه.

وأمّا الشيخ الطوسي:

فقد اعتمد علىٰ العنعنة في كتابه الكبير «تهذيب الأحكام» ثالث الكتب

---

(١) ترتيب أسانيد الأمالي، الموسوعة ٥ / ٣٩٧.

(٢) ترتيب أسانيد الأمالي، الموسوعة ٥ / ٣٦٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه ٢ / ٣٠٤.

(٤) الكافي ٤ / ٣٦٩.

(٥) معاني الأخبار: ٢٢٢ باب معنىٰ المحصور والمصدود.

الأربعة، وكذلك «الاستبصار» رابعها، بصورة مطلقةٍ تقريباً، فلم نجد فيها «ألفاظ الأداء» إلّا نادراً، مثل ما رواه بقوله:

عليّ بن الحكم، عن سليم الفرّاء، عن الحسن بن مسلم، قال: حدّثتني عمّتي، عن أبي عبد الله عليه السلام[(١)].

وهذا الحكم يشمل جميع ما في الكتاب بما في ذلك المشيخة عدا ما ذكره فيها بلفظ «فقد أخبرني» أو «فقد رويته عن» وهو المذكور في بدايات السند إلىٰ كلّ راوٍ وإلىٰ ما له من المصنّفات المعتمدة في الكتاب.

لكنّ الشيخ قد أكّد علىٰ وحدة عمله مع ما أثبته في كتابه العظيم «الفهرست» فقال في نهاية المشيخة ما نصّه: قد وردتْ جملة من الطرق إلىٰ هذه المصنّفات والأُصول، ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنّفة في هذا الباب للشيوخ ٤ مَنْ أراده أخذه من هناك إنْ شاء الله، وقد ذكرنا نحن مستوفىً في كتاب «فهرست الشيعة»[(٢)].

وهذا النصّ يدلّ بوضوح علىٰ اتّحاد الطرق المذكورة في كتب الشيخ في الحديث مع المذكورة في «الفهرست» له، بل مع ما ذكره المشايخ الآخرون في فهارسهم أيضاً، فيما لو اجتمعتْ الطرق، وهذا يعني اتّحاد جميع الطرق في الخصوصيّات الحاوية عليها، ومن ذلك شكل أدائها بالألفاظ أو بالعنعنة.

وعلىٰ هذا الأساس قُمنا بالمقارنة بين الطرق عند المؤلّفين المتعدّدين إذا كانت إلىٰ حديث واحد، مع اتّحاد الطريق أو بعضه، واستشهدنا بذلك في هذه الدراسة.

وأمّا عمل الشيخ في «الفهرست» فقد تنوّع:

فاستعمل العنعنة كثيراً في غير مشايخه المباشرين الّذين استخدم معهم

---

(١) لاحظ الموسوعة الرجالية للبروجردي ٢ / ٢٨ في ترتيب أسانيد التهذيب، ومثله في الاستبصار.

(٢) تهذيب الأحكام ١٠ / ٨٨ نهاية المشيخة.

الألفاظ، مثل (أخبرنا) غالباً.

واستعمل الألفاظ أحياناً في جميع السند أو أكثره، مثل قوله في ترجمة «إسماعيل بن مهران السكوني»:

وكتاب «ثواب القرآن»: أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد ابن جعفر بن سفيان، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن سلمة بن الخطّاب، عنه.

وكتاب «خطب أمير المؤمنين عليه السلام» وكتاب «النوادر»: أخبرنا بهما أحمد بن عبدوس، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن الزبير، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن فضّال، عنه.

وكتاب «العلل»: أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ، قال: حدّثنا عليّ بن يعقوب الكسائي، قال: حدّثنا عليّ ابن الحسن بن فضّال، عنه[1].

وقال في ترجمة «إسماعيل المخزومي أبي محمّد»: أخبرنا أحمد ابن عبدوس، قال: حدّثنا أبو عليّ محمّد بن أحمد بن الجنيد، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد العاصمي، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل، عن أبيه[2].

وكذلك فعل في ترجمة «أبان بن تغلب» حيث أسند إلىٰ كتبه بالألفاظ، إلّا كتابيه «المفرد» و «الفضائل» فقد جمع في طريقهما بين الألفاظ وبين العنعنة، فلاحظ[3].

وفي بعض الموارد استعمل العنعنة في بداية السند، والألفاظ في نهايته، مثل ما في ترجمة «أحمد بن عبدوس الخلنجي» قال: أخبرنا به ابن أبي جيّد، عن محمّد ابن الحسن بن الوليد، قال: حدّثنا الحسن بن متّويه بن السندي، قال: حدّثنا أحمد

---

(١) الفهرست للطوسي: ٣٤ رقم ٣٢.

(٢) الفهرست للطوسي: ٣٥ رقم ٣٥.

(٣) الفهرست للطوسي: ١٤١ ١٤٢ رقم ٦١.

ابن عبـدوس[١].

وأوضح ما أثبـته دلالة علىٰ ما نريد هو قوله في ترجمة «أحمد بن محمّد بـن محمّـد بن سليمان، أبي غالب الزراري»: أخـبرنا بكـتبه ورواياـاته أبـو عـبـد الله الحسين بن عبيـد الله، عنـه.

وأضاف: قال الحسين بن عبيـد الله: قرأتُ سائرها عليه عدّة دفعاتٍ[٢].

فمع أنّ الحسين قد قرأ كتب الزراري عدّة دفعات فإنّه عَبّر في السـند بكـلمة «عنـه».

وقد يأتي بالألفاظ في وسط السند، محفوفة بالعنعنة مثل ما في ترجمة «عمرو ابن ميمون» قال: له كتاب «حديث الشورىٰ»... أخبرنا به أحمد بن محـمّـد بـن موسىٰ، عن أحمد بن محمّـد بن سعيد، عن جعفر وإسحاق ابنَي محمّـد بن مروان، قالا: حدّثنا أبونا، قال: حدّثنا عبيـد الله المسعودي، عن عمرو بن ميمون، عـن جابر، عن الباقرعليه السلام.

وله كتاب «المسائل التي أخبر بها أمير المؤمنينعليه السلام اليهودي» أخبرنا بها أحمد ابن عبـدوس، عن أبي بكر الدوري، عن محمّـد بن جعفر العلوي الحسني، قال: حدّثنا عليّ بن عبـدك، قال: حدّثنا طريف مولىٰ محمّـد بن إسماعيل، عن موسىٰ وعبيـد الله ابنَي يسار، عن عمرو، عن ابن أبي إسحاق السـبيعي، عـن الحـارث الهمداني، عن أمير المؤمنينعليه السلام[٣].

وللشيخ الطوسي كتب أُخرىٰ اعتمد فيها طريقة المحدّثين، إذ تشـتمل عـلىٰ الألفاظ في البدايات، وعلىٰ العنعنة في النهايات، مثل كتاب «الأمالي» وهو أوسع كتبه الحديثية بعد الأصلين: التهذيب والاستبصار وقد أورد فيه حديثاً بالألفاظ

---

(١) الفهرست للطوسي: ٤٨ رقم ٧٤.

(٢) الفهرست للطوسي: ٥٦ رقم ٩٤.

(٣) الفهرست للطوسي: ١٣٧ رقم ٤٩٣

في جميع السند، وهو الحديث المرقّم ٢٠، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد [وهو الشيخ المفيد]، قال: أخبرني أبو محمّد عبد الله ابن محمّد الأبهري، قال: حدّثنا عليّ بن أحمد بن الصبّاح، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الله ابن أخي عبد الرزّاق، قال: حدّثني عمّي عبد الرزّاق ابن همّام، قال: أخبرني أبي همّام ابن نافع، قال: أخبرني مولىٰ عبد الرحمٰن بن عوف الزُهْري، قال: قال لي عبد الرحمٰن... سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا شجرة، وفاطمة فرعها، وعليٌّ لقاحها، والحسن والحسين ثمرها، ومحبّوهم من أُمّتي ورقها»[١].

ولكنّه أعاد نفس السند في موضع آخر بالعنعنة في آخره[٢]، ولا ريب في دلالة هذا علىٰ أنّ الطوسيّ إنّما عمد إلىٰ استعمال العنعنة عن قصد، ولغرض علميّ، كما سنبيّنه.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنّ من محدّثينا المتأخّرين مَن التزم الألفاظ، وركّز علىٰ إيرادها بشدّة، وهو المحدّث الجليل الشيخ أبو جعفر، محمّد بن أبي القاسم بن عليّ الطبري (ق ٦هـ) في كتابه القيّم «بشارة المصطفىٰ لشيعة المرتضىٰ» وهو يروي مباشرة عن أبي عليّ الحسن ابن شيخ الطائفة الطوسي، الشهير بالمفيد الثاني، بالقراءة عليه في جُمادىٰ الأُولىٰ سنة ٥١١هـ في مشهد النجف، كما في أوّل حديث من الكتاب[٣].

فهو يجري علىٰ دَيْدَن القدماء، في الالتزام بالألفاظ في بدايات الأسانيد، وبالعنعنة في نهاياتها.

إلّا أنّه يستعمل الألفاظ أحياناً في جميع السند، كما في الحديث ١١، قال: أخبرنا الشيخ المفيد أبو عليّ الحسن بن محمّد الطوسي رضي الله عنهما، قال:

---

(١) أمالي الطوسي: ١٨ ١٩ ح ٢٠، ولاحظ: أمالي المفيد: ٢٤٥ ح ٥.

(٢) أمالي الطوسي: ٦١٠ ح ١٢٦٢.

(٣) بشارة المصطفىٰ: ٢.

حدّثنا السعيد الوالد، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان؛، قال: حدّثني أبو بكر محمّد بن عمر الجعابي، قال: أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمّد ابن سعيد ابن عقدة، قال: أخبرنا جعفر بن عبد الله، قال: حدّثنا سعدان بن سعيد، قال: حدّثنا سفيان بن إبراهيم الفايدي الفامي، قال: سمعت جعفر بن محمّد عليه السلام يقول: «بنّا يبدأ البلاءُ ثمّ بكم، وبنا يبدأ الرخاءُ ثمّ بكم، والذي يُحلَف به ليَنْتصرنّ اللهُ بكم كما انتصر بالحجارة»[1].

وكذلك الحديث ٢١، قال: أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد بن شهريار الخازن، بمشهد الكوفة علىٰ ساكنه السلام، في ربيع الأوّل سنة ستّ عشرة وخمسمائة بقراءتي عليه، قال: حدّثنا أبو منصور، محمّد بن محمّد بن عبد العزيز المعدّل من لفظه وكتابه، بمدينة السلام، في ذي القعدة سنة سبعين وأربعمائة، قال: حدّثنا العكبري أبو الحسن ابن رزقوَيْه، قال: حدّثنا أبو عمرو[2] ابن السمّاك، قال: حدّثنا[3] عليّ بن محمّد القزويني، قال: حدّثنا داود ابن سليمان ابن وهب بن أحمد القزويني الثغريّ، سنة ستّ وستّين ومائتين، قال: حدّثنا عليّ بن موسىٰ الرضا، قال: حدّثنا أبي، موسىٰ بن جعفر عليه السلام[4]، ثمّ عَنْعَن.

وهذا من أسانيد الصحيفة الرضوية المحتوية علىٰ سلسلة الذهب.

وفيه أيضاً: ... عليّ بن الحسين بن عليّ الرازي، في درب مسلخگاه بالريّ، في ذي القعدة سنة ثمان عشرة وخمسمائة، إملاءً من لفظه، قال: حدّثنا أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن نصر الحلواني، في داره، غُرّة ربيع الآخر سنة إحدىٰ عشرة

(١) بشارة المصطفىٰ: ٨.

(٢) في المطبوعة: «أبو عُمير» وفي نسخة: «أبو عمر» وسيأتي في الحديث ٤٢ أنّه «عمر».

(٣) في المطبوعة: حدّثني.

(٤) بشارة المصطفىٰ: ١٥.

وثمانين وأربعمائة بكرخ بغداد، إملاءً من حفظه، قال: حدّثني الشريف الأجلّ المرتضىٰ علم الهدىٰ ذو المجدين أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسوي رضي الله عنه، في داره ببغداد في بركة زلزل، في شهر رمضان سنة تسع وعشرين وأربعمائة، قال: حدّثني أبي، الحسين بن موسىٰ، قال: حدّثني أبي، موسىٰ، قال: حدّثني أبي، محمّد بن موسىٰ، قال: حدّثني أبي، موسىٰ بن إبراهيم، قال: حدّثني أبي، إبراهيم بن موسىٰ، قال: حدّثني أبي، موسىٰ بن جعفر، قال: حدّثني أبي، جعفر بن محمّد، قال: حدّثني أبي، محمّد بن عليّ ابن الحسين، قال: حدّثني أبي [عليّ بن الحسين، قال: حدّثني أبي] الحسين بن عليّ، قال: حدّثني جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «زيّنوا مجالسكم بذِكر عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[١].

كما يختصّ هذا الكتاب الجليل، بمزيّة المحافظة علىٰ خصوصيّات الرواة بشكلٍ كاملٍ، من الاسم الثلاثي الكامل مع الكنىٰ والألقاب، وخصوصيّات الرواية: مكاناً وزماناً، وما أشبه في طبقة مشايخه، وكثيرٍ ممّن بعدهم.

٨ ـ نتيجة هذا الاستعراض:

بهذا العرض المفصّل تمكّنّا من العلم بأنّ محدّثينا الأعلام إنّما قصدوا إلىٰ استعمال العنعنة، مع العلم بمداليل الألفاظ واختلافاتها، ومع وجودها في الأسانيد في مواضع أُخرىٰ، إلّا أنّهم وجدوا العنعنة وافية بأغراضها بأكمل شكل وأحسنه، ولذلك لم يجدوا في الإعراض عنها، وفي الاكتفاء بالعنعنة حزازةً توجب منع ذلك، بل قد يوجد في الالتزام بها مطلقاً، ودائماً، مزيد مؤونةٍ لا ملزِم لها.

وإذا لاحظنا أنّ هؤلاء الأعلام، وهذه الأعمال، تُعَدّ أهمّ مصادر الحديث ومنابعه، وأُسسه وأركانه، فإنّ تصرّفاتهم باستعمال العنعنة بدل الألفاظ يكون

(١) بشارة المصطفىٰ: ٦٠ ـ ٦١.

دليله «لِمّيّاً» علىٰ اعتبارها، وصحّة الاكتفاء بها، وبطلان ما يوجّه إليها من الشُبَه!

ثمّ إنّ من المعلوم للمسلمين كافّة اعتبار الحديث الشريف كمصدر معتمَد للدين والشريعة، وعلىٰ ذلك تمّ اتّفاق المذاهب الإسلامية جمعاء، وها نحن نجد أسانيدها كلّها محتوية علىٰ العنعنة مع بعض الرواة أو كلّهم، فلو كانت الشبهة تحصل من العنعنة في هذا التراث الحديثي كلّه، فإنّ مثل هذه الشبهة سوف تكون في مقابلة البديهة الحاصلة لأهمّيّة هذا التراث واعتباره وحجّيّته، في حالته تلك، وهو الواضح من عناية الأعلام به وحرصهم علىٰ صيانته وتناقله وحفظه وتوارثه.

فالشبهة مرفوضة لأنّها في مقابلة البديهة.

٩ ـ مع تراث العامّة:

وليُعلم أخيراً: إنّ ما ذكرناه من العَرض لا يختصّ بالتراث الشيعي خاصّة، بل التراث الحديثي عند العامّة كذلك يحتوي علىٰ العنعنة بشكل شائع، كما نجد في كتبهم المهمّة:

فهذا موطّأ مالك: يبدأ كتاب الصلاة فيه بباب وقوت الصلاة، وفيه: قال: حدّثني يحيىٰ، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، أنّ عمر بن عبد العزيز[1].

وفي الحديث الثالث: وحدّثني يحيىٰ، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسار، أنّه قال: جاء رجل[2].

والحديث الرابع: وحدّثني يحيىٰ، عن مالك، عن الحسن بن سعيد، عن عمرو ابن عبد الرحمٰن، عن عائشة[3].

---

(١) الموطّأ ١ / ٣ ح ١.

(٢) الموطّأ ١ / ٤ ح ٣.

(٣) الموطّأ ١ / ٥ ح ٤.

بل لا يستعمل مالك غير العنعنة إلّا قليلاً .

والبخاري يبدأ صحيحه في أوّل أبواب كتابه بباب «كيف كان بَدْء الوحي» والحديث الثاني منه : حدّثنا عبد الله بن يوسف ، قال : أخبرنا مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة(١) .

وقال في باب قول النبيّ ﷺ : «أنا أعلمكم بالله» : حدّثنا محمّد ابن سلام البيكندي ، قال : أخبرنا عبدة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : . .(٢) .

وهكذا سائر الأحاديث .

وأمّا مسلم: فقد عرفنا دفاعه عن العنعنة، وأوّل حديث فيه: حدّثنا أبوبكر ابن أبي شيبة ، حدّثنا وكيع ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ ، عن سمرة بن جندب؛ ح وحدّثنا أبوبكر ابن أبي شيبة أيضاً، حدّثنا وكيع ، عن شعبة وسفيان ، عن حبيب ، عن ميمون ابن أبي شبيب ، عن المغيرة بن شعبة : قالا : . .(٣) .

وأبو داود بدأ كتابه «السنن» بباب التخلّي عند قضاء الحاجة من الطهارة ، وأوّل حديث فيه ، قال : حدّثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ، ثنا عبدالعزيز يعني ابن محمّد ، عن محمّد يعني ابن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن المغيرة ابن شعبة ، أنّ النبيّ ﷺ(٤) .

وبدأ ابن ماجة كتابه «السنن» بباب اتّباع سُنّة رسول الله ﷺ وأوّل حديث فيه ، قال : حدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، قال : ثنا شريك ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : . . .(٥) .

---

(١) صحيح البخاري ١ / ٢.

(٢) صحيح البخاري ١ / ١١.

(٣) صحيح مسلم ١ / ٧.

(٤) سنن أبي داود ١ / ١.

(٥) سنن ابن ماجة ١ / ٣.

وبدأ الترمذي جامعه بأبواب الطهارة، باب ما جاء «لا تُقبَل صلاة بغير طهور» والحديث الأوّل فيه: حدّثنا قتيبة بن سعيد، حدّثنا أبو عوانة، عن سِماك بن حرب؛ ح وحدّثنا هنّاد، حدّثنا وكيع، عن إسرائيل، عن سِماك، عن مصعب بن سعد، عن ابن عمر[١].

وبدأ النسائي سننه بـ«تأويل قوله عزّ وجلّ: (إذا قمتم إلىٰ الصلاة)» والحديث الأوّل فيه: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدّثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة[٢].

وهكذا يجرون علىٰ هذا النسق في الأسانيد، في بداياتها بالألفاظ، وفي نهاياتها بالعنعنة.

فلا فرق إذن في ما استنتجناه من الاستعراض المذكور بين التراث الشيعي، وبين التراث عند العامّة، بل يمكن القول بأنّا لا نجد في تراث المسلمين قاطبة من أهل القرون الأربعة الأُولىٰ ما يخلو عن العنعنة بشكل شائع وذائع وفي طبقات الرواة الأُولىٰ بالذات.

وبعد عهد المتشدّدين من بعض علماء الحديث في الالتزام بالألفاظ في القرون الخامس وحتّىٰ السابع، عاد العلماء إلىٰ التزام العنعنة بشكل شائع من دون نكير.

ومع العلم ببطلان التشدّد، وعدم كونه أصيلاً ولا مستنداً إلىٰ دليل ملزم من الشرع، بل كونه مجرّد اصطلاح قد زال بزوال أهله في تلك القرون، فإنّ إجماع المحدّثين متحقّق من القدماء والمتأخّرين علىٰ الاكتفاء بالعنعنة، ووفائها بالمراد من الألفاظ بشكل تامٍّ.

❊ ❊ ❊

---

(١) سنن الترمذي «الجامع الصحيح» ١ / ٥.

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي ١ / ٦.

الفصل الثالث

مشاكل العنعنة وحلولها

ومع أنّ العنعنة تدلّ علىٰ الاتّصال لغة، واصطلاحاً، وعلىٰ هذا جرىٰ عمل أعلام المسلمين من المحدّثين، وعليه بُنيتْ أعمالهم العلميّة، كما أثبتنا ذلك في الفصول الماضية، فإنّ العنعنة قد تعرّضت لإشكالات وجّهها إليها بعضُ المعاصرين تبعاً لبعض الآراء والنظريّات البائدة المخالفة لإجماع أهل الحديث في المذاهب الإسلامية كافّة، وهي محكومة بالشذوذ قطعاً.

ولا بُدّ لاستكمال البحث من ذِكر ما أورده أُولئك وهؤلاء، لمعرفة أوجه الخلل فيه، والخروج عن عهدة البحث، فنقول:

جُوبه الحديث المعنعن بأنّه لا يقتضي الاتّصال بين الرواة الّذين نقلوا كلام الآخرين بلفظة «عن»، باعتبار كون لفظة «عن» تستعمل في الكلام المنقول، أعمّ من كونه بلغ الراوي عن القائل بلا واسطة أحد، كما لو سمعه منه مباشرةً، أو بلغه بواسطة آخر، ولم يذكر اسم الواسطة، حيث يصحّ للراوي أن يقول: «هذا الكلام عن زيد» ويقصد بذلك أنّ قائله زيد وهو منقول عنه، من دون أنْ يكون الراوي قد سمعه منه.

وقد استعمل بعض الرواة كلمة «عن» في الإسناد، قاصداً هذا المعنىٰ الثاني، فكان ذلك منهم تمويهاً عُرف اصطلاحاً بـ«التدليس» لإيهامه السماع المباشر من القائل، بينما هو ينقله عنه مع الواسطة.

ومن أجل تردّد «عن» بين الأمرين، فقد عدّوا في المرجّحات بين الأحاديث المختلفة: كون الراوي مصرّحاً في السند بالألفاظ، فيكون حديثه راجحاً علىٰ حديث من جاء في سنده بالعنعنة.

قال الحازمي في وجوه الترجيح بين الأحاديث :

الوجه السادس عشر : أن يكون كِلا الحديثين عراقيّ الإسناد ، غير أنّ أحدهما معنعن ، والثاني مصرّحٌ فيه بالألفاظ التي تدلّ علىٰ الاتّصال نحو سمعت وحدّثنا.

فيرجّح القسم الثاني ، لاحتمال التدليس في العنعنة ، إذ هو عندهم غير مستنكَر[(١)].

وجاء في بعض فوائد الشيخ البهائي أنّ : من المشكلات لفظة «عن» في الحديث ، وقد حملوها علىٰ الرواية بغير واسطة ، وظنٌّ ذلك مشكِل[(٢)].

وقد أفصح عن وجه الإشكال في ما أورده بقوله :

فإن قلت : ينبغي حمل هذه الرواية وأمثالها علىٰ الإرسال ، إذ ليس فيها تصريح بعدم الواسطة بينه وبين الإمام عليه السلام ، ولفظة عن تحتمل وجود الواسطة وعدمها.

قلت : فتح هذا الباب يؤدّي إلىٰ تجويز الإرسال في أكثر الأحاديث وارتفاع الوثوق باتّصالها.

والحقّ أنّ لفظة «عن» في الأحاديث المعنعنة تُشْعِرُ بعدم الواسطة بين الراوي والمرويّ عنه[(٣)].

أقول: وعلّق علىٰ قوله «تُشْعِرُ» بقوله : إذا علم عدم اجتماع الراوي والمرويّ عنه في عصر واحد.

وأقول : إنّ قوله «تُشْعِرُ» مسنَدٌ إلىٰ لفظة «عن» دون معناها المصطلح ، وهذا خارج عمّا نحن بصدده ، كما لا يخفىٰ.

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي : ١٥.

(٢) الوجيزة : ٤٣٩.

(٣) الحبل المتين : ٣٥.

وهذا قريب ممّا صنعه السيّد الداماد في قوله: «والعنعنة بحسب مفاد اللفظ أعمّ من الاتّصال»[١].

وقال السيّد أيضاً: إنّ العنعنة تقتضي عدم اتّصال السند بين الراوي والمرويّ عنه، لِما في دلالة لفظة عن من المجاوزة، فمعنىٰ «فلانٌ عن فلان»: أنّ الكلام قد تجاوز الثاني إلىٰ الأوّل، ولم يثبت اتّصاله بالثاني، فقد يكون متّصلاً إذا ثبت من غير طريق هذا اللفظ، مثل قوله: «أخبرني» أو «حدّثني» أو «أنبأني» أو «قال لي» ومع عدم هذه، فكلمة عن أعمّ من الاتّصال وعدمه[٢].

وقال العلائي: اختلف فيها المتقدّمون:

فذهب بعض الأئمّة إلىٰ أنّ ما كان فيه لفظة عن فهو من قبيل المرسَل المنقطع حتّىٰ يثبت اتّصاله من جهة أُخرىٰ، حكاه ابن الصلاح، ولم يُسمّ قائلهُ! ونقله الرامهرمزيّ في «المحدّث الفاصل» عن بعض المتأخّرين من الفقهاء.

ووجّه بعضهم هذا القول بأنّ هذه اللفظة عن لا إشعار لها بشيء من أنواع التحمّل، وبصحّة وقوعها في ما هو منقطع[٣].

وقالوا: لو لم يكن المرسَل حُجّةً لم يكن الخبر المعنعن حُجّةً؛ لأنّ الراوي أيضاً أرسله بالعنعنة ولم يصرّح بالسماع عمّن فوقه، والاحتمال المذكور في المرسَل قائمٌ في المعنعن، واحتمال لقاء المعنِعن شيخَهُ وسماعه منه ليس بدون احتمال ثقة الواسطة المحذوفة في المرسِل وعدالته[٤].

وهذا أهمّ ما قيل في باب الإشكال علىٰ العنعنة، ويتحدّد الإشكال بالأُمور التالية:

---

(١) الرواشح السماوية: ١٢٧.

(٢) الرواشح السماوية: ١٢٨.

(٣) جامع التحصيل: ١١٦.

(٤) جامع التحصيل: ٧٣.

الأوّل: أنّ «عن» تقتضي لغةً تجاوز الكلام عن المتكلّم، سواء بلغ الناقل مباشرةً أو بلغه مع الواسطة، فلا يكون صريحاً في الاتّصال من المتكلّم إلىٰ الراوي الناقل.

ذكر هذا كلّ من الحازمي والداماد.

الثاني: أنّه لا إشعار فيها بنحو خاصّ من أنحاء التحمّل وطرقه المعتبرة، وصحّة وقوعها في المنقطع، فلا يثبت بها التحمّل المعتبر في السند.

الثالث: كون المعنعَن بحكم المرسَل، لتوقّفه علىٰ اللقاء، وثبوته، وعلىٰ نفي الواسطة، وهذا غير محرز، فإنّ المفروض فيها احتمال وجود واسطة وهي مجهولة الوثاقة، فلا يمكن الاعتماد علىٰ الحديث المعنعن؛ كالمرسَل.

الرابع: استعمال «عن» في التدليس، فيكون الحديث من نوع المدلَّس، وهو ضعيف.

والجواب عن هذه الإشكالات علىٰ العنعنة ودفعها، هو:

■ أمّا عن الأوّل: أعني دلالة «عن» علىٰ التجاوز من المتكلّم فيكون الوصول إلىٰ الراوي محتملاً للمباشرة وغيرها.

فبما قد أثبتنا في الفصل الأوّل في البحث عن العنعنة لغة من أنّ «عن» في الأسانيد، إنّما هي بمعنىٰ «من» وليست للمجاوزة، وقد مرّ مفصّلاً.

وعلىٰ هذا فلا تحتمل غير الاتّصال، وهذا هو المفهوم من عمل المحدّثين كافّةً.

ولذا قيّد السيّدُ الداماد حكمه بكون العنعنة أعمّ من الاتّصال بقوله: «بحسب مفاد اللفظ»[1] ويعني ذلك أنّ هذه الاستفادة مبتنية علىٰ الفهم من ظاهر كلمة «عن»، دون أصل اللغة، ولا المعنىٰ العرفي المصطلح. فليلاحظ.

ثمّ علىٰ فرض كونها لغةً للمجاوزة، إلّا أنّها مستعملة في اصطلاح علماء

---

(١) الرواشح السماوية: ١٢٧.

الحديث للاتّصال، وهم المعنيّون بالبحث.

قال العلائي: وقد جعله أي: قبول المعنعَن والحكم باتّصاله مسلم: «قولَ كافّة أهل الحديث» وأنّ القول باشتراط ثبوت اللقاء «قولٌ مخترَع» وطوّلَ الاحتجاج لذلك في مقدّمة صحيحه . . . وأنّ «عن» لا تُحمل علىٰ الانقطاع.

وهو الذي عليه دهماء أهل الحديث، قديماً وحديثاً[1].

أقول: وحتّىٰ الّذين اشترطوا في الحكم بالاتّصال في العنعنة شروطاً، فهم كلّهم يعترفون بعد إحراز الشروط بدلالة «عن» علىٰ الاتّصال لغةً، من دون فرض كونه استعمالاً مجازياً، فهذا دليل علىٰ وضع «عن» لغة، للاتّصال، ولو بنحو الاشتراك اللفظي، فلاحظ.

فما حكاه ابن الصلاح عمّن «لم يسمّ قائله» من الحكم بالانقطاع حتّىٰ يتبيّن الاتّصال من جهة أُخرىٰ، قولٌ شاذٌّ مرفوض لغةً واصطلاحاً.

وأمّا الّذين اشترطوا للحكم بالاتّصال شروطاً إضافية، فهو منهم مجرّد اصطلاح متأخِّرٍ، لا وقع له علىٰ الحديث عند الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل القرنين الأوّل والثاني، وهم أُسس الحديث ومصادره وموارده، فكيف يكون مؤثّراً في اللغة التي عليها الاعتماد في مثل هذه الدلالات؟! فإنّ مثل هذه الشروط تحميل علىٰ اللغة من غير أهلها، كما يظهر من نوعيّة الشروط.

فقد اشترط البخاري وابن عديّ الجرجاني: ثبوت اللقاء بين المعنعِن والمعنعَن عنه، ولو مرّة واحدة، وكون الراوي بريئاً من التدليس[2].

واشترط السمعاني: طول الصحبة بينهما، وعدم التدليس[3].

---

(١) جامع التحصيل: ١١٧.

(٢) جامع التحصيل: ١١٦.

(٣) جامع التحصيل: ١١٦.

ونقل ابن عبد البرّ اشتراط : العدالة ، ونقل إجماع أئمّة الحديث عليه[1].

وكلّ هذا تحكّم علىٰ اللغة ، وعلىٰ قدماء علماء الإسلام الرواة للحديث .

بل المفهوم ابتداءً من «عن» هو الاتّصال ، والنقل المباشر ، وهذا حقيقتها .

وإذا استُعملت في غير ذلك ، فلا بُدّ من القرينة الصارفة عن تلك الحقيقة ، مثل بُعد زمان الناقل عن المنقول عنه ، كقول واحد في عصرنا «رويتُ عن رسول الله ﷺ» أو عدم ذِكر الفاعل مع كون الفعل ماضياً كقول القائل : «جاء عن رسول الله ﷺ أنّه قال» أو حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول كقول الراوي : «رُوي عن رسول الله ﷺ» .

كما جاء في الحديث عن الصدوق : حدّثنا الحسين بن إبراهيم بن ناتانه ؛ ، قال : حدّثنا عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن جعفر بن سلمة الأهوازي ، عن إبراهيم بن محمّد ، قال : حدّثنا أبو الحسين عليّ بن المعلّىٰ الأسدي ، قال : أُنبئت عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام[2] .

ثمّ لو فُرض كون وضع «عن» للأعمّ لغةً ، وكونها مشتركة بين المتّصل والمنقطع ، إلّا أنّ الثابت عند الجمهور ، والمصطلح الواقع بينهم ، والمصرّح به للأكثرين ، والمستعمل عندهم في غالب الأسانيد هو الاتّصال ، كما أثبتنا في الفصل الماضي بعنوان «تراثنا والعنعنة» وهو كافٍ قطعاً للحكم بصرف المعنىٰ عن الاشتراك إلىٰ الاتّصال في عُرف أهل الحديث .

■ وأمّا الجواب عن الإشكال الثاني فقد عقدنا له الفصل الرابع ، لِما فيه من التفصيل .

■ والجواب عن الإشكال الثالث ، وهو : كون المعنعَن بحكم المرسَل ، في جهالة

(١) التمهيد ـ لابن عبد البرّ ـ ١ / ١٢ ، وجامع التحصيل : ١١٦ .

(٢) أمالي الصدوق : ٨٧ح ٥٧ المجلس ٩.

الواسطة، إذا لم يثبت الاتّصال، لتوقّف عدم الإرسال علىٰ ثبوت اللقاء، ولفظةُ «عن» المجرّدة لا تُثبته:

بأنّ المرسَل هو الحديث الذي عُلم سقوط الواسطة من سنده، وأمّا المحكوم بالاتّصال فليس كذلك، خصوصاً إذا قام الاصطلاح علىٰ ذلك.

وبعبارة أُخرىٰ: الحكم بالإرسال، متوقّف علىٰ إحراز عدم الاتّصال، وليست «عن» مقطوعة الانفصال، بل غاية ما يُدّعىٰ تردّدها بين الاتّصال والانقطاع، والمفروض أنّهم اصطلحوا عليها كلفظ مفيد للاتّصال، فينتفي عنها حكم الإرسال، ولو علىٰ الظاهر منهم.

ويؤيّد ذلك أنّ الشيخ الطوسي إنّما قال في توجيه وضعه للمشيخة في آخر كتاب «تهذيب الأحكام» ما نصّه: ونحن نذكر الطرق التي يُتوصّل بها إلىٰ رواية هذه الأُصول والمصنّفات، ونذكرها علىٰ غاية ما أمكن من الاختصار، لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل، وتلحق بباب المسنَدات[1].

ومن الواضح أنّ الأسانيد المثبتة في المشيخة كلّها معنعنة، كما أوضحناه سابقاً.

ومثل هذا إرجاعه إلىٰ ما أثبته من الطرق في كتابه «الفهرست» الذي لا يخلو من العنعنة في أسانيده، كما شرحناه أيضاً.

ومثل هذا يرد علىٰ الصدوق، الذي حذف الأسانيد من متن كتاب «الفقيه» وأثبتها في المشيخة، وهي أيضاً معنعنة، فلو كانت العنعنة لا تعطي معنىٰ الاتّصال، لَما أفاد وضع المشيخة شيئاً من الأغراض التي أعلنّا عنها.

والحاصل: إنّ هذا الإشكال مبنيّ علىٰ الخلط بين مصطلحَي المرسَل والمعنعَن.

وقد أجاب العلائيّ عن هذا الإشكال بقوله: إنّ الراوي الذي يُطلق لفظة

---

(١) تهذيب الأحكام ج ١٠ المشيخة: ٥.

«عن» إمّا أن يكون لم يُعرَف بتدليس، أو عُرِف به:

فإن لم يُعرف بتدليسٍ، وكان لقاؤه لشيخه ممكناً، أو ثبت لقاؤه على اختلاف القولين لمسلم والبخاري فلفظة «عن» محمولة على الاتّصال، وليس للانقطاع وجهٌ ولا للواسطة احتمالٌ؛ لأنّ الظاهر سماعهُ لذلك من شيخه، والأصل السلامةُ من وصمة التدليس، فلا يُقاس المرسَل على هذا، مع ظهور الفرق بينهما.

وإنْ كان الراوي معروفاً بالتدليس، فما رواه عن شيخه بلفظ «عن» أو غيرها، مما يُصرّح فيه بالسماع منه، حكمه حكم المرسَل، فمن قبل المرسَل مطلقاً يقبله، ومن ردّه يردّ هذا أيضاً، ولا فرق(١).

وقال العلائي أيضاً: إذا شاع استعمالها [أي: عن] في الاتّصال وحملها عليه وهو الذي نقله جماعة من الأئمّة عن كافّة العلماء كانت حقيقتها الاتّصال، وإذا وردت في المرسَل كانت مجازاً؛ لأنّ المجاز خير من الاشتراك عند تعذّر الحقيقة(٢).

■ وأمّا الجواب عن الإشكال الرابع وهو الحكم على المعنعن بالتدليس ـ:

فبأنّ الحكم بالتدليس فرع ثبوت عدم اتّصال السند المعنعَن، فلو حكم بالاتّصال ولو اعتماداً على الأصل أو الظاهر من الاصطلاح كفى في نفي التدليس عن الراوي.

والحاصل: أنّا إذا دفعنا الإشكالات السابقة، وتوصّلنا إلى أنّ المعنعَن متّصل، لغةً وعرفاً واصطلاحاً، لم يكن مستعمِلُه محكوماً بالتدليس بمجرّد استعماله لفظة «عن» إلّا إذا ثبت كونه مدلّساً من جهة أُخرى، غير هذه، وحينئذٍ يُحكم عليه بالتدليس، حتّى لو استعمل الألفاظَ الصريحة، ولم يستعمل «عن» كما أشار إليه العلائي في آخر ما نقلنا عنه.

❊ ❊ ❊

---

(١) جامع التحصيل: ٨٠.

(٢) جامع التحصيل: ١١٧ ـ ١١٨.

الفصل الرابع

العَنْعَنة والطُرُق

يبتني الثاني من وجوه الإشكال علىٰ العنعنة، علىٰ أنّ لفظة «عن» لا تختصّ بأداء طريق معيّنةً، فهي تستعمل مع كلّ الطرق، أو أكثرها ومنها الإجازة، بل قد خصّها بعض المحدّثين بالإجازة.

وبما أنّ الإجازة من الطرق غير معتبرة، فهي لا تصلح لإيصال الحديث من الشيخ إلىٰ الراوي، فالطرق المعنعنة غير مؤدّيةٍ للمتون إلىٰ الرواة، لاحتمال الإجازة فيها، وهي غير معتبرة.

وممّا قيل في هذا: إنّ العنعنة إذا كانت أعمّ من الطرق وتحتمل أن تكون للإجازة، التي هي مجرّد قول الشيخ: «أجزتُ لك أنْ تروي جميع كتب الأصحاب، من دون أن تكون هذه الكتب مقروءةً عليَّ، أو مسموعةً منّي» أي من دون أن تكون هذه المتون واصلةً إليّ، فالطرق المعنعنة لا تُفيد! لأنّه لم يحرز لنا أنّ المتون واصلة إلىٰ الرواة.

ولا بُدّ أن نحدّد النقاط التي يبتني عليها هذا الإشكال، وهي:

١ ـ دعوىٰ أنّ لفظة «عن» عامّة للطرق، فلا تدلّ علىٰ شيء معيّن، ويشمل ذلك الإجازة غير المعتبرة، عنده.

٢ ـ دعوىٰ أنّ الإجازة لا تدلّ علىٰ الاتّصال، ولا يُحرز بها وصول الحديث من الشيخ إلىٰ الراوي.

فالنتيجة أنّ الحديث المعنعن لا يحرز معه الوصول، فلا يمكن الاعتماد عليه.

وللإجابة عن ذلك، نقول:

أوّلاً: إنّ البحث عن العنعنة، والإشكال فيها إنّما هو أمر قديم وليس لأمر

الطرق فيه دخلٌ أصلاً، وإنّما الإشكال من جهة دلالتها علىٰ «التجاوز» وكونه أعمّ من المباشر وغيره كما فصّلنا في البحوث السابقة.

وعرفت في الفصل الأوّل: أنّ «عن» لغةً وعُرفاً، إنّما هي دالّة علىٰ السماع المباشر، في الأسانيد.

وثانياً: قد عرفت أنّ كلمة الجرّ «عن» متعلّقة في ظاهر الكلام بالفعل المحذوف من جنس المذكور قبلها، فالكلام إذَنْ علىٰ نسق واحد، وهو كما يفهمه العُرف العامّ، من الاتّصال، وقد مضىٰ هذا أيضاً.

وعلىٰ هذا الأساس جرىٰ جمهور علماء الإسلام من الحكم باتّصال المعنعَن، بما عرفت أنّ إثارة الإشكال عليه، إنّما هو من قبيل «الشبهة في مقابل البديهة».

وثالثاً: إنّ الالتزام بتوزيع الألفاظ علىٰ الطرق، وتخصيص كلّ لفظ بطريق، حتّىٰ تكون «عن» للإجازة، إنّما هو اصطلاح متأخّر، ولا دليل علىٰ كونه ملزماً من أصل عقليّ أو فرع شرعيّ، كما فصّلنا ذلك في بحثنا الموسّع عن صِيَغ التحمّل والأداء، وقد مرّ شيء من ذلك في فصل «تاريخ العنعنة» هنا.

ولا بأس بإيراد بعض الكلمات الصريحة في هذا المعنىٰ:

قال ابن عبد البرّ: لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنّما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة...، لإجماعهم علىٰ أنّ الإسناد المتّصل بالصحابي، سواء أتىٰ فيه بـ«عن»، أم بـ«أنّ»، أم بـ«قال»، أم «سمعت»، فكلّه متّصل[1].

وقال: إنّ الألفاظ بعد تحقّق اللقاء لا عبرة بها[2].

وقال الخطيب البغدادي: الألفاظ ليست إلّا عبارة عن التحديث، فهي سواء في الدلالة[3].

---

(١) مقباس الهداية ٥ / ١٨٦.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٦٢، ومنهج النقد: ٣٥٣.

(٣) الكفاية: ٢٨٨.

وقال الدكتور عتر في أداء السماع: يسوغ فيه كلّ ألفاظ الأداء مثل «حدّثنا» و «أخبرنا» و «خبّرنا» و «أنبأنا» و «عن» و «قال» و «حكىٰ» و «أنّ فلاناً قال» فإنّها تُطلَق علىٰ أمارة السماع من المحدّث، كما صرّح به القاضي عياض وغيره[1] ثمّ درج علىٰ هذا الإطلاق أكثر رواة الحديث المتقدّمين، ثمّ وَجَدَ النقّاد (!) بعد انتشار التدوين والتلقّي بالإجازة ونحوها وجدوا فيها توسّعاً (!) يؤدّي إلىٰ اشتباه السماع بغيره، لذلك رجّحوا (!) الأداء بلفظ يدلّ علىٰ السماع[2].

وقوله: «وجد النقّاد توسّعاً» و «رجّحوا» يدلّ علىٰ أنّ هذه التفرقة بين الألفاظ أمر مستحدَث لا أصل له في الشرع ولا في عُرف قدماء المحدّثين، فلا ملزِم له أصلاً، فضلاً عن أن يُبْنىٰ عليه ردّ كتب الحديث الشريف!

بل هو أمر استحساني وليس بواجب حتّىٰ عندهم[3].

فكيف يُبنىٰ علىٰ مثل هذا الالتزام الذي لا مُلزِم له من عقل أو شرع أو عُرف في نفي الحديث المعنعن، وإسقاط اعتبار كتب الحديث الشريف؟!

إنّه عمل مخالف لأبسط قواعد العلم والوجدان.

ورابعاً: إنّ الطرق الثمان لتحمّل الحديث وأدائه التي منها الإجازة إنّما هي معتبرةٌ عند المحدّثين بملاك واحد، وهو «البلوغ» من الشيخ إلىٰ الراوي، كما أثبتنا ذلك مفصّلاً في كتابنا عن «الطرق الثمان».

والإجازة، بالإجماع، واحدة من تلك الطرق، فلا بُدّ أنْ تكون محرزة للبلوغ المذكور، وإلّا كيف أدخلوها فيها؟!

بل جعلها الأكثرون: ثالثة الطرق بعد السماع والقراءة ممّا يدلّ علىٰ أهمّيّتها في أداء البلوغ المذكور، بشكل أقوىٰ من سائرها، وهي: المناولة والكتابة والإعلام

---

(١) الإلماع: ١٣٥، الاعتبار للحازمي: ١٥.

(٢) منهج النقد: ٢٢٤.

(٣) لاحظ: قواعد التحديث للقاسمي: ٢٠٨.

والوصيّة والوجادة.

وإذا اشتركت الطرق في أداء الهدف المنشود، لم يفرّق بينها في الألفاظ.

قال القاضي عياض: إذا روىٰ معنىٰ النقل والإذن فيه، وأنّه لا فرق بين القراءة والسماع والعرض والمناولة للحديث في جهة الإقرار والاعتراف بصحّته وفهم الحديث به، وجب استواء العبارة عنه بما شاء(١).

وإذا كانت الإجازة في القوّة والاعتبار، والدلالة علىٰ ضبط الحديث، بأفضل شكل بمنزلة واحدة مع سائر الطرق، فهي إذن مساوية لها في أدائها دور بلوغ المتن ووصوله عن الشيخ المحدِّث إلىٰ الراوي.

وخامساً: إنّ ما ذكره عن الإجازة، يدلّ علىٰ جهل بواقعها وأمرها في الحديث، وذلك لأنّ كبار أهل الدراية، والعلم بالحديث وعلومه، قد جعلوا الإجازة من أهمّ الطرق، وبمنزلة السماع.

قال الخطيب: إنّ الإجازة بمنزلة السماع وتاليته، يُعدّ هو الأوّل وهي الثانية(٢).

وهذا يدلّ علىٰ تقدّم الإجازة علىٰ «القراءة» في الاعتبار.

وقال الفقيه أبو محمّد بن عتّاب الأندلسي، عن أبيه: لا غنىً في السماع عن الإجازة؛ لأنّه قد يغلط القارئ، فيجيز له ما فاته.

نقله ابن الصلاح، وجعل الإجازة لذلك مع السماع مستحبّةً(٣).

وقال الدربندي: ولا غنىً في كلّ سماع عن الإجازة(٤).

وقال العراقي في الألفية:

وينبغي للشيخ أنْ يُجيزَ مَعْ إسماعِهِ جَبْراً لنقصٍ إنْ وقَعْ

---

(١) الإلماع: ١٢٨.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢ / ١٩٨ رقم ١٤٦٦.

(٣) مقدّمة ابن الصلاح: ٢٥٨، علوم الحديث له: ١٤٦ ١٤٧. ونقله القاضي في الإلماع: ٩٢.

(٤) القواميس، قسم الدراية: ٣٤.

قال ابنُ عتّابٍ: ولا غناءَ عَنْ   إجازةٍ مع السماعِ تُقْتَرَنْ[١]

بل سمّىٰ مالكٌ الإجازةَ سماعاً، حيث قال: السماع عندنا علىٰ ثلاثة أضرُبٍ: الأوّل: قراءتك علىٰ الشيخ، الثاني: قراءته عليك، الثالث: أن يدفع إليك كتاباً قد عرفه فيقول: «إروه عنّي»[٢].

وقال السلفي: إنّه قد سمع في بغداد أبا جعفر بن يحيىٰ الحكّاك التميمي (ت٤٨٥هـ) وهو ثقة حافظ يروي عن أبي نصر الوائلي (ت ٤٤٤هـ) حكماً له «يضع المناولة بمنزلة السماع»[٣].

وحدّث الخطيب قال: حدّث أبو عليّ الهروي، عن عمرو بن الحسن الشيباني القاضي، فسُئِل عنه؟ فقال: صدوق؛ قيل: إنّ أصحابنا ببغداد يتكلّمون فيه؟! فقال: ما سمعنا أحداً يقول فيه أكثر من أنّه «يرىٰ الإجازة سماعاً» وكان لا يُحدّث إلّا من أُصوله، والشيباني توفّي سنة ٣٣٩هـ[٤].

وقال الشيخ الطوسي ؛: إذا كان أحد الراويَين يروي سماعاً وقراءة، والآخر يروي إجازةً: فينبغي أن يقدّم رواية السامع، علىٰ رواية المستجيز، اللّهمّ إلّا أنْ يرويَ المستجيز بإجازته أصلاً معروفاً أو مصنّفاً مشهوراً، فيسقط حينئذٍ الترجيح[٥].

وقد عرفت أنّ الشيخ الطوسي صرّح في مشيخة كتاب «تهذيب الأحكام» أنّه يذكر الطرق إلىٰ رواية الأُصول والمصنّفات التي استخرج منها أحاديث الكتاب مع كون الطرق كلّها معنعنة، وقد سبق توضيحنا هٰذا.

---

(١) لاحظ: فهرس الفهارس للكتّاني: ٧٦٥، ولاحظ مقال صيغ التحمّل والأداء: ١٣٧.

(٢) الإلماع: ٧٢.

(٣) كتيّب مخطوط للسلفي: ٢٩٠.

(٤) تاريخ بغداد ١١ / ٢٣٨.

(٥) العدّة للشيخ الطوسي: ٣٤.

بل جعل بعضهم «الإجازة» أفضل من «السماع» فقال: الإجازة على الوجه الصحيح خيرٌ وأقوى بكثير من السماع الرديء[١].

وقال أحمد بن حنبل: إذا أعطيتُك كتابي وقلت لك «إروه عنّي» وهو من حديثي، فما تُبالي سمعتَه أو لم تسمعه[٢].

فالإجازة إذن ليست كما ذكرها ذلك الكاتب المشتغل بما لا يعنيه في كلامه الزائف!

نعم، بهذا تهاوت الإجازة عن مقامها السامي الذي كان لها عند القدماء العلماء، وأخذ ينظر إليها المتأخّرون بنظر الازدراء، فأصبحت في رؤاهم خاويةً على عروشها، وفاقدة لعناصر قوّتها واعتبارها، بل أصبحت مهزلةً للكثيرين من أهل العصر الّذين تنزّلوا بالعلوم إلى مستويات هابطة. وسادساً: إنّ المتداوَل في كتب الحديث، وكتب المصطلح، والمُشاهَد في الأسانيد، هو أنّ بين الإجازة وبين «عن» عموماً من وجه، فقد يجتمعان، وقد تنفرد الإجازة عنها فتستعمل فيها ألفاظ الأداء الأُخرى، وقد تنفرد «عن» فتستعمل في غير الإجازة من الطرق.

فإذا استعملت الإجازة مع الألفاظ الأُخرى، فهل يمكن القول بضعفها أيضاً؟

وهذا ما لا يلتزم به أحد.

وإذا استعملت العنعنة في غير الإجازة من الطرق، فكذلك لم يقُل أحدٌ بضعف الحديث.

وهذا يدلّ على أنّ الضعف ليس في الإجازة وحدها، ولا في العنعنة وحدها.

وأمّا دعوى أنّ الضعف يختصّ بمورد الاجتماع، وهو أداء الإجازة بالعنعنة فقط؟

فهذه دعوى جُزافيّة لم يقُلْ بها أحد من علماء الحديث، لا قديماً ولا حديثاً،

---

(١) الإلماع: ٩٢.

(٢) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ١ / ٥٧.

ولم نَرَ له موجباً ولا منشأً ، فإنّ الأمرين اللذين لا ضعف فيهما لا يوجب اجتماعهما ضعفاً .

ويدلّ علىٰ ذلك أنّ العنعنة التي أصبحت خاصّة بالإجازة في عُرف المتأخّرين ، قد حكموا عليها بالاتّصال :

قال العراقي في ألفيّته :

وكثُرَ استعمالُ «عن» في ذا الزمَنْ
إجازةً وهو بوَصلٍ ما قَمِنْ[١]

أقول :

وهذا الاحتمال ، قد ذكرناه نحن ، مقدّمةً للردّ عليه ، وهو ممّا لم يرد في كلام ذلك القائل .

أمّا استعمال الألفاظ غير العنعنة مع الإجازة:

فقد قال ابن الأثير : أمّا «أنبأنا» فإنّ أصحاب الحديث يُطلقونها علىٰ الإجازة والمناولة ، دون القراءة والسماع اصطلاحاً ، وإلّا فلا فرق بين الإنباء والإخبار ، لأنّهما بمعنىً واحد .

وقال الحاكم: «أنبأنا» إنّما يكون في ما يجيزه المحدّث للراوي شفاهاً، دون المكاتبة.

وجوّز قوم «حدّثنا» و «أخبرنا» في الإجازة[٢] .

وقال العلائي في الألفاظ الدالّة علىٰ السماع : ويلحق بها «أنبأنا» و «نبّأنا» وإنْ كان غلب استعمالها عند المتأخّرين في الإجازة[٣] .

---

(١) ألفيّة الحديث : ١٣ رقم ١٤٦ .

(٢) جامع الأُصول ١ / ٤٣٩ .

(٣) جامع التحصيل : ١١٤ .

وكان الأوزاعي يخصّص الإجازة بقوله: «خبّرنا» بالتشديد[١].

وقال الدربندي: إنّ جمعاً قد جوّزوا إطلاق «حدّثنا» و «أخبرنا» في الرواية بالمناولة، وهو مقتضىٰ قول من جعلها سماعاً، وقد حكي عن جمع جوازه في الإجازة المجرّدة...، وعن بعضهم تخصيصها بـ«خبّرنا» والقراءة بـ«أخبرنا» وقيل: إنّه اصطلح قومٌ من المتأخّرين علىٰ إطلاق «أنبأنا» في الإجازة[٢].

وقال العاملي: يجوز للسامع أن يقول: «حدّثنا وأخبرنا وأنبأنا ونبّأنا» هذا في الصدر الأوّل، ثمّ شاع تخصيص «أخبرنا» بالقراءة، و «أنبأنا ونبّأنا» بالإجازة[٣].

وحكي عن جمع من أعلام المحدّثين: إطلاقُ «حدّثنا» و «أخبرنا» في الإجازة:

قال ابن الصلاح عن الحافظ أبي نُعيم الأصفهاني، صاحب التصانيف الكثيرة في الحديث، وكان يطلق «أخبرنا» في ما يرويه إجازةً: أنّه قال: إذا قلتُ «حدّثنا» فهو سماعي، وإذا قلتُ «أخبرنا» علىٰ الإطلاق، فهو إجازةٌ، من غير أنْ أذكر فيه: «إجازةً أو كتابةً أو كتبَ إليَّ أو أذِن لي في الرواية عنه».

وقال: كان أبو عبد الله المرزباني الأخباري صاحب التصانيف في علم الخبر يروي أكثر ما في كتبه إجازةً من غير سماع، ويقول في الإجازة: «أخبرنا» ولا يُبَيّنها[٤].

وقال أيضاً: ورد عن قومٍ من الرواة التعبير عن الإجازة بقول: «أخبرنا فلان

---

(١) الإلماع: ١٢٨ ـ ١٣٢، علوم الحديث لابن الصلاح: ١٧١، الباعث الحثيث لابن كثير: ١١٩، منهج النقد: ٢٢٥، توثيق السُنّة: رقم ٣٨.

(٢) القواميس: ٢٩، ونقله بلفظه الصدرُ في نهاية الدراية: ١٧٩.

(٣) وصول الأخيار: ١٣٢.

(٤) مقدّمة ابن الصلاح: ٢٨٤ ٢٨٥، علوم الحديث: ١٧٠.

أنّ فلاناً حدّثه أو أخبره» بلغنا ذلك عن الإمام أبي سليمان الخطّابي أنّه اختاره أو حكاه[(١)].

وقال القاضي عياض: وذهب جماعة إلىٰ إطلاق «حدّثنا» و«أخبرنا» في الإجازة، وحكي ذلك عن ابن جُريج وجماعة من المتقدّمين، وقد أشرنا إلىٰ مَنْ سوّىٰ بينها [أي الإجازة] وبين القراءة والسماع، علىٰ ما تقدّم، وحكىٰ أبو العبّاس ابن بكر المالكي في كتاب «الوِجازة» أنّه مذهب مالك وأهل المدينة، وقد ذهب إلىٰ تجويز ذلك من أرباب الأُصول: الجويني[(٢)].

وقال عيسىٰ بن مسكين قاضي القيروان وفقيه المغرب (٢١٤ ـ ٢٩٥هـ): الإجازة رأس مالٍ كبير، وجاز أنْ تقول: «حدّثني فلان» و «أخبرني فلان»[(٣)].

وقيل لمالك بعد أن استجيز في موطّئه فأجاز: كيف أقول «حدّثنا مالك» أو «أخبرنا مالك»؟ فقال: قُلْ أيّهما شئت[(٤)].

وقال الحكم بن نافع أبو اليمان: قال لي أحمد بن حنبل: كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأتُ عليه بعضه، وبعضه قرأه عليَّ، وبعضه إجازة، وبعضه مناولةً. قال: قُلْ في كلّه: «أخبرنا شعيب»[(٥)].

فظهر أنّ إطلاق الألفاظ، حتّىٰ «حدّثنا» و «أخبرنا» في الإجازة، أمرٌ جوّزه القدماء، وجرىٰ كثير من كبارهم عليه من دون حرج، وإنّما تحرّج من ذلك بعض المتأخّرين علىٰ أثر اصطلاح أحدثوه، لكنّه لم يكن ملزِماً لغيرهم، فلذا خالفه كبار

---

(١) مقدّمة ابن الصلاح: ٢٨٦، علوم الحديث: ١٧٢، والإلماع: ١٢٩.

(٢) الإلماع: ١٢٨.

(٣) الإلماع: ٩١، والفهرسة لابن خير: ١٦.

(٤) الإلماع: ٩٠.

(٥) طبقات الحنابلة ١ / ٤٩.

المحدّثين والرواة، كأبي نُعيم الأصفهاني، والمرزباني، كما مرّ، ومن غير المعروفين كالسمرقنديّ أحمد بن محمّد ابن إبراهيم، والجيزي إسحاق بن راشد[١].

فظهر أنّ ما صنعه بعض الرجاليّين من عيب مَنْ فعل ذلك من المحدّثين، كالمرزباني وأبي نُعيم، وكذلك ابن بُطّة المؤدّب، الذي قال فيه النجاشي: يتساهل في الحديث ويعلّق الأسانيد بالإجازات[٢] بناءً علىٰ إرادة هذا المعنىٰ..

ليس عيباً في الحقيقة، وإنّما هو إشكال مبنيٌّ علىٰ التشديد في الالتزام بالألفاظ حسب المصطلح المتأخِّر الحدوث، وقد عرفتَ أنّه لا ملزِم له حتّىٰ تكون مخالفته عَـيْباً.

وقد ذكرنا الجواب عن مثل هذا الإشكال في بحث «صِيَغ التحمّل والأداء» بتفصيل أكثر، فلاحظ.

وأمّا استعمال «عن» في سائر الطرق غير الإجازة:

فقد عرفنا في الفصل الثاني أنّ العنعنة مستعملة في التراث الإسلامي كلّه، وفي مصادر الحديث الأُولىٰ ومؤلّفاته المبكّرة، وبشكل واسع وشائع، ومن المعلوم أنّ أمر الإجازة لم يكن بتلك السعة وذلك الشيوع؛ فلا بُدّ أنْ تكون «عن» مستعملةً مع الطرق الأُخرىٰ، حيث كانت أكثر الطرق شيوعاً هي السماع والقراءة، خصوصاً إذا لاحظنا أنّ العنعنة تكثر مع أسماء الرواة في نهايات الأسانيد، حيث تتّصل بالصحابة والتابعين وتابعيهم، بشكل واضح.

فالإجازة، وإنْ كانت عريقةً في القِدَم علىٰ ما أثبتناه في دراستنا الموسّعة عنها، إلّا أنّها وبالقطع واليقين لم تكن الغالبة ولا الشائعة، بحيث تُحمل عليها العنعنة في أكثر الأسانيد الموجودة في التراث الحديثي.

مع أنّ من المسلّم به عند علماء الدراية، ومؤرّخي علوم الحديث أنّ تخصيص

---

(١) لاحظ: الإلماع: ١١٩، ومنهج النقد: ٢٢٦ نقلاً عن تعريف أهل التقديس: ٤.

(٢) رجال النجاشي: ٢٦٣.

«عن» بالإجازة علىٰ القول بالتشدّد في الألفاظ إنّما هو اصطلاح متأخّر، كما عرفنا.

والحاصل: أنّ العنعنة المستعملة في عامّة كتب الحديث، لم تكن إلّا مع غير الإجازة من طرق الحديث والرواية.

مضافاً إلىٰ ما يوجد من التصريح باستعمال «عن» بدل «سمعت» التي هي خاصّة بطريقة السماع، في ما رواه أبو زُرْعة، قال: سألتُ أحمد عن حديث «أسباط الشيباني، عن إبراهيم، قال: سمعتُ ابن عبّاس»؟ قال أحمد: «عن ابن عبّاس».

فقلت: إنّ أسباطاً هكذا يقول: «سمعتُ» فقال أحمد: قد علمتُ، ولكن إذا قلتُ «عن» فقد خلّصتُه وخلّصتُ نفسي؛ أو نحو هذا المعنى[1].

كما إنّ الشافعيّ ساوىٰ بين «عن» و «سمعت» في رسالته[2].

وقد مرّ بنا ما ذكره الشيخ الطوسي في ترجمة «أبي غالب الزراري» من قوله: أخبرنا بكتبه ورواياته أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله، عنه».

وأضاف: وقال الحسين: قرأت سائرها عليه عدّة دفعات[3].

فمع التصريح بكون روايات الحسين عن أبي غالب الزراري بطريقة القراءة لجميع الكتب والروايات، ولعدّة دفعات، فإنّ الشيخ الطوسي عبّر في طريقه بكلمة: «عنه» مطلقاً، ولم يُقيّدها بقوله: «قراءةً عليه».

ولا ريب أنّ هذا يدلّ على استعمال «عن» مع التحمّل بطريقة القراءة على الشيخ.

وقد ساوىٰ الأوزاعيّ بين «عن» و «قال»[4].

مع أنّ «قال» لا تُستعمل في الإجازة، ولا يجري فيها ما ذكره المستشكِل.

---

(١) طبقات الحنابلة ١ / ٢٠٣.

(٢) الرسالة للشافعي: ٣٧٨ ٣٧٩.

(٣) الفهرست للطوسي: ٥٦ رقم ٥٩٤.

(٤) جامع بيان العلم ٢ / ١٧٩.

ونعود فنقول في تلخيص هذا الردّ: إنّ العنعنة لم تختصّ بالإجازة، ولا الإجازة تختصّ بالعنعنة.

فإذا كانت العنعنة صحيحة في غير الإجازة من طرق التحمّل، ولا إشكال في السند من حيث كونه معنعناً؛ فهي كذلك مع الإجازة.

وإذا كانت الإجازة معتبرة إذا لم تكن معنعنة، فلا إشكال فيها لو اقترنت بالعنعنة.

فإنّ كلّاً منهما لوحده لا إشكال فيه، فاجتماعهما لا يولّد إشكالاً، كما مرّ.

ونقول أخيراً: إنّا نجد «العنعنة» مستعملة حتىٰ مع أسماء المعصومين: كلّاً عن الآخر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، عن الملائكة؛ وأحياناً: عن اللوح، عن القلم، وفي كثير من الروايات «عن الله جلّ وعلا».

ومن الواضح لكلّ ذي عينين أنّ العنعنة حينئذٍ لا يمكن حملها علىٰ الإجازة أصلاً، فضلاً عن الإجازة الباطلة، بل لا بُدّ من حملها علىٰ الطرق المعتبرة الأُخرىٰ، وبوحدة السياق والنسق يُحكم علىٰ العنعنات المتأخّرة، بمثل ذلك.

ولو فرض أنّ أحداً حاول حملها علىٰ الإجازة مع الأسماء الكريمة، فهذا أدلّ دليلٍ علىٰ اعتبار الإجازة وكونها من الطرق المقدّسة، وبوحدة النسق يُحكم بحكمها هذا علىٰ العنعنات الأُخرىٰ.

هذا إذا كانت العنعنات المذكورة من استعمال المعصومين: أنفسهم.

وأمّا إذا كانت العنعنات من استعمال الرواة، فنفس هذا دليل علىٰ شيوع تداولها واعتبارها منذ الصدر الأوّل، ومن دون مُعارض، وبوحدة النسق تثبت حجّيّتها فيما بعد ذلك أيضاً.

فكيف يجرؤ أحد علىٰ تصوّر مثل تلك الشبهة في العنعنات المنتثرة في التراث الحديثي؟! ومع الأسماء الكريمة؟!!

* * *

الخاتمة

ملاحظات حول العنعنة

الملاحظة الأُولىٰ:

قال السيوطي: وجدتُ في بعض الأخبار ورود «عن» في ما لم يمكن سماعه عن الشيخ وإنْ كان الراوي سمع منه الكثير، كما رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خبّاب بن الأرتّ: أنّه خرج عليه الحرورية فقتلوه حتّىٰ جرىٰ دمه في النهر.

فهذا لا يمكن أن يكون أبو إسحاق سمعه من ابن خبّاب كما هو ظاهر العبارة لأنّه هو المقتول.

قال السيوطي: قلتُ: السماع إنّما يكون معتبراً في القول، وأمّا الفعل فالمعتبر فيه المشاهدة، وهذا واضح(١).

أقول:

أبو إسحاق السبيعي هو عمرو بن عبد الله، قيل: وُلد عام ٣٩ هـ، وقيل بعد ذلك، فمشاهدة القضيّة المنقولة منتفية في حقّه، قطعاً.

مع أنّه اتّهموه بالتدليس وأنّه معروف به(٢).

وقد صرّح علماء الفنّ بأنّ عنعنة المدلّس لا تدلّ علىٰ الاتّصال، فلا يعتبر ذلك حتّىٰ لو أمكن اللقاء! فكيف لو لم يمكن؟!

---

(١) تدريب الراوي ١ / ١٣٣ ١٣٤.

(٢) لاحظ: تهذيب التهذيب ٨ / ٦٦ ٦٧، والاختصاص للمفيد: ٨٣.

الملاحظة الثانية:

قال الدكتور عتر: قد يُستشكل بما وقع في الحديث علىٰ شرط الاتّصال ثمّ تبيّن أنّه ليس بمتّصل، كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطّاب، وهو يسير في ركبٍ، يحلف بأبيه، فقال: «ألا إنّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كانَ حالفاً فليحلف بالله، أو ليصمت».

وفي رواية أُخرىٰ: عن سالم، قال: قال ابن عمر: سمعتُ عمر يقول: قال لي رسول الله ﷺ: «إنّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم...»[1].

قال عتر: ظاهر الرواية الأُولىٰ يوجب أن يكون من مسند ابن عمر؛ فهذا الحديث مشترك متردّد لتعلّقه بالنبيّ ﷺ، وبعمر، فقد أدركهما ابن عمر وصحبهما، فصلحت «أنّ» للرواية عنهما. ولو كان الإدراك قاصراً علىٰ أحدهما لتعيّن الاتّصال عن طريقه.

وهذا ملحظ دقيق جدّاً ينبغي التنبّه له، والحذر من الغلط بسببه[2].

أقول:

ومثله يجري في العنعنة لو عُلِمَ توسّطُ راوٍ بين الشيخ والراوي المتحمّل عنه، كما في المثال التالي: «روىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن عبد الله بن المغيرة» في الموارد التالية من «التهذيب»:

١ ـ كتاب الديات، باب القود بين الرجال والنساء.
٢ ـ كتاب النكاح، باب المهور والأُجور.
٣ ـ كتاب الصلاة، باب أحكام الجماعة ٣ / ٤٧ رقم ١٦٤.
٤ ـ كتاب الصلاة، باب أوقات الصلاة ٢ / ٣٦ رقم ١١٤.

---

(١) منهج النقد: ٣٥٣ عن صحيح البخاري ٨ / ١٣٢ واللفظ له، وصحيح مسلم: ٨٠٠٥.
(٢) منهج النقد: ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

٥ ـ كتاب الصيد، باب الصيد والذكاة.

وروىٰ المورد الأوّل في «الاستبصار» إلّا أنّ فيه: أحمد بن محمّد ابن عيسىٰ، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة[١].

وقد روىٰ أحمد، عن ابن المغيرة، بواسطة الرجال الآتية أسماؤهم:

بواسطة الحسن بن عليّ، في التهذيب، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، الزيادات.

وبواسطة ابن أبي عمير، في التهذيب، كتاب المكاسب، باب المكاسب، وكتاب الطلاق، باب حكم الظهار. وفي الكافي، كتاب المعيشة، باب الحثّ علىٰ الطلب.

وبواسطة محمّد بن الحسن بن علّان، في التهذيب، كتاب الحجّ، باب الزيادات.

وبواسطة البرقي، وأبيه، في التهذيب، كتاب الطلاق، باب أحكام الطلاق، وكذا في مواضع عديدة أُخرىٰ[٢].

وبواسطة محمّد بن يحيىٰ، في التهذيب، كتاب الجهاد، باب مَنْ يجب معه الجهاد، كيفية جهاد المشركين[٣].

فهو يروي عن ابن المغيرة مباشرة، ومع الواسطة.

لكنّ الكشّي صرّح بقوله: قال نصر بن الصباح: وما روىٰ أحمد قطُّ ـ عن عبد الله بن المغيرة، ولا عن الحسن بن خرّزاد[٤].

وقال النجاشي في ترجمته: قال ابن نوح: وما روىٰ أحمد عن ابن المغيرة، ولا

---

(١) الموسوعة الرجالية للسيّد البروجردي ٢ / ٥٩.

(٢) الموسوعة الرجالية ٢ / ٦٨.

(٣) الموسوعة الرجالية ٢ / ٧٢.

(٤) اختيار معرفة الناقلين: ٥١٢ رقم ٩٨٩.

عن الحسن بن خرّذاد[١].

ومع تصريح أعلام الفنّ بعدم روايته المباشرة عن ابن المغيرة، وقرينيّة قلّة رواياته عنه بلا واسطة، فالأمر في «إعلال» أسانيد تلك الروايات واضح.

فلا وجه لمحاولة التستري مِن جعل ذلك دليلاً علىٰ الفرق بين قولهم: «فلانٌ عن فلان» وقولهم: «روىٰ فلان عن فلان» وأنّ الأوّل يستلزم الرواية بلا واسطة، والثاني: فأعمّ[٢].

فإنّ ظاهر العبارتين هو الرواية بلا واسطة، والثاني أصرح في ذلك من الأوّل لوجود الفعل «روىٰ».

وإنّما عرف عدم الاتّصال في روايات أحمد عن ابن المغيرة، في تلك الموارد القليلة، من أمر خارج، وهو تصريحهم بذلك من جهة، ووجود الواسطة في أكثر الطرق من جهة أُخرىٰ، لا من مجرّد عبارة «العنعنة» سواء مع الفعل «روىٰ» أم بدونه.

والحاصل: أنّ ظهور كلمة «عن» في الاتّصال ممّا لا ينبغي الشكّ فيه، وإنّما تصرف إلىٰ غيره عند وجود ما يدلّ علىٰ عدم الاتّصال، فيكون مجازاً.

قال العلائي: إذا ساغ استعمال «عن» في الاتّصال وحملها عليه وهو الذي نقله جماعة من الأئمّة عن كافّة العلماء، كانت حقيقتها الاتّصال، وإذا وردت في المرسَل وفي الانقطاع كانت مجازاً[٣].

وتخرج الموارد القليلة من التعليل بالالتزام بأنّ كلمة «بن» في الموارد الأُولىٰ «أحمد بن محمّد بن عيسىٰ» هي مصحّفة كلمة «عن» فالصواب: «أحمد، عن محمّد بن عيسىٰ، عن عبد الله بن المغيرة».

---

(١) رجال النجاشي: ٨٢ رقم ١٩٨.

(٢) قاموس الرجال ١ / ١٤ الفصل ٥.

(٣) جامع التحصيل: ١١٧ ـ ١١٨.

الملاحظة الثالثة:

ما هو السرّ في اعتماد القدماء من مشايخ الحديث علىٰ «العنعنة» بصورة واسعة، وإهمالهم للألفاظ الأُخرىٰ؟

لا ريب أنّ واضعي الألفاظ، لم يلتزموا بحرفيّتها، حتّىٰ المتشدّد منهم، بل عمدوا إلى اختصارها، لثقلها بالتكرّر، خصوصاً مع التنوّع، وقد شرحنا ذلك في بحث «الصِيَغ».

وأمّا أعلام المحدّثين عندنا فقد عمدوا إلىٰ استبدالها كلّها بكلمة «عن» التي هي كاملة الدلالة وبالاستقلال علىٰ تمام المقصود من تلك الألفاظ، مع وجازة لفظها، فاكتفوا بها، من دون إشعار بالاختصار، ولا ريب أنّ هذا أَوْلىٰ ممّا عمله غيرهم من الحذف تارة، أو اختصارها بالرموز. فإذا كان الهدف الأساسي من الألفاظ هو التعبير عن اللقاء وتحمّل الحديث ووصول الرواية من الشيخ إلىٰ الراوي، وبلوغ الحديث، وكان كلّ هذا يتأدّىٰ بكلمة «عن» من دون اختصار، فهو أَوْلىٰ بلا ريب من حذف اللفظ مطلقاً من دون رمز، أو تبديله برمز.

مع أنّ الغرض من إيراد الطرق في كتب الحديث وكتب الاستدلال هو الاعتماد علىٰ ما تُوصله من المتون وتؤدّيه من المعاني، فالانشغال بالمصطلحات المستجدّة يبعد المسافة علىٰ طلّاب العلم، الّذين يريدون فقه الحديث للتوصّل إلىٰ العمل به.

وأمّا خصوصيّات الألفاظ وفوائدها، فقد قدّروا لها مجالاً للاستعمال بقدرها، وفي مواضع خاصّة، كما في الكتب الموضوعة لبيان الطرق فقط، كالفهارس والمعاجم، حيث التزموا فيها بالألفاظ بمزيد من العناية؛ لأنّ الغرض استيفاؤها من دون ذِكر المتون، كما هو واضح.

وأخيراً:

فإنّ الصدر الأوّل من المحدّثين والرواة وكذلك القدماء لم يلتزموا بهذه الألفاظ المصطلحة، ولم يستعملوا في القرنين الأوّلَين سوىٰ لفظة «عن» كما عرفنا.

فالأمانة العلمية تقتضي الاحتفاظ بما جاء في نصوصهم ، والتبعيّة لهم في ذلك .

وأمّا ما أُحدث في النصف الثاني من القرن الثاني ، من وضع هذه الألفاظ لمقاصد معيّنة ، فهو وإنْ كان حسناً ، إلّا أنّه ليس واجب الالتزام ، كما عرفت .

ولا يوجب حزازة علىٰ ما سبق وروده في الأحاديث من استعمال العنعنة .

كما إنّ في كثير من تطبيقاته تكلّفاً واضحاً ، مثل ما ورد عن سفيان ابن عُيَيْنة ، قال : «نا عمرو بن دينار» يريد «حدّثنا» فلمّا قيل له : قل «حدّثنا عمرو»! قال : لا أقول ، لأنّي لم أسمع من قوله «حدّثنا» ثلاثة أحرف وهي : «ح د ث» لكثرة الزحام ، فأقتصرُ علىٰ «نا» النون والألف[١] .

فهو يصرّح بعدم إرادته الاختصار ، وإنّما يتقيّد بلفظ ما سمع ، مع علمه بأنّ المراد هو «حدّثنا» وأنّه هو الواقع من الشيخ .

فهذا بلا ريب وَرَعٌ مُظْلِمٌ ، لا يطلبه أهل الفضل والعلم والفقه ، وليس يليق إلّا بمن يتمشدق بهذه الزخارف .

ولو كان أهل التشدّد في الاصطلاح يستحسنون هذا ويجوّزونه باعتباره اختصاراً غير مضرٍّ ، فأَوْلىٰ لهم أن يجوّزوا التلفّظ بكلمة «عن» التي تؤدّي الرواية بكامل معناها ، من دون اختصار مع ما فيه من الاتّباع للصدر الأوّل .

ولنختم هذا البحث ، بكلامٍ فَصْلٍ من الخطيب البغدادي ، حيث قال : «أهل العلم مُجمِعون علىٰ أنّ قول المحدّث : «حدّثنا فلان ، عن فلان» صحيح معمول به ، إذا كان شيخة يعرف أنّه قد أدرك الذي حدّث عنه ولقيه وسمع منه ، ولم يكن هذا المحدّث ممّن يدلّس ، ولا يستجيز أن يُسقط [اسماً] ويروي الحديث عالياً .

لأنّ الظاهر من الحديث السالم راويه ممّا وصفنا الاتّصالُ ، وإنْ كانت العنعنة هي الغالبة علىٰ إسناده[٢] .

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح : ١٤٧ ، المقدّمة : ٢٥٩ .

(٢) الكفاية للخطيب : ٤٢١ .

خلاصة البحث

١ ـ «العنعنة» مصدرٌ جَعْليٌّ مأخوذٌ من استعمال كلمة «عَنْ» في الإسناد، وهي في اللغة تأتي بمعانٍ عديدة، أشهرها المجاوزة، ولكنّها إذا وقعتْ في الأسانيد وما هو بمعنىٰ النقل المعلوم فاعله، فإنّها لا بُدّ أنْ تكون بمعنىٰ «مِنْ» وقد اصطلح أهل الحديث علىٰ ذلك.

كما قد دارت حولها بحوث اصطلاحيّة أُخرىٰ.

وقد جمعنا كلّ ما يرتبط بها لغةً واصطلاحاً، في الفصل الأوّل.

٢ ـ وتتبّعنا في الفصل الثاني «تاريخ العنعنة» فوجدنا أنّها متوغّلة في القِدَم، فالتراث الحديثي، والشيعي منه بخاصّة، يدور علىٰ استعمالها بما لها من المعنىٰ اللغوي أعني «مِنْ» وقد وقع الاصطلاح علىٰ ذلك أيضاً عند المحدّثين شيعة وعامّة.

وبما أنّ الأصل في معاني «عن» المجاوزة، فقد استعملت لغةً في معنى صدور الكلام من قائله، ولو كان بعيداً زماناً عن الناقل له، كما يُفهم من قولهم «رُوي عن الصادق عليه السلام» عندما يكون فاعل الرواية المباشرة مجهولاً مثلاً فهذا لا يعني الاتّصال بين الناقل والقائل.

وكذا بما أنّ المتأخّرين من المحدّثين خصّصوا لكلّ طريق من طرق التحمّل والأداء لفظاً من الصيغ الموضوعة لذلك، فخصّصوا لفظة «عن» لِما يُنقل بطريقة الإجازة.

وبما أنّ طريقة الإجازة تحوّرت علىٰ أثر الإهمال والتماهل والتساهل كما هو الحال في سائر أدوات المعرفة الإسلاميّة فإنّ الإجازةَ مُنيت بهجوم عنيف من قبل بعضهم، وبالتزييف والتسخيف من بعضٍ آخر.

من كلّ هذه الأُمور، واَجتماعها في الحديث «المعنعن» صدرت نغمات الهجوم علىٰ العنعنة وحديثها.

وأعلام المحدّثين ضمن جمهورهم تصدّوا لِما قيل فيها من الإشكالات منذ القدم، حيث تصدّىٰ مسلم بن الحجّاج القشيري صاحب الصحيح للردّ علىٰ مَنْ شكّك في حجّيّتها في مقدّمة كتابه المعروف بالصحيح.

٣ ـ ولكنّ متّبعي الشُبهات أثاروا بعض ذلك في الآونة الأخيرة تبعاً لأعداء الإسلام من أمثال المستشرق: فرنز روزنتال إذ قال: ولأسباب عملية مهمّة كان الوضع أرحب مجالاً في الحديث، إذ وجد الواضعون عملهم سهلاً ميسوراً؛ لأنّ فكرة «العنعنة» أو الرواية الشفوية، تفتح الباب علىٰ مصراعيه لكلّ نوعٍ من التزوير(١).

فمع أنّه لم يفهم فكرة العنعنة بالضبط، ففسّرها بالرواية الشفوية، فهو لا يُريد إلّا الهجوم علىٰ جميع الحديث المرويّ بطريقة شفوية سواء بالعنعنة أو باللفظ الصريح مثل «حدّثنا» و «أخبرنا».

ومع أنّه يُوحي من طرفٍ خفيّ إلىٰ أنّ الحديث الشريف لم يعتمد الكتابة والتدوين، وإنّما ظلّ مستنداً إلىٰ الرواية الشفوية(٢).

إلّا أنّه أخفق في ربط العنعنة بمسألة الوضع في الحديث، إذ غاية ما يرد علىٰ العنعنة إنّما هو «التدليس» الذي قد تُصدّي له بكلّ قوّة، وكُشف عن عواره بكلّ شدّة، ومُحّص عن الحقّ ضدّه بكلّ صلابة، حتّىٰ عُرِفَ المدلّسون وكيفيّة عملهم.

بل إنّ الإشكال علىٰ العنعنة مبنيّ علىٰ الاحتياط من فعل المدلّسين.

لكنّ هذا المستشرق يثيرها في اتّجاهٍ معاكس للغرض، وهذا إنْ أحسنّا الظنّ

---

(١) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة د. أنيس فريحة: ١٣٠.

(٢) وقد فنّدنا هذه المزعومة بتفصيل في كتابنا: تدوين السُنّة الشريفة.

بالمستشرقين ناشئ عن عدم فهمهم للغة العلم عند المسـلمين .

وقد عقدنا الفصل الثالث بطوله ، للإجابة عن تلك السفسطات المزخرفة .

و قد انكشف من خلال ما قدّمنا أمران :

الأوّل : جهلهم بالمصطلحات ودورها في العلوم ، وذلك لقصور جهودهم عن التوصّل إلىٰ معانيها .

الثاني : عجزهم عن مدارسة الحديث الشريف و معرفة فقهه ،

فوجدواأنّ من الخير لهم أن يتجاوزوه بالإسقاط والتزييف!

٤ ـ وفي الخاتمة عرضنا بعض المشاكل الناتجة من العنعنة بمّـا له أثـر تـطبيق لبعض ما سبق من فصول البحث .

٥ ـ والحاصل : أنّ الحديث المعنعن ، هو كسائر الأحاديث المرويّة بالألفاظ ، وٱعتباره كاعتبارها ، من دون فرقٍ بينها من جـهة العـنعنة ، التي أُثـيرت حـولها شبهات باطلة ، منشؤها :

إمّا الجهل باللغة العربية ، والقصور عن فهم المصطلحات وأغراضها ، وسـوء استخدامها ووضعها في غير مواضعها .

أو العداء الصارخ والمخفيّ لهذا الدين من خلال ضرب أهمّ مصادر المعرفة فيه ، وهو التراث الحديثي المجيد .

حَفِظ الله تراثنا الغالي من أن تناله أيدي الجهلة وأسنّة الأعداء السفلة ، ووفّق أهل الدين لحماية مصادر معرفته أُصولاً وفروعاً .

آمين ، بحقّ محمّـد وآله الطاهرين ، صلوات الله عليهم أجمعين .

﴿سبحان ربّك ربّ العزّة عمّا يصفون *

وسلام علىٰ المرسلين *

والحمـد لله ربّ العالمين﴾

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ أبو الحسن العريضي.. ترجمة حياته ونشاطه العلمي، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، نشر مع «المسائل» لعليّ بن جعفر العريضي، المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام مشهد ١٤٠٩ هـ، مؤسّسة آل البيت: لإحياء التراث، قم.

٢ ـ الإجازة الكبيرة، للعلّامة الحلّي، مطبوعة في «بحار الأنوار».

٣ ـ الاختصاص، المنسوب إلى الشيخ المفيد، تحقيق علي أكبر الغفّاري ـ منشورات جماعة المدرّسين قم.

٤ ـ اختيار معرفة الناقلين، للكشّي، اختاره الشيخ الطوسي محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تحقيق الشيخ حسن المصطفوي، مطبعة جامعة مشهدمشهد.

٥ ـ الأربعون حديثاً، للشهيد الأوّل محمّد بن مكّي العاملي (قُتل سنة ٧٨٦هـ) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام قم ١٤٠٧هـ.

٦ ـ الأربعون حديثاً في حقوق الإخوان، للسيّد ابن زهرة، محيي الدين محمّد بن عبد الله الحسيني الحلّي (ت ٦٣٩هـ) تحقيق الشيخ نبيل رضا علوان دار الأضواء بيروت ط ثانية ١٤٠٧هـ.

٧ ـ الأُصول الأربعمائة، للسيّد محمّد حسين الجلالي طبع دائرة المعارف الشيعية للسيّد حسن الأمين، الطبعة الأُولىٰ (الجزء الخامس). وطبعته مستقلّاً دار الأعلمي للمطبوعات طهران.

٨ ـ الأُصول الستّة عشر، لجمع من قدماء المحدّثين، طبعها الشيخ حسن المصطفوي طهران ١٣٧٥هـ أُعيد طبعها في قم ١٤٠٥هـ.

٩ ـ الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي محمّد بن موسىٰ

الهمداني نشره الحاكمي، مطبعة الأندلس حمص ١٣٨٦هـ.

١٠ ـ إكمال الدين وإتمام النعمة، للشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القمّي (ت ٣٨١هـ)، صحّحه علي أكبر الغفّاري طهران ١٣٩٥هـ.

١١ ـ ألفيّة الحديث، للحافظ العراقي، أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين زين الدين (ت ٨٠٦هـ) حقّقه وصحّحه أحمد محمّد شاكر عالم الكتب بيروت ١٤٠٨هـ.

١٢ ـ الإلماع في تقييد الرواية والسماع، للقاضي عياض، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث القاهرة ١٣٨٩هـ.

١٣ ـ الأمالي، للشيخ الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ) تحقيق مؤسّسة البعثة ـ قم ١٤١٧هـ.

١٤ ـ الأمالي، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) تحقيق مؤسّسة البعثة قم ١٤١٤هـ.

١٥ ـ الأمالي، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ) تحقيق حسين أستاد ولي وعليّ أكبر الغفّاري منشورات جماعة المدرّسين قم ١٤٠٣هـ.

١٦ ـ الأمالي الخميسية، لابن الشجري المرشد بالله يحيىٰ بن الحسين، أعادته مكتبة المثنّىٰ بغداد.

١٧ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، للشيخ أحمد محمّد شاكر، طبع صبيح القاهرة ١٣٧٠هـ.

١٨ ـ بحار الأنوار، للعلّامة المجلسي محمّد باقر بن محمّد تقي الأصفهاني (ت ١١١٠هـ) الطبعة الحديثة طهران.

١٩ ـ بشارة المصطفىٰ لشيعة المرتضىٰ، لأبي جعفر الطبري محمّد بن أبي القاسم (ق ٦هـ) المطبعة الحيدرية النجف ١٣٨٣هـ، ط ثانية.

٢٠ ـ تاج العروس شرح القاموس، للفيروزآبادي، للسيّد مرتضىٰ الزبيدي

الهندي، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣٠٧هـ.

٢١ ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ بن ثابت (ت ٤٦٣هـ) مطبعة السعادة مصر ١٣٤٩هـ.

٢٢ ـ تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزگين التركي (معاصر) ترجمة فهمي، الهيئة المصرية القاهرة ١٩٧٢م.

٢٣ ـ التبصرة في أُصول الفقه، للشيخ إبراهيم بن عليّ أبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) تحقيق الدكتور محمّد حسن هيتو دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ.

٢٤ ـ التبيين في أنساب القرشيّين، للمقدسي، حقّقه الدليمي، عالم الكتب ١٤٠٨هـ.

٢٥ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) تحقيق عبد الوهّاب عبد اللطيف القاهرة ١٣٧٩هـ.

٢٦ ـ تدوين السُنّة الشريفة، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مركز الإعلام الإسلامي قم ١٤١٣هـ.

٢٧ ـ التدوين في أخبار قزوين، للرافعي، تحقيق عزيز الله العطاردي حيدر آباد الهند.

٢٨ ـ تذكرة الخواصّ، لسبط ابن الجوزي البغدادي، المطبعة الحيدرية النجف.

٢٩ ـ ترتيب أسانيد الأمالي للصدوق، للإمام البروجردي السيّد حسين بن عليّ (ت ١٣٨٠هـ) طبعة الروضة الرضوية المقدّسة مشهد.

٣٠ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب أهل التدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق سليمان وعبد العزيز، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٧هـ.

٣١ ـ تغليق التعليق، لابن حجر، بواسطة تقديم السيّد أحمد صقر لفتح الباري.

٣٢ ـ تفسير الحبري (أو : ما نزل من القرآن في عليّ عليه السلام) للمحدّث الحسين بن الحكم بن مسلم الوشّاء الكوفي (ت ٢٨٢هـ) تحقيق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي ، مؤسّسة آل البيت : لإحياء التراث بيروت ١٤٠٨هـ.

٣٣ ـ تفسير فرات الكوفي (ق ٣هـ) المطبعة الحيدرية النجف.

٣٤ ـ تقديم السيّد أحمد صقر لفتح الباري لابن حجر ، النسخة المصوّرة لدار الكتاب الجديد القاهرة.

٣٥ ـ تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق لطيف القاهرة.

٣٦ ـ تلخيص الحبير ، لابن حجر.

٣٧ ـ التمهيد ، لابن عبد البرّ القرطبي.

٣٨ ـ تنوير الحوالك ، شرح موطّأ مالك ، لجلال الدين السيوطي ، طبع مصر.

٣٩ ـ تهذيب الأحكام ، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) تحقيق السيّد حسن الموسوي الخرسان دار الكتب العلمية النجف.

٤٠ ـ تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) طبعة حيدر آباد الهند ١٣٢٥هـ.

٤١ ـ توثيق السُنّة ، للدكتور فوزي عبد المطّلب ، مكتبة الخانجي القاهرة.

٤٢ ـ توضيح الأفكار ، للصنعاني ، تحقيق عبد الحميد ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٦٦هـ.

٤٣ ـ جامع الأحاديث ، للقمّي الرازي ، جعفر بن أحمد (ق ٤هـ) صحّحه وعلّق عليه السيّد محمّد الحسيني النيسابوري مجمع البحوث الإسلامية مشهد ١٤١٣هـ.

٤٤ ـ جامع الأُصول ، لابن الأثير الجزري ، تحقيق الفقّي ، الطبعة الثانية.

٤٥ ـ جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البرّ القرطبي (ت ٤٦٣هـ) المطبعة المنيرية القاهرة.

٤٦ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للعلائي ، تحقيق السلفي ، عالم

الكتب بيروت ١٤٠٧هـ.

٤٧ ـ الجامع الصحيح، المسمّىٰ (سنن الترمذي).

٤٨ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق الدكتور محمّد عجّاج الخطيب، مؤسّسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ.

٤٩ ـ الجعفريات، المعروف بالأشعثيات، مطبوع مع قرب الإسناد، أعادته مكتبة نينوىٰ طهران.

٥٠ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. لعلاء الدين الأربلي، قدّم له السيّد محمّد مهدي الخرسان المكتبة الحيدرية النجف ١٣٨٩هـ.

٥١ ـ الجوهر النقي علىٰ سنن البيهقي، لعلاء الدين الماردِيني (ت ٧٤٥هـ) دار الفكر بيروت.

٥٢ ـ الحبل المتين، للشيخ البهائي.

٥٣ ـ حلية الأولياء، لأبي نُعيم الأصفهاني، دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥هـ.

٥٤ ـ الخصال، للشيخ الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ) صحّحه علي أكبر الغفّاري منشورات جماعة المدرّسين قم ١٤٠٠هـ.

٥٥ ـ دراسات في الحديث النبوي، للدكتور محمّد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت ١٤١٣هـ.

٥٦ ـ الذرّيّة الطاهرة، للدولابي، أبي بشر، محمّد بن أحمد الرازي (ت ٣١٠هـ) حقّقه محمّد جواد الحسيني الجلالي مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين قم ١٤٠٧هـ.

٥٧ ـ الذريعة إلىٰ أُصول الشريعة، للشريف المرتضىٰ السيّد عليّ بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣٦هـ) تحقيق الدكتور أبو القاسم الكرجي، جامعة

طهران طهران.

٥٨ ـ رجال السيّد بحر العلوم، للسيّد محمّد مهدي الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق السيّد محمّد صادق بحر العلوم.

٥٩ ـ رجال الطوسي، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) تحقيق جواد القيّومي، جماعة المدرّسين قم.

رجال الكشّي = اختيار معرفة الناقلين.

٦٠ ـ رجال النجاشي، للرجالي الأقدم أحمد بن عليّ الكوفي البغدادي (ت ٤٥٠هـ) تحقيق السيّد موسىٰ الشبيري الزنجاني، جماعة المدرّسين قم ١٤٠٧هـ.

٦١ ـ الرسالة، للشافعي محمّد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ) تحقيق أحمد محمّد شاكر، مطبعة البابي القاهرة ١٣٥٨هـ.

٦٢ ـ الرواشح السماوية، للسيّد الداماد محمّد باقر الحسيني طبعة حجرية.

٦٣ ـ الزهد، للمحدّث الحسين بن سعيد الأهوازي (ت هـ) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ قم.

٦٤ ـ سؤالات السهمي للدارقطني.

٦٥ ـ السرائر الحاوي للفتاوي، للفقيه ابن إدريس الحلّي، أحمد بن إدريس العجلي، تحقيق مؤسّسة النشر الإسلامي قم ١٤١١هـ.

٦٦ ـ سنن أبي داود، ضبطه عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

٦٧ ـ سنن ابن ماجة، تحقيق عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

٦٨ ـ سنن البيهقي، المطبوع مع «الجوهر النقي» دار الفكر بيروت.

٦٩ ـ سنن النسائي، بشرح السيوطي، طبع مصر.

٧٠ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي التركماني، مؤسّسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ.

٧١ ـ شرح البداية في علم الدراية، للشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ بن أحمد

العاملي الجباعي (قتل سنة ٩٦٥هـ) ضبط نصّه السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي منشورات الفيروزآبادي قم.

٧٢ ـ شرح النووي على صحيح مسلم، لأبي زكريّا يحيى بن شرف الدين الشافعي (ت ٦٧٦هـ) دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٧هـ.

٧٣ ـ الشيخ الكليني البغدادي، للسيّد ثامر هاشم حبيب العميدي، مركز الإعلام الإسلامي قم.

٧٤ ـ الصحيح، للبخاري، طبعة دار إحياء التراث العربي عن اليونينيّة، وطبعة دار الفكر عام ١٤٠١هـ.

٧٥ ـ الصحيح، لمسلم بن الحجّاج، مطبعة البابي الحلبي القاهرة.

٧٦ ـ صحيفة الإمام الرضا عليه السلام، الشهيرة بمسند الرضا عليه السلام، تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام قم ١٤٠٨هـ.

٧٧ ـ الصواعق المحرقة، لابن حجر الهيتمي المكّي، المطبعة الميمنية مصر ١٣١٢هـ.

٧٨ ـ صيغ التحمّل والأداء للحديث الشريف، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، نشر في مجلّة «علوم الحديث» السنة الأُولى، العدد الأوّل، ص ٨٤ ١٨٢، تصدر من كلّية علوم الحديث طهران ١٤١٨هـ.

٧٩ ـ الطبّ النبوي.

٨٠ ـ طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، تحقيق الفقّي، مطبعة السُنّة المحمّدية القاهرة ١٣٢٧هـ.

٨١ ـ الطرق الثمان لتحمّل الحديث وأدائه، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مخطوط.

٨٢ ـ العدّة في أُصول الفقه، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) طبعة الحجر.

٨٣ ـ علل الشرائع، للشيخ الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ) المطبعة الحيدرية

النجف ١٣٨٥هـ.

٨٤ـ عليّ بن أبي طالب عليه السلام إمام العارفين، لابن الصدّيق الغماري.

٨٥ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح الشهرزوري، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر دمشق ١٤٠٤هـ.

٨٦ـ علوم الحديث، مجلّة نصف سنويّة تصدّرها كليّة علوم الحديث – طهران العدد الأول محرّم ١٤١٨.

٨٧ـ العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق المخزومي بغداد.

٨٨ـ عوالي اللآلي، لابن أبي جمهور الأحسائي، تحقيق الشيخ مجتبىٰ العراقي قم ١٤٠٣هـ.

٨٩ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام، للشيخ الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ) عُني بتصحيحه السيّد مهدي اللاجوردي القمّي، إنتشارات جهان طهران.

٩٠ ـ فتح العزيز.

٩١ ـ فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، للسخاوي، طبع الهند.

٩٢ ـ فرائد السمطين في فضائل المرتضىٰ والبتول والحسنين:، للحمويني إبراهيم بن محمّد بن المؤيّد الجويني (ت ٧٣٠هـ) تحقيق الشيخ محمّد باقر المحمودي، مؤسّسة المحمودي بيروت ١٤٠٠هـ.

٩٣ ـ فقه اللغة وسرّ العربية، للثعالبي، عبد الملك بن محمّد النيسابوري أبي منصور (ت ٤٣٠هـ) حقّقه مصطفىٰ السقّا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، ١٣٩٤هـ.

٩٤ ـ الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الأنصاري، دار إحياء السُنّة النبوية، ١٣٩٥هـ.

٩٥ ـ الفهرست، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) تحقيق السيّد محمّد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية النجف.

٩٦ ـ فهرس الفهارس والأثبات، للكتّاني محمّد عبد الحيّ المغربي (ت ١٣٨٠هـ) تحقيق الدكتور إحسان عبّاس دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٢هـ.

٩٧ ـ الفهرسة، لابن خير الأندلسي.

٩٨ ـ قاموس الرجال، للشيخ محمّد تقي التستري (ت ١٤١٥هـ) طبعة جماعة المدرّسين قم.

٩٩ ـ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الحلبي مصر.

١٠٠ ـ قرب الإسناد، للمحدّث الأقدم عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣هـ) تحقيق مؤسّسة آل البيت: لإحياء التراث قم ١٤١٣هـ.

١٠١ ـ قواعد التحديث، للقاسمي دمشق ١٣٥٢هـ.

١٠٢ ـ قواعد في علوم الحديث، للتهانوي الهندي، تحقيق أبي غدّة، المطبوعات الإسلامية حلب ١٣٩٢هـ.

١٠٣ ـ القواميس في الدراية والرجال، للفاضل الدربندي آقا بن رمضان، نسخة مصوّرة يحتفظ بها السيّد مرتضىٰ النجومي في كرمانشاه إيران.

١٠٤ ـ القوانين المحكمة، للمحقّق القمّي، طبع حجر إيران.

١٠٥ ـ الكافي، للإمام مجدّد القرن الرابع الشيخ محمّد بن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩هـ) طبعة طهران في ٨ مجلّدات.

١٠٦ ـ كامل الزيارات، لابن قولويه، تحقيق الشيخ عبد الحسين الأميني صاحب «الغدير» المطبعة المرتضوية النجف ١٣٥٢ هـ، وأعادت طبعه مكتبة وجداني قم.

١٠٧ ـ كُتيّب مخطوط، للحافظ السلفي، حقّقه جورج وجده وعقّب عليه البقاعي، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٩، السنة ١٤١١هـ.

١٠٨ ـ كشف المحجّة لثمرة المهجة، للسيّد ابن طاووس، المطبعة الحيدرية النجف.

١٠٩ ــ الكفاية في علم الدراية، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) مطبعة السعادة القاهرة ١٩٧٩م.

١١٠ ــ لسان العرب، لابن منظور الأنصاري جمال الدين، دار المعارف، مصر، في ٦ مجلّدات.

١١١ ــ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) طبعة حيدر آباد الهند ١٣٢٩هـ.

١١٢ ــ المؤمن، للمحدّث الأقدم الحسين بن سعيد الأهوازي (ق ٣هـ) طبع مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام قم.

١١٣ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي.

١١٤ ــ المجموع، شرح المهذّب، للنووي.

١١٥ ــ المحاسن، للبرقي، تحقيق الأُرموي، دار الكتب الإسلامية قم.

١١٦ ــ المحلّىٰ بالآثار، لابن حزم الأندلسي.

١١٧ ــ مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور الأفريقي الأنصاري، دار الفكر بيروت ١٤٠٩هـ.

١١٨ ــ مسائل عليّ بن جعفر عليه السلام، تحقيق مؤسّسة آل البيت: لإحياء التراث /قم، نشر المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام مشهد ١٤٠٩

١١٩ ــ مستدركات مقباس الهداية، محمّد رضا المامقاني قم ١٤١٣هـ.

١٢٠ ــ مستطرفات السرائر، لابن إدريس الحلّي محمّد بن إدريس العجلي (ت ٥٩٨هـ)، طبع في آخر «السرائر الحاوي للفتاوي» له، وطبع مستقلاً بتحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام قم.

مسند الإمام الرضا = صحيفة الإمام الرضا عليه السلام.

١٢١ ــ مسند الإمام الكاظم موسىٰ بن جعفر ، برواية موسىٰ بن إبراهيم المروزي أبي عمران البغدادي (ق ٣هـ) تحقيق السيّد محمّد حسين الحسيني الجلالي

الطبعة الرابعة، دار الأضواء بيروت.

١٢٢ ـ المشيخة لتهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) طبعت في آخر الجزء العاشر من «تهذيب الأحكام».

١٢٣ ـ المشيخة لمن لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق القمّي (ت ٣٨١هـ)، طبعت في آخر «كتاب من لا يحضره الفقيه» له.

١٢٤ ـ المصطلح الرجالي «أسند عنه»، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مجلّة «تراثنا» العدد الثالث من السنة الأُولىٰ، ١٤٠٦هـ.

١٢٥ ـ معجم رجال الحديث للسيد أبو القاسم الخوئي الطبعة الاولى مطبعة الآداب النجف ١٣٩٠.

١٢٦ ـ معجم ما استعجم، للبكري.

١٢٧ ـ معرفة الرجال، لابن معين.

١٢٨ ـ معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، تحقيق الدكتور معظم حسين، مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٣٧م.

١٢٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) حقّقه الدكتور مازن المبارك، ومحمّد بن علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٩٢هـ.

١٣٠ ـ مقابيس الأنوار، للعلّامة المحقّق التستري، طبعة حجرية.

١٣١ ـ مقباس الهداية في علم الدراية، للمامقاني الشيخ عبد الله بن حسن (ت ١٣٥٢هـ) تحقيق الشيخ محمّد رضا المامقاني مؤسّسة آل البيت: لإحياء التراث قم ١٤١١هـ.

١٣٢ ـ مقتل الحسين، للخوارزمي، أخطب خطباء خوارزم المؤيّد بن أحمد المكّي (ت ٥٦٨هـ) تحقيق وتعليق الشيخ محمّد السماوي، منشورات مكتبة المفيد (محلّاتي) قم، أعادته عن الطبعة الأُولىٰ النجف.

١٣٣ ـ مقدّمة ابن الصلاح، لابن الصلاح صاحب «علوم الحديث» تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار الكتب القاهرة.

١٣٤ ـ مناقب الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لابن المغازلي الواسطي تحقيق محمّد باقر البهبودي طهران.

١٣٥ ـ مناهج العلماء في البحث العلمي، لفرنز روزنتال، ترجمة أنيس فريحة دار الثقافة بيروت ١٩٦١هـ.

١٣٦ ـ منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، لصاحب المعالم، الحسن ابن زين الدين العاملي تحقيق علي أكبر الغفّاري، جماعة المدرّسين قم.

١٣٧ ـ منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ.

١٣٨ ـ الموسوعة الرجالية، للإمام البروجردي، طبع الروضة الرضوية المقدّسة مشهد.

١٣٩ ـ الموطّأ، لمالك بن أنس الأصبحي، رئيس المذهب (ت ١٧٩هـ).

١٤٠ ـ نهاية الدراية في شرح الوجيزة البهائيّة، للسيّد حسن الصدر العاملي الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ) تحقيق ماجد الغرباوي.

١٤١ ـ نوابغ الرواة في رابعة المئات، المجلّد الأوّل من طبقات أعلام الشيعة، لشيخنا الإمام آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٠هـ.

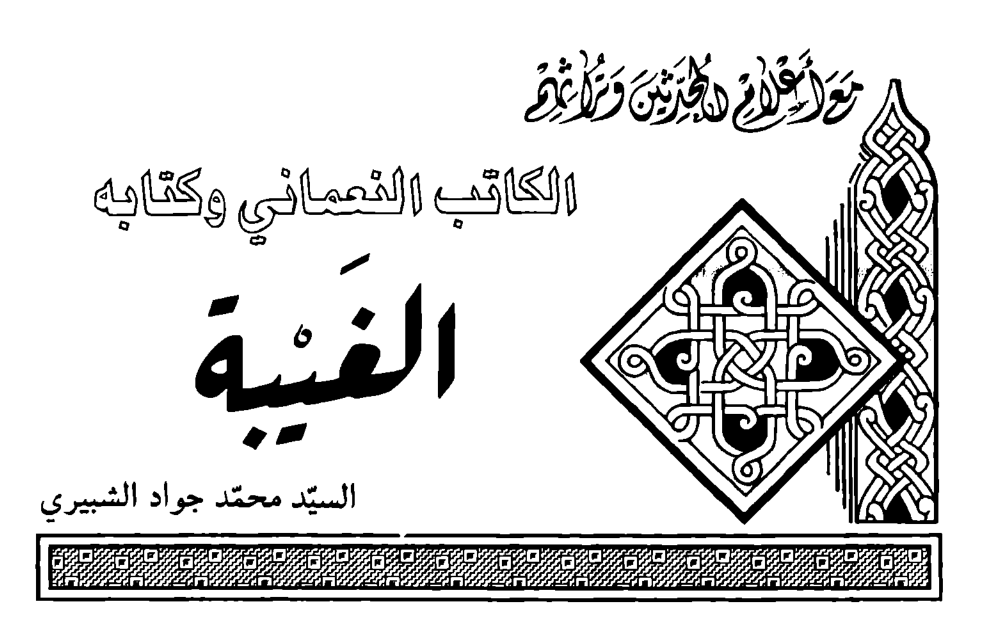
١٤٢ ـ نور الأبصار، للشبلنجي.

١٤٣ ـ هدي الساري في مقدّمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني.

١٤٤ ـ الوجيزة في الدراية، للشيخ البهائي محمّد بن الحسين العاملي (ت ١٠٣١هـ) تحقيق الشيخ ماجد الغرباوي، طبع في مجلّة «تراثنا» العدد (٣٣٣٢) السنة الثامنة ١٤١٣هـ.

١٤٥ـ وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار، للشيخ الحارثي العاملي، الحسين ابن عبد الصمد، والد الشيخ البهائي، تحقيق السيّد عبد اللطيف القريشي مطبعة الخيّام قم ١٤٠١هـ.

١٤٦ـ ينابيع المودّة، للقندوزي، طبع تركيا.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وآله الطّاهرين واللّعن علىٰ أعدائهم أجمعين إلىٰ قيام يوم الدين.

تمهيد

أقدم كتاب مستقل وصل إلينا حولَ غيبة الإمام المنتظر (عجّل الله تعالىٰ فرجه) هو: ما صنّفه الشيخ الثقة الجليل أبوعبدالله النعماني، المعروف باسم «الغيبة». ولأهمّية الكتاب تصدّينا لترجمة مؤلّفه وبحثنا عن مصادره، رجاء أن نوفّق لإيضاح جانبٍ من هذا المحدّث الهمام، وهذا الأثر الهامّ، وجعلنا البحث في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: حياة النعماني وقد بحثنا فيه عن مشايخه والراوين عنه، وتاريخ تأليف كتابه الغيبة والغرض من تأليفه.

الفصل الثاني: مصادر الغيبة للنعماني وما اعتمده من الموارد وما أخذه عـن

المشايخ مشافهة.

الفصل الثالث: بين النعماني والكليني.

الفصل الأوّل: حياة النعماني

هو أبوعبدالله، محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، الكاتب كان من أجلّاء أهل العلم في القرن الرابع، وصفه النجاشي بقوله: المعروف بابن زينب[١] شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث، قدم بغداد وخرج إلىٰ الشام، ومات بها[٢].

ولم تتوافر لدينا معلومات كافية عن أوّليات حياته، غير أنّا نعلم أنّ موسىٰ بن محمّد القمّي أباالقاسم حدّثه بشيراز سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن سعد بن عبدالله الأشعري بحديث اللوح المعروف لجابر الأنصاري[٣].

وكان النعماني في سنة ٣٢٧ في بغداد، وأخذ في شهر رمضان من هذه السنة عن أبي علي محمّد بن همّام، في داره[٤].

وتحمّل الحديث في سنة ٣٣٣ عن محمّد بن عبدالله بن معمر الطبراني، بطبرية[٥] (وهي من أعمال الأردن)[٦].

---

(١) كذا ورد في النجاشي، لكن في غيبة الطوسي ٩٠/١٢٧: المعروف بابن أبي زينب النعماني الكاتب.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

(٣) غيبة النعماني: ٥/٦٢.

(٤) غيبة النعماني: ٦/٢٤٩.

(٥) غيبة النعماني: ١/٣٩.

(٦) معجم البلدان: ١٧، أطلس تاريخ الإسلام (عدّة مواضع)، معجم ما استعجم للوزير البكري ٩٣/١، ط. عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ.

وقد حدّثه محمّد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي[١]، ولم يعلم تاريخ ذلك.

وفي بداية بعض نسخ الغيبة: حدّثني محمّد بن علي أبو الحسن الشجاعي الكاتب ـ حفظه الله ـ قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم أبو عبدالله النعماني رحمه الله تعالىٰ، في ذي الحجّة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة[٢].

وقد مرّ عن النجاشي: أنّه مات بالشام، ولم يحدّد تاريخ وفاته ولا محلّ دفنه.

ثمّ إنّ النعماني قد أخذ كثيراً عن أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي بابن عقدة (م ٣٣٢)[٣] من دون ذكر موضع معيّن. ولعلّ ذلك كان في بغداد، فقد سافر ابنُ عقدة إليها ثلاث مرّات[٤]، وحدّث ـ إملاءً ـ في ثالثتها، في جامع الرّصافة، ومسجد براثا سنة ٣٣٠[٥] فلعلّ النعماني أخذ منه في هذا التاريخ أو ما يقرب منه.

وسنشير في ما يأتي إلىٰ تاريخ وفاة بعض مشايخه.

تاريخ تأليف الغيبة:

لم تتوفر لدينا معلومات عن تاريخ تأليف هذا الكتاب، غير أنّه جاء في مقدمة المطبوع[٦] عن بعض النسخ: أنّه صنّفه في ذي الحجّة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة.

لكنّ هذا التاريخ إنّما هو تاريخ تحديث المصنف كتابه لرواية أبي الحسين الشجاعي، كما مرّ، فلابدّ أن يكون تأليفه قبل هذا التاريخ.

وبملاحظة ما تقدّم يمكن تحديد تاريخ تأليفه بين سنة ٣٣٣ (حيث أخذ النعماني

(١) غيبة النعماني: ٣٧/١٠٢.
(٢) غيبة النعماني: ١٨ (حاشية ٢).
(٣) تاريخ بغداد: ٢٢/٥، رجال الطوسي: ٥٩٤٩/٤٠٩ = ٣٠، قس فهرست الطوسي: ٢٧٦/٢٩، رجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥.
(٤) تاريخ بغداد ٥: آخر ١٨ (نقلاً من تلميذه ابن الجعابي).
(٥) تاريخ بغداد: ١٥/٥ (وأيضاً: ٢٢/سطر ١٦)، أمالي الطوسي: ٥٠١/٢٦٩ (مجلس ٣٩/١٠).
(٦) الغيبة: ٢.

عن محمّد بن عبدالله الطبراني) وبين سنة ٣٤٢.

بل، ما جاء في الكتاب، من تحديده، لمدّة (الحيرة في الإمام) بقوله: «نيف وثمانون»(١) يمكننا من تعيين تاريخ التأليف بشكل أدقّ، حيث تدلّ علىٰ أنّ عمره عليه السلام عند تأليف الكتاب كان (٨١) سنة على الأقل فيكون تأليف الكتاب خلال سنة ٣٣٦ وما بعده، بناءً على أن ولادته عليه السلام في سنة ٢٥٥(٢) أو ٢٥٦(٣) على الأصحّ(٤). فتحصّل أن الكتاب قد ألّف في الفترة بين السنوات (٣٣٦ و ٣٤٢).

مشايخ النعماني

في مقدّمة الغيبة وكذلك في خاتمة المستدرك، قائمتان بأسماء مشايخه(٥) وبينهما اختلاف: فأضاف في مقدّمة الغيبة: محمّد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي(٦).

وذكر في خاتمة المستدرك أسماء ثلاثة، في عداد المشايخ، ممّن ليسوا من مشايخ النعماني، وهم:

---

(١) في القاموس: النيّف ككيّس وقد يخفّف بالزيادة، وكلّ ما زاد علىٰ العقد فنيّف إلىٰ أن يبلغ العقد الثاني، و... من واحدة إلىٰ ثلاث.

وقد نقل في تاج العروس ٢٤: ٤٤٤، عن بعضهم نسبة هذا التفسير الثاني إلىٰ أقاويل حذّاق البصريين والكوفيين، لكن لم نعرف مذهب النعماني في ذلك، بل لعلّه كان من أصحاب المذهب الأوّل (لاحظ النعماني: ١٩٦) فلذلك لم تمكننا الاستفادة من التفسير الثاني في هذا البحث.

(٢) الكافي ١: ٥١٤، أوّل الفصل، كمال الدين: ٤/٤٣٠، ٩/٤٣٢ و١٢، الإرشاد ٢: ٣٣٩، غيبة الطوسي: ٢٠٤/٢٣٤، ٢٠٦/٢٣٨.

(٣) الكافي ١: ٥/٣٢٩، ١/٥١٤، فرق الشيعة، غيبة الطوسي: ١٩٨/٢٣١، ٢١٢/٢٤٥، ٢٢٦/٢٥٩، ٢٣٧/٢٧٢، ٣٦٢/٣٩٣.

(٤) وهنا أقوال أخرىٰ لكنّها ضعيفة. (لاحظ الفصول المختارة: ٣١٨، الصراط المستقيم ٢: ٢٣٣، دلائل الإمامة: ٥٠١، ٥٠٢، غيبة الطوسي: ٢٠٨/٢٤٢، كشف الغمّة ٣: ٢٣٤ وغيرها).

(٥) مقدّمة غيبة النعماني: ١٤، خاتمة المستدرك ٢١: ٢٦٧ ـ ٢٧٠ [وأيضاً ٤٤٨ و٤٤٩] نقلاً من رياض العلماء مع تأمّل المصنّف في بعض الأسماء كالتلعكبري.

(٦) مقدّمة غيبة النعماني: ١٤/١٥.

[٩] ط ـ علي بن عبيدالله، عن علي بن إبراهيم بن هاشم.

قد ورد في بعض أسانيد الغيبة رواية علي بن أحمد (البندنيجي) عن عُبيدالله بن موسىٰ (العلوي) عن علي بن إبراهيم بن هاشم[١].

فسقط من الاسمين كلمات «... (أحمد وعن) فأُحدث اسم (علي بن عُبيدالله).

[١٢] يب ـ الشيخ الجليل هارون بن موسىٰ التلعكبري:

وأحتمل أنّ منشأ السهو ما ورد في كفاية الأثر: ١٧٧، هارون بن موسىٰ قال حدّثنا محمّد بن إبراهيم النحوي[٢].

فكأنّ النحوي قد صحّف في بعض النسخ بالنعماني، ثمّ وقع الخلط بين الراوي عن النعماني وشيخه فعدّ التلعكبري من مشايخ النعماني.

[١٧] يز ـ محمّد بن أحمد بن يعقوب، عن أبي عبدالله الحسين بن محمّد.

والظاهر أنّه والد الشيخ المتقدّم [= يو ـ أبو علي أحمد بن أحمد بن يعقوب بن عمّار الكوفي] من أحفاد إسحاق بن عمّار الصيرفي الكوفي، وقد تقدّم أنّه من مشايخ جعفر بن قولويه[٣] انتهىٰ كلام الخاتمة.

أقول: ورد في الغيبة: ٢١/٩٠، روايته عن أبي علي أحمد بن يعقوب بن عمّار الكوفي قال حدّثني أبي... وورد بعده في: ٢٢/٩١، روايته عن أحمد بن محمّد بن

---

(١) غيبة النعماني: ٥/٥٤ و٧، ١٢/١١٥، ٤/١٦٣، ١٢/١٩٩، ٧/٢٥١.

(٢) نقله عنه في البحار ٣٦: ٢١١/٣٤٥، وفيه: محمّد بن إسماعيل النحوي.

(٣) ورد في كامل الزيارات ب١٠/٧٢ رواية جعفر بن قولويه عن أبي عبدالله محمّد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار (وأيضاً في ب ٥/٧٦، ٣/٩٥) فالشيخ النوري ﷺ يرىٰ أنّ هذا والد أبي علي أحمد ـ المذكور في مشايخ النعماني ـ فذلك أضاف «أحمد» إلىٰ نسبه بعد «محمّد» ثمّ إنه كان في نظره «يعقوب» حفيد «عمّار» ففي النسب اختصار، كما أنّ في مقدّمة الغيبة: ١٤، استظهر أنّ أباعلي أحمد هو أبو علي أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي المترجم في رجال النجاشي: ٢٣٦/٩٥، وفهرست الشيخ: ٧٨/٢٩ ورجاله: ٦٠١٧/٤١٦ = ٩٧، ففي العنوان المترجم اختصار شديد في النسب، والظاهر صحّة ما أفاداه هنا.

يعقوب قال حدّثنا أبوعبدالله الحسين بن محمّد قراءة عليه.

فصحّف اسم الراوي في السند الثاني في بعض النسخ إلىٰ (محمّد بن أحمد بن يعقوب)، فأضيف هذا الرجل إلىٰ قائمة مشايخ النعماني، وإلّا فهذا نفس الرجل المذكور في الخاتمة برقم «يو».

والعجب أن محقّقي الخاتمة لم ينبّهوا إلىٰ هذا، مع إرجاعهم إلىٰ الغيبة في الهامش.

تنبيهان:

الأوّل: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:

[١٤] يد ـ علي بن الحسين المسعودي صاحب (إثبات الوصيّة ومروج الذهب)، عن محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم.

وفي مقدّمة الغيبة (رقم ١٠): علي بن الحسين [المسعودي][١] حدّثه بقم ظاهراً.

وعلّق في هامشه: الظاهر هو علي بن بابويه القمّي، وكأنّ لفظة «المسعودي» زائدة من النسّاخ، حيث إنّ المراد ـ ظاهراً ـ صاحب المروج، كما ذكرناه في الهامش، وهو لم يدخل بلدة قم قطّ، ولم ينصّ به أحد، وبقرينة شيخه محمّد بن يحيىٰ العطّار هو علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف...

وقد أشار إلىٰ هذا الكلام في ص ٢٨٥، هامش ٤، من الكتاب فعلّق علىٰ سند هذا نصّه؛ [: أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقمّ] ما لفظه: بقرينة قوله «بقم» أنّ المراد بعلي بن الحسين، علي بن بابويه المعروف.

إلىٰ آخر كلامه.

وهنا عدّة ملاحظات:

الملاحظة الأولىٰ: التزم بعض المحقّقين بأنّ علي بن الحسين المسعودي متعدّد، فشيخ للنعماني هو صاحب إثبات الوصّية، وليس هو صاحب مروج الذهب

---

(١) ورد علي بن الحسين المسعودي ـ مع لقبه ـ في النعماني: ٤٣/١٨٨، ٣٨/٢٤١، ٢/٣١٢.

المعروف، فإنّه عامّي كما يظهر بوضوح من المروج، ومن كتابه التنبيه والإشراف، بخلاف مؤلّف إثبات الوصيّة.

فبناءً علىٰ هذا الرأي ينتفي رأساً كلام مؤلّف خاتمة المستدرك والكاتب لمقدّمة النعماني، ولا حاجة إلىٰ القول بزيادة «المسعودي» بعد «علي بن الحسين» في إسناد الغيبة أصلاً.

الملاحظة الثانية: لو كان المراد من علي الحسين في مشايخ النعماني هو صاحب المروج لم يكن هنا إشكال أيضاً إذ قد صرّح في المروج بوروده إلىٰ بلدة قم[1].

الملاحظة الثالثة: لم يظهر لنا وجه ما ذكره في مقدّمة الغيبة من أنّ تحديث علي ابن بابويه للنعماني كان بقم ظاهراً.

فإن كان من جهة كون علي بن بابويه من أهل قم، ففيه أنّ علي بن بابويه دخل بغداد سنة ٣٢٣ (وقيل: سنة ٣٢٨)[2] فمن المحتمل أخذ النعماني عنه في بغداد، ولا

(١) مروج الذهب (٤٣٥/١) نبّه علىٰ ذلك السيد محمّدرضا الحسيني الجلالي في مقدّمة الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص٥٢.

(٢) ورد في رجال الشيخ في ترجمة علي بن بابويه: «روىٰ عنه التلعكبري قال: سمعت منه في السنة التي تهافتت فيها الكواكب دخل بغداد فيها». (٤٣٢: ٦١٩١/٣٤ = ٣٤)، وفي غيبة الطوسي: ٢٧٠/٣٢٢، عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه قال: حدّثني جماعة من أهل بلدنا المقيمين كانوا ببغداد في السنة التي خرجت القرامطة علىٰ الحاج، وهي سنة (تناثر) الكواكب أنّ والدي رضي الله عنه، كتب إلىٰ الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه يستأذن في الخروج إلىٰ الحجّ، فخرج في الجواب: لا تخرج في هذه السنة... وإن كان لابدّ فكن في القافلة الأخيرة، فكان في القافلة الأخيرة فسلم بنفسه وقتل من تقدّمه في القوافل الأخر.

وسنة تناثر الكواكب هي سنة ٣٢٣ فقد ذكر في التنبيه والاشراف ص٣٣٨ تصحيح الصاوي، القاهرة ١٣٥٧هـ، والكامل لابن الأثير ٨: ٣١١، أنّ في الليلة التي وقعت القرامطة بحاجّ العراق في ذي‌القعدة سنة ٣٢٣ انقضت الكواكب (وفي التنبيه: انقضاض الكواكب) فعليه فما في رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، ١٠٢٦/٣٧٧، من كون سنة تناثر الكواكب هي سنة ٣٢٩، خطأ علىٰ الظاهر

←

دليل أصلاً علىٰ ورود النعماني إلىٰ قم.

هذا وفي السند قرينة علىٰ عدم كون تحديث علي بن الحسين المسعودي للنعماني بقم، وهي قوله: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم[١]، فإنّ تقييد تحمّل الرواية بقم، يدلّ بوضوح علىٰ عدم كون أداء علي بن الحسين للحديث في قم، بل إنّما تحمل الحديث في هذا البلد ثم أدّاه في مكان آخر.

الملاحظة الرابعة: قد يخطر بالبال أنّ قوله: «حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم» يشير إلىٰ عدم كون الراوي ـ أي علي بن الحسين ـ من أهل قم، بل كان من غيره، فورد إلىٰ هذا البلد وأخذ عن أهله.

فعليه يبعد أن يكون المراد من علي بن الحسين هو علي بن الحسين بن بابويه وهو «شيخ القمّيين في عصره ومتقدّمهم وفقيهم وثقتهم»[٢]، ولم يدلّ دليل علىٰ سكونته في غيره[٣] وإنّما ورد في بغداد ـ مثلاً ـ مسافراً إلىٰ الحج.

هذا والتقييد بقوله «بقم» وإن ضعّف كون المراد من علي بن الحسين هو ابن بابويه، لكن يشكل الاعتماد عليه كدليل قطعي إذ يصحّ هذا التقييد لو كان تحديث

← كما نبّه عليه في قاموس الرجال ٧: ٤٣٧، ويؤكّده نقل غيبة الطوسي المتقدّم إذ الحسين بن روح مات سنة ٣٢٦.

وفي رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، عن الكلوذاني قال: أخذت إجازة علي بن الحسين بن بابويه لمّا قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة... ولعلّ «ثمان» مصحف «ثلاث» واحتمال تعدّد قدومه بغداد لعلّه بعيد فلاحظ.

(١) غيبة النعماني: ١٦/٨٥، ١١/١١٥، ٥/٢٨٥، ٢/٣١٢.

(٢) رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦١.

(٣) ومنه يظهر أنّه لا يمكن أن يعارض ما ذكرنا بما ذكره الشيخ الصدوق القمّي: حدّثنا حمزة بن محمّد... بقم (الخصال: ٤٠/١١، معاني الأخبار: ١/٣٠١، العيون ١: ٥/٢٢٧، ٤٣/٢٩٢، ٢: ١٣/٦، ٢٤/١٥٩، ١٣/٢٠٩)، فإنّ الصدوق كان نزيل الري ـ كمّا صرّح به النجاشي في رجاله وقد جال في البلدان الإسلاميّة حتّىٰ كان شيخ الطائفة بخراسان. فلم يكن يسكن قم. (النجاشي: ١٠٤٩/٣٨٩).

علي بن الحسين في غير قم كما لو كان في بغداد.

فتحصّل أنّه لو لم ننكر إرادة علي بن بابويه من علي بن الحسين، فلا أقلّ من عدم دليل علىٰ ذلك، ومجرّد كون محمّد بن يحيىٰ العطّار شيخ علي بن الحسين بن بابويه غير كافٍ لإثباته، لعدم دليل علىٰ إنحصار الراوي عنه باسم علي بن الحسين في ابن بابويه.

الثاني: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:

[١٠] ي: أحمد بن محمد بن هوّذة بن هراسة، وقد بدّله في مقدّمة الغيبة بأحمد ابن نصر بن هوذة.

وفي كلا العنوانين خلل، وإن كان العنوان الأخير أصحّ.

فقد ترجم لهذا الرجل في رجال الشيخ (٤٠٩: ٥٩٥٠/ ٣١) هكذا: أحمد ابن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن أبي‌هراسة، يلقّب أبوه هوذة... مات في ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.

ووردت روايته في أمالي الشيخ في مواضع ثلاثة بعنوان: أبي‌سليمان أحمد بن هوذة بن أبي‌هراسة الباهلي(١).

وفي موضع بعنوان: أحمد بن هوذة(٢).

وهو يروي في جميع الموارد: عن إبراهيم بن إسحاق (الأحمري) والظاهر أنّه المترجم في فهرست الطوسي. (١٩٣/ ٨٨١) بعنوان ابن أبي‌هراسة.

ففي عنوان الخاتمة سهوان: زيادة «محمّد» بعد أحمد، وتبديل «أبي‌هراسة» بـ«هراسة».

وفي عنوان مقدّمة الغيبة سهو واحد.

والصواب فيه إمّا: أحمد بن نصر هوذة أو أحمد بن نصر ابن هوذة ـ بإثبات

---

(١) أمالي الشيخ: ٤٧٩/ ١٠٤٨، ٤٨١/ ١٠٥١، ٤٩٥/ ١٠٨٥، (المجلس ١٧/ ١٧ و٢٠ و٥٤).

(٢) أمالي الشيخ: ٦٨٨/ ١٤٦١ (المجلس ٣٩/ ٤).

ألف ابن هوذة[1] ـ بناء علىٰ كونه وصفاً لأحمد وليس هوذة اسماً لوالد نصر، بل هو لقب لنصر نفسه.

سائر مشايخ النعماني:

ورد في غيبة النعماني: ١٠٨، أقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري[2]...

وفي غيبة الطوسي: ٢٢٥/٢٥٧، بسنده إلىٰ النعماني عن يوسف بن أحمد (محمّد خ ل) الجعفري قال: حججت سنة ستّ وثلاثمائة، وجاورت بمكّة تلك السنة وما بعدها إلىٰ سنة تسع وثلاثمائة، ثمّ خرجت عنها منصرفاً إلىٰ الشام.

فهذان شيخان للنعماني يضافان إلىٰ قائمة مشايخه فيكون المجموع (١٩) شيخاً.

تلامذة النعماني:

١ ـ أبوالحسين محمّد بن علي الشجاعي الكاتب[3].

هو عمدة تلامذته، وقد كتب نسخة الغيبة من نسخة المؤلّف، ورواها للمشايخ، واقتصر عليه في مقدّمة الغيبة.

٢ ـ أبو غالب الزراري أحمد بن محمّد[4].

٣ ـ أبوالمرجا محمّد بن علي بن طالب البلدي[5].

---

(١) ونظير ذلك محمّد بن علي ابن الحنيفة، وأحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، فإنّ الحنيفة وصف أمّ محمّد وعقدة لقب محمّد كما صرّح به الخطيب (تاريخ بغداد ٥: ١٤) ولذلك أثبت ألفه في غيبة النعماني لتوصيفه بعض الأعلام به وحبّذا لو كان المصحّح صرّح بنكتة ما صنعه في مقدّمة الكتاب أو هامشه.

(٢) وفي الغيبة: ٣٢٨، وجدت هذا الحديث عند بعض إخواننا ولم أعرف الرجل.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣، غيبة النعماني: ١٨ (وفيه البجلي ويحتمل كونه مصحفاً من الشجاعي) غيبة الطوسي: ٩٠/١٢٧، ٢٢٥/٢٥٧.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري: ٩٦/١٧٩، النابس: ٢٣٠.

(٥) كنز الفوائد ١: ٣٥٢، وقد صحف في مطبوعته طالب بأبي طالب، أنظر ١: ٨٧، ٣٢٨، ٢: ٦٧، النابس: ٢٣٠.

٤ ـ علي بن محمّد بن يوسف الحرّاني[١].

الغرض من تأليف الغيبة:

في فترة الغيبة للإمام الثاني عشر، وبعد وفاة علي بن محمّد السمري آخر النواب الأربعة في سنة ٣٢٨أو ٣٢٩ خاصّة، ودخول الغيبة الكبرىٰ، وقعت الطائفة في الحيرة وارتدّ ـ بعض مَن لم يركن إلىٰ العلم ممّن وقف عليهم النعماني في بغداد والشام ـ عن طريق الحقّ، فرأىٰ شيخ الطائفة الإماميّة أبوعبدالله النعماني بعد سنين قليلة منها وجوب القيام لهداية الناس إلىٰ الحقّ بنشر أحاديث النبيّ صلّى الله عليه وآله وأهل بيته في الغيبة، وما يدور حولها.

وقد أشار إلىٰ ذلك في مقدّمة كتابه (: ٢٠) فقال: أمّا بعد، فإنّنا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة إلىٰ التشيّع... قد تفرّقت كلمُها وتشعّبت مذاهبها... فطار بعضها عُلوّاً وانخفض بعضها تقصيراً، وشكّوا جميعاً إلّا القليل، في إمام زمانهم ووليّ أمرهم... للمحنة الواقعة بهذه الغيبة... فقصدت القربة إلىٰ الله عزّوجلّ بذكر ما جاء عن الأئمّة الصادقين الطاهرين من لدن أميرالمؤمنين إلىٰ آخر ما روي عنهم في هذه الغيبة (ص٢٣)[٢].

فكان لهذا الكتاب وأمثاله، ككمال الدين للشيخ الصدوق، الأثر المطلوب في هداية العصابة المتحيّرة، واجتمعت الشيعة علىٰ الطريقة المستقيمة، حتّىٰ لم يبق من المذاهب المتشعّبة عن التشيّع بعد مُضيّ الإمام العسكري عليه السلام عين ولا أثر في أواخر

(١) مجمع الدعوات: ٢٣٣، وقد عبّر عن النعماني فيه بأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن جعفر النعماني الكاتب، وفيه زيادة «بن عبدالله» فكأنّه كان مصحفاً من أبي عبدالله فادرج النسخة المصحّفة في المتن في غير موضعها ثمّ جمع بينهما كما وقع كثيراً في النسخ.
(٢) لاحظ الغيبة: ٢٧، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٩١، ١٩٦، ٢١١.

القرن الرابع[١].

وكيف كان، فالذي يبدو أنّ أشدّ المذاهب علىٰ الإماميّة في تلك الفترة، كانت هي الإسماعيليّة، فلذلك لم يتصدّ النعماني لردّ فرقةٍ غيرها.

فعقد باباً لذكر إسماعيل بن أبي عبدالله[٢] وأثبت فيه أنّه ليس بإمام، وإنّما الإمام هو أبو الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام.

وكأنّ إدّعاء القائم الفاطمي للمهدويّة كان من أسباب تأليف الكتاب.

فأشار النعماني إلىٰ بطلان هذا الإدّعاء من قبل الطائفة التي وصفها (البائنة المبتدعة) وذكر حرب الفاطمي مع أبي يزيد الأموي، فمرّة يظهر عليه ويهزمه، ومرّة يظهر هو علىٰ أبي يزيد، في موضع من الكتاب[٣].

فلعلّ لذلك أيضاً صنّف النعماني كتاباً في الردّ علىٰ الإسماعيليّة[٤].

---

(١) نقل عن الشيخ المفيد في الفصول المختارة: ٣٢١، أنّه قال: بعد تفصيل الفرق الأربع عشرة للإماميّة التي نشأت بعد وفاة الإمام أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام: «وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة إلّا الإماميّة الإثنا عشريّة القائلة بإمامة ابن الحسن، المسمّىٰ باسم رسول الله، القاطعة علىٰ حياته... وهم أكثر فرق الشيعة عدداً وعلماء ومتكلمين و... وهم وجه الإماميّة ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة ومن سواهم منقرضون لا يعلم أحد من جملة الأربع عشرة فرقة، التي قدمنا ذكرها ظاهراً بمقالة... وإنّما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت».

وهذه العبارة ـ كما ترىٰ ـ واضحة في الدلالة علىٰ انقراض الفرق المبتدعة التي نشأت بعد وفاة الإمام العسكري وأمّا فرق الشيعة المتشعّبة قبل ذلك كالواقفة والفطحيّة فلا يتحدث المفيد عنها ولا حكم بانقراضها بل لعلّ في عبارته إيماء إلىٰ وجودها، فلا منافاة بينها وبين ما ورد في مقدّمة خصائص الأئمّة: ٣٧، ممّا يظهر منه بقاء الواقفة إلىٰ سنة ٣٨٣ بوجه ـ كما سمعت من بعضهم يذكر ذلك معترضاً علىٰ الشيخ المفيد رحمه الله!!

(٢) الغيبة: ٣٢٤، باب ٢٤.

(٣) الغيبة: ٢٤٥ و٢٤٦.

(٤) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

وأمّا سائر المذاهب المبتدعة فلم تكن لها شوكة ولا سطوة تستدعيان المواجهة بالبحث والردّ عليها بالخصوص.

الفصل الثاني: مصادر الغيبة للنعماني

لم يصرّح النعماني بذكر مصادر كتابه، كغيره من القدماء إلّا واحداً، وهو كتاب سُليم بن قيس الهلالي(١).

لكن يمكن كشف مصادر كتابه بالتدقيق في أسانيده، ومقارنة بعضها بالآخر، اعتماداً علىٰ الطرق المتداولة. وقبل أن نذكرها، لابدّ أن نشير إلىٰ نقطة هامّة وهي أنّ أخذ الحديث في زمن النعماني ـ بل قبله ـ كان في الأكثر بالقراءة في الكتب(٢) ـ وأمّا النقل بالسماع من المشايخ فنادر جدّاً ـ فالسند الواحد كان ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الطريق إلىٰ مؤلّف الكتاب.

القسم الثاني: الأخذ من مؤلّف الكتاب نفسه.

القسم الثالث: السند المذكور في الكتاب.

فمثلاً نرىٰ في (الكافي) هذا السند:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام.

---

(١) الغيبة: ٦٨.

(٢) قال الصدوق في مقدّمة الفقيه ١: ٣، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع.

وقد أشار في مشيخة التهذيبين أيضاً بكون أحاديثها مأخوذة من الكتب والأصول (مشيخة التهذيب: ٤، مشيخة الاستبصار ٤: ٣٠٥) وهناك عبائر وقرائن أخرىٰ تدلّ علىٰ كون الأخذ في تلك الأزمنة في الأكثر من الكتب، لا مجال هنا لذكرها.

فالخبر إن كان مأخوذاً من كتاب الحسين بن سعيد أمكن تقسيم السند إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الطريق إلىٰ المصدر، بواسطة محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد ابن عيسىٰ.

القسم الثاني: مؤلّف الكتاب وهو: الحسين بن سعيد.

القسم الثالث: السند في المصدر وهو: القاسم بن محمّد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه‌السلام.

لكن الإشكال في عدم وجود قرينة تعيّن المصدر الذي أخذ المصنّف الحديث منه، حتّىٰ نميّز بها أحد الأقسام الثلاثة.

لكن يمكن استعلام ذلك من تتبّع قرائن عامّة أو خاصّة بكتاب خاصّ.

فإن كان مصدر موجود يحتمل الأخذ منه أمكن إثبات ذلك أو نفيه بالمقايسة إلىٰ ذاك المصدر، ومقارنة أحاديثه بأحاديث الكتاب، فقد يقضي الترتيب أو قرينة أخرىٰ علىٰ الأخذ، وقد يقضي تغاير الأحاديث متناً أو سنداً أو من جهة أخرىٰ علىٰ عدم الأخذ.

ولم نحصل من هذا القسم في مصادر غيبة النعماني إلّا مصدراً واحداً وهو: محمّد بن يعقوب الكليني، فقد أخذ من كتابه الكافي في موارد عديدة سنذكرها في الفصل الثالث.

وإن لم يكن المصدر موجوداً أشكل الأمر شيئاً ما، لكن القرائن تؤكّد احتمال الأخذ منه، بل قد توصلنا إلىٰ الاطمئنان بذلك.

فلنذكر ما وجدت من القرائن في غيبة النعماني:

القرينة الأولىٰ: وردت في الغيبة روايته عن ابن عقدة، قال: حدّثني فلان من كتابه.

فلا يبعد أخذ النعماني لهذه الروايات من كتب مشايخ ابن عقدة، إذ لم نجد لابن عقدة كتاباً يناسب أخذ هذه الأخبار منه، فلا يبعد كونه واسطة إلىٰ كتب هـؤلاء المشايخ، وتؤكّد ذلك بعض القرائن الآتية أيضاً.

القرينة الثانية: إنّ الرواة الواقعين في الطرق إلىٰ الكتب رواة مصرّح بأسمائهم وليس في إسنادها عبارات مثل «رفعه» أو «بإسناد له» أصلاً بل الظاهر عدم وجود «رجل» أو «بعض رجاله» أو «عمّن ذكره» فيهم، كما يشهد له التتبّع في أسانيد فهرستي الشيخ والنجاشي[1] ومشيخات التهذيب والاستبصار والفقيه.

فلو رأينا في السند هذه العناوين المبهمة اطمأننّا بأنّ مصدر الحديث وقع قبله في السند، فإن وقع قبل هذا العنوان المبهم راوٍ واحد في السند حصل المراد، وإلّا يجب تتبّع سائر القرائن لتعيين المصدر.

وتلحق بهذه القرينة قرينة أخرىٰ وهي: أنّ الرجال المجهولين جداً الذين لم يردوا إلّا في سند واحد أو أسانيد قليلة جدّاً، يبعد كونهم واقعين في الطرق، ومؤلّفين للكتب، فيمكن استظهار كون المؤلّف قبلهم.

القرينة الثالثة: وقوع التحويل أو الإضمار بشكل خاصّ يأتي توضيحه.

القرينة الرابعة: إذا تكرّرت أوائل السند في عدّة أسانيد متوالية، إمّا تعليقاً أو بالإضمار أو بقوله: «بهذا الإسناد» أو مصرحاً، أمكن جعل ذلك إمارة لكشف المصدر، علىٰ توضيح سيأتي.

---

(١) لم نجد في رجال النجاشي وفهرست الشيخ عبائر مبهمة كـ«رفعه» أو «بإسناد له» في ثنايا الطرق أصلاً بل لم نجد فيها سائر العناوين المبهمة كعمن ذكره و«بعض أصحابه» إلّا في موارد نادرة في خصوص الطريق إلىٰ من ليس بصاحب كتاب معروف كعلي بن يقطين وزرارة وسلمان الفارسي (رجال النجاشي: ٧١٥/٢٧٣، فهرست الشيخ: ٣٠٢/٨٠، ٣٢٨/٨٠، ٤٣٩/١٠٤، ٦٩٠/١٥٥) فيمكن دعوىٰ الاطمينان بعدم وقوع الراوي المبهم في الطريق إلىٰ الكتب التي إليها المرجع وعليها المعوّل...

وقد استفدنا من هذه القرينة لكشف مصادر الكافي في كثير من الموارد خصوصاً في المجلّد الثامن منه (= الروضة) عسىٰ أن نوفّق لنشر ما كتبنا في ذلك.

القرينة الخامسة: إذا جمعنا أسانيد الكتاب ورتبناها علىٰ ترتيب المعجم، لرأينا أنّ أوائل جملة من الأسانيد متكرّرة، وإنّما يقع التشعّب والاختلاف في أواخرها.

فأمكن جعل هذا من قرائن كشف المصدر، حيث أنّ الطريق إلىٰ الكتاب واحد حقيقة، وأمّا السند الواقع في الكتاب فيختلف لا محالة في مختلف المجالات.

وهذه القرينة أهمّ القرائن العامّة لكشف المصدر في كتب الحديث.

وهنا نكتة هامّة بالنسبة إلىٰ القرائن الأربع الأخيرة وهي: أنّ اللازم ثبوت الكتاب لمن يحكم بكونه مصدر الحديث، إمّا بتصريح أئمّة الرجال وأرباب الفهارس أو بغيره من القرائن.

فلذلك قد نحكم بكون النقل شفهياً رغم توفّر بعض القرائن المتقدّمة، لعدم تحقّق هذا الشرط فيه، بل يمكن الاستفادة من عدم التصريح بكون الرجل صاحب كتاب، لنفي كونه مصدر الحديث.

فإذا كان جميع رواة السند كذلك إلّا واحداً تعيّن كون كتابه المصدر.

لكن هذه بمجرّدها ومن دون ضمّ نكتة أخرىٰ إليها، غير كافية لإثبات ذلك، لعدم استقصاء الفهارس لأرباب الكتب.

وسنذكر جملة من أرباب الكتب في مشايخ ابن عقدة ممّن لم يذكروا في كتب الفهارس مع تصريح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم.

هذا ما يمكن أن يُستند إليه لمعرفة مؤلّف المصدر.

وأمّا نفس المصدر فنحتاج في معرفة اسمه إلىٰ المراجعة إلىٰ الفهارس خصوصاً رجال النجاشي لتصدّيه لذكر أسماء ما تيسّر له من الكتب.

فإن حصل للمؤلّف كتاب واحد يمكن أخذ الحديث منه فالأمر سهل.

وإلّا، يجب تدقيق النظر في الخبر ومقارنة مضمونه مع عناوين الكتب

المذكورة له في الفهارس، عسىٰ أن نتوصّل إلىٰ اسم الكتاب الذي أخذ الحديث منه.

هذا ملخص من مناهج الكشف عن المصادر التي تعتمدها كتب الحديث.

فلنوضّح ذلك ولنذكر مصادر كتاب غيبة النعماني اعتماداً علىٰ هذا، مع ذكر القرائن المعتمدة في ذلك فنذكر كلّ قرينة من القرائن الخمس ونفحص عن اسم المؤلّف والكتاب الذي يمكن الأخذ منه:

أمّا القرينة الأولىٰ:

فقد وردت أحاديث في غيبة النعماني في مواضع عن أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة الكوفي عن مشايخ صرّح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم، وهم:

١ ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي (: ٢/٥١، ٦/٢٠٤، ٣٥/٢٤٠، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ٤٠/٢٦٩). وورد اسمه في مواضع أخرىٰ أيضاً[١].

يروي أحمد بن يوسف فيها جميعاً عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة، وعن الحسن بن علي تتشعب الأسانيد.

وأحمد بن يوسف بن يعقوب غير مذكور في الفهارس وإنّما ذكر ضمن طرقٍ، صرّح في بعضها بأخذ ابن عقدة من كتابه[٢].

والظاهر أنّ أحمد بن يوسف بن يعقوب أخذ من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة المؤلّف لعدّة كتب يحتمل الأخذ منها، ككتاب الفتن ـ وهو كتاب الملاحم ـ وكتاب القائم؛ الصغير، وكتاب الدلائل، وكتاب الغيبة[٣]، وأمّا كتابه الرجعة فلا

---

(١) الغيبة: ٣/٣٤، ٦/٥٤، ١/١٩٤، ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٢١/٢٣٤، ٣٧/٢٤١، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٤/٢٦٣، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠.

(٢) رجال النجاشي: ٧/١١، (وفيه: في شوّال سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين)، ٣٢٨/١٢٧، (وفيه: من كتابه وأصله في رجب سنة تسع ومائتين، ولعلّ «وستون» سقط: بعد «تسع مائة»)، ١١٠٣/٤١٤.

(٣) رجال النجاشي: ٧٣/٣٧.

يخلو الأخذ منه عن بُعد، نظراً إلىٰ مضمون الأخبار المنقولة في النعماني[1].

٢ ـ أبوعبدالله جعفر بن عبدالله المحمّدي.

أخذ ابن عقدة عنه في المحرّم سنة ثمان وستين ومائتين (: ٢٧) وفي رجب من هذه السنة (: ١/٣٢٤، وفي: ٤/٣٥ مع سقط في الإسناد، ولاحظ: ١٦/٢٠٨)، وروىٰ عنه في: ١٩/٢١١ أيضاً.

وهو جعفر بن عبدالله رأس المذري، ينتهي نسبه إلىٰ محمّد بن الحنفية، وترجم له النجاشي في رجاله: ٣٠٦، وذكر أنّه أوثق الناس في حديثه، ولم يذكر من كتبه إلّا كتاب (المتعة) يروي عنه أحمد بن محمّد بن سعيد، لكن أخباره في النعماني لا ترتبط بمسألة المتعة، فلابدّ أنّها أحدث من كتاب آخر له.

٣ ـ حُميد بن زياد.

أخذ منه في مواضع، منها: (: ٣٠/٩٩، من كتابه وقرأته عليه)، ٢٥/١٧٩، (قراءة عليه من كتابه)، وقد ورد اسمه في مواضع أخرىٰ[2].

ولعلّ الأخبار قد أخذت من كتابه الدلائل أو كتابه ذم من خالف الحقّ وأهله أو كتاب النوادر.

٤ ـ أبو محمّد، عبدالله بن أحمد بن مستورد الأشجعي.

روىٰ عنه في: (: ١/٥١، من كتابه في صفر سنة ستّ وستين ومائتين، ومن غير تصريح بالأخذ عن كتابه في: ٢١/١٧٧).

---

(١) يحتمل أن يكون ما ورد في: ٢/٥١، ٦/٥٤، من كتاب الدلائل ويحتمل كونها من غيره.

وخبر: ١/١٩٤، ٢٤/٢٦٣، بكتاب الفتن أشبه.

وخبر: ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٦/٢٠٤، بكتاب الغيبة أشبه.

وخبر: ٢١/٢٣٤، ٣٥/٢٤٠، ٣٧/٢٤١، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٤٠/٢٦٩، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠، بكتاب القائم أشبه.

(٢) الغيبة: ١/١١١، ٥/١٩٦، ٣٦/٢٤١، ٣/٢٤٨، ١٨/٣٠٦، ١/٣١٧.

لم يذكر في الفهارس.

٥ ـ عليّ بن الحسن بن فضّال.

روىٰ عـنه في: (٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٣٣/٢٦٦، [سنة ٢٧٧]، ٦٢/٢٧٨ [رجب ٢٧٧]، ٢٨٣ [صفر ٢٧٤]، ١٣/٣٠٤، كذلك). وقد ورد اسمه في مواضع كثيرة أخرىٰ[1] لكن لم يعلم الأخذ فيها من كتابه[2].

له كتاب الدلائل، كتاب الغيبة، كتاب الملاحم، كتاب البشارات[3].

٦ ـ أبو محمّد، القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم.

روىٰ عنه في: (٥/١٧١، ٢/٣٠٠، ١/٣٢٦).

وورد اسمه في موارد أخرىٰ في الطريق إلىٰ عبدالله بن جبلة، كما يأتي.

وأمّا الموارد المصرّح فيها باسم الكتاب فالسند في الموردين الأوّلين وقع في الطريق إلىٰ ابن جبلة دون المورد الأخير.

لم يترجم هذا الرجل في كتب الرجال.

٧ ـ محمّد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي.

ذكر في: (: ٢/٢٨٤، ٦/٣٠١) وقد صرّح فيهما بكون التحديث في شوّال سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين.

وهنا سندان آخران في الغيبة يروي فيهما ابن عقدة عن هذا الرجل، جاء في أحدهما تاريخ شوّال سنة إحدىٰ وستّين ومائتين (: ٤٠/١١٠) وفي الآخر شوّال

---

(١) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٢٠/١٧٧، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢٠٩/ذيل ١٧، ١٢/٢٢٩، ١٦/٢٣٢ و١٧، ٣٢/٢٣٩، ١٥/٢٥٧، ١٧/٢٥٨، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣ و٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩، ٤٥/٢٧١، ٥١/٢٧٣، ٥٣/٢٧٤، ١/٢٨٨، ٤/٣٠١ و٥، ٤/٣٠٩، ٣/٣١٢، ١٢/٣١٦، ٣/٣١٧، ١/٣٢٠، ١/٣٢١.

(٢) إلّا في: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠، حيث صرّح بصفر ٢٧٤، وهي نفس التاريخ الذي أخذ فيه ابن عقدة عن كتاب علي بن فضّال.

(٣) رجال النجاشي: ٦٧٦/٢٥٨.

سنة إحدىٰ وثمانين ومائتين (: ٤٠/١١٠)، ولا يبعد وقوع التحريف فيهما وكون الصواب: سبعين بدل ستّين وثمانين.

وكيف كان، فهذا الرجل غير مترجم في كتب الرجال.

٨ـ محمّد بن المفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمّانة الأشعري.

في الأسانيد: (: ٢٩/٩٧، ١/٢٩٩ [رجب ٢٦٥]) وقد ورد اسمه في موارد أخرىٰ أكثرها في الطريق إلىٰ ابن محبوب، ويأتي.

وتبقىٰ موارد أخرىٰ[1] يمكن أخذها أيضاً من كتاب محمّد بن المفضّل.

وقد ترجم النجاشي لهذا الرجل، وذكر أنّ «له كتباً منها كتاب التقيّة، وطريقه إليه هو ابن عقدة، وله كتاب مجالس الأئمّة[2]، ويحتمل أخذ الرواية المذكورة في ٢٩/٩٧، من كتاب (مجالس الأئمّة) هذا.

٩ـ يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان.

روىٰ عنه في: (: ٦/٦٦ [سنة ٢٧٣]، ٢٣/١٧٨)، وورد اسمه مصرّحاً بسنة ٢٧٣ في: ٤/١٢٩، ١٩/١٣٥ أيضاً، وفي ثلاثة من هذه الموارد يروي يحيىٰ بن زكريّا عن علي بن سيف بن عميرة، وفي واحدة منها (: ٢٣/١٧٨) عن يونس بن كليب.

وموارد أخرىٰ يروي فيها ابن عقدة عن يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان، وهو يروي فيها أيضاً عن علي بن سيف بن عميرة (: ٧/٣٣١) أو عن يوسف (يونس خ ل) بن كليب (المسعودي) (: ٦/١٩٧، ٢٢/٢٣٤، ١٨/٢٥٩، وفيه كناه بأبي سليمان، ٢/٣٠٧).

فمن الجائز أخذ الجميع من كتاب يحيىٰ بن زكريا بن شيبان، المترجم في رجال

---

(١) ٢/١١١، ٢٤/٢٣٦، ٨/٢٥١، ١/٢٩٦، ٤/٣٢١.

(٢) رجال النجاشي: ٩١١/٣٤٠.

النـجاشي: ١١٩٠/٤٤٢، بـقوله: أبـوعبدالله الكـندي العـلّاف، الشـيخ الثـقة الصدوق، لا يطعن عليه... له كتب منها: كتاب الفـضائل، ثمّ ذكـر طـريقه إليـه المنتهي إلىٰ ابن عقدة.

ومن المحتمل أخذ الجميع من هذا الكتاب.

وقد عدّ الشيخ الصدوق في كمال الدين: ٤٤٢ ـ نقلاً عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ أبا عبدالله الكندي، من غير الوكلاء مـن أهـل بـغداد ممّـن وقـف عـلىٰ معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورآه، ولعلّه هو هذا الرجل.

القرينة الثانية: عدم ذكر العنوان المبهم في الطريق

قد نرىٰ ضمن السند عبائر كبعض رجاله أو عمّن رواه، فيمكن القول بكون مؤلّف المصدر هو ممن سبقه في السند.

ففي هذا السند المذكور في الغيبة: ٦/٣١٩:

أخبرنا علي بن أحمد البندنيجي: عن عبيدالله بن موسىٰ العلوي، عمّن رواه، عن جعفر بن يحيىٰ...

أمكـن تحـديد مـؤلّف المـصدر في أحـد الرجـلين المـذكورين قـبل «عـمّن رواه»، وأمّـا تـعيينه في واحـد مـنهما بـعينه فـغير ممكـن مـا لم تـنضم قـرينة أخرىٰ.

وأمّا لو وقع قبل العنوان المبهم اسم واحد وكان صاحب كتاب يمكن الأخـذ منه أمكن القول بكونه مصدر الحديث.

مثل ما ورد في الغيبة: ١٣٤، حدّثنا محمّد بن يـعقوب الكـليني عـن بـعض رجاله... (ومثله في: ٥/١٣٨، أنظر: ٣٢٩/ذيل ٢) فأمكن القول بكونه مأخوذاً من كتاب الكليني.

وما ورد في الغيبة: ١/١٦١، أخبرنا محمّد بن همام، عن بعض رجاله.

وفي: ٧/١٦٧، حدّثنا محمّد بن همام بإسناد له.

وفي: ٦/١٥٩، محمّد بن همّام بإسناده يرفعه [وما بعده].

أمكن القول بأنّها مأخوذة من كتاب محمّد بن همّام الذي له من الكتب: كتاب الأنوار في تاريخ الأئمّة عليهم السلام[١].

وقد ورد في الغيبة: ١١/٣٧، حدّثنا محمّد بن همّام بن سهيل، قال: حدّثنا عبدالله بن العلاء المذاري، قال: حدّثنا إدريس بن زياد الكوفي، قال: حدّثنا بعض شيوخنا...

والمظنون كونه من كتاب محمّد بن همام نظراً إلىٰ عدم ورود الراويين الآخرين في غير هذا السند في غيبة النعماني، ونظير ذلك موارد أخرىٰ من غيبة النعماني[٢].

وفي: ٢٣/٩٢، أخبرنا محمّد بن همّام قال: حدّثنا أبوعلي الحسن بن علي بن عيسىٰ القوهستاني...

فلا يبعد أخذه من كتاب محمّد بن همّام، نظراً إلىٰ عدم ورود شيخه في شيء من كتب الرجال والفهارس والأسانيد[٣].

ونظير ذلك ما وقع في النعماني: ١٠/٣٠٢، [محمّد بن همّام، عن محمّد بن أحمد ابن عبدالله الخالنجي].

هذا كلّه لو كان المذكور في أوّل السند صاحب كتاب يمكن الأخذ منه، وأمّا لو لم يكن كذلك فالظاهر كون النقل شفهيّاً، كما في: ٢/١٩٤، (: حدّثنا أحمد بن محمّد ابن سعيد عن بعض رجاله)، ومثله في: ٢٨٥/ذيل ٤.

وهذا الإحتمال وارد في الموارد المتقدّمة أيضاً، لكن احتمال الأخذ من الكتب فيها أقوىٰ.

---

(١) رجال النجاشي: ١٠٣٢/٣٨٠.

(٢) لاحظ غيبة النعماني: ٢/٤١، ٣٧/١٨٦.

(٣) إلّا في الصراط المستقيم ففيه: الحسن بن علي بن عيسىٰ، فيحتمل كونه هذا الرجل.

وأمّا ما ذكرناه ملحقاً بالقرينة الثانية.

فقد ذكرنا بعض أمثلته في ذيل روايات محمّد بن همام آنفاً فلنذكر موارد أخرىٰ:

الأوّل: ورد في غيبة النعماني: ١٨/٨٧، أخبرنا سلامة بن محمّد، قال: حدّثنا أبوالحسن علي بن عمر المعروف بالحاجي...

فالظاهر أخذه من كتاب سلامة بن محمّد، فإن له كتاب الغيبة وكشف الحيرة[1]، لأنّ علي بن عمر هذا لم نجده في غير هذا السند من كتب الرجال والأسانيد.

الثاني: في: ١٩/٨٨، أخبرنا سلامة بن محمّد، قال: أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد السيّاري، عن أحمد بن هلال، قال: وحدّثنا علي بن محمّد بن عبيدالله الخبائي، عن أحمد بن هلال...

والظاهر أنّ هذا المورد أيضاً مأخوذ من كتاب سلامة بن محمّد، فإنّ الحسن بن علي بن مهزيار ـ وإن ورد في جملة من الأسانيد ليكنّه لم يذكر أن له كتاباً، أضف إلىٰ ذلك أنّه لم يرد في غيبة النعماني إلّا في هذا السند.

ويؤكّد الأخذ من كتاب سلامة بن محمّد ما يظهر من رجوع الضمير المستتر في «قال: وحدّثنا»، إلىٰ سلامة بن محمّد كما يأتي.

إذن فالرواية: عن علي بن محمّد بن عبيدالله الخبائي ـ الذي هو رجل غريب لم نجده بهذا العنوان في غير هذا السند ـ قرينة ثالثة علىٰ الأحد من كتاب سلامة بن محمّد.

ويؤيّد ذلك أيضاً أنّ هذا السند ورد بعد الحديث المتقدّم الذي قلنا بكونه مأخوذاً من كتاب سلامة.

---

(١) رجال النجاشي: ١٨/١٣٤.

وهنا أسانيد أخرىٰ لسلامة بن محمّد، لا يبعد أخذها من كتابه أيضاً[١].

القرينة الثالثة: وقوع التحويل والإضمار بشكل خاص

قد يكون في السند ضمير يرجع إلىٰ شخص خاص والإرجاع يكون علىٰ نحو خاصٍ يُشير إلىٰ كون مرجع الضمير هو المصدر للخبر، وقد ذكرنا آنفاً مثالاً له (الغيبة: ١٩/٨٨).

والنحو الخاص من إرجاع الضمير هو إشتمال السند علىٰ التحويل ـ وهو حيلولة سند آخر من أجزاء السند السابق.

وهذه القرينة لا تحتاج إلىٰ الإضمار، بل كيفيّة التحويل بنفسها تشير إلىٰ مصدر الحديث فلنذكر له أمثلة:

المثال الأوّل: ورد في: ٢/١٨٣، ٣، حدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثني جعفر ابن محمّد بن مالك، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وقد حدّثني عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، قالا جميعاً: حدّثنا محمّد ابن سنان..

والسند محوّل كما تدلّ عليه عبارة «قالا جميعاً»، وقوله «وقد حدّثني عبدالله ابن جعفر الحميري» من كلام محمّد بن همّام، فالظاهر كونه المصدر لهذا الحديث.

---

(١) غيبة النعماني: ١٨/١٣٤ (سلامة بن محمّد عن أحمد بن داود عن علي بن الحسين بن بابويه): ٦/١٤٩، (سلامة بن محمّد عن علي بن داود عن أحمد بن الحسن...)، ٦/٢٨٦، (سلامة بن محمّد عن أحمد بن علي بن داود القمّي عن محمّد عن محمّد بن الحسن الصفّار)، فالظاهر وقوع التصحيف في السند الثاني.

ثمّ إنّه ترجم النجاشي [: ٢٣٥/٩٥] لأحمد بن داود بن علي ـ بتقديم «داود» علىٰ «علي»، وكذا في فهرست الشيخ: ٧٧/٢٩، وهو والد الفقيه الجليل محمّد بن أحمد بن داود، ولم نجد ذكراً له في الأسانيد وكتب الرجال بذكر «عليّ» قبل داود، فصحة أحمد بن علي بن داود القمّي ـ بتقديم علىٰ ـ محلّ إشكال فلاحظ.

المثال الثاني: ورد في: ٢/١٦٢، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن خالد، عمّن حدّثه، عن المفضل بن عمر؛ قال الكليني: وحدّثنا محمّد بن يحيىٰ، عن عبدالله بن محمد بن عيسىٰ، عن أبيه، عن بعض رجاله عن المفضل بن عمر، عن أبي‌عبدالله عليه السلام.

تكرار اسم الكليني في السند يشهد بكونه المصدر للخبر.

المثال الثالث: ورود في: ١٩/١٣٥، أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان، في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا علي بن سيف بن عميرة، عن أبيه، عن حُمران بن أعين، أنّه قال: وصفت لأبي‌عبدالله عليه السلام... فأورد الخبر ثمّ قال:

وعن علي بن سيف، عن أخيه الحسين، عن معاذ بن مسلم، عن أبي‌عبدالله عليه السلام.

والمثال ـ وإن لم يكن من التحويل حقيقة ـ لكن قريب منه، ويمكن الاستشهاد به لتعيين مصدر الحديث.

في هذا المثال احتمالان:

الأوّل: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان.

الثاني: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب علي بن سيف[1].

فعلىٰ هذا الاحتمال يكون اسم مؤلف الكتاب متكرّراً في السند الأوّل.

وأمّا علىٰ الاحتمال الأوّل فقوله: «وعن علي بن سيف»، ابتداء السند الواقع في المصدر.

وهذه القرينة لا تثبت أحد هذين الاحتمالين، والأظهر ـ بملاحظة ما تقدّم في

(١) ذكر النجاشي في ترجمة علي بن سيف بن عميرة بعد نسبة كتاب كبير إليه: ...حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان قال حدّثنا علي بن سيف بكتابه (: ٧٢٩/٢٧٨).

القرينة الأولىٰ ـ هو الاحتمال الأوّل.

المثال الرابع: ورد في: ١٦/٨٥، أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد ابن يحيىٰ العطّار بقم، قال: حدّثنا محمّد بن حسّان الرازي، قال: حدّثنا محمّد بن علي الكوفي، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن يوسف، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله عليه السلام.

وقال: محمسد بن حسّان الرازي: وحدّثنا به محمّد بن علي الكوفي، عن محمّد ابن سنان، عن زيد الشحّام، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام.

قد يوهم تكرار «محمّد بن حسّان الرازي» كونه المصدر لهذا الخبر، لكن ليس له كتابٌ يحتمل أخذ الخبر منه[1].

بل الظاهر ـ خصوصاً بملاحظة ما سنذكر في القرينة الخامسة ـ كون المصدر هو كتاب محمّد بن علي الكوفي، وإنّما كان محمّد بن حسّان راوياً لهذا الكتاب، لكن حيث كان من المتعارف في الأزمنة السابقة ذكر الراوي للكتاب أيضاً في أوّل السند أحياناً[2]، تكرّر اسم محمّد بن حسّان فيه.

---

(١) لاحظ رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨.

(٢) وقد يوجب ذلك نسبة الكتاب إلىٰ الراوي فمثلاً نسب كتاب الحسين بن سعيد إلىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ وظنّ كونه نوادر ابن عيسىٰ وطبع بهذا الاسم لورود اسم ابن عيسىٰ في أوّل سند الكتاب (لاحظ مقالة كتاب حسين بن سعيد يا نوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ في آينهٔ پژوهش، مرآة التحقيق، عدد٤٦، ص٢٣ ـ ٢٦). ونظير ذلك في ثنايا كتب الرجال (لاحظ: رجال النجاشي: ٩٧٤/٣٦٢، ١٢٢١/٤٥٢).

وفي فهرست الشيخ: ٦١٧/١٤٧، في ترجمة محمّد بن حسّان الرازي له كتب منها كتاب ثواب القرآن، أخبرنا به ابن أبي جيّد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد ومحمّد بن يحيىٰ وأحمد بن إدريس عنه عن محمّد بن علي الصيرفي عن إسماعيل بن مهران عن الحسن بن علي بن أبي حمزة. والضمير راجع إلىٰ محمّد بن حسّان كما يعلم من رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨، فذكر بقيّة السند شاهد علىٰ أنّ الكتاب هو كتاب فضائل القرآن للحسن بن علي بن أبي حمزة (فهرست الشيخ: ٧٤/٥١، ـ مع تصحيف ـ رجال النجاشي: ٧٣/٣٧). وإنّما وقع محمّد بن حسّان في طريقه إليه.

ومن هذه الأمثلة تعرف أنّ لهذه القرينة صوراً مختلفة:

فتارةً يتكرّر اسم مؤلّف المصدر لدىٰ التحويل إمّا مصرّحاً (كالمثال الثاني ومثله في: ٣٦/١٨٥، وقال أحمد بن هلال).

أو مضمراً (كما تقدّم عن الغيبة: ١٩/٨٨).

أو يكون المذكور في صدر التحويل مشايخ مؤلّف المصدر (كالمثال الأوّل وكذا المثال الثالث ـ علىٰ التحقيق ـ).

أو يكون في أوّل السند الجديد تكراراً لاسم راوي كتاب المصدر (كالمثال الرابع).

فتعيين المصدر يحتاج إلىٰ ضمّ قرائن أخرىٰ.

وينبغي التنبيه هنا علىٰ أمرين:

الأوّل: أنّ هذه القرينة تتوقّف علىٰ فهم مفاد السند وإثبات وقع التحويل فيه، و تبيين كيفيّته، فقد يشكل هذا الأمر في بعض الأسانيد.

مثلاً: ورد في: ٣/١٨١، حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثني محمّد ابن علي التيملي، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وحدّثني غير واحد عن منصور ابن يونس بزرج.

لا إشكال في أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع يروي عن منصور بن يونس، فقد روىٰ كتابه ـ كما في فهرست الشيخ: ٧١٩/١٦٤، ووقع راوياً عنه في طريق الصدوق إلىٰ منصور بن يونس في مشيخة الفقيه ٤: ٤٨٥، وفي غير واحد من الأسانيد. (لاحظ معجم الرجال ١٥: ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٠).

وإنّما الإشكال في الراوي عن غير واحد، والقائل «وحدّثني».

فقد يوهم السند كون قائل: «حدّثني» في الموضعين من السند، واحداً فيكون الراوي عن غير واحدٍ هو أحمد بن محمّد بن سعيد.

لكن يشكل ذلك بأنّ رواية ابن عقدة المولود سنة ٢٤٩، عن منصور بن يونس الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، بواسطة واحدة، بعيدة جدّاً، خصوصاً مع توسّط «غير واحد» بينهما.

وهنا إشكال آخر في السند وهو «محمّد بن علي بالتيملي» إذ لم نجده في موضع فضلاً عن رواية ابن عقدة عنه.

وحلّ جميع الإشكالات موقوف على ملاحظة سند ورد في النعماني: ٣٤/٢٤٠، وهو: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، قال حدّثنا علي بن الحسن التيملي في صفر سنة أربع وسبعين ومائتين، قال: حدّثني محمّد بن علي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس بزرج.

فالظاهر وقوع خلل في السند المبحوث عنه، وأصله: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثني [علي بن الحسن التيملي عن] محمّد بن علي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وحدّثني غير واحد عن منصور بن يونس بزرج...

ففي السند تحويل، وقوله «حدّثني غير واحد» من كلام علي بن الحسن التيملي، فالظاهر الأخذ من كتابه، وقد تقدّم في ضمن القرينة الأولى جملة ممّا أخذ من كتابه ظاهراً.

الثاني: إنّ هذه القرينة تحتاج إلى ضمّ ما يدفع احتمال كون التحويل ضمن الطريق، فإنّ التحويل ضمن الطريق أيضاً واقع بكثرة، بل أكثر الأسانيد المحوّلة في المجلّد الأوّل من التهذيب من هذا القبيل.

فهذا الاحتمال يدفع في الأمثلة المتقدّمة بعدم تكرّر السند المحوّل في سائر المواضع من الكتاب، والمعهود تكرّر الطريق في الأسانيد كما سنوضّحه في القرينة الخامسة.

بل كيفيّة وقوع التحويل في أكثر الأمثلة السابقة، كانت بحيث تبعّد هذا الاحتمال فراجعها.

لكن لا يمكننا دفع هذا الاحتمال في بعض الموارد:

فقد ورد في: ٢/١٣٧، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، قال: وحدّثنا محمّد بن يحيىٰ وغيره عن أحمد بن محمّد، قال: وحدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه: جميعاً، عن الحسن بن محبوب...

وفي السند تحويل، والضمير المستتر في «قال وحدّثنا» راجع إلىٰ محمّد بن يعقوب الكليني.

وقد ورد في: ١٠/٢٩٣، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني قال: حدّثنا علي بن محمّد ومحمّد بن الحسن عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد: جميعاً عن الحسن بن محبوب.

وفيه أيضاً تحويل ومحمّد بن يحيىٰ هو شيخ للكليني.

فقد يستفاد من التحويل كون مصدر الخبرين هو الكليني.

لكن الاستفادة مشكلة، إذ من المحتمل كون الخبر مأخوذاً من كتاب ابن محبوب والكليني وأسانيده المحوّلة واقعة في الطريق إليه.

وهذا الاحتمال يجيء خصوصاً في سند آخر ورد في: ٦٧/٢٧٩، بعدة أسانيد عن ابن محبوب، حيث لم يرد الخبر في الكافي.

وسنبحث عن هذا السند في القرينة الخامسة، في الطريق إلىٰ ابن محبوب.

نعم هنا وجهان آخران لإثبات كون السندين في: ٢/١٣٧، ١٠/٢٩٣، مأخوذين من الكافي.

أحدهما: مقارنتهما مع الكافي، كما تقدّم.

ثانيهما: وقوع السندين ضمن مجموعة من الروايات المتوالية التي تبتدئ باسم محمّد بن يعقوب، وليس لها جهة مشتركة غيره، لاحظ: ٣/١٣٨ ـ ٨، ٩/١٣٩ ـ ١١، ٢/١٣٩، (وتأمّل في ١)، ٣/١٤٠ ـ ٥، وأيضاً: ١٠/٢٩٣، ١١/٢٩٤ ـ ١٣، ١٤/٢٩٥، ١٥/٢٩٦).

وسنفصّل الكلام عن أخذ النعماني عن الكافي في الفصل الثالث.

القرينة الرابعة: إتحاد أوائل السند في الأسانيد المتوالية وافتراق أواخرها

قد أشرنا ـ آنفاً ـ في آخر البحث المتقدّم إلىٰ كشف أخذ النعماني عن الكافي من توالي أسانيد مبدوءة باسم الكليني، من غير أن تجتمع في غيره من سلسلة السند، فلنذكر أمثلة أخرىٰ لها حتّىٰ تتّضح هذه القرينة.

المثال الأوّل: ورد في:

٥٠/٢٧٣ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثني علي بن الحسن، عن أخيه محمّد بن الحسن، عن أبيه...

٥١ ـ حدّثنا أحمد بن محمسد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد...

٥٢/٢٧٤ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا الحسن ومحمّد ابنا علي بن يوسف...

٥٣ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم...

٥٤ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بهذا الإسناد، عن هشام بن سالم...

وهذه الأسانيد الخمسة تتّحد في أوائلها في «ابن عقدة عن علي بن الحسن» وإنّما يقع الافتراق بعد علي بن الحسن، فالظاهر أخذها من كتاب علي بن الحسن، وقد تقدّم في القرينة الأولىٰ استظهار كونه من مصادر غيبة النعماني.

وأظهر منه ما ورد قبل ذلك في غيبة النعماني:

٢٨/٢٦٤ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، عن العبّاس بن عامر بن رباح الثقفي...

٢٩ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي، عن

الحسن بن علي بن يوسف...

٣٠/٢٦٥ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن أبي‌عمير، عن هشام بن سالم...

٣١ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، بهذا الإسناد عن هشام بن سالم...

٣٢/٢٦٦ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي، عن أبيه...

٣٣ ـ حدّثنا أحمد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي من كتابه في رجب سنة سبع وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا محمّد بن عمر بن يزيد بياع السابري، ومحمّد ابن الوليد بن خالد الخزّاز...

فالظاهر ـ بملاحظة تكرّر السند إلىٰ علي بن الحسن وتفرّقه عنه، وبملاحظة ما هو كالتصريح في الحديث ٣٣، أخذ هذه الأحاديث الستّة من كتاب علي بن الحسن التيملي.

ولاحظ أيضاً: ٣/٣٠٠ ـ ٥/٣٠١.

المثال الثاني: ورد في: ٦/٣٦، وأخبرنا عبدالواحد بن عبدالله، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن رباح الزهري، عن محمّد بن العبّاس الحسنيّ، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة البطائني، عن محمّد الخزاز، قال: قال أبوعبدالله عليه السلام.

٧ ـ وبهذا الإسناد، عن الحسن بن علي بن أبي‌حمزة، عن الحسن بن سري...

٨ ـ وبه، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن القاسم الصيرفي.

٩/٣٧ ـ وبه، عن الحسن، عن كرّام الخثعمي...

١٠ ـ وبه، عن الحسن، عن أبيه، عن أبي‌بصير...

١٢/٣٨ ـ وأخبرنا عبدالواحد، بإسناده عن الحسن، عن حفص بن نسيب فرعان.

وبين رقمي ١٠ و ١٢، خبر من غير هذا الطريق ليس في بعض النسخ، ولعلّه

إضافةً من المصنّف بعد تمام تأليف الكتاب.

فلا يبعد أخذ هذه الأحاديث من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وقد تقدّم في القرينة الأولىٰ (في أحمد بن يوسف بن يعقوب) ذكر أسماء كتب ابن أبي حمزة ممّا يحتمل أخذ النعماني منها.

المثال الثالث: ورد في الغيبة: ١/١٥٨، أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، قال: حدّثنا عُبيس بن هشام الناشري، عن عبدالله بن جبلة عن فضيل...

٢ ـ وبه، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن الحارث بن المغيرة...

٣ ـ وبه، عن عبدالله بن جبلة، عن محمسد بن منصور الصيقل...

ولا يبعد أخذها من كتاب عبدالله بن جبلة، فإنّ له كتاب الصفة في الغيبة علىٰ مذهب الواقفة[1].

المثال الرابع: الغيبة: ١٢/١٣١، حدّثنا محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن ابن محبوب، عن عمرو بن ثابت...

: ١٣/١٣١: وبه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم...

: ١٤/١٣١: وبه، عن ابن محبوب، عن عبدالعزيز العبدي...

والظاهر كونها مأخوذةً من كتاب ابن محبوب مباشرةً، لكن الصواب، كما سنبحث في الفصل الثالث، كونها مأخوذةً من الكافي الراوي بطريقه عن ابن محبوب.

ومن هنا يظهر أنّ هذه القرينة تحتاج إلى ضميمة وهي ما ينفي احتمال الأخذ

---

(١) رجال النجاشي: ٥٦٣/٢١٦، وينبغي هنا أن نشير إلىٰ أنّ جملة من مصنّفي الغيبة كانوا من الواقفة، لكن الظاهر أنّهم استفادوا من الأخبار المسلّمة بين الطائفة في وقوع الغيبة فطبّقوها علىٰ ما ابتدعوه من دعوىٰ الوقف علىٰ أبي الحسن الكاظم ﷺ وكونه القائم الغائب ﷺ فيمكن الاستفادة من هذه الكتب أيضاً في إثبات أصل فكرة الغيبة ولزومها.

بالتوسّط.

ففي المثال الأوّل لم نجد كتاباً لابن عقدة يحتمل أخذ الأخبار منه.

وفي المثال الثاني يحتمل الأخذ من كتاب أحمد بن محمّد بن رباح، وهو أحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح، المترجم في رجال الشيخ: ٢٢٩/٩٢، وفهرست الشيخ: ٧٢/٢٧، وقد ذكرا له كتاب الدلائل، فيمكن الأخذ منه.

وفي المثال الثالث، يحتمل الأخذ من كتاب الغيبة لعبيس بن هشام الناشري.

ونظير هذا الإشكال يأتي في القرينة الخامسة لكن سنذكر هناك تقريباً لدفعه.

ومن هنا يظهر أنّ القرينة الرابعة تحتاج في الأكثر إلىٰ القرينة الخامسة، بل الظاهر أنّ الغالب كونها حالة خاصّة من حالات القرينة الآتية التي هي أهم القرائن.

وينبغي التنبيه هنا علىٰ أمر، وهو: أنّه ورد في الغيبة: ٨/٦٨: ومن كتاب سليم ابن قيس ما رواه أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، ومحمّد بن همّام بن سهيل، وعبدالعزيز وعبدالواحد ابنا عبدالله بن يونس الموصلي، عن رجالهم عن عبدالرزاق بن همّام، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي‌عياش وسليم بن قيس.

وأخبرنا به من غير هذه الطريق هارون بن محمّد، قال... قال: حدّثنا عبدالرزاق بن همّام شيخنا، عن معمّر، عن أبان بن أبي‌عيّاش، عن سليم بن قيس الهلالي.

وذكر أبان أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة.

قال معمر: وذكر أبوهارون العبدي: أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة عن سليم (ص٦٩).

ثم ذكر بعده في: ٩/٧٤، وبهذا الإسناد عن عبدالرزاق، قال: حدّثنا معمر بن راشد، عن أبان بن أبي‌عيّاش عن سليم بن قيس الهلالي...

وقد ذكر نظير العبارة في ما بعده من الأسانيد في (: ١٠/٧٥، ١١/٨١،

١٢/٨٢).

فقد يشكل الأخذ من كتاب سليم بن قيس مباشرة بتكرير «عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم»، في صدر الأسانيد الأربعة، فيوهم كون المصنّف أخذ من كتاب عبدالرزاق وهو أخذ عن كتاب سليم.

لكن لا يبعد كون كتاب سليم مرويّاً عن طريق عبدالرزاق بن همام، وقد ذكر طريق عبدالرزاق إلىٰ سليم في صدر كلّ أسانيده، وأضـاف عـبدالرزاق في بـعض أسانيده طرقاً خاصّة ببعض الأخبار عنه، فلذلك ورد ذكر عبدالرزاق وطريقه إلىٰ سليم في صدر أسناد الغيبة للنعماني أيضاً.

ونظير هذا في ذكر بعض الطريق إلىٰ الكتاب في صدر إسناده وارد في غير ذلك من الكتب أيضاً كالاشعثيات وتيسير المطالب وما تقدّم عن فـهرست الشـيخ في ترجمة محمّد بن حسّان الرازي.

القرينة الخامسة: اتحاد أوائل الأسانيد، وافتراق أواخرها

إذا رتّبنا أسانيد كتب الحديث علىٰ ترتيب حروف المـعجم رأيـنا في أكـثرها ظاهرة خاصّة وهي أنّ الأسانيد تـتّحد غـالباً إلىٰ رجـل خـاصّ ثم تـفترق مـنه وتنشعب، فإذا نظرنا إلىٰ هذا الرجل ألفيناه من مـصنفّي الكـتب التي يمكـن أخـذ الأحاديث عنها.

فهذا الأمر هو أنفع منهج عام لكشف مصادر الكتب.

ويظهر فائدة ترتيب الأسانيد بذلك في الكتب التي أعـدّت له، كـجملة مـن الكتب الرجاليّة للإمام البروجرديﷺ وسماحة سيدنا الوالد ـ دام ظلّه ـ.

وقد استفدنا من هذا المنهج لكشف مصادر غـيبة النـعماني، مـع الاسـتعانة بالبرنامج الكامبيوتري «نور العترة» الذي أعدّه مركز البحوث الكامبيوتريّة للعلوم الإسلامية لمصادر البحار التي منها غيبة النعماني.

وها نحن نذكر المصادر التي كشفنا عنها بهذه القرينة مرتّبة علىٰ أسماء مؤلّفيها

مع ذكر طريق المؤلّف إليها، وفي بعضها بحوث خاصّة نذكرها في ذيلها، وسنجتهد في كشف اسم المصدر الذي أخذ الحديث منه، مستمدّين من كتب الرجال خصوصاً رجال النجاشي:

الحسن بن علي بن أبي حمزة:

ألف ـ قد تقدّم ضمن القرينة الرابعة استظهار الأخذ من كتاب الحسن بن علي ابن أبي حمزة بهذا السند: عبدالواحد بن عبدالله (بن يونس الموصلي) عن أحمد بن محمّد بن (علي بن عمر بن) رباح الزهري، عن محمّد بن العبّاس (بن عيسىٰ) الحسني، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

واستشكلنا هناك باحتمال الأخذ من كتاب الدلائل لأحمد بن محمّد بن رباح، وأحلنا الجواب عنه إلىٰ هنا، فنقول: إن أحمد بن محمّد بن رباح، رجل من مشاهير الواقفة من بيت مشهور، وقد روىٰ عن عمّه علي بن محمّد بن رباح جملةً من الروايات، كما أشار إليه أبوغالب الزراري في رسالته: ١٧٩.

وقد روىٰ عن إبراهيم بن سليمان[١] في طريق النجاشي إلىٰ جماعة من أرباب الكتب، وهم: إسماعيل بن بكر، وعبدالرحمن الفزاري، ومحمّد بن سكين، ومحمّد ثوابا، ومحمّد بن خالد الأحمسي، ومحمّد بن الصباح، ويحيىٰ بن العلاء[٢]، ويوسف ابن يعقوب[٣].

وعن الحسن بن محمّد بن سماعة[٤] في طريقه إلىٰ عبدالله بن أبي يعفور.

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧/٢٩، ٦٢٨/٢٣٧، ٩٦٩/٣٦١، ٩٧٨/٣٦٣، ٩٨٤/٣٦٤، ٩٨٥/٣٦٥.

(٢) رجال النجاشي: ١١٩٨/٤٤٤، وفيه: محمّد بن رباح وهو مصحف والصواب: أحمد بن رباح أو أحمد بن محمّد بن رباح (لاحظ: ٢٢٩/٩٢).

(٣) رجال النجاشي: ١٢١٩/٤٥١، وفيه: إبراهيم بن سالم الخزاز، وفيه تصحيف والصواب: سليمان بدل سالم (لاحظ: ٢٠/١٨).

(٤) رجال النجاشي: ٥٥٦/٢١٣.

وعن القاسم بن إسماعيل[١] في طريقه إلىٰ عبيس بن هشام (وفي طريق الطوسي إلىٰ صباح الحذاء)[٢].

وعن محمّد بن الحسين الصائغ[٣] كتبه.

ومع هذه الطرق المتكثّرة لأحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح، لم نجد وقوعه في الغيبة للنعماني إلّا علىٰ نحوين؛

أحدهما: ما ذكرناه في صدر البحث[٤].

ثانيهما: عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، عن أحمد بن محمّد بن رباح الزهري، عن أحمد بن علي الحميري، عن الحسن بن أيّوب، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي. (عن رجاله)[٥].

فيبعد جدّاً الأخذ عن كتاب أحمد بن محمّد بن رباح، إذ لا يكون هنا وجه معقول غيره لتبرير انحصار روايات كتابه بهذين السندين، مع تكثّر طرقه، وتعدّد مشايخه، فلا ينبغي الإشكال في كون أحمد بن محمّد بن رباح إنّما وقع في طريق النعماني إلىٰ كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وعبدالكريم بن عمرو الخثعمي ـكما يأتي ـ.

ويأتي نظير الإشكال والجواب في جملة من الموارد الآتية أيضاً.

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧٧/٢٢١.

(٢) فهرست الشيخ: ٣٥٨/٨٥.

(٣) رجال النجاشي: ٩٠٠/٣٣٧.

(٤) الغيبة: ٦/٣٦، ١٢/٣٨، (إلّا ١١/٣٧)، ٩/١١٤، ٣١/٢٣٩، ٥/٣٢٢.

(٥) الغيبة: ١٣/٨٤، ١٤/٨٥، (وفيه: وبه عن عبدالكريم بن عمرو)، ١٠/١١٤، ١٦/١٣٣، ٩/١٥١، ١٤/١٥٥، ١٧٢/ذيل٦، ٨/١٧٣، ١٢/١٧٤، ١٥/١٧٥، ٤/٢١٥، ٥/٢١٦، ١٣/٢٣٠، ٥٨/٢٧٧، ٤/٣٢٦.

وينبغي أن نشير أنّ قرب بعض هذه الموارد من بعضها الآخر يؤيّد الأخذ من كتاب عبدالكريم ابن عمرو فلاحظ.

ب ـ روىٰ النعماني بطريق آخر عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي أبي الحسن، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة[1].

وقد صرّح في عدّة مواضع السند بكون ابن عقدة راوياً عن كتاب أحمد بن يوسف[2] ـ كما تقدّم في القرينة الأولىٰ ـ.

والظاهر أنّ كتاب أحمد بن يوسف هو الواسطة بين النعماني وكتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة في هذه المواضع، وفي غيرها ممّا وقع فيه هذا السند.

٢ ـ الحسن بن محبوب (الزرّاد):

(طريقة إليه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة عن محمّد بن المفضل بن إبراهيم (بن قيس بن رمانة) الأشعري، وسعدان بن إسحاق بن سعيد، وأحمد بن الحسين ابن عبدالملك [الزيّات]، ومحمّد بن أحمد بن الحسن القطواني، عن الحسن بن محبوب...)[3].

ويؤكّد ذلك أنّه ورد بعد هذا السند في: ٦٥/٢٧٩، المرويّ عن الحسن بن محبوب عن يعقوب السرّاج... ما لفظه.

٦٦ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن الحسن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين...

---

(١) الغيبة: ٣/٣٤، ٦/٥٤، ١/١٩٤، ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٢١/٢٣٤، ٣٧/٢٤١، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٤/٢٦٣، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠.

(٢) الغيبة: ٢/٥١، ٦/٢٠٤، ٣٥/٢٤٠، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣: ٤٠/٢٦٩، وأنت ترىٰ أنّ هذه الموارد قريبة من الموارد المذكورة في الهامش السابق فنؤيّد كون تلك أيضاً من كتاب أحمد بن يوسف وهو يروي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

(٣) الغيبة: ٢/١٢٧، ٣/١٢٩، ٢/١٣٦، ٣/١٦٣، ٧/١٧٢، ٨/٢٢٨، ٢٧/٢٣٨، ٢٦٠/ذيل ١٩، ٣٥/٢٦٧، ٤٣/٢٧٠، ٦٥/٢٧٩ـ٦٧، ٨/٢٩٢، ٩، ٣/٣٣١.

٦٧ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن ابن محبوب.

وأخبرنا محمّد بن يعقوب الكليني أبوجعفر، قال: حدّثني علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، قال وحدّثني محمّد بن عمران[1]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، قال: وحدّثني علي بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد: جميعاً، عن الحسن بن محبوب.

[قال] وحدّثنا عبدالواحد بن عبدالله الموصلي، عن أبي علي أحمد بن محمّد بن أبي ناشر، عن أحمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام...

وفي سند الكليني تحويل وهو يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم (عن...) ومحمّد بن عمران [يحيىٰ ظ] (عن...) وعلي بن محمّد وغيره (عن...).

والخبر لم أجده في الكافي، فلا يبعد كون السند طريقاً آخر للنعماني إلىٰ ابن محبوب كالطريق الأخير (عبدالواحد بن عبدالله)، ولو صحّ هذا لكان الظاهر كونهما طريقين غريبين للنعماني خصوصاً الطريق الأخير[2] فيحتمل كونه من النقل الشفهي للنعماني، كما يحتمل كون طريق الكليني أيضاً كذلك أو من غير الكافي من كتب الكليني ككتابه في الردّ علىٰ القرامطة[3]، (فتأمّل في متن الخبر).

٣ ـ الحسن بن محمّد بن جمهور

(طريقه: محمّد بن همّام، ومحمّد بن الحسن بن محمّد بن جمهور: جميعاً، عن

---

(١) لم نجد محمّد بن عمران في مشايخ الكليني ولا في رواة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، والظاهر كون عمران مصحفاً من يحيىٰ، ومحمّد بن يحيىٰ من عمدة مشايخ الكليني، ويتوسط غالباً بينه وبين ابن عيسىٰ.

(٢) وأمّا طريق الكليني إلىٰ ابن محبوب فقد ورد بعض تلك الأسانيد المحولة في: ١٢/١٣١، ١/٢٠١، ١٠/٢٩٣، وما يقرب من السند في: ١٣٦/ذيل٢، لكن الظاهر كون الجميع مأخوذاً من الكافي.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧.

الحسن بن محمّد بن جمهور)[١].

ولعلّه قد أخذ من كتابه الواحدة[٢] وقد ذكر في عداد كتب أبيه كتاب صاحب الزمان عليه السلام وكتاب وقت خروج القائم عليه السلام فلاحظ.

٤ ـ عبدالكريم بن عمرو الخثعميّ.

تقدم طريقه إليه في الحسن بن علي بن أبي حمزة، واستدللنا هناك على الأخذ من كتاب عبدالكريم بن عمرو، وذكرنا موارد هذا الطريق فراجع.

٥ ـ عبدالله بن جبلة.

(طريقه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، عن القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، عن عبيس بن هشام الناشري، عنه)[٣].

تقدّم في القرينة الأولىٰ تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد، في موارد ثلاثة[٤]، فيحتمل كون مالم يصرّح بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد، أيضاً مأخوذاً منه.

لكنّ بين ما صرّح بالأخذ منه وما لم يصرّح فرقاً، فإن في موارد التصريح لم يرو عُبيس من هشام، عن ابن جبلة إلّا في مورد[٥] بخلاف سائر الموارد فإنّ عبيس يروي عن ابن جبلة في جميعها، فلا يمكن استظهار كون ما لم يصرّح فيه بالأخذ من

---

(١) الغيبة: ٢٨، ٦٧/ذيل ٧، ٤/١٩٥، ١٠/١٩٨، ١١/٢٢٩، ٤١/٢٤٢.

(٢) قد اختلف في مؤلّف كتاب الواحدة واستظهرنا في رسالتنا حول ابن جمهور كون مؤلّفه هو الحسن بن محمّد بن جمهور وأنّ نسبته إلىٰ أبيه في فهرست الشيخ ورجاله نشأ من فهرست ابن النديم، فلذلك قد يخطر بالبال كون بعض ما ذكر الشيخ في ترجمة محمّد بن جمهور من الكتب من تأليف ابنه الحسن.

(٣) الغيبة: ١/٣٣، ٤/١١٢، ٦/١١٣ و٧، ١/١٥٨ ـ ٣، ٥/١٦٤، ١٠/١٧٤، ٩/٢٠٥، ١٠/٢٢٩، ٢٣/٢٣٥، ٢٠/٢٦١، ٢١/٢٦٢، ٣٦/٢٦٧، ٤٦/٢٧١.

(٤) الغيبة: ٥/١٧١ (و٦)، ٢/٣٠٠، ٣/٣٢٦.

(٥) وهو الغيبة: ٥/١٧١ (و٦).

كتاب القاسم بن محمّد مأخوذاً من كتابه أيضاً، بل الظاهر كونه مأخوذاً من كتاب عبدالله بن جَبَلة مباشرةً (=الصفة في الغيبة)، وكون القاسم بن محمّد واقعاً في طريقه إليه، خصوصاً مع تأيُّده بما تقدّم من تكرّر الأسانيد المتوالية المتّحدة إلىٰ عبدالله بن جبلة والمفترقة عنه[1].

ثمّ إنّا ذكرنا في ما تقدم إشكالاً في ما استظهرنا من أخذ الأخبار من كتاب عبدالله بن جبلة مباشرةً، باحتمال الأخذ من كتاب عبيس بن هشام، فإنّ له كتاب الغيبة أيضاً.

ويردّ الإشكال ما تقدّم نظيره من أنّ عبيس بن هشام لم يقع في غيبة النعماني إلّا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن جبلة، فيبعد أن يكون كتاب عبيس هو المصدر، ومع ذلك كانت جميع رواياته عن عبدالله بن جبلة.

نعم ورد عبيس في مسندين راوياً عن غير ابن جبلة كما مرّ إلّا أنّ ابن عقدة صرّح فيهما بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، ومحلّ كلامنا غير هذه الموارد.

٦ ـ عبدالله بن حمّاد الأنصاري

(طريقه إليه: أبو سليمان أحمد بن هوذة الباهلي، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي بنهاوند، سنة ٢٧٣، عن عبدالله بن حمّاد الأنصاري في شهر رمضان سنة ٢٢٩)[2].

---

(١) الغيبة: ١/١٥٨ ـ ٣.

(٢) الغيبة: ١/٥٧، ١/١٢٧، (صرّح فيه بالمكان والسنتين)، ١٧/٢٠٩، ٣/٢١٥، ٢٨/٢٣٨، ٤٤/٢٤٤ و٤٥، ١/٢٤٧، (مصرّحاً بالمكان والسنتين وشهر رمضان)، ٣٤/٢٦٦، (وكذلك)، ٣٩/٢٦٨، ٤٢/٢٧٢، ٦٤/٢٧٩، ٦٨/٢٨٢، ٤/٢٨٩ (كذلك)، ٨/٣٠٢ (مصرّحاً بالمكان والسنتين)، ١٢/٣٠٣، ٥/٣١٣ (كذلك)، ٨/٣١٥، ١١/٣١٦، ٥/٣١٨، ٨/٣١٩، ٦/٣٢٧، ٩/٣٢٩، ٢/٣٣١ (كذلك)، ثمّ إنّه قد زيد في المطبوعة في: ٣٤/٢٦٦ أحمد بن محمّد بن سعيد في أوّل السند وهو سهو وقد نقله عنه بدونه في البحار ٥٣: ٥٢/٢٩٦.

ولا ريب في عدم الأخذ من كتاب أحمد بن هوذة ـ لو كان صاحب كتاب ـ أو من كتاب إبراهيم بن إسحاق الذي له كتاب الغيبة، وكتاب النوادر، وكتاب جواهر الأسرار[١]، إذ لم تقع رواية أحمد بن هوذة الباهلي أبي سليمان عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي إلّا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن حمّاد الأنصاري[٢].

ثمّ إنّه لم يظهر لنا اسم كتاب عبدالله بن حمّاد، فقد نسب الشيخ في الفهرست والرجال إليه كتاباً[٣] وقد ذكر النجاشي في ترجمته[٤]. له كتابان أحدهما أصغر من الآخر، وجعل راويهما الأحمري، وهو إبراهيم بن إسحاق النهاوندي المذكور في غيبة النعماني.

٧ ـ عبيدالله بن موسىٰ العلوي العبّاسي

(علي بن أحمد البندنيجي عنه)[٥].

وعلي بن أحمد البندنيجي لم يُذكر له كتاب، ولم يرد في النعماني إلّا راوياً عن

(١) فهرست الشيخ: ٩/٧، رجال النجاشي: ٢١/١٩، وهو مأخوذ من فهرست الشيخ.

(٢) لم يرد إبراهيم بن إسحاق النهاوندي في غير هذا الطريق، نعم ورد أبو اسحاق إبراهيم بن إسحاق الحميري في غيره في: ٣/٤١، واستظهر المصحّح كون الحميري مصحفاً من الأحمري وهذا المورد لا ينافي ما ذكرنا في المتن بوجه ـ كما لا يخفىٰ بأدنىٰ تأمّل ـ.

(٣) فهرست الشيخ: ص١٢٩ رقم ٤٤٧ ط. النجف ١٣٨٠هـ، رجال الشيخ: ص٣٥٥ في أصحاب الكاظم عليه السلام رقم ٢٣ ط. النجف ١٣٨١هـ.

(٤) رجال النجاشي: ٥٦٨/٢١٨.

(٥) الغيبة: ٢٦، ٣/٥٢ ـ ٥/٥٤، ٧/٥٤، ١٢/١١٥ و١٣، ١٢٨/ذيل ٢، ١٥/١٥٥، ٤/١٦٣، ٥/١٦٤، ٨/١٦٨، ١٨/١٧٦ و١٩، ٤١/١٨٢، ٣٣/١٨٣، ١٨٥/ذيل ٣٦، ٨/١٩٧ و٩، ٩/١٩٨، ١٢/١٩٩ و١٣، ١٥/٢٠٠ و١٧، ٨/٢٠٥، ١٠/٢٠٦ و١٢ ـ ١٥/٢٠٨، ١/٢١٢، ٢/٢١٤، ٣٣/٢٣٩، ٣٩/٢٤٢ و٤٠، ٤٣/٢٤٣، ٤٦/٢٤٥، ٢/٢٤٨، ٧/٢٥١، ١١/٢٥٢، ٣٨/٢٦٧، ٤٢/٢٧٠، ٥٥/٢٧٤٠، ١/٢٨٣، ٣/٢٨٤، ٣/٢٨٩ و٥، ٧/٢٩٠، ٤/٢٩٨، ٦/٢٩٩، ١١/٣٠٣، ١٤/٣٠٤ ـ ١٦/٣٠٥، ٦/٣١٤، ٦/٣١٩، ١/٣٢٢، ٤/٣٣٢.

عُبيد الله بن موسىٰ، وقد تفرقت طرق عبيد الله بن موسىٰ بعده، فروىٰ هو عن هارون بن مسلم، وعلي بن الحسن، ومحمّد بن أحمد القلاسني، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمّد بن خالد، وغيرهم.

وروىٰ عن «رجل» أو «عن بعض رجاله» أو عمّن رواه[١] في بعض أسانيده.

وروىٰ عن أبي محمّد موسىٰ بن هارون بن عيسىٰ العبدي، وعبدالرحمن بن القاسم، وهما غير معروفين جدّاً.

وقد ورد هذا الطريق في أسانيد متوالية في النعماني[٢] وذلك كلّه من قرائن الأخذ من كتاب عبيدالله بن موسىٰ، بعد نفي الأخذ من كتاب علي بن أحمد.

فلا ينبغي الريب في كون هذه الأخبار مأخوذة من كتاب عبيدالله بن موسىٰ، ويكون عدم ذكره في الفهارس من جهة عدم عثور أرباب الفهارس علىٰ كتابه، لا لعدم كونه صاحب كتاب.

ثمّ إنّه ورد في غيبة النعماني: ٦/٢٢٩، أخبرنا علي بن أحمد، عن عبيدالله بن موسىٰ، وأحمد بن علي الأعلم، قالا: حدّثنا محمّد بن علي الصيرفي...

ولا يخفىٰ ما في السند من الخلل، إذ لم نجد رواية عبيدالله بن موسىٰ، ولا أحمد ابن علي الأعلم، عن محمّد بن علي الصيرفي في موضع آخر، وقد روىٰ النعماني عن محمّد بن علي الصيرفي ـ وهو أبو سمينة المعبر عنه في الأغلب بمحمّد بن علي الكوفي، بثلاث وسائط لا بواسطتين، وروىٰ عبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن علي (الصيرفي) بطريقين:

أحدهما: محمّد بن أحمد القلاسي (: ٣٣/١٨٣، ٥/٢٨٩).

---

(١) الغيبة: ١٣/٢٠٧، ٢/٢١٤، ٦/٣١٩، ٤/٣٣٢.

(٢) لاحظ مواضع روايات عبيدالله بن موسىٰ خصوصاً: ٣/٥٢، ٥/٥٤ و٧، ١٢/١١٥ و١٣، ١٨/١٧٦ و١٩، ٨/١٩٧، ٩/١٩٨، ١٢/١٩ و١٣، ١٥/٢٠٠ و١٧، ٨/٢٠٥، ١٠/٢٠٦، و١٢ـ ١٥/٢٠٨، ٣٩/٢٤٢ و٤٠، ٣/٢٨٩ و٥، ١٤/٣٠٤ ـ ١٦/٣٠٥.

ثانيهما: محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد (: ٨/١٩٨، ١١/٣٠٣).

فالظاهر وقوع سقط في السند، واحتمل كون أحمد بن علي الأعلم في السند مصحفاً من أحمد بن أبي أحمد[1] إن لم يكن اسم أبي أحمد ـ عليّاً ـ.

فمن القريب كون الأصل في السند: عُبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن أحمد القلانسي، ومحمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد بن علي الأعلم] قالا: حدّثنا محمّد بن علي الصيرفي: فانتقل النظر من «موسىٰ» ـ بعد عبيدالله ـ إلى موسىٰ ـ بعد محمّد ـ فوقع السقط، ثمّ صحّف عن قبل «أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد ابن علي الأعلم]» إلىٰ «الواو»، بتوهّم كونه الصواب نظراً إلىٰ كلمة «قالا» بصيغة التثنية.

وعليه: في السند تحويلٌ بعطف طبقتين [محمّد بن موسىٰ عن أحمد بن أبي أحمد] علىٰ طبقة واحدة [محمّد بن أحمد القلانسي] فهذا السند أيضاً من كتاب عبيدالله بن موسىٰ.

٨ ـ علي بن الحسن بن فضّال:

(طريقه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة عنه).

قد تقدّم تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتابه في القرينة الأولىٰ[2]، ولم يصرّح بذلك في موارد كثيرة أيضاً[3]، ولا يبعد أخذها أيضاً من كتابه، خصوصاً في ما

---

(١) وردت رواية عبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد: في الغيبة: ٨/١٩٧ وعن أحمد بن أبي أحمد الورّاق الجرجاني في: ٣٨/٢٦٧، وبإسقاط الجرجاني في: ٤٢/٢٧٠، وعن أحمد بن أبي أحمد المعروف بأبي جعفر الورّاق في: ١٦/٣٠٥، ولم نجد في موضع ذكراً للأعلم أو اسم والد أحمد، ولذلك احتملت في المتن كون أحمد بن علي الأعلم مصحفاً من أحمد بن أبي أحمد.

(٢) الغيبة: ٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٦٢/٢٧٨، ١/٢٨٢، ١٣/٣٠٤.

(٣) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢١٠/ذيل ١٧، ١٢/٢٢٩، ١٦/٢٣٢ و١٧، ٣٢/٢٣٩، ٣٤/٢٤٠، ١٥/٢٥٧ و١٧، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣ و٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩، ٤٥/٢٧١، ٥/٢٧٣، ٥٢/٢٧٤، ١/٢٨٨، ٣/٣٠٠، ٣٠١/؟؟؟، ٤/٣٠٩، ٣/٣١٢، ١٢/٣١٦، ٣/٣١٧، ١/٣٢٠، ١/٣٣١.

تطابق تاريخ رواية ابن عقدة عن علي بن الحسن، فقد صرّح في بعض الأسانيد بأخذه من كتابه في صفر سنة ٢٧٤[١]، وهذا الشهر وهذه السنة ورداً في ما لم يصرّح بالأخذ من الكتاب أيضاً في بعض الأسانيد[٢].

ويؤكّد الأخذ من كتاب علي بن الحسن اتّحاد السند إليه في جملة من الأسانيد المتوالية، وافتراقه عنه[٣].

وقد تقدّم ضمن القرينة الأولىٰ ذكر الكتب التي ألّفها عليّ بن الحسن بن فضّال ويحتمل الأخذ منها في غيبة النعماني.

٩ ـ محمّد بن سنان:

(طريقه: عبدالواحد بن عبدالله بن يونس الموصلي، عن محمّد بن جعفر القرشي المعروف بالرزّاز الكوفي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه).

وهذا الطريق تكرّر إلىٰ محمّد بن سنان في عامّة الموارد[٤]، إلّا في موردين سنبحث عنهما.

وفي: ٢/٣٢١، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، قال: حدّثنا محمّد ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، قال: حدّثنا محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير...

وفي ذيله: وأخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بهذا الإسناد عن محمّد بن سنان،

---

(١) الغيبة: ١/٢٨٣، ١٣/٣٠٤.

(٢) الغيبة: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠.

(٣) لاحظ خصوصاً الغيبة: ١٥/٢٥٧ ـ ١٧، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، (وقد صرّح في ٢٣ بالأخذ من كتاب علي بن الحسن التيملي في رجب سنة سبع وسبعين ومائتين)، ٥٠/٢٧٣، ٥٤/٢٧٤، ٣/٣٠٠، ٥/٣٠١.

(٤) الغيبة: ٢٨، ٨/١١٤، ١٧/١٣٤، ١/١٣٩، ٥/١٩٣، ٥٧/٢٧٦، ٦٣/٢٧٨، ٤/٢٨٥، ٢/٢٨٨، ٢/٢٩٧، ٥/٢٩٩، ٣/٣٠٨، ٤/٣١٣، ٩/٣٢٠، ٢/٣٢١، وذيله و٣.

عن الحسين بن المختار...

وفي ٣ ـ [وبهذا الإسناد عن ابن سنان عن عبدالله بن مسكان عن مالك الجهني... وهذا الطريق يؤيّد الأخذ من كتاب محمّد بن سنان.

يبقىٰ موردان أشرنا إليهما:

الأوّل: ما ورد في: ٥/٣٥، بالطريق المتقدّم عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، قال: حدّثنا محمّد بن غياث، عن عبدالأعلىٰ بن أعين...

والظاهر كون «غياث» مصحفاً من سنان، فقد روىٰ الخبر في الكافي ٢: ٥/٥٢٢، بسنده عن محمّد بن سنان، عن عبدالأعلىٰ بن أعين.

الثاني: ١٥/٨٥، بالطريق المتقدّم عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، من عمر بن أبان الكلبي، عن ابن سنان، عن أبي السائب، قال: قال أبوعبدالله جعفر بن محمّد...

وفي السند إشكال واضح، إذ لم نجد رواية ابن أبي الخطّاب عن عمر بن ابان الكلبي مباشرةً في موضع آخر، وقد روىٰ عنه بواسطتين (وهما موسىٰ بن سعدان، عن عبدالله بن قاسم) في بعض الأسانيد[١]

وبواسطة واحدة ـ وهو جعفر بن بشير ـ في سند[٢].

وعمر بن أبان الكلبي هو من أصحاب الصادقعليه‌السلام، ورواية محمّد بن الحسين عن هذه الطبقة بعيدة.

ورواة عمر بن أبان كلّهم في طبقة متقدّمة علىٰ ابن أبي الخطّاب ومن مشايخه كفضالة بن أيوب، والحسن بن علي الوشاء، ويونس بن عبدالرحمن، وعلي بن

---

(١) أمالي الشيخ حج ٧/٩٢، ثواب الأعمال، الاختصاص: ٣١٨، بصائر الدرجات: ١٤/٤٠١ ـ بتصحيف موسىٰ بعلي ـ الكافي ٤: ٧/٥٨١، كامل الزيارات، ب٢/٢٧، ١/٤١، ٢/٧٢ و٩.

(٢) كمال الدين؟؟؟.

الحكم، وابن فضال(١) وغيرهم.

فلا ريب في وقوع خللٍ في السند، فيحتمل وقوع تقديم وتأخير فيه، وكون الصواب: عن ابن سنان ـ والمراد به محمّد بن سنان ـ عن عمر بن أبان الكلبي.

فعليه فهذا المورد، والمورد المتقدّم أيضاً من كتاب محمّد بن سنان، وله كتاب الطرائف وكتاب النوادر(٢).

والظاهر أنّ هذه الأخبار أخذت من أحد كتابيه هذين.

١٠ ـ محمّد بن علي الكوفي

(طريقه: علي بن الحسين المسعودي، عن محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم، عن محمّد ابن حسّان الرازي عنه)(٣).

لا ريب في عدم الأخذ من كتاب العطّار، أو محمّد بن حسّان الرازي، لأنّ هذا الطريق مشترك إلىٰ محمّد بن علي الكوفي في عامّة الموارد، وعنده يقع الافتراق، وقد تقدّم في البحوث السابقة ما يشهد بالأخذ عن كتابه فراجع.

وقد ذكرنا في ما سبق أنّ الظاهر كون اسم راوي الكتاب محمّد بن حسّان مكتوباً في أوّل أسناد كتاب محمّد بن علي الكوفي، ولذلك وقع تكرير اسمه في اوّل السند التحويلي في ص ١٦/٨٥ من الغيبة فلاحظ.

ولمحمّد بن علي كتاب الدلائل(٤).

---

(١) بل قد روىٰ الحسن بن علي بن فضّال، عنه بتوسط علي بن عقبة في الكافي ٨: ٣٧/٨٠، ٧٢/١٠١ وبتوسّط ثعلبة بن ميمون في الكافي ٨: ٤٩٥/٣١٥.

(٢) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨، فهرست الشيخ: ٦٠٩/١٤٣.

(٣) الغيبة: ١٦/٨٥، ١٧/٨٦، ٢٠/٩٠، ١١/١١٥، ١٨/١٥٦، ٣٤/١٨٣، ٤٢/١٨٨، ٤٥/١٩١ و ١، ٧/٢٠٤، ٢٠/٢١١، ١٤/٢٣١ و ١٥، ١٨/٢٣٣ ـ ٢٠، ٢٥/٢٣٦، ٢٦/٢٣٧، ٣٨/٢٤١، ٦٠/٢٧٧ و ٦١، ٥/٢٨٥، ٦/٢٨٩، ٢/٣١٢، ٧/٣١٤، ٩/٣١٥ و ١٠، ١٣/٣١٦، ٤/٣١٨، ٣٢٢/ذيل ١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٩٤/٣٣٢ وأمّا كتاب وصاياه فلا يبعد كونه كتاباً فقهياً في باب الوصيّة.

١١ ـ محمّد بن همّام

(يروي المصنّف عنه مباشرة).

ورد محمّد بن همّام في أوّل كثير من أسانيد الغيبة، وقد قدّمنا القول بالأخذ عن كتابه الأنوار في تاريخ الأئمّة في جملة من الموارد الرواية عن راوٍ مبهم، كبعض رجاله، أو غرائب الرجال كأبي علي الحسن بن علي بن عيسىٰ القوهستاني.

وذكرنا أيضاً كون محمّد بن همّام وقع في طريق الحسن بن محمّد بن جمهور ـ معطوفاً عليه ابنه محمّدٌ بن الحسن ـ.

فهذه الموارد لا إشكال فيها، وإنّما الإشكال في سائر الموارد، حيث لا يعلم بالقطع: هل أخذ النعماني عن كتابه، أو عن كتاب غيره، وهو واقع في طريق النعماني، إلىٰ ذاك؟

وليس لنا شاهد قطعيّ علىٰ أحد الأمرين، وإن كان الظاهر في بعضها الأخذ من كتاب محمّد بن همّام، نظراً إلىٰ تكرار إسمه في أسانيد متوالية لم تشترك إلّا فيه، كما في:

١٧٩/٢٦ ـ حدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أحمد بن مانبذاذ، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، قال: حدّثنا أحمد بن علي القيسي...

١٨٠/٢٧ ـ محمّد بن همّام، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري: قال: حدّثنا محمّد عيسىٰ بن عبيد...

٢٨ ـ وحدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أحمد بن مابنداذ، وعبدالله بن جعفر الحميري، قالا: حدّثنا أحمد بن هلال...

١٨١/٢٩ ـ محمّد بن همّام، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك[1]...

وكيف كان، ففي أسانيد محمّد بن همّام أيضاً اشتراك إلىٰ رواة، وافتراق عنهم،

(١) لاحظ أيضاً الغيبة: ١٨٤/٢٥ ـ ٣٧.

فلا يبعد أخذ النعماني عنهم، إمّا مباشرةً أو بتوسّط الأخذ عن كتاب محمّد بن همّام.

وهؤلاء كلّهم من أرباب الكتب التي يحتمل الأخذ منها، في موضوع الغيبة وما يرتبط بها.

وهم:

ألف ـ أحمد بن هلال، وله كتاب نوادر(١).

(يروي محمّد بن همّام عن أحمد بن مابنداذ، عنه)(٢).

ب ـ جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري، وله كتاب غرر الأخبار، وكتاب أخبار الأئمّة ومواليدهم عليهم السلام، وكتاب الفتن والملاحم.

ذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلاً: روى في مولد القائم عليه السلام أعاجيب.

ونسب إليه الشيخ في الفهرست كتاب النوادر، وراوي كتبه فيه وفي رجال النجاشي هو محمّد بن همام، كإسناد النعماني(٣).

وجعفر بن مالك يروي في جملة من الأسانيد عن عبّاد بن يعقوب(٤) وله كتاب أخبار المهدي(٥).

ج ـ حميد بن زياد الكوفي: له كتاب الدلائل، وكتاب ذمّ من خالف الحق

---

(١) الغيبة: ١٧/١٧٦، ٢٦/١٧٩، ٢٨/١٨٠، ٣٦/١٨٥، ٦/٢٤٩. (وفيه: حدّثنا محمّد بن همّام في منزله ببغداد في شهر رمضان سنة سبع وعشرين وثلاثمائة قال حدّثني أحمد بن مابنداذ إذ سنة سبع وثمانين ومائتين قال حدّثنا أحمد بن هلال، ١/٣٠٧، ٢/٣٢٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣١٣/١٢٢، رجال الطوسي: ٦٠٣٧/٤١٨ = ٢، فهرست الطوسي: ١٣٦/٤٣.

(٣) الغيبة: ١/١٤٠، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ١١/١٧٤، ١٢/١٧٥، ٢٢/١٧٨، ٢٤/١٧٩، ٣٢/١٨٣، ٣٥/١٨٤، ٤٤/١٨٩، ٧/١٩٧، ١٤/١٩٩، ٩/٢٥٢ و١٠، ١٢/٢٥٣، ٤٤/٢٧١، ٤٨/٢٧٢، ٥٦/٢٧٦، ٧/٣٠٢ و٩، ١٧/٣٠٦، ٧/٣١٩.

(٤) الغيبة: ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ٢٤/١٧٩، ٣٥/١٨٤، ٧/٣٠٢.

(٥) فهرست الشيخ: ٥٢٩/١١٩.

وأهله، وكتاب النوادر[١].

(يروي عنه محمّد بن همّام)[٢] والغالب روايته عن الحسن بن محمّد بن سماعة[٣]، وله كتاب الغيبة وكتاب البشارات وكتاب الدلائل[٤].

د ـ عبدالله بن جعفر الحميري:

وله كتاب الدلائل وكتاب الغيبة والحيرة[٥]، وغيرهما من الكتب[٦]، منها قرب الإسناد، وكتاب المسائل والتوقيعات.

وقد روىٰ عنه محمّد بن همّام في بعض أسانيد غيبة النعماني[٧] منها: ما ورد في: ٧/٦٧، أخبرنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري قالا: حدّثنا أحمد بن هلال...

قال عبدالله بن جعفر في حديثه: ينفون عنه... ولعلّ هذا الذيل يؤيّد الأخذ من كتاب عبدالله بن جعفر ولو بتوسط كتاب ابن همّام، فتأمّل.

١٢ ـ موسىٰ بن سعدان

ورد في الغيبة: ١٧/١٣٤، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله، قال: حدّثنا محمّد

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٩/١٣٢، فهرست الشيخ: ٢٢٨/٦٠.

(٢) الغيبة: ٢٤، ١٣/١٥٤، ٢٠/١٥٧، ٥/٢٠٤، ٤٢/٢٤٣، ٥٩/٢٧٧، ٣/٢٩٧، ١/٣١١، ٢/٣٢٤، ٥/٣٢٧.

(٣) أنظر موارد الهامش السابق إلّا: ١/٣١١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٤/٤١، فهرست الطوسي: ١٨٢/٥٢.

(٥) ذكر في الفهرست: ٤٢٩/١٠٢، بعد ذكر كتاب الغيبة وسائر كتب عبدالله الحميري: وزاد ابن بطة كتاب الفترة والحيرة، وكتاب فضل العرب، وظاهره تغاير كتاب الفترة مع كتاب الغيبة لكن احتمال اتّحادهما ـ ولو بأن يكون الفترة خطأ والصواب بدله الغيبة ـ غير بعيد خصوصاً مع ذكر النجاشي كتاب فضل العرب بعد كتاب الغيبة والحيرة ـ بلا فصل ـ فلاحظ.

(٦) رجال النجاشي: ٥٧٣/٢١٩.

(٧) الغيبة: ٧/٦٧، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٤/١٥٩، ١١/١٦٩، ٢٧/١٨٠ و٢٨، ٣٢/١٨٣، ٥/٢٥٠.

ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا أبوجعفر الهمداني، قال: حدّثني موسىٰ بن سعدان، عن محمّد بن سنان...

وفي: ٥/٣٠١، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، قال: حدّثنا محمّد ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا أبو جعفر الهمداني، قال: حدّثنا موسىٰ بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم الحضرمي...

ولم يرد ذكر لموسىٰ بن سعدان إلّا في هذا السند، كما لم يعبّر عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ـ راوي كتاب موسىٰ بن سعدان في فهرستي الشيخ والنجاشي[١] بعنوان أبي جعفر الهمداني إلّا فيهما، فلا يبعد أخذهما من كتاب الطرائف لموسىٰ بن سعدان[٢].

ويحتمل بعيداً الأخذ من كتب سائر من وقع في السند قبله كمحمّد بن جعفر الرزّاز ـ لو ثبت له كتاب ـ (لاحظ خصوصاً: ٢/٥٨).

هذا ما وجدت في أسانيد النعماني من القرائن علىٰ تعيين مصادر الأخبار.

ونورد هنا من مشايخ النعماني مَن لم يرد ذكره في الغيبة إلّا في سندٍ واحدٍ، فلا يبعد كون الأخذ عن أكثرهم ـ علىٰ الأقل ـ شفهيّاً، وهم:

ـ الحسين بن محمّد الباوري (البازي ـ الباوزي ـ الباردي خ ل)، أبوالقاسم[٣].

ـ عبدالعزيز بن عبدالله بن يونس الموصلي[٤].

ـ عبدالله بن عبدالملك بن سهل أبوالحارث الطبراني[٥].

---

(١) رجال النجاشي: ١٠٧٢/٤٠٤، فهرست الشيخ: ٧٠٣/١٦٢.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٧٢/٤٠٤، فهرست الشيخ: ٧٠٣/١٦٢.

(٣) الغيبة: ٢/٣٤.

(٤) الغيبة: ٨/٦٨، هو ورد ـ معطوفاً عليه أخوه عبدالواحد ـ في طريق كتاب سليم بن قيس واستظهار كون الأخذ فيه شفهيّاً مشكل فتأمّل.

(٥) الغيبة: ٢٤/٩٣.

ـ محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري[١].

ـ محمّد بن عبدالله بن المعمّر الطبراني بطرية سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، وكان هذا الرجل من موالي يزيد بن معاوية ومن النصّاب[٢].

ـ موسىٰ بن محمّد القمّي أبوالقاسم، بشيراز، سنة ثلاث عشر وثلاثمائة[٣]، وقد تقدّم أنّه كان ابن بنت سعد بن عبدالله الأشعري.

ـ ولم يرو عن أحمد بن محمّد بن يعقوب بن عمّار أيضاً إلّا في سندين متواليين وكان الأخذ شفهيّاً[٤].

وقد صرّح في: ١٠٨، (اقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري ﷺ)، بالأخذ الشفهي[٥].

تبقىٰ هنا موارد قليلة[٦] لم يثبت لدينا مصدر الكتاب ويحتمل فيها أيضاً الأخذ الشفهي.

وفي ختام هذا الفصل ينبغي ذكر قائمة لما وقفنا عليه من أسماء مصنّفي (الكتب التي استظهرنا الأخذ منها، في الغيبة للنعماني مع ذكر أسماء كتبهم التي عرفناها.

وقائمة أخرىٰ لما احتملنا الأخذ عنهم.

الف: مصادر الغيبة للنعماني ومؤلّفوها:

ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب أبوالحسن الجعفي، وهو يروي بسنده عن الحسن ابن علي بن أبي حمزة.

---

(١) الغيبة: ٢٨/٩٦.

(٢) الغيبة: ١/٣٩.

(٣) الغيبة: ٥/٦٢.

(٤) الغيبة: ٢١/٩٠، ٢٢/٩١.

(٥) وفي ص٣٢٨: وجدت هذا الحديث عند بعض أصحابنا.

(٦) الغيبة: ٤٣/ذيل٢، ثلاثة اسناد مشابهة، ٢/٥٨، ٣/١٤٢، ٥/١٤٧.

ـ جعفر بن عبدالله، أبوعبدالله المحمّدي.
ـ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني (صاحب كتاب الغيبة وغيرها).
ـ الحسن بن محبوب.
ـ الحسن بن محمّد بن جمهور، (من كتاب الواحدة ظاهراً).
ـ حميد بن زياد.
ـ سلامة بن محمّد الأرزني (من كتاب الغيبة وكشف الحيرة).
ـ سليم بن قيس الهلالي (من كتابه المعروف باسمه).
ـ عبدالكريم بن عمرو الخثعمي.
ـ عبدالله بن أحمد بن مستورد أبو محمّد الأشجعي.
ـ عبدالله بن جبلة (من كتاب الصفة في الغيبة).
ـ عبدالله بن حمّاد الأنصاري.
ـ عبيد الله بن موسىٰ العلوي العبّاسي.
ـ علي بن الحسن بن فضّال (صاحب كتاب الغيبة وغيرها).
ـ القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، أبو محمّد.
ـ محمّد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي.
ـ محمّد بن سنان.
ـ محمّد بن علي الكوفي (لعلّ من كتابه الدلائل).
ـ محمّد بن المفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري.
ـ محمّد بن همّام.
ـ محمّد بن يعقوب الكليني (من الكافي).
ـ موسىٰ بن سعدان (من كتابه الطرائف).
ـ يحيىٰ بن زكريا بن شيبان.

وأمّا من احتملنا الأخذ من كتبهم فهم:

ـ أحمد بن هلال.
ـ جعفر بن محمّد بن مالك.
ـ عبّاد بن يعقوب (له كتاب أخبار المهدي).
ـ عبدالله بن جعفر الحميري (له كتاب الغيبة والحيرة، وغيره).

الفصل الثالث: النعماني والكليني

كان النعماني من تلامذة الكليني وقد أكثر من الرواية عنه في الغيبة، وروىٰ عنه كتابه الكافي كما صرّح به في أوّل كتاب العقيقة من الكافي في بعض نسخه المخطوطة[١].

وظهر لنا من مقارنة ترتيب أحاديث الغيبة المبدوءة باسم محمّد بن يعقوب، مع ترتيب الكافي أنّها ـ في الأكثر ـ مأخوذة منه، كما سنبحث عنه. لكن هنا نكت حول ارتباط النعماني والكليني يجب التعرّض لها:

الأولىٰ: قد ورد في بعض المصادر المتأخّرة أنّ النعماني كتب الكافي، وله نسخة خاصّة منه، بل قد يقال: بأنّ ذلك كان سبب اشتهاره بالكاتب[٢].

وأقدم من ذكر ذلك هو العلّامة المجلسي رحمه الله فقد ذكر في البحار ٥٣: ٢٧٠ ـ بعد ذكر اسم النعماني ـ: وهو، والشيخ الصفواني المعاصر له، قد ضبط كلّ واحدٍ منهما نسخة الكافي، ولذا ترىٰ أنّه قد يقع في الكافي كثيراً: «**وفي نسخة النعماني كذا وفي نسخة الصفواني كذا**».

---

(١) في هامش مطبوعة الكافي أوّل المجلّد السادس، (كتاب العقيقة): في بعض النسخ بعد العنوان: أخبرنا أبوعبدالله محمّد بن إبراهيم النعماني رحمه الله بهذا الكتاب في جملة الكتاب الكافي عن أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني.

(٢) دائرة المعارف بزرگ اسلامي.

أقول: وردت عبارة «**وفي نسخة الصفواني**» في بعض المواضع من المجلّد الأوّل من الكافي في كتب الحجّة في مواضع محدّدة[١] أوّلها ص٢٨٣، وآخرها ص٣٢٥، (وبينهما ٤٢ صفحة). وقد علّق العلّامة المجلسي في مرآة العقول في أوّل موردٍ بما ملخصّه: إنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة، كالصفواني هذا، ومحمّد ابن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسىٰ التلعكبري، وكان بين تلك النسخ اختلاف، فتصدّىٰ بعض من تأخّر عنهم كالصدوق والمفيد وأضرابهما رحمة الله عليهم فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلىٰ الاختلاف الواقع بينها. انتهىٰ.

لكن، لم نجد ذكر اختلاف النسخ منسوباً إلىٰ بعض رواة الكافي إلّا في ما أشرنا إليه بالنسبة إلىٰ الصفواني، ولم نجد عبارة «**وفي نسخة النعماني**»، في أي موضع من الكافي.

وكأنّه سهو من قلمه الشريف، فليس لدينا دليل علىٰ وجود روايات مختلفة للكافي، وكثرة الرواة عن الكليني والناقلين لكتابه الكافي، لا تعني بالضرورة وجود روايات مختلفة لهذا الكتاب، كما هو واضح.

الثانية: لم يرد اسم الكليني في أوائل كتاب الغيبة في الأبواب الثلاثة الأولىٰ، مع وجود أبواب في الكافي تناسب موضوع هذه الأبواب[٢].

وأوّل ما ورد اسم الكليني في باب ٤، (ما روىٰ أنّ الأئمّة الاثناعشر إماماً، رقم٣ و ٤) لكن الخبرين وردا في الكافي باختلاف كثير بحيث يطمئن بعدم أخذهما من الكافي[٣].

---

(١) الكافي ١: ٢٣٨.

(٢) قس باب امن الغيبة مع الكافي ٢: ٢٢١ (باب ٩٨، باب الكتمان)، وأيضاً باب ٣ من الغيبة، مع الكافي ج١: ٢٧٦ ـ ٢٧٩، (باب ٥٩ ـ ٦١)، بل بعض الروايات مشتركة في الكتابين من غير أن ينقل النعماني عن الكافي.

(٣) الغيبة: ٣/٦٠ و ٤. (قسهما مع الكافي ١٠/٢٤٧ ضمن ٢، ٧/٣٣٨).

ثمّ ورد في أواخر هذا الباب (الأرقام ٢٥ ـ ٢٧) روايات عديدة عن الكليني ووجود الاختلاف بينها وبين الكافي يمنعنا من القول بأخذها من الكافي[١].

وأوّل ما ثبت الأخذ من الكافي هو في الباب ٥/ذيل ح٨[٢].

لكن كثر الأخذ منه من باب ٧/رقم ٥[٣]، وقد أخذ النعماني في الأبواب ٨ ـ ١٠، ١٢ وكذا ١٣، حسب نسخة المجلسي في مرآة العقول، باب ١٦، باب ٢٥ عن الكافي.

ولم ينقل عنه في سائر أبواب الغيبة.

الثالثة: لم ينقل النعماني إلّا عن أبواب قليلة من الكافي من كتاب الحجّة في اثنين أو ثلاث مقاطع من هذا الكتاب:

المقطع الأوّل ـ الباب ٥ و٦ من الكافي[٤].

المقطع الثاني: الباب ١٥، علىٰ نسخة المجلسي في مرآة العقول[٥].

المقطع الثالث: الباب ٧٩ ـ ٨٧، (سوىٰ باب ٨١)، وهي سبعة أبواب[٦].

---

(١) الغيبة: ٢٥/٩٤، (الكافي ١: ١٥/٥٣٣)، ٢٦ (=الكافي ١: ١٩/٥٣٤)، بزيادة في السند) ٢٧/٩٥ (=الكافي ١: ٤/٥٢٩)، بعدّة أسناد كلّها تخالف سند الغيبة)، فلعلّ هذه الأخبار وردت من كتاب آخر للكليني أو أخذت عنه مشافهة.

(٢) الغيبة: ١١٤/ذيل٨، (الكافي ١: ١/٣٧٢)، وأمّا ما في الغيبة: ٣/١١٢، فقد ورد سنده في الكافي ١: ١٢/٣٨٤، مع متن مغاير لمتن الغيبة ومتن الغيبة ورد في الكافي ١: ٤/٣٧٣، بسند آخر.

(٣) باب ٥: الكافي ١: ٢/١٧٨ ـ ٥ و٨، و١٠/١٧٩ ـ ١٣ (الغيبة: ٣/١٣٨ ـ ١١/١٣٩). باب٦، الكافي ١: ١/١٧٩ ـ ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ ـ ٥/١٤٠) وترتيب الأحاديث في البابين واحد في الكتابين.

(٤) باب ٥، الكافي ١: ٢/١٧٨ ـ ٥ و٨، و١٠/١٧٩ ـ ١٣، (الغيبة: ٣/١٣٨ ـ ١١/١٣٩)، باب ٦، الكافي ١: ١/١٧٩ ـ ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ ـ ٥/١٤٠)، وترتيب الأحاديث في البابن واحد في الكتابين.

(٥) باب ١٥، الكافي ١: ١/١٩٨ و٣/٢٠٣ (الغيبة: ٦/٢١٦، ٧/٢٢٤).

(٦) باب ٧٩، الكافي ١: ١/٣٣٣، (الغيبة: ٢/١٦٢).

باب ٨٠، الكافي ١: ١/٣٣٥، ٣٠/٣٤٣، إلّا أرقام ٧، ١١، ١٨، (الغيبة: ١٦٩/ذيل ١١، ١١/١٥٤، ←

فما هو السرّ في عدم أخذ النعماني عن الكليني في جميع الأبواب؟ وعدم أخذه من جميع أبواب الكافي المناسبة؟

ليس لنا جواب واضح قاطع عن هذا السؤال.

لكن، يحتمل أن يكون الوجه في ذلك أنّ النعماني يراجع غالباً كتب المتقدّمين ـ التي هي مصادر للكافي أيضاً أحياناً ـ وقلّما يراجع كتب المتأخّرين كالكليني.

ويحتمل أن يكون الوجه في ذلك أنّ الكافي ـ علىٰ نفاسته وجلالته ـ لم يكن في عهد النعماني في ما يقدّر بأقل من عشر سنوات من ورود الكليني إلىٰ بغداد ـ من المصادر الرئيسيّة للشيعة الإماميّة في بغداد، خصوصاً مع وجود روايات كثيرة عندهم منقولة عن الحفّاظ المشهورين كابن عقدة، ومحمّد بن همّام، وغيرهما من مشايخ الكوفة وبغداد.

ويحتمل هنا وجه ثالث سنشير إليه في النكتة الآتية.

الرابعة: قد ينقل النعماني عن مصدرين فيجعل سند المصدر الأوّل قبل نقل الحديث، ثم يشير إلىٰ السند الآخر في ذيل المتن مذيّلاً بقوله: مثله. وهذه

← ١٥٣/ذيل ١٠، ١٦٤/ذيل ٤، ١٦٧/ذيل١٧، ٤٢/١٨٨و ٤١، ١٥٩/ذيل٧، ٢/١٧٠، ٩/١٧٣، ٣٨/١٨٦، ١٥٠/ذيل٦ و٧، ٣٩/١٨٧، ٩/١٦٨ وذيل٧، ٤/١٧١، وأيضاً: ٤٦/١٩١، ١٥٨/ذيل٣، ١٦٧/ذيل٧، ٤٠/١٨٧)، وقد ورد الكافي ١: ٧/٣٣٨، في الغيبة: ٤/٦٠، باختلاف قليل في السند واختلافات كثيرة في المتن تبعد الأخذ عن الكافي فلعلّه أخذ عن الكليني مشافهة أو اكتفىٰ النعماني بحفظه عن الرجوع إلىٰ نسخة الكافي فوقع هذا الاختلاف.

باب٨٢، ١/٣٦٨، ٧/٣٦٩، (الغيبة: ١٠/٢٩٣، ١٥/٢٩٦)، والترتيب واحد في الكتابين.

باب٨٣، ١/٣٦٩، ٢/٣٧٠، ٤ـ٦، (الغيبة: ١/٢٠١، ٢٠٥/ذيل٧، ٢/٢٠٢ و٣، ٢٠٩/ذيل١٦).

باب٨٥، ١/٣٧٢ ـ ٥، ٦/٣٧٣ ـ ١٢/٣٧٤، (الغيبة: ١١٤/ذيل٨، ٨/١٣٠و٩، ٥/١٢٩، ١٠/١٣٠، ١٢/١٣١، ٣/١١٢، السند من هذا الرقم من الكافي ومتن الغيبة من الكافي ١: ٤/٣٧٣).

باب ٨٦، ١/٣٧٤، ٣/٣٧٥، ٥/٣٧٦، (الغيبة: ٧/١٣٠، ١٤/١٣٢ و١٣، باختلاف في السند فيهما بين الكتابين علىٰ ظاهر سند الغيبة، ٥/١٣٣).

باب ٨٧، ٤/٣٧٧ (الغيبة: ١٣٥/ذيل١٨).

الأحاديث الذيليّة أكثرها وردت عن طريق الكليني[١]، بل أكثر ما نقل عن الكليني فهي ذيلية في الحقيقة، وإن لم يصرّح فيها بكلمة «مثله» إذ ذكر في ذيل نفس الرواية المرويّة عن مصدر آخر[٢]، وما وردت ذيلية عن غير الكافي قليل جدّاً، لا يكون لكلّ مصنّف أو راوٍ إلّا حديث أو حديثان[٣]، بخلاف الكافي فقد كثر ذلك فيه، والغالب ذكر روايات الكليني في أواخر الأبواب.

فما الوجه في ذلك؟

هنا عدّة وجوه لتوجيه ذلك قد أشرنا إلىٰ بعضها آنفاً :

الأوّل: أنّ أكثر الروايات الواردة عن غير الكافي قد أخذت عن مصادر متقدّمة علىٰ الكافي ككتاب محمّد بن سنان، وعبدالله بن جبلة، ومحمّد بن علي الصيرفي ـ كما تقدّم تفصيله.

فمن الطبيعي أن يراجع النعماني أوّلاً تلك المصادر، ثمّ يراجع الكافي الذي هو مصدر متأخّر في عهده، فيصير حديث الكافي ذيلياً لا محالة.

الثاني: إنّ الكافي في عهد النعماني لم يشتهر في بغداد، كاشتهار كتب أمثال محمّد

---

(١) الغيبة: ١١٤/ذيل٨، ١٣٥/ذيل١٨، ١٣٧/ذيل٢، ١٥٠/ذيل٦، ١٥٣/ذيل١٠، ١٥٨/ذيل٣، ١٥٩/ذيل٧، ١٦٤/ذيل٦، (سندان)، ١٦٨/ذيل٧، ١٦٩/ذيل١١، ١٧٦/ذيل١٧، ١٧٧/ذيل٢١، ٢٠٥/ذيل٧، ٢٠٩/ذيل١٦.

(٢) لاحظ الغيبة: ٥/١٢٩، ٢/١٣٩، ٥/١٤٠، ٧/١٥٠، ١٧/١٥٦، ٢/١٦٢، ٢/١٧٠، ٤/١٧١، ٩/١٧٣، ٤/١٧٥ و١٦، لاحظ أيضاً: ٤٦/١٩١.

(٣) فعن كتاب عبيدالله بن موسىٰ موردان (: ١٢٩/ذيل٢، ١٨٥/ذيل٣٦)، وعن كتاب الحسن بن محمّد بن جمهور مورد(: ٢٨) وعن كتاب عبدالكريم بن عمرو مورد (:١٧٢/ذيل٦)، وعن كتاب محمّد بن علي الصيرفي مورد (: ٣٢٢/ذيل١)، وعن ابن عقدة مورد (:٢٨٥/ذيل ٤)، وعن عبدالواحد بن عبدالله (:٤٣/ذيل٢، ثلاثة أسانيد)، والمبهمات في موردين (: ٩٥/ذيل٢٦، ١٨٩/ذيل٤٣)، وعن طرق العامة في خمسة موارد(: ٦/١١٩، ١٢٠/ذيل٧، ١٢١/ذيل٩، ٢٠/١٢٥، ١٢٦/ذيل ٢١).

ابن همام ـ شيخ البغداديين ـ وابن عقدة ـ الحافظ الشهير المعتمد عليه بين الفريقين ـ وغيرهما.

فمن الطبيعي أن يراجع أوّلاً كتب هؤلاء، ثمّ يراجع الكافي.

الثالث: إنّ النعماني عندما ألّف كتابه الغيبة لم يكن لديه جميع ما رواه له مشايخه، كما صرّح به في بعض المواضع فقال: لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عنّي وأنّ حفظي لم يشتمل عليه[١].

وقال في موضع آخر: هذا آخر ما حضرني من الروايات في الغيبة، وهو يسير من كثير ممّا رواه النّاس وحملوه[٢].

فعليه، يحتمل أن لا تكون نسخة الكافي حاضرة لدىٰ النعماني عندما شرع في تأليف الغيبة، وإنّما حصل عليها بعد ذلك، فأضاف ما رآه مناسباً من رواياته إلىٰ كتابه، فصار أكثر ما أخذ عن الكافي ذيليّاً بطبيعة الحال.

ثمّ إنّ من المحتمل عدم عثور النعماني علىٰ جميع أجزاء الكافي بعدما حصل عليه، فلذلك لم ينقل إلّا عن أبواب قليلة منه، ويمكن عثوره علىٰ نسخة كاملة منه بعد تأليفه لكن لم ير حاجة إلىٰ الرجوع إلىٰ جميع أبوابه، بل اكتفىٰ في الأغلب بما صنّفه من قبل آخذاً عن سائر المصادر.

وكيف كان، فالوجوه الثلاثة غير متنافية، فتمكن صحّة الجميع بحسب اختلاف الموارد، بأنْ كانت الرواية مأخوذة من مصدر متقدّم، ككتابي محمّد بن سنان والحسن بن محبوب كما في الوجه الأوّل وهو أقرب الوجوه[٣].

---

(١) الغيبة: ٢٩.

(٢) الغيبة: ١٩٤.

(٣) وردت روايات الكليني في ذيل ما أخذ عن محمّد بن سنان في: ١١٤/ذيل٨، ٢/١٣٩، ٥/١٥٠، وفي ذيل ما أخذ عن الحسن بن محبوب في: ١٣٧/ذيل٢، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالله بن جبلة ←

أمّا لو كانت الرواية واردة في كتب مشايخ النعماني كمحمّد بن همّام[١] فهذا الوجه غير تام فيجب الرجوع إلىٰ الوجهين[٢] الآخرين.

الخامسة: ادّعىٰ بعض الكتّاب المتتبّعين ـ تبعاً لبعض المستشرقين كما قيل[٣] أنّ باب ما جاء في الاثنىٰ عشر من الكافي أكثر رواياته مما أُلحق بالكتاب بعد تأليفه، ولعلّه من قبل الكليني نفسه.

واستند في ذلك إلىٰ عدم ورود أكثر روايات الباب في غيبة النعماني.

وقد نظّم لإثبات هذه الدعوىٰ أموراً هي:

الأوّل: أنّ محمّد بن إبراهيم النعماني كان من خصّيصي تلامذة الكليني، وقد استنسخ أجزاء الكافي بنفسه (لاحظ مقدّمة حسين علي محفوظ علىٰ الكافي: ١٩ ومصادره) والنسخة الموجودة قد جمعت من نسخته ونسخة الصفواني علىٰ المشهور، وقد أشير إلىٰ موارد اختلافهما بعبارتي «وفي نسخة النعماني» و«في نسخة الصفواني»، (أنظر مقدّمة روضة الكافي ما ذكر في هامش صفحة العنوان للنسخ

← في: ١٥٨/ذيل٣، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالكريم بن عمرو في: ٩/١٧٣، (مع زياة في نقل الكليني)، لاحظ أيضاً: ١٦/١٧٥، وفي ذيل ما أخذ عن محمّد بن علي الكوفي في: ٢٠٥/ذيل٧، لاحظ أيضاً: ٤٦/١٩١.

وفي ذيل ما أخذ عن يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان في: ٥/١٢٩، وفي ذيل ما أخذ عن علي بن الحسن التيملي في: ٢/١٧٠، ٤/١٧١، لاحظ: ١٧٧/ذيل ٢١، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالله بن أحمد ابن المستورد الأشجعي في: ١٧٧/ذيل ٢١، وفي ذيل ما أخذ عن جعفر بن عبدالله المحمّدي في: ٢٠٩/ذيل١٦، وفي ذيل ما أخذ عن عبيدالله بن موسىٰ العلوي في: ١٦٤/ذيل٤.

(١) الغيبة: ١٣٥/ذيل ١٠، ١٧/١٥٦، ١٥٩/ذيل٧، ٢/١٦٢، ١٦٧/ذيل٦، ١٦٨/ذيل٧، ١٦٩/ذيل ١١، ١٤/١٧٥ و١٦، ١٧٦/ذيل١٧.

(٢) وردت رواية الكليني في ذيل ما أخذ عن سلامة بن محمّد في: ١٣٥/ذيل١٨، ١٥٠/ذيل٦ ورقم٧، فيمكن أن يوجه ذلك بالوجهين، لكن قلّة روايات سلامة في غيبة النعماني تغنينا عن توجيه وقوع روايات الكليني في ذيلها ـ كما لا يخفىٰ ـ.

(٣) ببالي أنّي سمعت قديماً من بعض الأصدقاء أنّ أصل هذه الدعوىٰ من المستشرق مادلونج.

القديمة منها وقد طبع فيها صورتها).

الثاني: قد سعىٰ النعماني في فصل عدد الأئمّة أن يذكر جميع ما يقدر عليه من روايات ترتبط به حتّىٰ أنّه وجد بعد إتمام الكتاب روايتين أخريين فأضافهما إلىٰ الكتاب، وأشار إلىٰ ذلك ما كتبه راوي الغيبة أبو الحسين الشجاعي قبل نقل الروايتين..

الثالث: إنّ تأليف الغيبة كان في حدود سنة ٣٤٠ (أي بعد عشر سنوات من وفاة الكليني).

الرابع: لم يذكر النعماني ستّة عشر من أحاديث هذا الباب من الكافي ـ وهي عشرون رواية ـ وإنّما ذكر أربعةً منها فقط، وإن ذكر بعض رواياته الأخرىٰ من طرق مشايخه الآخرين، وبأسانيد أخرىٰ.

فتدل هذه الأمور بوضوح علىٰ أنّ هذه الستّة عشر حديثاً لم تكن موجودةً في نسخة النعماني من الكافي (وإن لم يشر إلىٰ اختلاف النسخة في الكافي).

أضف إلىٰ ذلك أمراً خامساً وهو: أنّ روايات الكليني أرجح لدىٰ النعماني من روايات غيره، حتّىٰ أنّه أورد إحدىٰ تلك الروايات الأربع المأخوذة من الكافي، عن طريق الكليني ابتداءً، ثمّ أشار إلىٰ نقلها الآخر بقوله «وجاء في غير رواية محمّد ابن يعقوب»، فذكر الاختلاف اليسير بينهما.

فلا بدّ أن نقول: إنّ الروايات الستّة عشر، ملحقة. انتهىٰ[١].

وهذه الأمور الخمسة ضعيفة، إلّا الأمر الثالث مع شيء من المسامحة لا يضرّ بمقصوده[٢] وأمّا سائر الأمور فمبنيّة علىٰ الاعتماد علىٰ المصادر المتأخّرة، أو نظرة

---

(١) مكتب درفرايند تكامل، حسين المدرسي الطباطبائي، (المتن الفارسي)، ص١٤٤.

(٢) قد ترجم «نيف وثمانون» في المتن الفارسي بـ«هشتاد وچند سال»، (لاحظ ص١٣٧/هامش٢٤٣ من الكتاب، وهذه مسامحة وإنّما هي مناسبة مع كلمة بضع لا مع كلمة نيف، ←

عابرة غير متأمّلة في غيبة النعماني.

وبعدما ذكرناه في هذا المقال خصوصاً في هذا الفصل الأخير يسهل تخطّيها لكن ينبغي أن نشير إلىٰ وجوه الضعف فيها ـ علىٰ سبيل الإجمال ـ:

أمّا الأمر الأوّل: فقد تعرّضنا له في النكتة الأولىٰ من هذا الفصل، وقلنا بعدم الدليل عليه، وإنّما ورد في كلام المتأخّرين من دون أن يكون لذلك شاهد في كلام القدماء.

والعجيب أنّه استند لذلك إلىٰ ما في مقدّمة الروضة[1] ولم نر فيه إلّا جدولاً لتلامذة الكليني أشار إلىٰ ما يقرب من كلامه وهذا الجدول قد صنعه ـ علىٰ الظاهر ـ صدر الأفاضل المتوفّىٰ سنة ١٣٥٠ (لاحظ ما كتبه الدكتور حسين علي محفوظ في مقدّمته، ص ١٠).

والاعتماد عليه وذكره كمصدر معول عليه في أمثال هذه البحوث، غريب؟!

وأمّا الأمر الثاني: فلم يذكر شاهداً علىٰ كون النعماني بصدد استقصاء جميع ما يقدر عليه من روايات باب عدد الأئمّة.

فإن استند إلىٰ أنّ النعماني استدرك روايتين بعد إتمام الكتاب.

← وقد تقدّم أن نيف من واحد إلىٰ تسع علىٰ تفسير، ومن واحدة إلىٰ ثلاث علىٰ تفسير آخر، فتاريخ تأليف الغيبة ٣٣٦، أو ما بعدها، لكن هذه المسامحة لا تضرّ بما كان الكاتب بصدده من إثبات كون تأليف الغيبة بعد وفاة الكليني‌ﷺ وإنّما أورد هذا الأمر إذ لو كان تأليف قبل وفاته لأمكن أن يكون قبل تكميل تأليف الكافي من قبل مؤلّفه الكليني فلا ينتج مايريد.

(١) ارجع إلىٰ صفحة العنوان للنسخ القديمة من الروضة وهذا ما لم نجده في هذا الكتاب، وإنّما وجدت ما أشرنا إليه في المتن ولفظه ـ بعد عنوان النعماني ـ: وكان من الخصّيصين به يكتب أيضاً كتابه الكافي وإذا قالوا في نسخة النعماني من الكافي هكذا وفي نسخة الصفواني هكذا فالمراد نسختا محمّد بن إبراهيم وأحمد بن عبدالله أعلىٰ الله مقامهم ورضي عنهم. انتهىٰ. ولا أدري علىٰ ما استند في إطلاق القول بأنّ النسخة الموجودة من الكافي مجموعة من نسختهما فقط، مع وجود رواة آخرين للكافي!

ففيه أنّه بمجرّده لا يدلّ علىٰ ذلك، إذ لعلّه رأىٰ في هاتين الروايتين خصوصية، كجودة مضمونها أو كونها عن طريق ابن عقدة ـ الشيخ الذي يعتمد عليه النعماني كثيراً ـ فخصّصها بالإضافة إلىٰ الكتاب بعد تأليفه مع عثوره علىٰ روايات أخرىٰ أيضاً مناسبة لعنوان الباب.

هذا مع أنّ النعماني صرّح بنفسه في هذا الباب بخلاف ما ذكره الكاتب، بل أكّد النعماني علىٰ جميع الروايات المربوطة به، فقال في آخره بعد الإشارة إلىٰ كتاب سليم بن قيس وتوثيقه وكونه من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعوّل عليها: وإنّما أوردنا بعض ما اشتمل عليه الكتاب وغيره من وصف رسول الله ﷺ الأئمّة الاثني عشر ودلالته عليهم وتكريره ذكر عدّتهم[1]...

ولا ينقضي تعجّبي، كيف لم يراجع هذا الكاتب هذه العبارة الواردة في نفس الباب، الواضحة في خلاف مقصوده، ورضي بدلالة استدراك النعماني للروايتين بعد تأليفه، علىٰ مقصوده؟!

هذا مع الغضّ عمّا قلنا من عدم الدليل علىٰ كون النسخة الكاملة من الكافي لدىٰ النعماني حتّىٰ بعد تأليفه الغيبة.

أمّا الأمر الرابع: ففيه أنّه لا شاهد علىٰ أخذ النعماني من باب ما جاء في الاثني عشر من الكافي أصلاً، فلم يراجع الكافي حتّىٰ يكون عدم ذكره دليلاً علىٰ شيء.

توضيحه: أنّ الروايات الأربع المتوهّم أخذها من الكافي وردت ثلاثة منها في الكافي باختلاف في المتن أو السند أو كليهما، بحيث يطمئن بعدم الأخذ منه، وإنّما توافقت رواية واحدة فقط في الكتابين تقريباً ولا شاهد علىٰ أخذه أيضاً من الكافي

---

(١) فقد ورد في مقدّمة الغيبة: وقد جمعت في هذا الكتاب ما وفق الله جمعه من الأحاديث التي رواها الشيوخ عن أمير المؤمنين والأئمّة الصادقين ﵈ في الغيبة وغيرها ممّا سبيله أن ينضاف إلىٰ ما روي فيها بحسب ما حضر في الوقت، إذ لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عنّي وإن حفظي لم يشتمل عليه... (لاحظ ص ١٩٤ منه أيضاً).

من توافق ترتيب الأحاديث في الكتابين أو غيره.

وأمّا غير هذه الرواية ففي الغيبة: ٣/٦٠، أخبرنا محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبدالله محمّد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش، عن أبي جعفر محمّد بن علي، عن آبائه أنّ أميرالمؤمنين عليه السلام قال لابن عبّاس أنّ ليلة القدر في كلّ سنة... الحديث.

وقد رواه في الكافي ١: ١/٥٣٢، بسندين آخرين هكذا: محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، ومحمّد بن أبي‌عبدالله، ومحمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد جميعاً، عن الحسن بن العبّاس بن حريش، عن أبي‌جعفر الثاني: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لابن عبّاس... الحديث.

وفي متنه اختلافان لا يمكن أن يكونا من اختلاف النسخة أو تصحيفات الناسخين[1].

ـ وردت رواية الغيبة: ٢٦/٩٤، في الكافي ١: ١٩/٥٣٤، باختلاف في السند واختلافات يسيرة في المتن.

ـ وردت رواية الغيبة: ٢٧/٩٥، في الكافي بثلاثة أسانيد لم يرد شيء منها في الغيبة، وإنّما ورد فيها سند آخر للرواية.

فعليه فالنعماني إمّا أخذ هذه الروايات عن كتاب آخر للكليني ككتابه في الردّ علىٰ القرامطة، أو أخذها عنه مشافهة، ومن الجائز أنّ بعض اختلاف المتن في الغيبة نشأ من اعتماد النعماني علىٰ حفظه دون أن يراجع إلىٰ نسخة الكليني، والله أعلم.

أمّا الأمر الخامس: فهو أعجب! إذ مجرّد إشارة النعماني إلىٰ رواية واحدة فقط عن غير طريق الكليني في ذيل نقل الكليني لها كيف تكون دليلاً علىٰ ترجيح

(١) زيد في الغيبة «ما قضىٰ فيها» ـ بعد أمر السنة ـ و«يا أمير المؤمنين» ـ بعد من هم ـ ولم تردا في الكافي.

النعماني لروايات الكليني علىٰ غيرها؟ مع أنّ أصل دلالة الرواية الذيليّة علىٰ مرجوحيّة الراوي عند النعماني لو تمّ لكان دليلاً واضحاً علىٰ خلاف ما يريد هذا الكاتب، إذ قد تقدّم أنّ أكثر روايات الكليني وردت ذيليّة في الغيبة، وأكثر الروايات الذيليّة فيه وردت عن طريق الكليني، فهل يكون هذا دليلاً علىٰ كون سائر مشايخ النعماني أرجح عنده من الكليني؟!

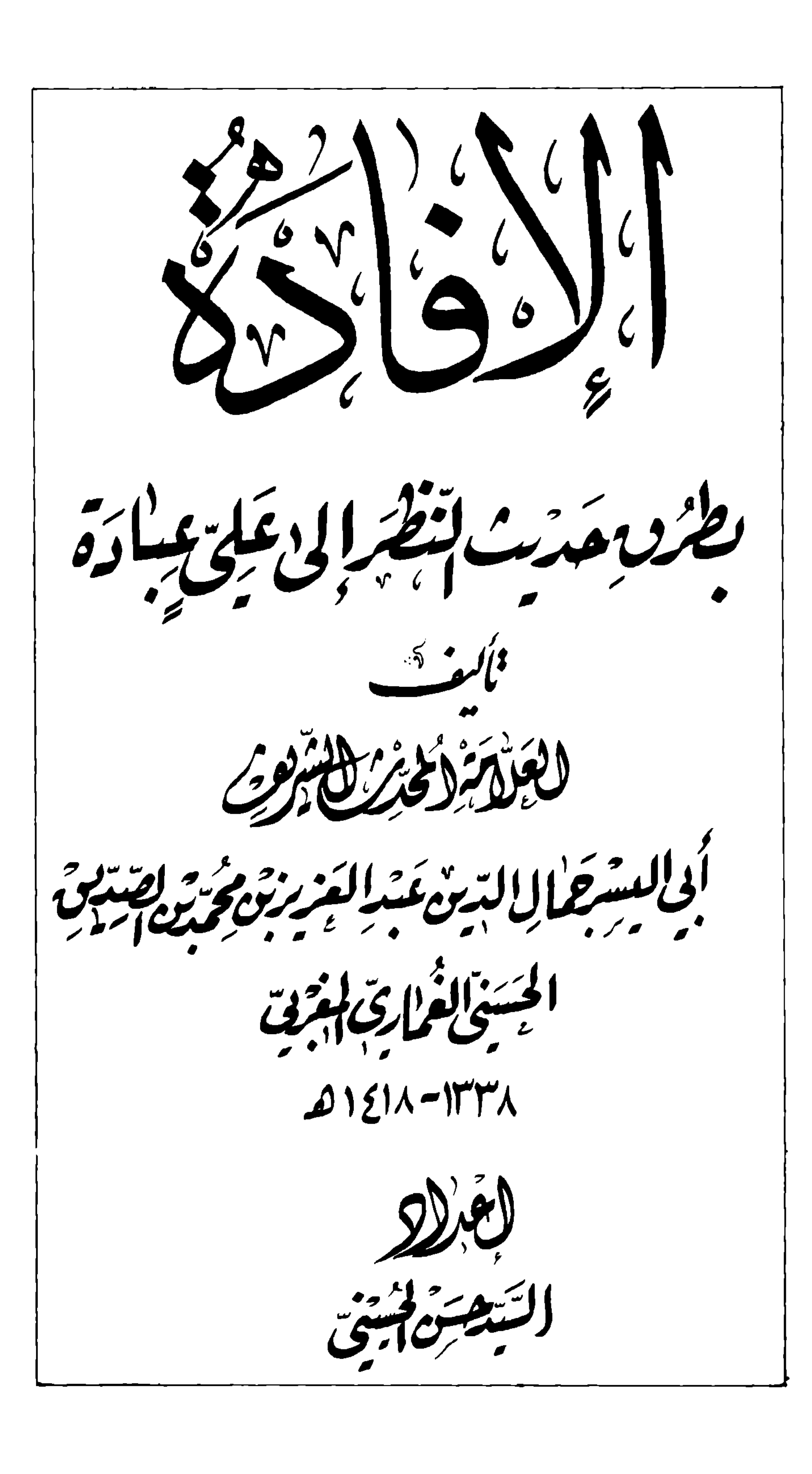
هذا، والتحقيق عدم تماميّة أصل هذا الكلام، لما ذكرناه من الوجوه في توجيه كثرة الروايات الذيليّة عن طريق الكليني في الغيبة كما تقدّم فلاحظها.

فتحصّل أنّ هذه الدعوىٰ لا ترجع إلىٰ محصّل أصلاً.

وفي هذا المقام، حان أن نختم الكلام، حامدين لله، مصلّين علىٰ نبيّه وآله، داعين حضرته أن يعجّل فرج صاحبنا ومولانا بقيّة الله الأعظم في أرضه حتّىٰ يملأها عدلاً وقسطاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ليلة الفطر من سنة ١٤١٨

السيد محمّدجواد الشبيري


الإفادة
بطرق حديث النظر إلى علي عبادة
تأليف
العلامة المحدث الشريف
أبي اليسر جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق
الحسني الغماري المغربي
١٣٣٨-١٤١٨هـ
إعداد
السيد حسن الحسيني



[التمهيد]

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيّدنا ونبيّنا محمدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

وبعد: فإنّ من أعظم أسباب التفضيل بين الصحابة كثرة المناقب وجُموم الفضائل.

وقد اتّفق العلماء علىٰ أنّه لم يرد في حقّ أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل ما ورد لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام[1].

فلذا اعتنىٰ أكابر العلماء والمحدّثين بجمع تلك الفضائل في كتبٍ مستقلّةٍ كثيرةٍ جدّاً.

ومنهم من صرف عنايته لجمع واحدةٍ من تلك الفضائل والمناقب من طرقه المختلفة، كحديث الغدير أو الموالاة وحديث الطير، وحديث ردّ الشمس، وحديث أنا مدينة العلم وعليّ بابها... وغيرها.

ومن فرسان هذا الميدان العلّامة المحدّث السيّد عبدالعزيز بن محمد بن الصدّيق الحسني الغُماري الطنجي رحمه الله تعالىٰ، حيث صنّف هذا الكتاب في إثبات صحّة حديث: **«النظر إلىٰ عليٍّ عبادة»**.

وقد بيّن في مقدّمة فضل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام علىٰ جميع الصحابة، وسرد طرق هذا الحديث وناقش دعاوىٰ من ردّه وحكم بوضعه بأسلوب متين قلّما يتّفق للمتأخّرين من أهل الحديث.

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٦٨ ـ الصواعق المحرقة لابن حجر المكّي: ١٢٠ ـ ١٢١.

وكان شقيقه العلّامة المحدّث السيّد عبدالله بن الصدّيق قد نوّه بهذا الكتاب قبل سنين في تعليقه علىٰ (تنزيه الشريعة المرفوعة)[١] لأبي الحسن علي بن محمد بن عرّاق الكناني، ولكن لم يقع بأيدينا إلّا قبل مدّة قصيرة، فعزمنا علىٰ إخراجه بحلّةٍ تليق به وبمكانة مؤلّفه السامية.

والله العليّ العظيم نسأل أن يوفّقنا لما يحب ويرضىٰ، إنّه سميع مجيب.

المؤلّف والكتاب

١ ـ إسمه ونسبه: هو العلّامة المحدّث المفيد الناقد البصير السيّد الشريف أبو اليسر، جمال الدين، عبدالعزيز بن محمد بن الصدِّيق بن أحمد بن محمد بن قاسم بن محمد بن محمد بن عبدالمؤمن، الحسني الإدريسي الغُماري المغربي.

ينتهي نسبه إلىٰ إدريس بن عبدالله الكامل بن الحسن المثنّىٰ بن الحسن السبط عليه السلام.

ولد في شهر جمادى الأولىٰ سنة ١٣٣٨هـ بثغر طنجة من بلاد المغرب الأقصىٰ من والدين شريفين كريمين.

أمّا والده:

فهو السيّد محمد بن الصدّيق المولود سنة ١٢٩٥هـ والمتوفّىٰ سنة ١٣٥٤هـ، كان من أعلام المغرب المشاهير، واسع الاطّلاع، حسن البيان والتعليم والتبليغ، تاركاً للدنيا، متجرّداً عن علائقها. وكانت له حلقات علميّة يدرّس فيها رسالة ابن أبي زيد القيرواني وصحيح البخاري وغيرهما.

وقد أفرد أخلاقه السنّية وأحواله الزكيّة ومآثره العلميّة جماعة، منهم: ولده

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ٣٨٣/١.

الأكبر السيد أحمد بن الصدّيق في (سبحة العقيق) وفي (التصوّر والتصديق)، والفقيه محمد العياشي في (نبذة التحقيق) ومحمد بن الأزرق الفاسي في (حادي الرفيق) وغيرهم، وله ترجمة في (موسوعة أعلام المغرب).

وأمّا والدته:

فهي حفيدة الإمام العلّامة أحمد بن عجيبة الحسني المتوفّىٰ سنة ١٢٢٥هـ صاحب التفسير و(شرح الحكم) و(الفهرسة) وغيرها من المصنّفات.

٢ ـ **أُسرته العلميّة**: ترعرع المترجم له ﷺ في أحضان أسرة علميّة عريقة ممّا هيّأ له ذلك الارتقاء إلىٰ أعلىٰ مراتب العلم.

فمن أعلام أسرته والده الذي تعاهده منذ صغره، فبعد قراءة القرآن الكريم اشتغل بالطلب عليه، وكان مهتمّاً به غاية الاهتمام.

ومنهم: شقيقه الحافظ أبو الفيض شهاب الدين أحمد بن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٠هـ والمتوفّىٰ سنة ١٣٨٠هـ بالقاهرة. قيل: بلغت مصنّفاته أكثر من ٢٠٠ مصنّف، أكثرها في علم الحديث، منها (المداوي لعلل المناوي) و(الهداية في تخريج أحاديث البداية) لابن رشد و(فتح الوهّاب بتخريج أحاديث الشهاب) للقضاعي، وغيرها.

وله ترجمة في (تشنيف الأسماع) ص ٧١ ـ ٧٨، وموسوعة أعلام المغرب، ومقدّمة كتابه (البرهان الجلي) بقلم: أحمد محمد مرسي ـ ومقدّمة (البداية).

ومنهم: شقيقه المحدّث الأصولي أبو الفضل عبدالله بن الصدّيق المولود سنة ١٣٢٨هـ والمتوفّىٰ سنة ١٤١٣هـ. له مصنّفات كثيرة منها (الكنز الثمين) وشرحه و(بدع التفاسير) و(الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج) وأجزاء حديثيّة.

له ترجمة في (تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع) ص٣٤٦ ـ ٣٥٤.

ومنهم: محمد الزمزمي، والسيّد عبدالحيّ المتوفّىٰ سنة ١٤١٥هـ ومن مؤلّفاته

(الجواب المداوي لسؤال السلاوي).

وللسيّد عبدالعزيز ﷺ شقيقان آخران أصغر منه سنّاً، هما العلّامة الأديب السيّد الحسن والعلّامة المشارك السيّد إبراهيم.

٣ ـ نشاطه العلميّ وثقافته: بدأ السيّد عبدالعزيز الغُماري ﷺ دراسته وطلبه للعلم منذ الصغر، وبعد أن تجاوز بعض المراحل الدراسيّة في مسقط رأسه (طنجة) سافر إلى القاهرة سنة ١٣٥٥هـ، فأخذ عن أكابر شيوخها كالشيخ عبدالمعطي الشرشيمي ـ من كبار علماء الهيئة ـ والشيخ محمود إمام، والشيخ عبدالسلام غنيم الدمياطي، والشيخ محمد عزّت، وغيرهم.

واستفاد أيضاً من شقيقه الحافظ السيّد أحمد بن الصدّيق في شتّى العلوم، لا سيّما علم الحديث وفنونه الذي تضلّع فيه وبرع، وأصبحت له اليد الطولىٰ في صناعته، فألّف فيه المؤلّفات الكثيرة، وصار من كبار المشايخ المحدّثين الذين يستجاز منهم. ولذلك استجازه في الحديث كثير من طلبة العلم في مختلف الأقطار والبلدان لوفرة طرقه وعلوّ إسناده.

وله في ذلك (معجم الشيوخ)، كما وضع الأستاذ محمود سعيد ممدوح ثَبَتاً صغيراً لطرقه سمّاه (فتح العزيز بأسانيد السيّد عبدالعزيز) طبعته دار البصائر بدمشق سنة ١٤٠٥هـ.

ونشر أبحاثاً علميّة جمّة طوال عشرات السنين، بدأها بمجلّة (الإسلام) عندما كان بالقاهرة إلى (البلاغ) و(الخضراء الجديدة) الأسبوعيّة اللتين تصدران بطنجة وقد بلغت المئات.

وترجمت مقالاته إلىٰ عددٍ من اللّغات وخاصة الإنجليزيّة والفرنسيّة والإسبانيّة، ومنها ما أعيد نشره في جرائد عالميّة، منها جرائد تصدر من باريس ولندن.

ولمّا عاد إلىٰ طنجة سار علىٰ ذلك النهج الذي ارتسمه لنفسه، فكان يجيب علىٰ

أسئلة السائلين ويثقّف الناس ويعظهم من خلال كتاباته في الصحف والمجلّات وخطب الجمعة.

وبالجملة: فقد كان عالماً عاملاً، وواعظاً متّعظاً، ترسخ عظاته ونصائحه في قلوب السامعين لحسن سريرته وطيب طويّته.

هذا، مع سعة اطّلاعه وقوّة نظره، وجودة استحضاره للمسائل، ومسايرته مع التطوّر الحضاري والتفتّح العصري شأن كلّ مرشدٍ واعٍ.

٤ ـ سيرته وجهاده: لقد قضى السيّد العلّامة عبدالعزيز بن الصدّيق حياته في خدمة العلم والدفاع عن كلمة الحقّ، والوقوف إلىٰ جنب الضعفاء والمقهورين والعمل علىٰ إسعاد الناس، وحلّ مشاكلهم.

كان ﷺ آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، شجاعاً في انتقاد كلّ ما يجب انتقاده، لا يخشىٰ في الله لومة لائم، يقول الحقّ ولو في أقرب الناس إليه، كما كان يتقبّل بصدرٍ رحبٍ أيّ انتقادٍ يوجّه إليه ما دام هذا النقد في طريق الحقّ. وله في ميدان الجهاد عن العقيدة الإسلاميّة الصحيحة ومحاربة الوهابيّة والنواصب مواقف مشهودة وردود دامغة كشف بها الستار عن الحقائق، كما هو ديدن كلّ مصلحٍ كبيرٍ، ولكن لا يسع المقام لذكرها.

٥ ـ مؤلّفاته: إنّ المحدّث ابن الصدّيق من الذين كان لهم سهم وافر في إغناء المكتبة العربيّة ولا سيّما الحديثية بالمؤلّفات القيّمة المتنوّعة، ونذكر هنا بعضاً منها.

١ ـ تسهيل المَدْرج إلى المُدرج.

٢ ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس.

٣ ـ بلوغ الأماني من موضوعات الصاغاني.

٤ ـ إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات من نظم المتناثر على الأزدهار المتناثرة.

٥ ـ الباحث عن علل الطعن في الحارث.

٦ ـ التحفة العزيزيّة في الحديث المسلسل بالأوليّة.

٧ ـ جزء في بيان حال حديث: أحبب حبيبك هوناً مّا.

٨ ـ التعطّف في تخريج أحاديث التعرّف.

٩ ـ جلاء الدامس عن حديث: لا تردّ يد لامس.

١٠ ـ الجواهر المرصوعة في ترتيب أحاديث اللآلي المصنوعة.

١١ ـ الجامع المصنّف لما في الميزان من حديث الراوي المضعّف.

١٢ ـ وثبة الظافر لبيان حال حديث: أترعوون عن ذكر الفاجر.

١٣ ـ المشير إلىٰ ما فات المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

١٤ ـ أزهار الكمامة في صحّة حديث الغمامة.

١٥ ـ جني الباكورة في طرق حديث: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة.

١٦ ـ جزء في طرق حديث: لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد.

١٧ ـ الجواهر الغوالي في الاستدراك على اللآلي.

١٨ ـ التهاني في التعقّب علىٰ موضوعات الصاغاني.

١٩ ـ تذكرة الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها.

٢٠ ـ التبيان لحال حديث: أنا ابن الذبيحين.

٢١ ـ المقتطف من حديث المخصوص بكامل العزّ والشرف.

٢٢ ـ الفتح الوهبي في الكلام علىٰ محمد بن السائب الكلبي.

٢٣ ـ الإفادة بطرق حديث: النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.

وهو الكتاب الذي بين يديك، وقد تّم تأليفه عام ١٣٦٥هـ بالقاهرة، ولكنّه لم يطبع إلى الآن ـ فيما تعلم ـ سوىٰ مرّة واحدة، حيث طبع بالآلة الكاتبة في ٢٥ صفحة من القطع الكبير.

وقد تفضّل السيّد عبدالمغيث بن عبدالعزيز بن الصدّيق بإرسال نسخةٍ منه،

فتمّ تصحيحها وإعدادها للطبع في هذا العدد من مجلّة (علوم الحديث) الغرّاء، فله منّا خالص الشكر والتقدير.

وممّا يجدر التنبيه عليه هنا أنّ المصنّف رحمه الله كان قد فرغ من تأليف هذا الكتاب قبل حوالي ٥٣ سنة، وهو إذ ذاك في السنة السابعة والعشرين من عمره، وقد أظهر فيه مقدرته العلميّة وإحاطته التامّة بعلوم الحديث وعلله، وأبان عن بلوغه مرتبة النقّاد المجتهدين في الجرح والتعديل، وذلك من فضل الله تعالىٰ وبركاته عليه.

٦ ـ وفاته: وبعد عمر مبارك مديدٍ قضاه محدّث المغرب السيّد عبدالعزيز الصدّيق رحمه الله في إعلاء كلمة الحقّ وخدمة العلم وأهله لبّىٰ نداء ربّه يوم الجمعة ٦ رجب ١٤١٨هـ بعد صلاة العصر.

وشيّع جثمانه يوم السبت ـ بعد أن غُسل بماء زمزم ـ في موكبٍ عظيم شارك فيه عشرات الآلاف من المشيّعين، وكان هذا أكبر تشييع تشهده طنجة لحدّ الآن، فحمل نعشه من داره إلى المسجد الأعظم، وتقدّم للصلاة عليه ولده الأكبر الدكتور محمد بن الصدّيق ثم ولده عبدالمغيث بن الصدّيق، ثم حمل إلى الزاوية الصدّيقيّة حيث مثواه الأخير، فدفن هناك ظهر يوم السبت.

وله رحمه الله ذريّة طيّبة، نسأل الله تعالىٰ أن يوفّقهم لاقتفاء أثر والدهم العلّامة وأسلافهم الكرام، وهم:

١ ـ الدكتور محمد ٢ ـ عبد المنعم ٣ ـ عبدالمغيث ٤ ـ عبدالأعلىٰ ٥ ـ بنت.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله وسلّم علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

حسن الحسيني آل المجدّد الشيرازي

٣٠ شوّال المكرّم ١٤١٨هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله علىٰ ما ألهم وعلّم، وصلّى الله علىٰ سيّدنا ومولانا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

وبعد:

فهذا جزءٌ سمّيته **«الإفادة بطُرُق حديث النظر إلىٰ عليٍّ عبادة»** جمعته رجاءَ الانخراط في سلك شيعة هذا الإمام الجليل الذي جمع من العلوم والمعارف الربّانيّة ما لم يجمعه غيره، وحاز من الشرف والمجد وعلوّ المكانة ما لم يظفر سواه بعُشْر مِعْشاره.

فقد سمّاه رسول الله ﷺ سيّد العرب، وفي بعض الروايات: سيّد المؤمنين.

وكان صهراً لسيّد الأنبياء والمرسلين ﷺ، وزوجاً لسيّدة نساء العالمين عليها الصلاة والسلام، وأباً لسيّدَيْ شباب أهل الجنّة صلّى الله عليهما وسلّم.

فلم يجتمع لأحدٍ غير عليّ بن أبي طالب عليه السلام هذا الشرف وهذه السيادة:

فأبو بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه كان صهراً لسيّد الأنبياء والمرسلين، لكن لم يكن زوجاً لسيّدة نساء العالمين، ولا أباً لسيّدَيْ شباب أهل الجنّة، ولا قال له رسول الله ﷺ: إنك سيّد العرب، أو سيّد المؤمنين(١).

وكذلك عمر، وكذلك عثمان رضي الله عنهما.

وإذا عُدمت هذه الأوصاف في خير الأصحاب، وفُقدت هذه الخصال من الخلفاء الثلاثة، فوجودها في غيرهم من المستحيل، إن لم يكن عقلاً فعادةً. لا

(١) المستدرك على الصحيحين ١٢٤/٣.

يطمع ـ بعد هذا ـ حاقدٌ مريض القلب ، أو جاهلٌ غبيّ لا يدري الطول من العرض ، في محاولة أن يجعل أحداً بعد رسول الله ﷺ مساوياً لهذا الإمام عليه السلام في الفضل ، فضلاً عن أن يجعله أفضل منه .

بل ، هو سيّدهم جميعاً بمقتضىٰ قوله ﷺ : إنّه سيّد العرب ، ومولاهم جميعاً بمقتضىٰ قوله ﷺ : «من كنت مولاه فعليّ مولاه» .

ودعوىٰ كون الجمهور علىٰ خلاف هذا ، إن لم تكن كاذبةً فهي إلى الكذب أقرب ؛ فقد ذهب إلىٰ ما ذهبنا إليه في تفضيل عليّ عليه السلام علىٰ جميع الصحابة جمعٌ ـ إن لم يكن أكثر من ذلك الجمهور فلا يقلّ عنه عدداً ـ كما يظهر لمن بحث ونظر في ذلك بعين الحقّ والإنصاف ـ .

وهو مذهب سلمان ، وأبي ذرٍّ ، والمقداد ، وخبّاب ، وجابر ، وأبي سعيدٍ الخدريّ ، وزيد بن الأرقم ، وأبي الطفيل عامر بن واثلةً رضي الله عنهم .

فمن ادّعىٰ ـ كذباً وزوراً ـ ضلالة من فضّل عليّاً عليه السلام علىٰ جميع الصحابة رضي الله عنهم ـ بعد أن علم مذهب هذا العدد من علمائهم ـ فهو الضالّ حقّاً .

ولو لم يكن في هذا قولٌ لصحابيّ فرَمْيُ صاحِبه بالضلال غلوٌّ فاحشٌ يدلّ على الجهل والتعصب الممقوت .

فما دام الرجل يقول في الشيخين رضي الله عنهما خيراً ، ويُثني علىٰ جميع الصحابة ، فذهابه إلىٰ ترجيح أحدهم عليهم في الفضل ـ لما ثبت لديه من الدلائل في ذلك ـ لا يضرّه في دينه ، ولا يخدش في عقيدته ، خصوصاً والمسألة موضع خلافٍ في القديم والحديث .

فالقائل بفضل عليّ عليه السلام على الصحابة جميعاً لم يأتِ بقولٍ لم يُسبق إليه ، أو بمذهبٍ ابتدعه ، وإنّما نظر في أقوال الفريقين ، ورجّح منها ما هداه إليه الدليل الذي ثبت إليه ، وهو في هذا مجتهدٌ كغيره من المجتهدين ، إن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد .

وهذا الموضوع ليس من المواضيع القطعيّة التي فيها الحقّ مع واحدٍ، حتىٰ لا يجوز الاجتهاد فيه والنظر، وإلّا لما اختلف المسلمون في ذلك منذ العصر الأوّل، بل هو كغيره من المسائل النظريّة التي يظهر الحقّ فيها بالنظر إلى الدليل واتّباعه.

إذا تقرّر هذا فلا معنى لتعنيف من قال بهذا القول وذهب إليه، فضلاً عن رميه بالفسق والضلال!

وقد روىٰ عبدالرزّاق عن معمر قال: لو أنّ رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عنّفته، وكذلك لو قال: «**عليّ أفضل عندي من أبي بكرٍ وعمر**» لم أعنّفه إذا ذكر فضل الشيخين وأحبّهما وأثنىٰ عليهما بما هما أهله.

قال عبدالرزّاق: فذكرتُ ذلك لوكيع فأعجبه واشتهاه.

وقولهم: إن الجمهور علىٰ تفضيل الثّلاثة علىٰ عليّ عليه السلام؟!

ـ علىٰ تسليم صحّته ـ فهو مردود، لأنّ العبرة بجَمْهَرة العقلاء، الذين يبنون قولهم على الدليل الصحيح البيّن.

أمّا الجمهور الذي يعتمد في قوله علىٰ دسائس النواصب ـ أعداء الله ورسوله وأهل بيته ـ فقوله لا يَلتفت إليه عاقل، ولا يركن إليه إلّا أهل الغفلة الذين تروج عليهم الأكاذيب في صورة الحقّ والصدق، أو أهل الضلالة الذين يعلمون الحقّ ويقرّون به في قلوبهم، ويمنعهم من الإفصاح به مرضٌ في القلب، أو غِلٌّ في الصدر ـ كما هو حال أغلب من ناصب العداء والكراهية لعليّ عليه السلام.

ولم يكلّفنا الله باتّباع الجمهور، وإنّما كلّفنا باتّباع الدليل والبرهان.

فإذا ثبت عند أحدٍ صحّة دليل قولٍ وخالفه، واتّبع الجمهور في قولٍ يعلم بطلانه وفساده وبُعده عن الحقّ والصواب ـ كقوله هنا في حقّ عليٍّ عليه السلام ـ فهو آثمٌ خاطيءٌ.

ونضرب لهم مثلاً برجلٍ في أُمّةٍ لم تصلها دعوة التوحيد، وهداه الدليل إلىٰ أنّ الله واحد لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوأً أحد، ثم رأىٰ أن هذا الدليل

يخالف مذهب أُمّته في الشرك وعبادة غير الله الواحد القهّار، فهل يجوز له أن يترك هذا الدليل ويتّبع الجمهور في الشرك والكفر بالله؟! ويكون ذلك عذراً له عند الله في عدم العقاب؟!

فإن قالوا: «يجوز ذلك»، كفروا.

وإن قالوا: لا، قلنا لهم: فلماذا خالفتم هذا هنا، وجعلتم الجمهور مقدّماً على الدليل؟!

والحقّ واحد مهما اختلفت وتعدّدت أطواره.

فلا يجوز لقائلٍ أنْ يقول: إنّ مخالفة الدليل في ذلك المَثَل الذي ضربته غيرها في مِثْل هذه المسألة.

لأنّ الحقّ يجب نصره واتّباعه، والباطل يجب ردّه وخذلانه في جميع الأمور والأحوال؛ غير أنّه في بعض الأحيان يظهر الحقّ في صورة واضحة جليّةٍ لا يمكن لنفسٍ ـ مهما كانت جاهلةً قاصرةً ـ أن تحيد عنه وتعتقد خلافه؛ وفي بعض الأحيان يظهر في صورةٍ يراها الجاهل القاصر خفيّة، قد يرىٰ صورة الباطل أوضح منها في نظره لقصوره عن معرفة الدليل الذي يُظهر الحقّ واضحاً جليّاً في جميع أحواله.

أما ذوو العلم والمعرفة فلتمكّنهم ورسوخ قدمهم في العلم يرون الحقّ في جميع الأحوال والأطوار علىٰ صورةٍ واحدةٍ، ظاهراً، جليّاً، واضحاً، غير خفيّ، لا يمكن الرجوع عنه، ولا الركون إلىٰ غيره.

فالأشعري مثلاً ـ لركونه إلى الجمهور، وتقليده له، وعدم بحثه عن الدليل ـ يرى الحقّ في مسألة تفضيل عليٍّ عليه السلام علىٰ جميع الصحابة رضي الله عنهم في صورةٍ ضعيفةٍ خفيّةٍ لا تركن نفسه إليها، ويرىٰ ما ذهب إليه الجمهور ـ وهو باطلٌ محضٌ ـ في صورةٍ واضحةٍ جليّةٍ!

وسبب ذلك[1] ركونه إلى التقليد، واعتناقه لقول الجمهور من غير بحث ونظرٍ في دليله.

والحاصل أنّ العبرة بالقول المبنيّ على الدليل، فلو كان أهل الأرض في جانبٍ والدليل في جانبٍ لكان الحقّ مع من أخذ بالدليل، رغم خلاف العالم كلّه له.

وإذا تتبّعت أحوال الأمم اليوم وجدت الذين يدينون بغير التوحيد يزيدون ثلاثة أثلاثٍ على الذين يدينون بالتوحيد، ولم يقل مجنونٌ فضلاً عن عاقلٍ: إنّ الحقّ مع هذه الأغلبيّة الساحقة في الكفر.

فعلىٰ المسلم الحريص أن لا يغترّ بما يدْعونه قول الجمهور، ولا يعمل بقولٍ حتىٰ يتأكّد من صحة دليله، فما صحّ دليله فهو قوله ـ ولو كان العالَم كله علىٰ خلافه ـ.

إذا علمت هذا، فما يُدَنْدِنُ حوله مَنْ ألّف في العقائد من أنّ الجمهور علىٰ أنّ عليّاً عليه السلام هو آخر الأربعة في الفضل، قولٌ كلّه زورٌ، وكذبٌ، وبهتانٌ، وكفرٌ بفضل هذا الإمام عليه السلام اخترعه أهل النفاق، وراج على البُله من المؤلّفين المؤمنين؟!

---

(١) وسببٌ آخر يمنع الإنسان من اتّباع الحقّ والعمل به ـ ولو مع وضوحه وظهوره ظهور الشمس في وَضَح النهار ـ وهو نشوؤه علىٰ أمرٍ تلقّاه عن آبائه وعشيرته، ووجد عليه البيئة التي تربّىٰ فيها، والوسط الذي شبّ فيه، وذلك له أثرٌ عظيم جداً على التفكير، والنظر في الأدلّة الشرعيّة بالطريق الذي يجعل القلب ينشرح للعمل بها بدون تردّدٍ ولا التفاتٍ لقولٍ أو لرأيٍ يخالفها، وبسط هذا بأدلّته له موضع آخر.

وقد أشار إلىٰ لُمْعةٍ منه ابن خلدون في مقدّمته ـ وإن كان لم يسهب ـ.

فمثل هذا من الصعب عليه جداً الخروج عمّا هو فيه من الباطل إلىٰ اتّباع الحقّ والعمل به ـ ولو وضح دليله، وظهر برهانه ـ إذا لم يؤيّده الله تعالىٰ بهدايته وتوفيقه.

وهذا أوّل شيءٍ كان يلقاه رسول الله من قومه عند دعوتهم إلى الإيمان بالله وحده، يردّون دعوته بكونها مخالفةً لما وجدوا عليه آباءَهم كما بيّن ذلك الله تعالىٰ في كتابه في غير ما آية، وأمر سبحانه رسوله أن يردّ عليهم هذا الاحتجاج المنافي لنور العقل ﴿قل أَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهدىٰ مِمّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾. (منه رحمه الله تعالىٰ).

والأمر لله.

والدليل علىٰ ذلك، أن الأفضليّة تثبت بكثرة الخصال المميِّزة لشخصٍ عن غيره، وكلّما زادت هذه الخصال؛ زاد فضل صاحبها علىٰ غيره.

فإذا قلت مثلاً في مجلسٍ من العقلاء: إن زيداً عالم، وشريف النسب، وكريمٌ، وشجاعٌ، وذكرت خصالاً كثيرةً تجمّعتْ فيه، وقلتَ: إنّ عمراً عالمٌ، أو شريفٌ لا غير.

فلا شكّ أنّ أهل ذلك المجلس يعتقدون بفضل زيدٍ علىٰ عمروٍ، لكثرة الخصال المميِّزة التي اجتمعت فيه، ولم تجتمع في عمروٍ، وهذا ظاهرٌ لكلّ ذي لُبٍّ، ومخالفته تدلّ علىٰ جهلٍ عظيم.

وقد تتبّعت فضائل الصحابة رضي الله عنهم، فلم نجد لأحدهم قطرةً من بحر ما ورد في عليٍّ عليه السلام من الأحاديث الصحيحة الشاهدة بفضله على الصحابة جملةً، لا فرق بين الخليفة الأوّل ولا غيره!

فما ورد في علمه، وورعه، وشجاعته، وحبّه الله ورسوله، وحبّ الله ورسوله له، وكونه من الرسول بمنزلة هارون من موسىٰ، وكونه سيّد العرب وسيّد المؤمنين، ومولىٰ من كان الرسول مولاه، وإلىٰ غير هذا ممّا يصعب حصره والإحاطة به لم يَرِدْ عُشْره في غيره من الصحابة مطلقاً، مهما علت منزلته وارتفع قدره(١).

(١) وقال الإمام الحافظ، شيخ المقرئين، شمس الدين أبو الخير محمّد بن محمّد بن محمّد الجَزَريّ في (أسنى المطالب، في مناقب سيّدنا عليّ بن أبي طالب» وهو جزءٌ لطيف مفيد جدّاً، بعد كلام ما نصّه ـ: فانتهت إليه رضوان الله عليه جميع الفضائل من أنواع العلوم وجميع المحاسن، وكرم الشمائل من القرآن والحديث، والفقه والقضاء، والتصوّف، والشجاعة، والولاية، والكرم، والزهد والورع، وحسن الخُلُق، والعقل، والتقوىٰ، وإصابة الرأي. فلذلك أجمعت القلوب ←

ومن جعل الأفضليّة علامةً ـ غير ما ذكرنا ـ فليأت بدليله إن كان صادقاً ، ولن يجد إلىٰ ذلك سبيلاً .

ثمّ يجب أنْ تعلم أنّه ما وردت في صحابيّ فضيلة إلّا وورد في عليّ عليه السلام مثلها ، بخلاف عليٍّ فقد وردت فيه فضائل لم تثبت لغيره مطلقاً ، فهو جامعٌ مانعٌ ، جامعٌ لمحاسن غيره ومانعٌ لمحاسنه أنْ تذهب إلىٰ سواه .

كما قال سلمان الفارسيّ رضي الله عنه ـ فيما رواه عنه الرافعيّ في «التدوين»[1] : أنبأنا عليّ ابن عبدالله ، نبأ أبو زرعة عبدالكريم بن إسحاق بن سهلويه ، نبأ أبو بكر الدينوري أجازةً ، سمعت أبا منصورٍ عبدالله بن عليّ الأصبهانيّ ببروجرد ، سمعت أبا القاسم الطبرانيّ، ثنا أحمد بن عبدالوهّاب بن نجدة ، عن أشياخه ، قال : لمّا كان يوم السقيفة اجتمعت الصحابة علىٰ سلمان الفارسيّ رضي الله عنه ، فقالوا : يا أبا عبدالله ، إنّ لك سنّك ودينك وعلمك[2] وصحبتك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقل في هذا الأمر قولاً يخلد عنك ، فقال : «گويم اگر شنويد»[3] .

ثم غدا عليهم فقالوا : ما صنعت يا أبا عبدالله؟

فقال : «گفتم اگر بكار بريد»[4] .

«ثم أنشأ يقول :

← السليمة علىٰ محبّته ، والفطر المستقيمة علىٰ سلوك طريقته ، فكان حبّه علامة السعادة والإيمان ، وبغضه محض الشقاء والنفاق والخذلان ـ كما تقدّم في الأحاديث الصحيحة ، وظهر بالأدلة الصريحة . (منه رحمه الله تعالىٰ) .

(١) التدوين في أخبار قزوين ١/٧٨ ـ ٧٩ .

(٢) في المصدر : وعملك .

(٣) هذا الكلام باللغة الفارسية ، معناه : أقول لو تسمعون كلامي .

(٤) معناه : قد قلت لو كنتم تعملون بكلامي .

ما كنتُ أحسب أنّ الأمر منصرفٌ
عن هاشم ثم منهم عن أبي الحسن
أليس أول من صلّىٰ لقبلته
وأعلم القوم بالأحكام والسنن
ما فيهم من صنوف الفضل يجمعها
وليس في القوم ما فيه من الحسن

ويقال : ليس لسلمان غير هذه الأبيات .

فهل يقول ـ بعد هذا ـ جهولٌ متعنّت : إنّ في الصحابة من هو أفضل من عليٍّ عليه‌السلام ؟!

فإن قيل : إن أبا بكر رضي‌الله‌عنه اختصّ بالصدّيقيّة :

قلنا : وعليّ أيضاً صدّيق ، وزوج الصدّيقة ، ووالد الصدّيقين ، فمن نفى الصدّيقية عن هؤلاء فهو جاهلٌ ، مظلم القلب ، ليس له من نور الإيمان شيءٌ ، بل ورد فيهم عليهم‌السلام ما هو أعظم من الصدّيقية ، لأنّ الصدّيقيّة ـ كما قال سيّدي عبدالوهّاب الشعراني رضي‌الله‌عنه في «كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجانّ»[(١)] نقلاً عن مولانا الشيخ الأكبر رضي‌الله‌عنه ـ : أقلّ من مقام القربة ، وجَعَل مقام القربة يلي النبوّة ، وبعدها الصدّيقيّة .

وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم الصلاة والسلام ورد في أحاديث كثيرة ما يثبت لهم مقام القربة ، بل جَعَل الرسول صلوات الله عليه وآله حبّهم كحبّ الله ، وبغضهم كبغض الله ، وجَعَل المتمسّك بحبّهم متمسكاً بحبل الله المتين الذي لا ينفصم ، وجَعَل من علامة النفاق بغض عليّ عليه‌السلام وهذا يكاد يكون من شأن الأنبياء **﴿قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله﴾**.

---

(١) كشف الحجاب والران

فمن كان حبّه علامة علىٰ حبّ الله، وبغضه علامة على الكفر والنفاق، فلا يشكّ مسلم أنّه من أهل القربة الذين جعلهم الصوفيّة رضي الله عنهم أرقىٰ وأعلىٰ من أهل الصدّيقيّة.

وبهذا تعلم معنىٰ قوله ﷺ لعليّ: **أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي.**

فهارون كان خليفةً لموسىٰ في قومه، وكان الكفر بـه كـالكفر بمـوسىٰ، لأنّـه خليفته متمّم لرسالته، فالكفر به كفرٌ بموسىٰ عليه السلام، فشابَه عليٌّ بهارونَ في هذا القدر، وهو أنّ بغضه بغضٌ للرسول ﷺ، والكفر بفضله ومزيّته كفرٌ بفضل ومزيّة أهل بيته الذين قال فيهم ﷺ: **إنّي خلّفت فيكم اثنتين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله ونسبي، ولن يتفرقا حتّىٰ يردا عليَّ الحوض.**

وهو حديثٌ صحيح له طرق متعدّدة، سأفـردها بجـزءٍ إن شـاء الله تـعالىٰ، وأولاد الرسول ﷺ لم يظهروا إلّا من صُلب عليٍّ عليه السلام، فبغضه يؤدّي بصاحبه إلى الإعراض عن أحد الأسباب التي تعصم من الضلال والغواية.

وإذا ترك هذا السبب ترك السـبب الآخـر، وهـو كـتاب الله لا محـالة، لأنّ الرسول ﷺ أخبر بتلازمها، وعدم افتراقها حتّىٰ يردا على الحوض.

ومن هنا يتحقّق فراغ قلوب أعداء عليٍّ عليه السلام وأولاده من الإيمان ـكما يـشهد لذلك قوله ﷺ: لا يبغضك إلّا منافق ـ.

وهارون كان خليفة لموسىٰ في قومه ليسوسهم بالوعد والوعيد حتّىٰ لا يعبدوا الأصنام ويكفروا بربّهم، فكانت خلافته لمـوسىٰ في بـني إسرائـيل ظـاهرةً غـير باطنةٍ، لأنّ النبوّة شأنها ذلك، لا تكون إلّا ظاهرةً ليتمّ الإنذار والوعد والوعـيد، وتقوم الحُجّة على الجاحد.

أمّـا عـليٌّ عليه السلام فكـانت خـلافته لرسـول الله ﷺ في البـاطن، لأنّ النـبوّة خُتمت به ﷺ، فورث عن الرسول علوماً جمّة كثيرةً، والأنـبياء لا يـورّثون إلّا

العلم ، فأخذ عن الرسول ﷺ من العلوم والأسرار والمعارف ما يعجز عن وصفه العارفون ـ أهل الكمال والنور ـ فضلاً عمّن يأخذ الأخبار من بطون الكتب والدفاتر .

لأنّه لا يَعرف قدر الشخص إلّا من كان في منزلته ورتبته ، كما قال محمّد بن يحيىٰ في حقّ الإمام الغزالي رحمه الله : لا يعرف فضله إلّا من بلغ أو كاد يبلغ الكمال في عقله .

قال التاج السُبْكيّ رحمه الله في (الطبقات الكبرىٰ)[١] ـ عقبه ـ : قلت : يعجبني هذا الكلام ، فإنّ الذي يحبّ أن يطّلع علىٰ منزلة من هو أعلىٰ منه في العلم يحتاج إلى العقل والفهم ، فبالعقل يميّز ، وبالفهم يقضي ، ولمّا كان علم الغزاليّ في الغاية القصوىٰ احتاج من يريد الاطّلاع علىٰ مقداره أن يكون هو تامّ العقل .

وأقول : لابدّ مع تمام العقل من مداناة مرتبته في العلم لمرتبة الآخر ، وحينئذٍ فلا يعرف أحدٌ ممّن جاء بعد الغزاليّ قدر الغزالي ، ولا مقدار علم الغزاليّ إذا لم يجيء بعده مثله .

ثمّ المُداني له إنما يعرف قدره بقدر ما عنده ، لا بقدر الغزالي في نفسه .

سمعت الشيخ الإمام يقول : لا يعرف قدر الشخص في العلم إلّا من ساواه في رتبته ، وخالطه مع ذلك .

قال : وإنّما يعرف قدره بمقدار ما أُوتيه هو . . . إلىٰ آخر كلامه .

فإذا قيل هذا في الغزاليّ ، فماذا عسى أن يُقال في عليّ عليه السلام ؟ ومنزلته ورتبته وقدره في العلم والمعرفة بالمكان الذي لا يطمع أحدٌ في مداناته فضلاً عن الوصول إليه[٢] .

---

(١) طبقات الشافعيّة الكبرىٰ .

(٢) ويكفي دلالةً علىٰ ذلك أنّ العلوم الإسلامية كلّها مأخوذة عنه ، وعن أهل كلّ فنٍّ منها يتّصل به ، كما بين ذلك ـ بتوسّع ـ ابن أبي الحديد في مقدّمة (شرح نهج البلاغة) .

←

وقد أشار عليّ عليه السلام إلىٰ هذا في وصيّته لكميل بن زياد ـ وهي مرويّة عنه من طرقٍ ـ حيث قال له: هاه، إنّ هاهنا ـ وأشار بيده إلىٰ صدره ـ علماً لو أصبتُ له حَمَلةٍ!

ومن هنا كانت طريق أهل الخصوصيّة مأخوذة عنه عليه السلام، ومتّصلة به علىٰ اختلاف مشاربها، لأنّه صاحبها ووارثها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره.

فخلافة عليّ للرسول صلوات الله عليه تشابه خلافة هارون لموسىٰ عليهما السلام في المعنىٰ، وإنما تختلفان في أنّ خلافة هارون كانت ظاهرة يجب علىٰ بني إسرائيل جميعهم ـ جاهلهم وعالمهم ـ الانقياد لها، وخلافة عليّ بن أبي طالبٍ للرسول صلوات الله عليه وآله باطنيّة لا ينقاد لها إلاّ أهل الخصوصيّة الذين أكرمهم الله بنور البصيرة، وهيّأ لهم طريق السعادة، ولهذا لا تجد صوفيّاً مُدْبِراً عن عليّ عليه السلام، لأنّه لا يصل إلىٰ ربّه من غير طريق[ه]، فيجب عليه الانقياد والخضوع لخلافته الباطنيّة، كما كان يجب علىٰ بني إسرائيل اتّباع هارون والإيمان به.

فخلافة هارون وعليٍّ من حيث المعنىٰ واحدة، فالكلّ منهما يوصل المؤمن بهما إلىٰ درجة السعادة والرضوان.

ثمّ إنّهم قالوا في تعريف الصدّيقيّة: هي درجة خواصّ أصحاب الرسل.

ومن يشكّ في أنّ عليّاً عليه السلام من خواصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ بل هو من خواصّ خواصّهم.

فالصدّيقيّة ثابتة له بمقتضىٰ هذا التعريف، ولو لم يرد ما يثبتها له، وإلاّ فقد علمتَ أنّ مقام عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام أعلىٰ وأعظم من مقام الصدّيقيّة كثيراً، وبيّنّا ذلك بالدليل الواضح، وأخبر بذلك عليّ عليه السلام عن نفسه.

← هذا في علوم أهل الظاهر، وأمّا الصوفيّة ـ أهل الباطن ـ فطرقهم ـ علىٰ اختلاف مشاربهم، وتعدد أذواقهم ـ تتفرّع منه، وينتهي منه كلّ طريقٍ منها إليه، كما هو مبيّن في كتبهم، وذلك لأنّه باب مدينة العلم ـ كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ـ (منه رحمه الله تعالىٰ).

قال ابن ماجة في (سننه)(١): حدّثنا محمّد بن إسماعيل الرازي، ثنا عبدالله بن موسىٰ، أنبأنا العلاء بن صالحٍ، عن المنهال، عن عبّاد بن عبدالله، قال: قال عليّ: أنا عبدالله، وأخو رسولهﷺ، وأنا الصدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلّا كذّاب، صلّيت قبل الناس بسبع سنين.

قال الحافظ البوصيريّ في (زوائده)(٢): إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

فقولهعليه‌السلام: لا يقولها بعدي إلّا كذّاب، يريد به الصدّيقيّة الكبرى لا مطلق الصدّيقيّة، لأنّه قد ثبت من طرقٍ ـ فيها المرفوع والموقوف ـ تسمية أبي بكرٍ بالصدّيق.

والصدّيقيّة الكبرىٰ هي المقام الذي أشرنا إليه سابقاً، وقلنا: إنّه مقام فاطمة وعليّ والحسن والحسينعليهم‌السلام، وهو الذي سمّاه الشيخ الأكبر مقام القُربة، وأخبر أنه يلي مقام النبوّة.

ولا يخفىٰ عليك أنّ في كلّ مقامٍ من المقامات المعنويّة مقامات متفاوتة المراتب والدرجات، فالصدّيقيّة مثلاً فيها مقامات ومراتب ـ كما بيّن ذلك عليّعليه‌السلام بقوله: أنا الصدّيق الأكبر ـ.

فمقام أبي بكرٍرضي‌الله‌عنه فيها غير مقام فضلاء المؤمنين الذين وصفهم الله بالصدّيقية في قوله: ﴿**والذين آمنوا أولئك هم الصدّيقون**﴾.

وغير مقام الصدّيق الذي يكتب صدّيقاً بسبب تحرّيه الصدق في كلامه ـ كما ورد في الحديث ـ.

وكلّ هذا معلوم لا يحتاج إلىٰ بيان.

وتقديم الثلاثة علىٰ عليٍّعليه‌السلام في الخلافة وكون الإجماع علىٰ هذا الترتيب حقّ

---

(١) سنن ابن ماجة ٤٤/١ ح١٢٠.

(٢) مصباح الزجاجة ٦١/١.

لا شكّ فيه، لكن لا يدلّ علىٰ فضلهم عليه، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، لأنّ الأسبقيّة في الترتيب لا تفيد الأفضليّة مطلقاً.

وقد جعل الله تعالىٰ آدمعليه السلام، كأولي العزم، وأتىٰ في آخرهم نبيّناصلى الله عليه وآله، وهو أفضل الجميع بإجماع أهل التوحيد.

فمن ذهب إلىٰ تفضيل الثلاثة علىٰ عليّعليه السلام ـ بسبب تقدّمهم عليه في ترتيب الخلافة ـ فليقل إذاً بفضل الأنبياء الذين تقدّموا علىٰ نبيّناصلى الله عليه وآله، لأنّه جاء بعدهم في الترتيب!

وجعل الله صلاة العصر آخر صلوات النهار، وقد ورد في فضلها ما لم يرد فيما قبلها من الصلوات، كحديث: «**من فاتته صلاة العصر فكأنّما وتر أهله وماله**».

وهو في الصحيح[(١)].

وحديث: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله».

وهو في الصحيح أيضاً[(٢)]. ولم يرد في الظهر ـ وهي قبلها ـ هذا الفضل وهذه المزيّة.

فالأسبقيّة في الترتيب لا تدلّ على الأفضليّة ما لم يدلّ دليلٌ علىٰ ذلك، وأين الدليل هنا؟

علىٰ أنّنا لا نقول باطلاً إذا عكسنا وقلنا: إنّ وجود عليّعليه السلام آخر الخلفاء في الترتيب يدلّ علىٰ فضله عليهم، فهو خاتِمٌ لخلفاء رسول اللهصلى الله عليه وآله، كما جُعل الرسول صلوات الله عليه وآله ـ لفضله، وشرفه، وعلوّ مقامه ـ خاتم أنبياء الله وخلفائه في الأرض.

والخلاصة: أنّ ترتيب الخلفاء علىٰ هذا السياق لا يدلّ علىٰ فضل السابق منهم

---

(١) صحيح البخاري ١/١٤٥، صحيح مسلم ١/٤٣٦.

(٢) صحيح البخاري ١/١٤٥.

على اللاحق ، وبالله تعالى التوفيق ، ومنه المعونة والتأييد .

وبعد هذا نشرع في الكلام علىٰ طرق الحديث ، وبيان الصحيح منها من الضعيف ، فنقول :

ورد هذا الحديث من حديث عبدالله بن مسعود ، وابن عبّاسٍ ، وجابرٍ ، وثوبان ، وأبي بكرٍ الصدّيق ، وعثمان بن عفّان ، وأبي هريرة ، ومعاذ بن جبلٍ ، وعمران بن حصينٍ ، وأنسٍ ، وعائشة ، وأبي ذرٍّ رضي الله عنهم .

فصل: أمّا حديث عبدالله بن مسعودٍ:

فقال الطبرانيّ[١] : حدّثنا محمد بن عثمان ابن أبي شيبة ؛ حدّثنا أحمد بن بُديل اليامي ؛ حدّثنا يحيىٰ بن عيسىٰ [الرمليّ] عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله بن مسعودٍ ، أنّ النبيّ ﷺ قال : **النظر إلىٰ وجه عليّ عبادة .**

قلت : هذا حديثٌ حَسَنٌ لذاته ، صحيح لغيره ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ ـ .

وقد أفرط ابن الجوزيّ فأورده في (الموضوعات)[٢] وأعلّه بيحيىٰ بن عيسى الرمليّ ، ومثل هذا معروفٌ من ابن الجوزيّ ، فتسرّعه وتساهله ، وعدم اعتباره لطرق الحديث ، وحكمه على الراوي بما قيل فيه من الجرح ـ مع عدم التفاته إلىٰ من عدّله ـ معروف لكلّ من قرأ كتاب (الموضوعات) له ـ . وقد شان نفسه بتلك المسائل ، حتّىٰ أنّه ليُخيَّل في بعض الأحيان ـ للمشتغل بهذه الصناعة ـ أنّ ابن الجوزيّ لم يكن بالحافظ ، بل لم يكن ممن لهم حَظٌّ في هذا العلم .

وقد تعقّب عليه الحافظ ابن حجر في (القول المسدّد) والحافظ السيوطيّ في (اللآلي المصنوعة) وبيّنا وهمه في مسائل يكاد يضحك منها المبتدىء في هذه

(١) المعجم الكبير ٧٦/١٠ ـ ٧٧ ح١٠٠٠٦ .

(٢) الموضوعات ٣٥٩/١ و٣٦٢ .

الصناعة، لأنّها ليست من الغرابة والدقّة والخفاء بمكانٍ حتّىٰ تخفىٰ علىٰ مثل ابن الجوزي!!

وقد فات الحافظ السيوطيّ رحمه الله مسائل كثيرة لم يتعقّبها عليه في (اللآلي) واستدركتها عليه في (الجواهر الغوالي).

وأمّا وهمه في الرجال فذلك كثير جدّاً، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: إنّ الفائدة معدومة من موضوعات ابن الجوزيّ للمبتدىء.

ومن تساهل ابن الجوزيّ وتسرّعه في الحكم على الأحاديث بالوضع ذِكْره هذا الحديث في (الموضوعات)[1] وقوله في الرمليّ ـ تبعاً لابن معين ـ: «ليس بشيءٍ».

وهذه غفلة عظيمة من ابن الجوزيّ، تعدّ من أعظم غفلاته وأقبحها!!

نعم إنّ ابن معين قال في الرمليّ: «ليس بشيءٍ»، لكنّ الحقّ والصواب في مثل هذا أن يُنقل جميع ما قيل في الراوي من جرحٍ وتعديلٍ، ليَعلم الناظر في ذلك الحقّ من الباطل، أمّا الاقتصار على الجرح وعدم الالتفات إلىٰ أقوال المعدِّلين فيدلّ علىٰ عدم الأمانة، ويوقع الانسان في شكٍّ من سلامة صدر فاعل ذلك.

مع أنّ المبتدىء في هذه الصناعة يعلم بطلان قول ابن معين في يحيىٰ بن عيسى، لأمرين:

أولهما: انفراده بهذه العبارة في حقّ الرمليّ، مع تعديل العدد الكثير من الأئمّة ليحيىٰ بن عيسىٰ، منهم أحمد بن حنبل، وهو يكفي في ترجيح قول المعدّلين علىٰ قول ابن معين في تجريحه ـ كما سيأتي بيان ذلك ـ.

وابن معين ـ رغم اجتهاده في هذا الفنّ، وبلوغه فيه الدرجة الرفيعة ـ إلّا أنّه بشرٌ من البشر، يخطيء كما يصيب.

---

(١) الموضوعات ١/٣٥٩ و٣٦٢.

قال الذهبيّ ﷺ في جزء (الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم)(١) في ردّ كلام ابن معينٍ في الإمام الشافعيّ ﷺ ـ بعد كلام ـ ما نصّه : فإنّا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونقدّمه علىٰ كثيرٍ من الحفّاظ ما لم يخالف الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق من ليّنه الجمهور، أو بتضعيف من وثّقه الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمّة لا لمن شذّ، فإنّ أبا زكريا من أحد أئمّة هذا الشأن، وكلامه كثيرٌ إلى الغاية في الرجال، وغالبه صوابٌ وجيّد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه، فإنّه بشرٌ من البشر وليس بمعصومٍ، بل هو في نفسه يوثّق الشيخ تارةً ويليّنه تارةً، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد، فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت.

ثانيهما: أنّه جرحٌ غير مفسَّر، وهو مردودٌ عند جمهور الأمّة من أهل الحديث والأصول، فلو لم يوجد تعديل يحيىٰ بن عيسىٰ في جانب العدد الكثير من أئمّة الجرح، لكان هذا وحده كافياً في ردّه وعدم الالتفات إليه، لأنّ القاعدة المقرّرة المعمول بها أنّ التعديل مقدّم على الجرح المبهم، ولو كان المعدّل رجلاً واحداً والمجرّحون مائة! فكيف، إذا كان المجرّح بجرحٍ مبهمٍ رجلاً واحداً والمعدّلون عدداً كثيراً؟

فهذا مردودٌ غير مقبولٍ، لا محالة.

قال الحافظ ﷺ في (النخبة)(٢) ـ: والجرح مقدّم على التعديل إنْ صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قُبل مجملاً على المختار.

قال ﷺ في شرحها(٣): (والجرح مقدّم على التعديل) وأطلقَ ذلك جماعة ولكن محلّه (إن صدر مبيَّناً من عارفٍ بأسبابه) لأنّه إن كان غير مفسَّرٍ لم يَقدح فيمن ثبتت

---

(١) الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ١٥٠.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ١٣٦.

عدالته، وإن صدر من غير عارفٍ بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً.

وقال أيضاً في مقدّمة (اللسان)[١] بعد أن ذكر خلاف الحفّاظ في تقديم الجرح على التعديل ـ: قلت: بل الصواب التفصيل، فإن كان الجرح ـ والحالة هذه ـ مفسَّراً، قُبل وعُمِل بالتعديل، وعليه يحمل قول من قدّم التعديل كالقاضي أبي الطيّب الطبري وغيره.

وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في (شرح الألفيّة)[٢]: ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح على التعديل بما إذا فسّر، أمّا إذا تعارضا من غير تفسيرٍ فإنّه يقدّم التعديل، قاله المِزّي وغيره.

وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث»[٣]: التعديل مقبولٌ من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، فإنّ ذلك يحوج المعدّل إلىٰ أن يقول: «لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فعل كذا وكذا» فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو بتركه وذلك شاقّ جدّاً.

وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلّا مفسّراً مبيَّن السبب، لأنّ الناس يختلفون فيما يجرح في نفس الأمر، فلابدّ من بيان سببه لينظر فيه هل هو جرح أم لا؟ وهذا ظاهرٌ مقرّرٌ في الفقه وأُصوله...

وذكر الخطيب الحافظ[٤]: أنّه مذهب الأئمّة من حفّاظ الحديث ونقّاده مثل البخاريّ ومسلم وغيرهما، ولذلك احتجّ البخاريّ بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، كعكرمة مولىٰ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، وكإسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ، وعاصم ابن عليٍّ، وعمرو بن مرزوقٍ وغيرهم.

---

(١) لسان الميزان ١/١٥.

(٢) فتح المغيث في شرح ألفيّة الحديث ١/٣٣٧.

(٣) علوم الحديث: ٩٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية: ١٠٨ ـ ١٠٩، علوم الحديث: ٩٦ ـ ٩٧.

واحتجّ مسلم بسوَيْد بن سعيدٍ وجماعة اشتهر الطّعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني.

وذلك دالّ علىٰ أنّهم ذهبوا إلىٰ أنّ الجرح لا يثبت إلّا إذا فُسّر سببه، ومذاهب النقّاد للرجال غامضة.

وعقد الخطيب باباً في بعض أخبار من يُستفسر في جرحه فيَذْكُر ما لا يصلح جارحاً:

منها: عن شعبة أنّه قيل له: لِمَ تركت حديث فلانٍ؟ قال: رأيته يركض علىٰ بِرْذَوْنٍ، فتركت حديثه!!

ومنها: عن مسلم بن إبراهيم أنّه سُئل عن حديث صالح المُرّي فقال: ما يصنع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حمّاد بن سلمة فامتخط حمّاد![1]

قلت: وأقوال الحفّاظ في هذا كثيرةٌ جدّاً، يطول الكتاب بذكرها، وقد استوعبت كثيراً منها فيما كتبته ردّاً علىٰ بعض الوهّابية، فليُراجع.

وبما ذكرناه يظهر لك فساد قول ابن معين في يحيىٰ بن عيسى الرمليّ، وعدم اعتبار جرحه له، لأنّه أطلق الكلام فيه ولم يبيّن سببه، فهو باطلٌ مردودٌ ـ كما تقرّر ـ.

خصوصاً، وقد عدّله جماعة، وروىٰ له البخاري في «الأدب المفرد» ومسلم في الصحيح، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة في سننهم؛ وتخريج هؤلاء لحديثه يدلّ علىٰ أنّهم لم يعتبروا قول ابن معين في شأنه، لإبهامه وعدم بيانه ـ كما تقدّم ـ.

وأمّا الذين أثنوا علىٰ يحيىٰ بن عيسىٰ الرملي:

فقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: ما أقرب حديثه.

وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنّه أحسن الثناء عليه، وقال العجليّ: ثقة،

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ١١١ ـ ١١٣، علوم الحديث: ٩٧.

وكان فيه تشيّع، وقال أحمد بن سنان: قال أبو معاوية: كتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش[١]، وذكره ابن حبّان في (الثقات)[٢]، وقال مسلمة: لا بأس به، وفيه ضعف.

وقد تضاربت أقوال ابن معين في يحيىٰ، فتارةً قال: «**ليس بشيءٍ**»، وتارةً قال: «**لا يكتب حديثه**»، وتارةً قال: «**ضعيف**».

وبين كلّ عبارةٍ من هذه العبارات بَوْنٌ شاسع في المعنىٰ، فكلٌّ منها يدلّ علىٰ ما لا تدلّ عليه الأُخرىٰ، ولا يجعلها مساويةً لبعضها في المعنى إلّا من لا يفقه في هذا العلم شيئاً.

فقوله: «**ليس بشيءٍ**»، ليس في درجة قوله: «**ضعيف**».

لأنّ الذي قيل فيه: ليس بشيءٍ، لا يُعتَبَر بحديثه.

وأمّا الذي قيل فيه: ضعيف، فقال النوويّ في (التقريب)[٣]: وإذا قالوا: «**ضعيف الحديث**» فدون «**ليس بقويّ**»، ولا يطرح، بل يعتبر به.

وحيث تعارضت أقوال ابن معين في يحيىٰ، وتضاربت فيه آراؤه، ولم نعلم متأخّرها من متقدّمها، وجب طرح الكلّ ـ كما هي القاعدة المقرّرة في ذلك ـ.

فبطل قول ابن معين في يحيىٰ جملةً، وبقي قول المعدّلين، فحسب.

وأمّا قول ابن عدي في يحيىٰ[٤]: عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه.

فبطلانه لا يحتاج إلىٰ بيانٍ، لأنّه إذا ثبت لدينا أنّ يحيىٰ ثقة بشهادة جماعة من رجال الجرح، وأنّه من رجال الصحيح، وأنّهم كتبوا حديثه، فروايته لا تحتاج إلىٰ متابعٍ ولا شاهدٍ، بل هي مقبولة معمولٌ بها بالشروط المذكورة في كتب المصطلح.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٦٧/٦.

(٢) الثقات.

(٣) التقريب والتيسير: ٤٥.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ٢١٨/٧.

ثم إنّ مَن كان هذا حاله لا يُقال فيما تفرّد به : إنّهُ موضوع ، مطلقاً .

ومَن أطلق الوضع علىٰ ما تفرّد به يحيىٰ فهو جاهلٌ بهذا العلم ، بل تفرّد الثقة مثل يحيىٰ بن عيسى الرمليّ بما لم يَرْوِه غيره يدلّ علىٰ علوّ رتبته ، وكمال اعتنائه بعلم الأثر .

قال الذهبي ﷺ ـ مخاطباً العُقَيْليّ في طعنه في عليّ بن المديني بالتفرّد ، بعد كلامٍ ـ ما نصه : وإنّما أشتهي أن تعرّفني مَن هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لمرتبته ، وأدلّ علىٰ اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهمّ إلّا أن يتبيّن غلطه ووهَمه في الشيء ، فيُعرف بذلك .

فانظر أوّل شيءٍ إلىٰ أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ، ما فيهم أحدٌ إلّا وقد انفرد بسُنّةٍ ، فيقال له : هذا الحديث لا يُتابع عليه؟!

وكذلك التابعون ، كلّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم ، وما الغرض هذا ، فإنّ هذا مقرّر علىٰ ما ينبغي في علم الحديث ، وأنّ تفرّد الثقة المتقن يعدّ صحيحاً غريباً ، وأنّ تفرّد الصدوق ومن دونه يعدّ منكراً ، وأنّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَق عليها ـ لفظاً أو إسناداً ـ يصيّره متروك الحديث .

ثمّ ، ما كلّ أحدٍ فيه بِدْعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، (انتهىٰ)[1] .

علىٰ أنّ يحيىٰ بن عيسىٰ لم يتفرّد بهذا الحديث ، بل توبع بأكثر من متابعة :

الأولىٰ : قال الشيرازيّ في (الألقاب)[2] : أنبأنا أبو عليّ زاهر بن أحمد ، حدّثنا أبو عبدالله محمد بن مخلّد ، حدّثنا أحمد بن الحجّاج بن الصلت ، حدّثنا محمّد بن

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/١٤٠ ـ ١٤١ .

(٢) اللآلي المصنوعة ١/٣٤٣ .

مبارك اشتويه، حدّثنا منصور بن الأسود، عن الأعمش.

الثانية: قال أبو نعيم في (فضائل الصحابة)[١]: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الحسين، حدّثنا أحمد بن جعفر بن أصرم، حدّثنا علي بن المثنّىٰ، حدّثنا عاصم بن عمرو البجلي، عن الأعمش، به.

قال أبو نعيم: رواه عبدالله بن موسىٰ، ومنصور بن أبي الأسود، ويحيىٰ بن عيسى الرمليّ عن الأعمش، مثله[٢].

قلت: ومنصور بن أبي الأسود، قال ابن معين: ثقة، ليس به بأس، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.

وأقلّ من هذا بدرجاتٍ يُصَحَّح الحديث بمتابعته، فكيف بمن قيل فيه: ثقة؟!

وأمّا عاصم بن عمرو البجليّ، فهو من رجال ابن ماجة، قال الذهبيّ: لا بأس به إن شاء الله، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق، كتبه البخاري في كتاب (الضعفاء) فسمعت أبي يقول: يُحوّل من هناك[٣].

ومثل هذا بل أقلّ منه يصلح في المتابعات.

فهذه متابعات تامّة ليحيىٰ بن عيسى الرمليّ.

وله متابعة أخرىٰ قاصرة:

قال الحاكم في (المستدرك)[٤]: حدّثنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن يحيى القاري، حدّثنا المسيّب بن زهير، حدّثنا عاصم بن عليّ، حدّثنا المسعوديّ، عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، عن علقمة، به.

---

(١) اللآلي المصنوعة ٣٤٣/١.

(٢) اللآلي المصنوعة ٣٤٣/١.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٥٦/٢.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١٤٢/٣.

فعلىٰ تسليم قول ابن عديّ في يحيىٰ بن عيسىٰ فهو مدفوعٌ هنا، لوجود هذه المتابعات.

وينبغي أن تعلم أنّ أهل الجرح يَهِمُون كثيراً في التجريح بعبارة: (**ما لا يتابع عليه**) لأنّهم ـ كما قال شقيقنا أبو الفيض في (فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ)[1] ـ قد يظنّون تفرّد الراوي بالحديث، فيعدّونه من منكراته ويتكلّمون فيه من أجله، ويكون هو في الواقع بريئاً منه، لوجود متابعين له عليه لم يطّلع عليهم المجرّحون، بحيث لو اطّلعوا عليهم لما جرحوه.

قال: وهذا موجودٌ بكثرةٍ يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته.

ثمّ ذكر بعض الأمثلة لذلك، فلتراجع.

فالتجريح بهذه العبارة لا ينبغي الركون إليه والاعتماد عليه إلّا بعد اعتبار مرويّات المجروح، والتحقّق من تفرّده بها، وعدم وجود متابعٍ له، وإلّا وقع الإنسان في وهَم قبيح ينزل به إلىٰ درجةٍ تردّ السنة الثابتة بِشُبَهٍ باطلة.

فإن قلت: قد قرّروا أنّ الداعية إذا روىٰ ما يؤيّد مذهبه فحديثه مردودٌ، ويحيىٰ بن عيسىٰ قد رُمي بالتشيّع، وهذا الحديث ممّا يؤيّد مذهبه. فالقاعدة تقتضي ردّه.

قلت: هذا مردودٌ، لأمرين:

أوّلهما: أنّهم قيّدوا هذا بالداعية، ولم يثبت أنّ يحيىٰ بن عيسىٰ كان داعيةً، وليس كلّ من كان علىٰ مذهبٍ فهو داعية إليه.

ثانيهما: أنّ هذه القاعدة لا أصل لها ولا أساسَ من جهة العقل والنظر، وإنّما هي من بنات أفكار النواصب ـ قبّحهم الله وأخزاهم ـ وضعوها ليتوصّلوا بها إلىٰ ردّ ما رواه الثقات مثل يحيىٰ بن عيسى الرمليّ في فضل أهل البيت الطاهر عليهم السلام.

---

(١) فتح الملك العلي: ١٣٥ ـ ١٣٧.

وذلك أنّ مدار صحّة الحديث علىٰ ضبط الراوي وعدالته، فبالضبط يؤمن الخطأ والوهم، وبالعدالة يؤمن الكذب.

فمن ٱتّصف من الرواة بهذين الوصفين وجب قبول خبره والعمل بحديثه رغم أنف كلّ ناصبيّ متعسّفٍ، ومن ٱشترط في قبول الرواية وصفاً زائداً علىٰ هذين الوصفين فقد أتىٰ بمنكرٍ وزورٍ عظيمين.

ولشقيقنا أبي الفيض المذكور بحث نفيس في هذا الباب في «فتح الملك العليّ»[١] فليُراجع.

فظهر مما قرّرناه أنّ الحديث سالمٌ من الطعن من جهة يحيىٰ بن عيسىٰ، لِما علمت من توثيق الجمهور له أوّلاً، ووجود المتابع له ثانياً.

ولهذا لم يلتفت الحافظ الهيثمي ﷺ إلىٰ قول ٱبن معين في جرحه وأخذ بقول الجمهور في توثيقه فقال في «المجمع»[٢] بعد أنْ ذكر الحديث: وفيه (أحمد بن بديل اليامي) وثّقه ابن حبّان، وقال مستقيم الحديث، وٱبن أبي حاتم، وفيه ضعف، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

فلم يُشِرْ إلىٰ قول ٱبن معين في تجريح يحيىٰ، لتعديل الجمهور له، وشذوذه عنه.

وقد تقدّم عن الذهبيّ: أنّ قول ابن معين معتبرٌ ما لم يخالف الجمهور ويشذّ عنه.

وأمّا أحمد بن بُديل ـ ومن أجله نزلنا بسند هذا الحديث إلىٰ مرتبه الحسن ـ فروىٰ له الترمذيّ وحَسّن حديثه، وٱبن ماجة، وقال النسائيّ: لا بأس به، وقال ابن أبي حاتم: محلّه الصدق، وقال ٱبن عديّ: حدّث عن حفص بن غياثٍ وغيره

(١) فتح الملك العليّ: ٨٣ـ١١٣.

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١١٩/٩.

أحاديث أُنكرت عليه ، وهو ممن يكتب حديثه علىٰ ضعفه ، وقال الدارقطنيّ : ليّن ، وقال صالح جزرة : كان أحمد راهب الكوفة ، فلمّا تقلّد القضاء قال : خذلت علىٰ كبر السنّ ، وذكره ٱبن حبّان في «الثقات»[1] وقال : مستقيم الحديث .

وهذا حال رجال الحسَن ، ومثله يصحّح حديثه بالمتابعات وكثرة الطرق .

وقد توبع عن يحيىٰ بن عيسى الرمليّ بمتابعتين :

الأولىٰ : قال الحاكم في «المستدرك»[2] : حدّثنا عبد الباقي بن قانع الحافظ ، حدّثنا صالح بن مقاتل بن صالح ، حدّثنا محمد بن عبيد بن عتبة حدّثنا عبدالله بن محمّد بن سالم ، حدّثنا يحيىٰ بن عيسى الرمليّ ، به .

وعبدالله بن محمّد بن سالم روىٰ له أبو داود والنسائيّ في مسند عليّ ، وٱبن ماجة .

قال أبو داود : شيخٌ ثقة كتبنا عنه أحاديث حِساناً[3] ، وذكره ٱبن حبّان في «الثقات»[4] وهذا متابعٌ قويّ لابن بُدَيلٍ .

الثانية : قال أبو نعيم في «الحلية»[5] : حدّثنا أبو الهيثم أحمد بن محمّد بن غوث الهمدانيّ ، ثنا الحسن بن حباش ، ثنا هارون بن حاتم ، ثنا يحيىٰ بن عيسى الرمليّ ، به .

وهارون بن حاتم ذكره ٱبن حبّان في «الثقات»[6] وأورد له الدارقطنيّ خبراً تفرّد بوصله ، ويقال : هو ضعيف ، وقال النسائيّ : ليس بثقة ، وضعّفه أبو زرعة

---

(١) الثقات ٣٩/٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١٤١/٣.

(٣) تهذيب التهذيب ١٥٠/٣.

(٤) الثقات ٣٥٨/٨.

(٥) حلية الأولياء ٥٨/٥

(٦) الثقات ٢٤١/٩.

وأبو حاتم أيضاً .

وجعل الذهبيّ في «الميزان»[١] حديثه هذا عن يحيىٰ من منكراته، وغفل عن متابعة محمّد بن عبدالله بن سالم له.

وعلىٰ كلّ حال ففي متابعة ابن سالم ما يغني عن هذه، وهي كافية في رفع حديث ٱبن بُدَيلٍ إلىٰ درجة الصحّة، كما لا يخفىٰ على المبتدئين في هذه الصناعة.

علىٰ أنّك لو تتبّعت كتب الحديث لوجدتهم يصحّحون لمن هو أقلّ من ٱبن بُدَيلٍ بدرجات، ولكن نحن لا نحبّ أن نوصَف بالغلوّ والإفراط، بل نعطي لكلّ ذي حقٍّ حقّه، لأنّ رائدنا الإنصاف والوصول إلى الحقيقة.

ولا أخالك ترتاب ـ بعد هذا البيان ـ في غلط ٱبن الجوزيّ وخطئه، وسوء تصرّفه، حيث أورد هذا الحديث الصحيح في موضوعاته، وبالله تعالى التوفيق.

فصل: وأمّا حديث ٱبن عباس رضي الله عنهما:

فقال ٱبن الجوزيّ في «الموضوعات»[٢]: أنبأنا محمّد بن ناصر، قال: أنبأنا محمّد بن عليّ بن ميمون[٣]، قال: أنبأنا عليّ بن المحسّن التنوخيّ، قال: أنبأنا عبدالله بن إبراهيم بن جعفر الزينبيّ، قال: حدّثنا محمّد بن سفيان الحنائي، قال: حدّثنا عثمان بن يعقوب العطّار، قال: حدّثنا محمّد بن محمّد البصريّ، عن الحمّاني، عن ٱبن فُضيل، عن يزيد بن أبي زيادٍ، عن مجاهد، عن ٱبن عبّاسٍ مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال ٱبن الجوزيّ: الحمّانيّ: قال أحمد وغيره: كذّاب، ويزيد: قال النسائي: متروك الحديث[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ٢٨٣/٤.

(٢) الموضوعات ٣٥٩/١.

(٣) في الموضوعات: محمد بن ناصر بن عليّ بن ميمون.

(٤) الموضوعات ٣٦٢/١.

قلت: هذا أيضاً من سوء تصرّف ابن الجوزيّ في نقل عبارات أهل الجرح، فالذي يقف علىٰ قوله هذا في الحمّانيّ ويزيد بن أبي زيادٍ يقطع بأنّهما من أسقط الرواة وأكذبهم، ويجزم بأنّه لم يقل فيهما أحدٌ خيراً؟!!

مع أنّ الأمر بخلاف ذلك.

ولا أدري؟ ما غرض ابن الجوزيّ من الاقتصار علىٰ ذكر ما قيل في الراوي من جرح، دون الإشارة إلىٰ مَن عدّله؟!

مع أنّ الأمانة تقتضي ذكر قول الفريقين ليظهر الحقّ للباحث.

ثم إنّ ألفاظ الجرح لا يظهر المراد منها جليّاً إلّا بذكر ما يقابلها من تعديلٍ، لأنّهم قد يضعّفون الراوي بالنسبة لراوٍ آخر ذُكر معه يكون أوثق منه وأعلىٰ مرتبةً في الحفظ والإتقان، بحيث لو ذُكر ذلك المضعَّف وحده لأثنوا عليه خيراً، وهذا يعرفه المتمكّن في هذا العلم، ونصّوا عليه أيضاً:

قال الحافظ ابن حجرٍ في مقدمة «اللسان»[١]: وينبغي أن يتأمّل أيضاً أقوال المزكّين ومخارجها، فقد يقول العدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنّه ممّن يحتجّ بحديثه، وإنّما ذلك علىٰ حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسّط في حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ؟ فيقول: فلانٌ ثقة، يريد أنّه ليس من نمط من قُرِن به، فإذا سُئل عنه بمفرده بيّن حاله في التوسطّ.

فمن ذلك أنّ الدوريّ قال عن ابن معين إنّه سُئل عن ابن إسحاق، وموسىٰ بن عُبيدة الرَّبَذيّ: أيّهما أحبّ إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة.

وسُئل عن محمّد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوقٌ، وليس بحجّة.

ومثله أنّ أبا حاتمٍ قيل له: أيّهما أحبّ إليك، يونس أو عقيل؟ فقال: عقيل لا

(١) لسان الميزان ١/١٧.

بأس به؛ وهو يريد تفضيله علىٰ يونس.

وسُئل عن عقيل وزَمْعَة بن صالحٍ، فقال: عقيل ثقة متقنٌ.

وهذا حكم علىٰ ٱختلاف السؤال.

وعلىٰ هذا يحمل أكثر ما ورد من ٱختلاف كلام أئمّة أهل الجرح والتعديل ممّن وثّق رجلاً في وقتٍ وجرحه في وقتٍ آخر، وقد يحكمون علىٰ الرجل الكبير في الجرح، يعني لو وجد فيمن دونه لم يجرح به، فيتعيّن لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصّها ليتبيّن منها، فالعلّة تخفىٰ على كثيرٍ من الناس إذا عرض علىٰ ما أصّلناه، إنتهىٰ كلام الحافظ.

وهو صريحٌ فيما قلناه.

فالاقتصار على الجرح أو التعديل رغم كونه خيانةً، ففيه تضليلٌ وتعميةٌ على الباحث، يحولان بينه وبين الوصول إلى الحقيقة التي هي غاية كلّ إنسانٍ.

والحمّانيّ هذا:

إن كان هو جَبَارة بن المغلس الحمّاني، أبو محمدٍ الكوفي، فهو من رجال ٱبن ماجة، قال مطيّن عن ٱبن نمير: صدوق، وقال أيضاً: ما هو عندي ممّن يكذب، وقال ٱبن عديّ: في بعض حديثه ما لا يتابعه عليه أحدٌ، وإن كان لا يتعمّد الكذب، إنما كانت غفلةٌ فيه، وقال مسلمة بن قاسم: روىٰ عنه من أهل بلدنا بَقِيّ بن مخلد، وجبارة ثقة إن شاء الله، وقال صالح جزرة: كان رجلاً صالحاً، سألت ٱبن نمير عنه؟ فقال: كان لإنْ يخرّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليه من أن يكذب، وقال نصر بن أحمد البغداديّ: جبارة في الأصل صدوق، وقال عثمان بن أبي شيبة: جبارة أطلبنا للحديث وأحفظنا، قال: وأمرني الأثرم بالكتابة عنه فسمعت معه عليه بانتخابه[1].

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٥٩/١.

قلت : ومن تكلم في جبارة فإنّما تكلّم فيه من جهة الغفلة لا غير ، وتركه مَن تركه لأجل ذلك لا لكذبٍ ولا لاختلافٍ .

والغفلة لا يخلو منها أحدٌ مهما سَمَتْ رتبته في الضبط والإتقان ، لكن إذا كثرت من الراوي ضعّفت الثقة في حديثه ، واستحقّ الترك لأجلها ، مع كونه صدوقاً في نفسه ، ثقةً في حديثه ، فإذا وجدت قرينةٌ تدلّ علىٰ ضبطه حديثاً من الأحاديث كان كحديث غيره من أهل الضبط والإتقان ، وذلك بأنْ يُتابع أو يَرِد معنىٰ ذلك الحديث من طرقٍ أُخرىٰ ، أو يرويه عنه من عُرِف بالتحرّي فيما يتحمّله عن الشيوخ .

فهذه القرائن إذا وجدت في حديث المغَفَّل تدفع تهمة الغفلة عنه في ذلك الحديث .

ثم إنّ جبارة هذا لم يكن كثير الغفلة ـ كما يدلّ علىٰ ذلك كلام أهل الجرح ـ فإنّ الأحاديث التي ذكروا غفلته فيها لا تزيد على الخمسة ، ولو كانت غفلته كثيرة لأطلقوا القول من غير بيان الأحاديث التي وهَم فيها ـ كما هو حالهم مع المغفَّلين الذين يقلبون الأحاديث ـ . والوهَم في خمسة أحاديث أو ستّةٍ لا يدلّ علىٰ أنّ الراوي طُبع على الغفلة ، ولا يُعَدّ بذلك مغفَّلاً ولا مضطرب الحديث .

والغفلة [في ذاتها لا تضرّ][1] لأنّ الإنسان طُبع على الغفلة والنسيان ، ولا يوجد من يخرج عن هذه الطبيعة إلّا من شذّ ، وهو نادر لا حُكْم له ، ولهذا قال عبدالله بن المبارك : مَن ذا سلم من الوهَم؟ وقال ابن معين : لست أعجب ممّن يحدّث فيُخطىء ، إنّما أعجب لمن يحدّث فيصيب . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة «اللسان»[2] ـ عقبه ـ : وهذا ممّا ينبغي أن يتوقّف فيه ، فإذا جُرح الرجل

(١) ما بين المعقوفين زيادة لابدّ منها ، فلاحظ .

(٢) لسان الميزان ١/١٧ ـ ١٨ .

بكونه أخطأ في حديثٍ، أو وهم، أو تفرّد لا يكون ذلك جرحاً مستقرّاً، ولا يرّد به حديثه.

فردّ حديث الراوي لكونه وهم أو أخطأ في أحاديث معدودة تعسّف يأباه الانصاف، فاعلم هذا، فإنّه ينفعك في مواطن أخرىٰ.

ولو سلّمنا أنّ جبارة كان مغفّلاً، مضطرب الحديث، فهو في هذا الحديث غير مغفّلٍ ولا مضطربٍ، لورود الحديث من طرقٍ أخرىٰ صحيحة وحسنة تجعل حديثه ـ لو كان مغفّلاً ـ حسناً مقبولاً عند أهل العلم.

وإن كان الحمّاني هذا هو يحيىٰ بن عبدالحميد بن عبدالمالك(١) بن ميمون الحمّاني الحافظ، أبو زكرياء الكوفيّ ـ وما أراه إلّا هو ـ فهو من رجال مسلم.

قال عثمان الدارميّ: سمعت ٱبن معين يقول: ٱبن الحمّاني صدوقٌ مشهور بالكوفة، مثل ٱبن الحماني ما يُقال فيه من حسدٍ. وقال ٱبن أبي خيثمة عن ٱبن معين: ٱبن الحمّاني ثقة وبالكوفة رجال يحفظ معه وهؤلاء يحسدونه.

وقال أبو حاتمٍ الرازيّ: سألت ٱبن معين عنه فأجمل القول فيه، وقال: كان أحد المحدّثين. وقال عبدالخالق بن منصور: سُئل يحيىٰ بن معين عن الحمّاني، فقال: صدوق ثقة.

وهكذا قال الدوريّ، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، والبغويّ، وابن الدورقيّ، ومطيّن، وجماعة عن ٱبن معين.

وقال أبو حاتم: لم أرَ من المحدّثين من يحفظ ويأتي بالحديث علىٰ لفظٍ واحدٍ لا يغيّره سوىٰ يحيى الحمّاني في حديث شريكٍ، وذكر جماعة.

وقال ٱبن عديّ: وليحيىٰ مسند صالح؛ ويقال: إنّه أوّل من صنّف المسند بالكوفة، ثمّ قال: ولم أرَ في مسنده وأحاديثه منكراً، وأرجو أنّه لا بأس به.

---

(١) وفي التهذيب: عبدالله، وفي تاريخ بغداد: عبدالرحمن.

وقال محمّد بن إبراهيم البوشنجي : ثقة . وقال ابن نمير : ثقة[(١)] .

قلت : والذين تكلّموا فيه إنّما تكلّموا فيه لأمرين ، لا ثالث لهما :

أحدهما : حسداً منهم له علىٰ حفظه وتصنيفه للمسند ، كما أخبر بذلك يحيىٰ ابن معين ، وأخبر هو بذلك أيضاً عن نفسه . قال العُقيلي عن عليّ بن عبدالعزيز : سمعت يحيى الحمّاني يقول لقومٍ غرباء عنده : لا تسمعوا كلام أهل الكوفة فيّ فإنّهم يسحدونني ، لأنّي أوّل من جمع المسند ، وقد تقدّمتهم في غير شيءٍ .

والجرح الذي يصدر عن مثل هذا مردودٌ مطلقاً ـ كما قدّمنا عن أئمّة الجرح ـ ولو اتّبعنا مثل هذا الجرح وعملنا بمقتضاه لتركنا جمهرةً كبيرةً من السُنّة ، لأنّ أكثر رواتها جرحوا بسبب الحسد والهوىٰ والعصبيّة .

والإنسان ـ كما قلنا سابقاً ـ هو الإنسان مهما سَمَت رتبته ، وعَلَت مكانته ، فإنّ نفسه لا تخرج عن حقيقة البشريّة ، فتميل به في كثيرٍ من الأحيان عن الجادّة ، وتذهب به في سبيل نصرة ما يعتقده وتأمره به إلىٰ ما لا يرضاه ذو دين ، ولو سُقْنا الأمثلة لهذا ، وذكرنا من جُرح من الرواة ظلماً وعدواناً وحسداً وانتصاراً للمذهب والنفس لطال بنا المقام جدّاً .

وقد جمع الحافظ الذهبيّ رحمه الله في ذلك جزءاً[(٢)] ، لكن فاته أضعاف ما جمع ـ كما يَعلم ذلك من قرأ كتب الرجال ، وسبر أحوالها ـ .

وسأكتفي هنا بمَثَلٍ واحدٍ من تلك الأمثلة وفيه الكفاية ، لأنّه حصل من إمامٍ من أئمّة الجرح وهو يحيىٰ بن معين في حقّ إمامٍ من أئمّة الأمّة وهو محمّد بن إدريس الشافعيّ رحمه الله ، وما حمله عليه إلّا الهوىٰ والتعصّب ـ قبحهما الله ـ فكثيراً ما يوقعان الإنسان في العمىٰ والضلالة ـ نعوذ بالله من السوء ـ .

قال أبو عمر بن عبدالبرّ : روينا عن محمّد بن وضّاح ، قال : سألتُ يحيىٰ بن

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢) اسمه : الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم ، وهو من مصادر كتابنا هذا .

معين عن الشافعيّ؟ فقال: ليس بثقةٍ! ثم قال ـ يعني ٱبن عبدالبر ـ: ٱبن وضّاح ليس بثقةٍ.

قال ٱبن عبدالبرّ أيضاً: قد صحّ من طرقٍ عن ٱبن معين أنّه يتكلّم في الشافعيّ.

قال الذهبيّ في الجزء المذكور ـ عقب هذا ـ: قلت: قد آذى ٱبن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلىٰ كلامه في الشافعيّ ولا إلىٰ كلامه في جماعةٍ من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلىٰ توثيقه لبعض الناس.

ثمّ قال ـ بعد كلامٍ، وقد نقلته عن سابقاً ـ: وكلامه ـ يعني ٱبن معين ـ في الشافعيّ ليس من هذا اللفظ الذي كان عن إجتهادٍ، وإنّما هو من فلتات اللسان بالهوىٰ والعصبيّة، فإنّ ٱبن معين كان من الحنفيّة الغلاة في مذهبه وإن كان محدّثاً... إلىٰ آخر كلامه[1].

فإذا كان التعصّب يدفع مثل يحيىٰ بن معين إلى الكلام بالزور في مثل الشافعي ـ وهو مَن هو في الجلالة وعلوّ المكانة في العلم والدين والشهرة ـ فيدفع غيره إلى الكلام في مثل الحمّانيّ من باب أولىٰ.

وأمثلة هذا كثيرة جدّاً، يصعب حصرها ويكفي في الدلالة علىٰ قولنا ما ذكرناه.

وأمّا قول أحمد بن حنبل في الحمّاني: «إنّه كذّابٌ».

فقولٌ فيه مبالغة، وما أنكر عليه إلّا تفرّده في بعض الأحاديث بالرفع ورواية الغرائب، وهذا لا يدلّ على الدعوىٰ، خصوصاً وجمهور أهل الجرح علىٰ توثيقه ـ كما قدّمنا ـ.

وقد قدّمنا سابقاً أنّ الجرح بمسألة التفرّد لا يعدّ جرحاً مستقرّاً، ولا ينبغي

---

(١) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٣٠.

الركون إليه إلّا بعد البحث ، وبيّنّا ذلك فيما سبق فأغنىٰ عن إعادته .

واعلم أنّ مسألة الجرح والتعديل اجتهاد محض ، يدخل فيه الخطأ والوهم ، كما يدخلان في الاجتهاد في مسائل الفروع وغيرها ، بل الخطأ إلى الاجتهاد في الجرح أقرب منه إلىٰ غيره .

فتجريح أحمد للحمّانيّ ـ مع توثيق الجمهور له ـ لا يمنع من إطلاق الصحّة علىٰ حديثه ، كما أنّ تجريح مالكٍ ويحيىٰ بن سعيد الأنصاريّ لعكرمة بالكذب لم يمنع الجمهور من الاحتجاج بحديثه وقبول خبره .

وأين حال الحمّانيّ من حال إسماعيل بن أبي أُويسٍ الذي اعترف علىٰ نفسه بالوضع والكذب ، وقال : «كنتُ أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيءٍ فيما بينهم»! ، وكذّبه جماعة من أهل الجرح .

ومع ذلك صحّحوا حديثه!!؟ وأخرج له البخاريّ ومسلم!!

وصحّحوا حديث أُسيد بن زيدٍ الجمّال ، وقد كذّبه آبن معين ، وقال : سمعته يحدّث بأحاديث كذب ، وقال النسائي : متروك ، وقال آبن حبّان : يسرق الحديث ، وقال آبن عديّ : يتبيّن علىٰ روايته الضعف ، وعامّة ما يرويه لا يُتابع عليه[1] .

ومع هذا كلّه أخرج له البخاري في الصحيح!؟

فحال الحمّاني أحسن من هؤلاء كثيراً جدّاً ، لتوثيق العدد الكثير له ، وتفرّد أحمد ـ وحده ـ بالطعن فيه بالكذب ، مع أنّه طعن غير مقبول ، لأنّه فسّره بالتفرّد ورواية الغرائب ، وهذا لا يدلّ على الكذب عند المحقّقين من أهل هذه الصناعة .

أمّا هؤلاء : فقد جرحهم بالكذب عددٌ غير يسيرٍ من الأئمّة .

فتصحيح حديثه لا يكون أغرب وأعجب من تصحيح الشيخين لحديث إسماعيل ابن أبي أُويسٍ .

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٢١٨ .

وهذا فيما إذا تفرّد بحديثٍ، أمّا إذا ورد حديثه من طرقٍ أخرىٰ ثابتةٍ، فصحّة حديثه لا يشكّ فيها طالبٌ مبتدىء، فلا يتمسّك بقول أحمد في حقّ الحمّانيّ إلّا جاهل.

والذهبيّ ـ الذي يتمسّك بأدنىٰ جرحٍ قيل في راوٍ شيعيّ، فيحمل به عليه ـ لم يلتفت إلىٰ قول أحمد في الحمّانيّ: «إنّه كذّاب»، وقال في ترجمته من «الميزان»[١]: ووقع لي من عالي حديثه، ثمّ أسند من طريقه حديثه: (لا تكذبوا عَلَيَّ) وقال: هذا حديثٌ متّصل الإسناد، سالمٌ من الضعَفة.

فلم يطلق لفظ الضعف على الحمّانيّ ولا جرىٰ مع أحمد علىٰ تكذيبه، مع أنّه قال في ترجمته: إنّه شيعيّ بغيضٌ!![٢]

فظهر بهذا البيان ـ والحمد لله ـ فساد صنيع ابن الجوزيّ في إيراده هذا الحديث في «الموضوعات» واتّباعه لأحمد في تجريح الحمّانيّ بالكذب، ورميه بتوثيق الجمهور له وراء ظهره، وهو دليلٌ واضح علىٰ تسرّعه وتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع من غير نظرٍ ولا تحقيقٍ.

الأمر الثاني: الذي تُكُلِّم بسببه في الحمّانيّ: كونه شيعيّاً، وقد قدّمنا في الكلام علىٰ حديث ابن مسعودٍ أنّ التجريح بهذا مردود غير مقبول، وأنّ المدار علىٰ ضبط الراوي وعدالته لا غير؛ فإذا ثبتا فالنظر إلىٰ غيرهما تعسّف.

وأمّا يزيد بن أبي زيادٍ الذي نقل فيه ابن الجوزيّ عن النسائيّ: أنّه متروك، فروىٰ له البخاريّ في (التاريخ) ومسلم في (صحيحه) مقروناً، والأربعة، وحسّن الترمذيّ حديثه، وقال أبو زرعة: ليّن يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ، وقال الآجُري عن أبي داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره

---

(١) ميزان الاعتدال ٣٩٢/٤ ـ ٣٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال ٣٩٢/٤.

أحبّ إليّ منه ، وقال ٱبن عديّ : هو من شيعة الكوفة ، ومع ضعفه يكتب حديثه ، وقال ٱبن حبّان : كان صدوقاً ، إلّا أنّه لما كبر ساء حفظه وتغيّر ، وكان يتلقّن ما لُقّن ، فوقعت المناكير في حديثه ، فسماع من سمع منه قبل التغيّر صحيح ، وقال يعقوب بن سفيان : ويزيد بن أبي زيادٍ وإن كان يتكلمون فيه لتغيّره فهو على العدالة والثقة ، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور[1] ، وقال ٱبن شاهين في (الثقات)[2] : قال أحمد بن صالحٍ المصريّ : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا يعجبني قول من تكلّم فيه ، وقال ٱبن سعد : كان ثقةً في نفسه ، إلّا أنّه ٱختلط في آخر عمره ، وقال مسلم في مقدّمة صحيحه[3] : فإن ٱسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سُليم ، ونظرائهم من حُمّال الأثر . . . إلىٰ آخر كلامه .

وقال العجليّ[4] : جائز الحديث ، وقال عثمان ابن أبي شيبة عن جرير : كان أحسن حفظاً من عطاء ، وقال عليّ بن عاصم : قال لي شعبة : ما أبالي إذا كتبت عن يزيد بن أبي زياد أن لا أكتب عن أحدٍ ، وقال الحافظ الهيثميّ في (المجمع)[5] ـ بعد أن ذكر الحديث ـ : وفيه يزيد بن أبي زيادٍ ، وهو ليّن ، وبقيّة رجاله ثقات .

فهذا المدح كلّه رمىٰ به ٱبن الجوزيّ وراء ظهره ، واقتصر علىٰ تلك العبارة التي نقلها عن النسائيّ غلطاً وخطأً ، لأنّ النسائيّ قال تلك العبارة الفادحة في حقّ : «يزيد بن أبي زيادٍ ـ ويقال ٱبن زيادٍ ـ الشاميّ» ـ لا الكوفيّ ـ وهو أحد رجال ٱبن ماجة .

---

(١) تهذيب التهذيب ٢٠٨/٦ .

(٢) تاريخ أسماء الثقات : ٣٤٩ .

(٣) صحيح مسلم ٥/١ .

(٤) معرفة الثقات ٣٦٤/٢ .

(٥) مجمع الزوائد ٣٦٦/٥ .

وأمّا «يزيد» الذي نحن بصدد الكلام فيه فهو كوفيّ، قال الذهبيّ: أحد علماء الكوفة المشاهير[١].

فاختلط الأمر علىٰ ٱبن الجوزيّ لتشابه الاسمين، وإلّا فالذي ذكره أئمّة الجرح عن النسائي في حقّ يزيد الكوفيّ هو قوله: «ليس بالقويّ»، والبون شاسعٌ بين العبارتين، والفرق عظيم بين المقالتين: فالمتروك لا يصحّ حتىٰ في المتابعات، أمّا الذي قيل فيه: «**ليس بالقويّ**»، يكتب حديثه.

قال النوويّ ﷺ في (التقريب)[٢]: وقولهم: ليس بقويٍّ، يكتب حديثه.

وقال ٱبن أبي حاتم إذا أجابوا في رجل بأنّه ليّن الحديث، فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه ٱعتباراً، وإذا قالوا: «**ليس بقويٍّ**» فهو بمنزلته في كَتْب حديثه إلّا أنّه دونه.

ومن تكلّم في يزيد فإنّما تكلّم فيه لأمرين:

أحدهما: اختلاطه في آخر عمره.

وثانيهما: روايته لحديث الرايات.

أمّا الاختلاط، فهو بعيد الاحتمال في هذا الحديث، لأنّ مثل محمّد بن فُضيلٍ لا يأخذ عن شيخ يعلم أنّه اختلط في حديثه، وساء حفظه، خصوصاً وقد كانوا يحرصون على الانتقاء، فرواية مثل ٱبن فُضيلٍ عمّن اختلط تقدح فيه.

علىٰ أنّ أئمّة الحديث يشيرون إلىٰ مثل هذا الأمر، فإذا تحمّل راوٍ عن شيخٍ بعد اختلاطه نبّهوا علىٰ ذلك في ترجمته بقولهم: روىٰ عن فلانٍ بعد الاختلاط، وهذا معلومٌ في كتب الجرح.

ثمّ إنّ يزيد بن أبي زيادٍ كوفيّ، وابن فُضيلٍ كوفيّ، وهو أدرىٰ بشيوخ بلده، ولو

(١) ميزان الاعتدال ٤٢٣/٤.

(٢) التقريب والتيسير: ٤٥.

لم يكن إلّا هذا لكان كافياً في دفع احتمال الاختلاط في هذا الحديث.

وهذا نظيرٌ في علم الإسناد، فقد احتجّوا بحديث إسماعيل بن عيّاشٍ عن شيوخ أهل بلده الشاميّين، وردّوا حديثه عن غيرهم، وقبلوا حديث بقيّة بن الوليد عن شيوخ بلده، بل قال النووي رحمه الله: وأكثر الحفّاظ والأئمّة يحتجّون بروايته عن الشاميّين، وضعّفوه في غيرهم.

وهذا واضح، لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنْ يبدأ الطالب في التحمّل عن شيوخ بلده، ثمّ يرحل بعد ذلك للسماع عن غيرهم، ومن البعيد أن يبدأ بالتحمّل عمّن اختلط وساء حفظه، خصوصاً إذا كان المتحمّل مثل محمد بن فُضيلٍ الثقة الذي أخرج له الستّة.

ومع هذا كلّه فإنّ المجرَّح بالاختلاط لا يُترك حديثه إلّا بعد التيقّن من أن التحمّل عنه كان بعد الاختلاط، وأين هذا اليقين هنا؟ بل القرائن تدلّ علىٰ خلافه.

وأمّا التشنيع عليه بحديث الرايات السود الذي رواه عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعودٍ، فهو آخر ما يتمسّك به أعداء أهل البيت الطاهر صلوات الله عليهم في الطعن في رواة مناقبهم.

والطعن به في يزيد ـ رغم أنّه يدلّ علىٰ تعصّبٍ وجهلٍ وقصورِ نظر المتمسّك به ـ فإنّه مردودٌ غير مقبول، لأنّ يزيد لم يتفرّد برواية هذا الحديث عن إبراهيم، بل تابعه عليه غيره، فهو بريءٌ منه، كما أنّ للحديث طرقاً أخرىٰ عن غير ابن مسعود.

فلو كان يزيد وضّاعاً كذّاباً لارتفعت عنه التهمة بهذه المتابعة وتلك الطرق، فكيف وهو ثقة صدوق.

اللهمّ إنّ هذا لمنكرٌ عظيم!!

أمّا المتابعة له في رواية هذا الحديث عن إبراهيم: فقال الحاكم في

«المستدرك»[١]: حدّثنا أبو بكر بن دارم الحافظ بالكوفة، ثنا محمّد بن عثمان بن سعيد القرشيّ، ثنا يزيد بن محمد الثقفيّ، ثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

والحكم هو ابن عتبة الكندي من رجال الستّة، وعمرو بن قيسٍ ـ الراوي عنه ـ ثقة، روىٰ له مسلم والأربعة.

فبريء يزيد من هذا الحديث.

وله متابعةٌ أخرىٰ قاصرةٌ: قال الأزديّ: حدّثنا العبّاس بن إبراهيم، حدّثنا محمّد بن ثواب، حدّثنا حنان بن سدير، عن عمرو بن قيسٍ، عن الحسن، عن عُبيدة، عن عبدالله مرفوعاً، به.

غير أنّه تكلّم في سماع عمرو من الحسن، والحسن من عبيدة.

والمتابعة التامّة أقوىٰ من هذه وأحسن إسناداً، ففيها الكفاية للمنصف.

وأمّا الطرق الأخرىٰ لهذا الحديث:

فورد من حديث ثوبان: أخرجه أحمد في «المسند»[٢]: حدّثنا وكيع، عن شريك، عن عليّ بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: **إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قِبَلِ خراسان فأتوها، فإنّ فيها خليفة الله المهديّ.**

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»[٣]: أخبرنا أبو عبدالله الصفّار، ثنا محمّد بن إبراهيم بن أرومة، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان، عن خالد الحذّاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، به، مرفوعاً.

قال الحاكم: صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبيّ.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ١٤٢/٣ كتاب معرفة الصحابة.

(٢) مسند أحمد ٢٧٧/٥.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٥٠٢/٤ في الفتن والملاحم.

ورواه ٱبن ماجة في (سننه)[١] من حديثه مرفوعاً ، بلفظ : يقتتل عند كنزكم ثلاثةٌ ، كلّهم ٱبن خليفة ، ثم لا يصير إلىٰ واحدٍ منهم ، ثم تطلع الرايات السود من قِبَل المشرق فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم ، فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حَبْوَاً علىٰ الثلج ، فإنّه خليفة الله المهديّ .

حدّثنا محمّد بن يحيىٰ وأحمد بن يوسف ، قالا : حدّثنا عبدالرزّاق ، عن سفيان الثوريّ ، عن خالدٍ الحذّاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي أسماء الرحبيّ ، عن ثوبان ، به ، مرفوعاً .

قال الحافظ البوصيريّ في «زوائده»[٢] : إسناده صحيح .

وورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : رواه أحمد والترمذيّ والبيهقيّ في «الدلائل» من طريق رشدين بن سعد ، عن يونس ، عن ٱبن شهابٍ الزهري ، عن قبيصة بن ذؤيبٍ ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **تخرج من خراسان راياتٌ سود فلا يردّها شيءٌ حتّىٰ تنصب بإيلياء** .

ورشدين ـ علىٰ ضعفه ـ يكتب حديثه في مثل هذا ، فقد قال أحمد : ليس به بأسٌ في أحاديث الرقاق ؛ ويؤيده أنّ البيهقيّ ٱشترط في أوّل «الدلائل»[٣] أن لا يخرج فيه حديثاً يعلمه موضوعاً .

وقد انتقد الحافظ ٱبن حجر رحمه الله ابن الجوزيّ في «القول المسدد»[٤] في إيراده حديث الرايات في الموضوعات ، وقال : لم يُصِبْ ٱبن الجوزيّ ، فقد أخرجه أحمد في مسنده من حديث ثوبان ، ثم ذكر الطرق المتقدّمة .

وورد مثل هذا عن بعض الصحابة موقوفاً ، ومثله لا يقال بالرأي ، فهو

---

(١) سنن ابن ماجة ١٣٦٧/٢ ح ٤٠٨٤ .

(٢) مصباح الزجاجة ٣١٤/٢ .

(٣) دلائل النبوّة ٤٧/١ .

(٤) القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد : ٦٩ .

شاهدٌ للمرفوع.

فحديث الرايات ثابتٌ من غير طريق يزيد، فلا معنى لاتّهامه به، والطعن فيه بسببه.

ومن هنا نتيقّن صحّة قولنا: إنّهم يَهِمون كثيراً في التجريح بقولهم: تفرّد بكذا، لأنّ الإطاحة بالسُنّة في حيّز المستحيل، لتفرّق الرواة في البلاد، مع بُعْد بعضها عن بعضٍ، فيكون للراوي متابعٌ بل متابعون ـ كما هنا ـ لكن لعدم علم المجـرّح بـذلك يطعن في الراوي بالتفرّد ورواية الغرائب، مع أنّه بريءٌ من ذلك.

والمقصود أنّ الطعن في «يزيد بن أبي زيادٍ» بسبب حديث الرايات طـعن واهٍ مردود علىٰ صاحبه. على أنّه لو كان تفرّد حقّاً بحديث الرايات فهو لم يتفرّد بحديث الباب، فوروده من غير ما طريقٍ يجعل حديثه مقبولاً عند أهل العلم.

وبالله التوفيق، ومنه سبحانه وحده المعونة والتأييد.

فصل: وأمّا حديث جابر رضي الله عنه:

فقال الدارقطنيّ[1]: حدّثنا أبو سعيد ـ هو العدويّ ـ حدّثنا العبّاس بن بكّارٍ الضبّيّ، حدّثنا أبو بكرٍ الهذلي، عن أبي الزبير، عن جابرٍ مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليّ عبادة.**

قلت: العدويّ هذا هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح، أبو سعيد العدوّي البصريّ، الملقّب بالذئب.

قال ابن عديّ[2]: كان يضع الحديث، وحدّث عن جماعة لا يُدرىٰ من هم؟ وحدّث عن الثقات بالبواطيل، وقال الدارقطنيّ[3]: متروك، وكذّبه جماعة.

---

(١) سنن الدارقطني:

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩، لسان الميزان ٢/٢٢٩.

(٣) سنن الدارقطني:

وقال مسلمة بن قاسم : كان أبو خليفة يصدّقه في روايته ويوثّقه . قال الحافظ في «اللسان»(١) : لم يُسمع من أحدٍ من الأئمّة ذلك .

قلت : صدق الحافظ رحمه الله ، فقد أطبق أئمّة الجرح علىٰ تكذيبه ، ولكذبه وجرأته على الوضع اضطرب في هذا الحديث اضطراباً عجيباً ـ كما سيأتي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وذلك يدلّ على السرقة ، واختلاف الأسانيد ، وكونه بعيداً عن الصدق والعدالة .

لكن للحديث طريقٌ آخر ، قال ابن أبي الفراتي في (جزئه) : أنبأنا القاضي سوار بن أحمد ، حدّثنا عليّ بن أحمد النوفليّ ، حدّثنا محمّد بن زكريا بن دينار ، حدّثنا العبّاس بن بكّار وحدّثنا عبّاد بن كثير ، عن أبي الزبير ، عن جابرٍ مرفوعاً : **النظر في المصحف عبادة ، ونظر الولد إلى الوالد عبادة ، والنظر إلى عليٍّ عبادة .**

وابن بكار : قال الدارقطني : كذّاب ، وعبّاد بن كثير : روىٰ له أبو داود وابن ماجة وضُعّف .

فصل: وأمّا حديث ثوبان رضي الله عنه :

فقال ابن عديّ : حدّثنا حاجب ، حدّثنا عليّ بن المثنّىٰ ، حدّثنا الحسن بن عطيّة البزار ، حدّثنا يحيىٰ بن سلمة بن كهيل ، عن أبيه ، عن سالم ، عن ثوبان ، مرفوعاً : **النظر إلىٰ عليّ عبادة .**

أورده ابن الجوزيّ في «الموضوعات»(٢) وقال : تفرّد به يحيىٰ ، وهو متروك .

قلت : هو من رجال الترمذيّ وضعّفوه ، وقال الذهبيّ في (الميزان)(٣) : وقد قوّاه الحاكم وحده ، وأخرج له في «المستدرك» فلم يُصبْ .

---

(١) لسان الميزان ٢/٢٣١.

(٢) الموضوعات ١/٣٦١ و٣٦٢.

(٣) ميزان الاعتدال ٤/٣٨٢.

قلت: بل قوّاه ابن حبّان أيضاً، فذكره في «الثقات»[١] غير أنّه ذكره في «الضعفاء»[٢] فلا أدري أيّهما سبق الآخر.

والحاكم قد قال في «المستدرك»[٣]: هؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلّا مبيّناً، ولا أجيزه تقليداً، والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً.

فلم يثبت عنده ما قيل في «يحيى بن سلمة» من كلام أهل الجرح، فلذلك أخرج له في كتبه، فالحديث علىٰ رأيه ثابت، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي بكرٍ الصدّيق رضي الله عنه:

فقال ابن عساكر[٤]: أنبأنا أبو العبّاس أحمد بن الفضل بن أحمد الخيّاط، أنبأنا أبو بكر بن الفضل الباطرقاني، حدّثني أحمد بن محمد بن عبدالله، حدّثني أبو عمرو عثمان بن عمرو بن عبدالرحمن الشافعيّ المعروف بابن أخي النجّار، حدّثني أحمد ابن عيسى الوشا، حدّثني مؤمّل بن إهاب، حدّثنا عبدالرزّاق، حدّثنا معمر، حدّثنا الزهريّ، عن عروة، عن عائشة، عن أبي بكرٍ، مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

وقال ابن النجّار في «تاريخه»[٥]: كتب إليّ أبو زرعة عبيد الله بن أبي بكرٍ اللفتوائي، أنبأنا أبو الخير شعبة بن أبي بكرٍ الصبّاغ، حدّثنا أبو القاسم هبة الله بن عبدالوارث الشيرازيّ، أنبأنا أبو القاسم الطيب[٦] بن أحمد بن الطيّب ابن عبدالله

---

(١) الثقات ٥٩٥/٧.

(٢) كتاب المجروحين ١١٢/٣ ـ ١١٣.

(٣) لم نعثر عليه في المستدرك على الصحيحين، ولعله قال ذلك في كلام له عن المستدرك في موضع آخر، فليلاحظ.

(٤) اللآلي المصنوعة ٣٤٣/١.

(٥) اللئالي المصنوعة ٣٤٢/١.

(٦) في اللآلي ٣٤٢/١ بن أبي يشكر بن عمر، فليحقق.

الشاهد، أنبأنا أبو القاسم عبدالعزيز بن عليّ بن أحمد الورّاق، حدّثنا أبو بكر محمّد ابن أحمد الحافظ، حدّثنا أبو العبّاس بن الوشّا، به.

قلت: ابن الوشّا: قال مسلمة بن قاسم في «الصلة»[1]: انفرد بأحاديثٍ أُنكرت عليه، ولم يأت بها غيره، شاذّة، كتبتُ عنه حديثاً كثيراً، وكان جامعاً للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثّقه وبعضهم يضعّفه.

قال الحافظ في «اللسان»[2]: وقد وجدت له حديثاً باطلاً، قال: حدّثني مؤمّل بن إهاب، فذكر هذا الحديث.

قلت: له طريقٌ آخر عن مؤمّل، قال ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[3]: حدّثني محمّد بن ناصرٍ، قال: حدّثني محمّد بن عليّ النرسيّ، قال: حدّثني أبوعبدالله محمّد بن الحسين، قال: حدثني القاضي محمّدٌ بن عبدالله الجُعْفيّ، قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن أحمد ابن مخزومٍ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الرقّيّ، قال: حدّثني مؤمّل، به.

قال ابن الجوزيّ: قال ابن حبّان: موضوع، آفته الجعفيّ أو شيخه.

قلت: له طريقٌ آخر ليس فيه الجعفيّ ولا شيخه؛ قال ابن حبّان: حدّثنا الحسن بن العدويّ، عن أبي الربيع الزهرانيّ، ومحمّد بن عبدالأعلى الصنعاني، قالا: حدّثنا عبدالرزّاق، به.

قال ابن حبّان: وضعه العدويّ[4].

---

(١) كتاب الصلة: ؟؟؟

(٢) لسان الميزان: ٣٣٦/١ رقم ٧٦٨ من الطبعة الحديثة دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ١٤١٦هـ.

(٣) الموضوعات ٣٥٨/١.

(٤) كتاب المجروحين ٢٤١/١.

فصل: وأمّا حديث عثمان بن عفّان رضي الله عنه:

فقال ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[١]: أنبأنا يحيىٰ بن عيسىٰ[٢] بن البنّا، أنبأنا أبو الحسين بن الآبنوسيّ، قال: أنبأنا أبو نصرٍ محمّد بن أحمد المدابغيّ، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن عليّ الجرجانيّ، حدّثنا محمّد بن أبي سعيدٍ الحافظ، أنبأنا أبو العباس أحمد بن هاشم الطرائفيّ، قال: حدّثني جعفر بن الحسين بن عمر الزيّات، حدّثنا محمّد بن غسّان الأنصاريّ، عن يونس ـ مولى الرشيد ـ عن المأمون، عن الرشيد، عن المهديّ، عن أبيه، عن جدّه، عن ابن عبّاسٍ، عن عثمان، مرفوعاً: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال ابن الجوزيّ: رواته مجاهيل.

قلت: الجهالة لا تقتضي الوضع، غاية الأمر التوقّف عن الحكم على الحديث حتّىٰ يظهر حال الراوي.

ثمّ إنّ المجهول إن كان حديثه معروفاً فجهالته لا تضرّ، وإن كان منكراً أو عرف تفرّده به فهو ضعيفٌ محقّق الضعف.

وهذا الحديث معروفٌ من طرقٍ أخرىٰ ثابتة؛ فجهالة رواة بعض طرقه لا تضرّ مطلقاً، والله أعلم.

وفي سند هذا الحديث لطيفة من لطائف الإسناد، وهي رواية الخلفاء بعضهم عن بعضٍ، ورواية صحابيٍّ عن صحابيٍّ، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

فقال ابن عديّ[٣]: حدّثنا الصباح بن عبدالله، ثنا شعبة، عن الأعمش، عن

(١) الموضوعات ٣٥٩/١.

(٢) في المصدر: الحسن.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٩/٢.

أبي صالحٍ ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً : **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة .**

وقال أيضاً[١] : حدّثنا العدويّ ، حدّثنا لؤلؤ بن عبدالله ، ثنا عفّان ، ثنا شعبة ، مثله .

وقال أيضاً[٢] : حدّثنا العدويّ ، حدّثنا أحمد بن عبدة ، ثنا سفيان ، عن الأعمش ، به .

قلت : هذه الأسانيد كلّها من اختلاق العدويّ ووضعه ، ولا أصل لها مطلقاً .

ورواه أيضاً عن أحمد بن عبدة ، عن سفيان بن عيينة ، عن الأعمش ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرة .

ورواه أيضاً من حديث أنسٍ ، وجابرٍ ، وسيأتي حديث أنسٍ ، وحديث جابرٍ تقدّم .

ويظهر أنّ البعض من هذه الأسانيد سرقه من غيره ، والبعض الآخر وضعه من عنده .

وسيأتي طريقٌ آخر لهذا الحديث ، وحديث جابرٍ في حديث عمران بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه .

فصل: وأمّا حديث معاذ بن جَبَلٍ رضي الله عنه:

فقال الخطيب في «التاريخ»[٣] : أنبأنا عليّ بن أحمد الرزّاز ، أنبأنا محمّد بن إسماعيل الرازيّ ، أنبأنا محمّد ابن أيّوب ، حدّثنا هَوْذة بن خليفة ، نبّأنا ابن جريج ، عن أبي صالحٍ ، عن أبي هريرة ، قال : رأيت معاذ بن جبلٍ يُديم النظر إلىٰ عليّ بن أبي طالبٍ ، فقلت : ما لَكَ تديم النظر إلىٰ عليٍّ ، كأنّك لم تره؟ فقال : سمعت

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٢/٣٣٩.

(٢) نفس المصدر .

(٣) تاريخ بغداد ٢/٥١.

رسول الله ﷺ يقول: **النظر الىٰ وجه عليّ عبادة.**

قال الخطيب: وهذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد، علىٰ أنّا لا نعلم أنّ محمّد بن أيّوب روىٰ عن هوذة بن خليفة شيئاً قطّ، ولا سمع منه، لأنّ هوذة مات في سنة ستّ عشرة ومائتين.

وقال الذهبيّ في «الميزان»[١]: المتّهم بوضعه محمّد بن إسماعيل الرازيّ، ومحمّد ابن أيّوب ـ هو ابن الضُّرَيْس ـ لم يدرك هَوْذة، ولا ابن جريج أبا صالحٍ[٢].

وذكره ابن الجوزيّ في «الموضوعات»[٣] وقال: محمّد بن أيّوب يروي الموضوعات، ولا تعرف له رواية عن هوذة.

قلت: سيأتي لهذا الحديث طريقٌ آخر في حديث عمران بن حُصَيْن رضي الله عنه.

وقد أحسن أبو بكرٍ الخطيب رحمه الله حيث قال: «إنّ هذا الحديث باطلٌ بهذا الإسناد»، ويؤخذ منه: أنّ الحديث ثابتٌ بأسانيد أخرىٰ، فتنبّه لعبارة أهل التحقيق من الحفّاظ تستقد، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث عمران بن حُصَيْنٍ رضي الله عنه:

فقال الحاكم في «المستدرك»[٤]: حدّثنا دعلج بن أحمد السجزيّ، ثنا عليّ بن عبدالعزيز بن معاوية، ثنا إبراهيم بن إسحاق الجعفيّ، ثنا عبدالله بن عبد ربّه العجليّ، ثنا شعبة، عن قتادة، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدريّ،

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٨٥/٣.

(٢) كذا في النسخة، لكن في الميزان وكذا اللسان: «ولا أبا صالح» فلاحظ، فإنّه بصدد بيان عدم اتصال السند في موضعين: ابن الضريس عن هوذة، وابن جريج عن أبي صالح، فالصواب ما جاء في المتن.

(٣) الموضوعات ٣٥٩/١ و ٣٦٢.

(٤) المستدرك على الصحيحين ١٤١/٣، وأخرجه محمّد بن الحسن الطوسي في أماليه ص٣٥٠ ح٧٢٣ عن هذا الطريق.

عن عمران بن حصينٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال الحاكم: **هذا حديث صحيح الإسناد، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة.**

ثمّ روىٰ حديث عبدالله بن مسعود المتقدم من طريق الرمليّ، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.

ومن طريق المسعوديّ عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم، به.

وقد وقع للذهبيّ في «تلخيص المستدرك»[1] في هذا الموضع ما يضحك الثكلىٰ، ويرفع النقاب عن حاله حين يرىٰ حديثاً في فضل عليّ عليه السلام.

وذلك أنّه كتب علىٰ قول الحاكم في حديث عمران بن حصينٍ رضي الله عنه: «**هذا حديثٌ صحيحٌ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة**»، ما نصّه: قلت: ذا موضوع، وشاهده صحيح.

فهذا كلامٌ صريحٌ وظاهر الدلالة علىٰ أنّ الذهبيّ موافق للحاكم علىٰ صحّة حديث ابن مسعودٍ الذي ذكره شاهداً لحديث عمران بن حصينٍ، لكنّ شاميّته وانحرافه عن عليّ عليه السلام أفقداه وعْيَه ورشده، وتركاه ينقض ما أقرّه واعترف به بعد سطرين أو ثلاثةٍ لا غير، فقال في كلام علىٰ حديث ابن مسعودٍ الذي اعترف بصحّته ما نصّه: **وذا موضوع!!**

فانظر ـ بربّك ـ أليس هذا من التلاعب في كلام رسول الله ﷺ تبعاً للهوىٰ والعصبيّة؟! نعوذ بالله من الخذلان.

ثمّ إنّه أطلق هذه الدعوىٰ إطلاقاً، ولم يشر إلىٰ دليلها أو ما يؤيّدها، وقد علمت صحّة حديث ابن مسعودٍ فيما سبق، فلا داعي لإعادة بيان ذلك.

وأمّا حديث عمران بن حصينٍ رضي الله عنه، فإنْ لم يكن صحيحاً كما قال الحاكم؛ فهو

---

(١) تلخيص المستدرك ٣/١٤١ ـ ١٤٢.

في درجة الضعف المنجبر، لوروده من طرقٍ أخرىٰ.

قال الطبرانيّ[(١)]: حدّثنا أبو مسلمٍ الكشّي، حدّثنا أبو نجيد عمران بن خالد ابن طليق الضرير، عن أبيه، عن جدّه، قال: رأيت عمران بن حصينٍ يحدّ النظر إلىٰ عليٍّ، فقيل له، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

ورواه ابن الأبّار في (معجم أصحاب أبي عليّ الصدفي)[(٢)]: حدّثنا أبو جعفر بن عون الله في آخرين، عن أبي محمّد بن عبيدالله الزّاهد، ثنا أبو الحجّاج ابن أبي عبدالمالك ـ وهي كنية يبق النحوي ـ قال: قُرىء علىٰ أبي عليٍّ الصدفيّ بجامع المرية ـ وأنا أسمع ـ في سنة ٥٠٥: أنا أبو بكر محمّد بن أحمد بن عبدالباقي الدقّاق، أخبرنا أبو عمر عبدالواحد بن أحمد المليحيّ ـ إجازةً ـ. وقرأتُ علىٰ أبي الربيع بن موسىٰ، عن أبي القاسم بن حُبَيْشٍ ـ سماعاً ـ أنا أبو بكر بن العربيّ ـ سماعاً بقرطبة ـ عن أبي بكر بن طرْخان، عن المليحيّ.

وحُدّثت عن أبي الفضل بن ناصر، وأبي الفضل الطوسيّ عن الحميدي، عن المليحيّ، قال: أنا أبو عبيدٍ الأديب ـ صاحب أبي منصورٍ الأزهريّ ـ أنا أبو جعفرٍ محمّد بن محمّد بن عبدالله البزاز المقرىء بالبصرة، أنا أبو مسلمٍ إبراهيم بن عبدالله الكجي البصريّ، أنا عمران بن خالد بن طليق، عن أبيه، به.

قلت: طليق: لم يسمع ابن عمران، كذا قال الذهبيّ[(٣)]: وهو ثقة، ذكره ابن حبّان في «الثقات»[(٤)] وقد صرّح في هذا الحديث باجتماعه بعمران وسماعه منه.

وخالد: قال الدارقطنيّ: ليس بالقويّ، وقال الساجي: صدوق، والذي أتىٰ

---

(١) المعجم الكبير ١٨/١٠٩ ـ ١١٠ ح٢٠٧.

(٢) معجم أصحاب أبي علي الصدفي.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/٣٤٥.

(٤) الثقات ٦/٤٩٤.

منه روايته عن غير الثقات[١]، وذكره ابن حبّان في «الثقات».

وعمران ابنه: قال أبو حاتم: ضعيف، وقال ابن حبّان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال أحمد: متروك[٢]، قال الذهبيّ[٣]: عن آبائه: **حديث النظر إلىٰ عليٍّ عبادة**، رواه عنه يعقوب الفسوّي، وهذا باطلٌ في نقدي.

وقد أنصف الذهبيّ هنا حيث جعله باطلاً في نقده، ولم يطلق القول في ذلك، ونقده قد يكون صواباً وقد يكون خطأً، وهو هنا خطأٌ ـ كما هو ظاهر ـ ولهذا انتقده العلائيّ وقال: الحكم عليه بالبطلان فيه بُعد، ولكنّه قال ـ كما قال الخطيب ـ: غريب.

طريقٌ آخر: قال ابن أبي الفراتي في (جزئه): أنبأنا جدّي أبو عمروٍ، حدّثنا أبو محمّدٍ الحسن بن محمّد ابن إسحاق المهرجانيّ، حدّثنا الغلابيّ، أنبأنا العبّاس بن بكّارٍ، حدّثنا أبو بكرٍ الهُذَليّ، عن أبي الزبير، عن جابرٍ، قال: قال رسول الله ﷺ لعليّ: عُدْ عمران بن حصينٍ، فإنّه مريضٌ، فأتاه وعنده معاذٌ وأبو هريرة، فأقبل عمران يحدّ النظر إلىٰ عليٍّ، فقال له معاذ: لِمَ تحدّ النظر إلىٰ عليٍّ؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **النظر إلىٰ عليّ عبادة**.

فقال معاذ: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ.

فقال أبو هريرة: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ.

وهذا الطريق ضعيفٌ أيضاً.

فصل: وأمّا حديث أنسٍ ﵁:

فقال ابن عديّ: حدّثنا العدويّ، حدّثنا الحسن بن عليّ بن راشد الواسطيّ،

---

(١) لسان الميزان ٢/٣٧٩.

(٢) لسان الميزان ٤/٣٤٥.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٢٣٦.

حدّثنا هُشَيمٌ، عن حميدٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً: النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.

قلت: العدويّ تقدّم ما فيه.

وللحديث طريقٌ آخر: قال ابن عديّ: حدّثنا حاجب بن مالكٍ، حدّثنا عليّ ابن المثنّىٰ، حدّثنا عبيدالله بن موسىٰ، حدّثنا مطر بن أبي مطرٍ، عن أنسٍ، مرفوعاً به(١).

مطرٌ: قال البخاريّ وأبو حاتم والنسائيّ: منكر الحديث، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقويّ(٢).

وأورد الذهبيّ في ترجمته هذا الحديث وحديثاً آخر، وقال: كلاهما موضوع(٣).

وقال أيضاً في حديثٍ آخر: المتّهم بهذا وما قبله مطر، فإنّ عبيدالله ثقة شيعي، لكنّه آثم بروايته هذا الإفك(٤).

قلت: لقد تحامل الذهبيّ علىٰ مطرٍ في شأن هذا الحديث، فإنّ مطراً وإن كان ضعيفاً إلّا أنّه توبع عن أنسٍ، فرواه محمّد بن القاسم الأسديّ، عن شعبة، عن قتادة، عن أنسٍ.

فبريء مطر منه.

ومحمّد بن القاسم اتّهم بالكذب، لكن قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقد كتبت عنه، وقال العجليّ: كان شيخاً صدوقاً عثمانياً(٥).

وروىٰ له الترمذيّ في «سننه».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٩/٢، اللآلي المصنوعة ٣٤٤/١.

(٢) تهذيب التهذيب ٤٥٥/٥.

(٣) ميزان الاعتدال ١٢٧/٤.

(٤) ميزان الاعتدال ١٢٨/٤.

(٥) معرفة الثقات ٢٥٠/٢، تهذيب التهذيب ٢٦٠/٥ ـ ٢٦١.

فهذا الحديث ضعيف، لا موضوع كما قال إبن الجوزيّ، والله أعلم.

فصل: وأمّا حديث عائشة رضي الله عنها:

فقال أبو نعيم في «الحلية»(١): حدّثنا أبو نصرٍ أحمد بن الحسين النيسابوريّ، ثنا الحسن بن موسى السمسار، ثنا محمّد بن عبدك القزوينيّ، قال: ثنا عبّاد بن صُهَيْب، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة.**

قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث هشام بن عروة، ولم نكتبه إلّا من حديث عبّاد.

وأورده ابن الجوزيّ في «الموضوعات»(٢) وقال: تفرّد به عبّاد، وهو متروك.

وقال ابن حبّان: يروي المناكير عن المشاهير حتّىٰ إذا سمعها المبتدىء شهد لها بالوضع(٣).

قلت: قد بيّنا ـ فيما سبق ـ أنّ ابن الجوزيّ يأخذ من أقوال أهل الجرح والتعديل ما يراه موافقاً لرأيه، فيذكر ما قيل في الراوي من عبارات الجرح ويترك ذكر من عدّله، وهذا تصرّف فاسدٌ لا يليق بأهل العلم، لأنّ الصواب في مثل هذا المقام أن يذكر أقوال الفريقين ليظهر الحقّ من الباطل.

وابن الجوزيّ تمسّك بقول الجارحين لعبّاد، ورمىٰ بقول من عدّله وراء ظهره، ولم يبيّن حجّته في تمسّكه بقول الجارحين دون المعدّلين، وما كان هكذا فلا يلتفت إليه.

وأقوال ابن حبّان في جرح الرجال وتعديلهم ليست من الدقّة بمكانٍ، وكثيراً

(١) حلية الأولياء ١٨٢/٢ ـ ١٨٣.

(٢) الموضوعات ٣٦١/١ و٣٦٣.

(٣) كتاب المجروحين ١٦٤/٢، لسان الميزان ٢٣٠/٣.

ما يشير إلىٰ ذلك الذهبيّ في «الميزان» فيقول عقب قولٍ له في راوٍ: «وابن حبّان لا يدري ما يخرج من رأسه»، أو «تعديل ابن حبّان لا يفرح به»، إلىٰ غير هذا من العبارات التي تفيد عدم الارتكان إلىٰ أقواله في الجرح والتعديل.

وما قيمة قوله هذا في عبّادٍ؟ مع قول أبي داود: صدوق، وقال أحمد: ما كان بصاحب كذبٍ[١]، وكان عنده من الحديث أمر عظيم قد سمع من الأعمش. قال ابن عديّ[٢]: لعبّاد بن صهيبٍ تصانيف كثيرة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن معين: عبّاد بن صهيب أثبت من ابن أبي عاصم النبيل، وقال في روايةٍ أخرىٰ ـ قال الحافظ في «اللسان»[٣]: إنّها شاذّة ـ: هو ثبت.

وقال عبدان: لم يكذّبه الناس، وإنّما لقّنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر، وقال أبو داود: كان قَدريّاً[٤].

قلت: وهذا لا يضرّ حديثه، فإذا لم يثبت عنه الوضع والكذب والاختلاس، فالقدَريّة وغيرها لا تضرّه، كما أشرنا إلىٰ ذلك سابقاً في أماكن مختلفة، وقلنا: إنّ المدار علىٰ ضبط الراوي وعدالته لا غير، فإذا ثبتا فالنظر إلىٰ غيرهما تعسّف.

ثمّ إنّ هذا الحديث بعيدٌ عن القدر بُعْد المشرقين، فليس فيه ما يؤيّد مذهبه حتّىٰ يقال فبه ما يقال في الأحاديث التي يرويها أهل الأهواء في تأييد مذهبهم.

فظهر أنّ تفرّد عبّادٍ بهذا الحديث لا يضرّ، لأنّه مستور الحال، مشهورٌ بالحديث، فحديثه مقبولٌ في مثل هذا الباب، ولو توبع لكان حديثه حسناً، والله أعلم.

---

(١) كذا في الميزان ٣٦٧/٢، لكن في المسالك ٢٣٠/٣: ما كان بصاحب كتب.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٤٨/٤، لسان الميزان ٢٣٠/٣.

(٣) لسان الميزان ٢٣١/٣.

(٤) لسان الميزان ٢٣٠/٣ ـ ٢٣١.

فصل: وحديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه:

قال محمّد بن الحسن الطوسّي في «أماليه»(١): أخبرنا جماعة عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا أبو الليث محمّد بن معاذ ابن سعيد الحضرميّ بالجار، قال: أخبرنا أحمد بن المنذر أبو بكرٍ الصنعانيّ، قال: حدّثنا عبدالوهّاب بن همّام، عن أبيه همّام ابن نافعٍ، عن همّام بن منبّه، عن حجر ـ يعني المدريّ ـ قال: قدمتُ مكّة وبها أبو ذرٍّ جندب بن جنادة، وقدم في ذلك العام عمر بن الخطاب حاجّاً ومعه طائفة من المهاجرين والأنصار، فيهم عليّ بن أبي طالب، فبينا أنا في المسجد الحرام مع أبي ذرٍّ جالسٌ إذ مرّ بنا عليّ ووقف يصلّي بإزائنا، فرماه أبو ذرٍّ ببصره، فقلت: يرحمك الله يا أبا ذرٍّ، إنّك لتنظر إلىٰ عليٍّ فما تقلع عنه؟ قال: إنّي أفعل ذلك، وقد سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: **النظر إلىٰ عليٍّ عبادة، والنظر إلى الوالدين برأفةٍ ورحمةٍ عبادة، والنظر في الصحيفة** ـ يعني صحيفة القرآن ـ **عبادة، والنظر إلى الكعبة عبادة.**

وله طريقٌ آخر رواه الديلميّ في (مسند الفردوس)(٢).

خاتمة

إنْ قلت: سلّمنا صحّة هذا الحديث وثبوته، لكن لا نسلّم أنّه غير منكرٍ، فكون النظر إلىٰ رجلٍ عبادة يُتقرّب بها إلى الله فيه ما فيه.

قلت: لا نكارة في الحديث مطلقاً، ومعناه ـ كما قال ابن الأعرابيّ فيما رواه عنه ابن الأبّار في «معجم أصحاب أبي عليّ الصدفي» ـ: أنّ عليّاً كان إذا برز قال الناس:

لا إله إلّا الله، ما أشرف هذا الفتىٰ!!

---

(١) أمالي الطوسي: ٤٥٤ ـ ٤٥٥ ح١٠١٦.

(٢) مسند الفردوس ٤/٢٩٣.

لا إله إلّا الله، ما أشجع هذا الفتىٰ!!

لا إله إلّا الله، ما أكرم هذا الفتىٰ!!

فالأوصاف الكريمة التي تجمّعت في عليّ عليه السلام كانت سبباً في ذكر الناظر إليه كلمة الإخلاص، وهي أفضل الذكر كما ورد، والذكر أفضل العبادات كما ورد أيضاً، وهو أفضل من الصدقة لقوله ﷺ: لو أنّ رجلاً في حِجْره دراهم يقسمها، وآخر يذكر الله كان من الذاكر أفضل.

وفي رواية: ما صدقة أفضل من ذكر الله.

رواهما الطبرانيّ من حديث أبي موسىٰ، وسندهما حسن[١].

وقد ورد من طرقٍ ثابتة عن رسول الله ﷺ: خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله[٢].

قال ابن ماجة في «سننه»[٣]: حدّثنا سويد بن سعيدٍ، ثنا يحيىٰ بن سُلَيمٍ، عن ابن خُثَيمٍ، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد؛ أنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: ألا أُنبّئُكُم بخياركم؟ قالوا: بلىٰ يا رسول الله، قال: خياركم الذين إذا رؤوا ذُكِر الله عزّ وجلّ.

قال الحافظ البوصيريّ رحمه الله في «زوائده»[٤]: وهذا إسناد حسن، وشهر بن حوشب وسويد بن سعيد مختلف فيهما، وباقي رجال الإسناد ثقات.

قلت: وله طريقٌ آخر ليس فيه سويد: قال أبو نعيم في «الحلية»[٥]: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عمرو، حدّثنا أبو حصينٍ القاضي، حدّثنا يحيىٰ بن عبدالحميد، حدّثنا داود العطّار، عن عبدالله بن عثمان بن خثيمٍ، عن شهر بن حوشب، به.

---

(١) المعجم الأوسط ٤٥١/٦ ح٥٩٦٦، المعجم الأوسط ٢٠١/٨ ح ٧٤١٠ عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٢) الجامع الصغير ٨/٢.

(٣) سنن ابن ماجة ١٣٧٩/٢ ح ٤١١٩.

(٤) مصباح الزجاجة ٣٢٢/٢.

(٥) حلية الأولياء ٦/١.

وشهر : استقرّ عمل كثيرٍ من الحفّاظ علىٰ تحسين حديثه .

وقال أبو نعيم أيضاً[١] : حدّثنا أحمد بن يعقوب بن المهرجان العدل ، ثنا حسن ابن علويه القطّان ، ثنا إسماعيل بن عيسىٰ ، ثنا الهياج بن بسطام ، عن مسعرٍ ، عن بكير بن الأخنس ، عن سعدٍ ، قال : سُئل رسول الله ﷺ مَـنْ أوليـاء الله؟ قـال : الذين إذا رؤوا ذُكر الله .

قال أبو نعيم : غريبٌ من حديث مسعر ، تفرّد به الهياج ، وبكير بن الأخنس روىٰ عن مسعرٍ ولم يقله الثوري ولا شعبة .

وعن ابن عبّاسٍ قال : قال رجل : يا رسول الله ، مَن أولياء الله؟ قال : الذين إذا رؤوا ذُكر الله .

رواه البزّار عن شيخه عليّ بن حربٍ؛ قال الهيثمي[٢] : لم أعرفه ، وبقيّة رجاله وثّقوا .

عن عبدالله بن مسعودٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : إنّ من الناس مفاتيحٌ لذكر الله ، إذا رؤوا ذُكِر الله . رواه الطبرانيّ[٣] .

وفيه عمرو بن القاسم: قال الهيثميّ[٤]: لم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح .

وأشار الحافظ السيوطيّ رحمه الله في «الجامع»[٥] إلىٰ حُسْنه ، ووافقه المناوي في شرحه[٦] .

فهذه الأحاديث تشهد لمعنىٰ حديث النظر إلىٰ عليٍّ عبادة ، وتدفع تهمة

---

(١) حلية الأولياء ٧/٢٣١.

(٢) مجمع الزوائد ١٠/٨١.

(٣) المعجم الكبير ١٠/٢٠٥ ح١٠٤٧٦.

(٤) مجمع الزوائد ١٠/٨١.

(٥) الجامع الصغير ١/٩٨.

(٦) التيسير بشرح الجامع الصغير ١/٣٤٦، وقال في فيض القدير ٢/٥٢٨ قال ابن حجر : هذا الخبر صحّحه ابن حبّان من حديث أنس.

النكارة عنه، إذ قد أثبت الرسول ﷺ فيها أنّ أولياء الله الذين إذا رؤوا ذُكر الله.

وقد تقدّم عن ابن الأعرابيّ أنّ عليّاً كان إذا رأوه قالوا: لا إله إلّا الله ما أكرم هذا الفتىٰ!! لا إله إلّا الله ما أشجع هذا الفتىٰ!! لا إله إلّا الله ما أشرف هذا الفتىٰ!!

وهذا ذكر لكلمة الإخلاص، وهو عبادةٌ، بل أفضلها ـ كما سبق ـ.

ويحتمل أيضاً أن يكون النظر إلىٰ عليٍّ عليه السلام عبادة من غير ذكر الله، ويكون ذلك ممّا أكرمه الله به، وفضّله علىٰ غيره.

ويؤيّد هذا المعنىٰ فعل عمران بن حصينٍ رضي الله عنه ـ كما تقدّم في حديثه ـ حيث جعل يحدّ النضر في عليّ عليه السلام حين دخل يعوده، فلفت ذلك نظر جلسائه، فسألوه؟ فقال: إنّي سمعت النبيّ ﷺ يقول: **النظر إلىٰ عليّ عبادة.**

ففعل عمران هذا يدلّ علىٰ أنّ مجرّد النظر إلىٰ ذات عليٍّ عليه السلام عبادة، من غير أن يكون ذلك داعياً إلىٰ ذكر الله تعالىٰ.

وهذا أيضاً غير منكرٍ ولا غريبٍ، فقد ورد من طرقٍ كثيرةٍ عن رسول الله ﷺ: **أنّ النظر في المصحف ووجه الوالدين والكعبة والعالم عبادة**(١).

وهي، وإن كانت ضعيفة لكن بمجموعها يتقوّى الحديث.

فهذا شاهدٌ لهذا المعنىٰ أيضاً.

والمقصود أنّ الحديث غير منكرٍ علىٰ كلا المعنيين، فلكلٍّ منهما شواهد ونظائر من السُنّة معروفة، وقد أشرت في غير هذا المكان إلىٰ شواهد أُخرىٰ لمعنىٰ هذا الحديث.

يقول عبدالعزيز بن محمّد بن الصدّيق الغُماريّ، أصلح الله حاله، ورحمه وستره في الدارين: وبهذا تمّ هذا الجزء المبارك، وكان الفراغ منه ضحىٰ يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شوّال سنة خمسٍ وستين وثلاثمائة وألف هجريّة

---

(١) الجامع الصغير ١٨٩/٢.

بمصر القاهرة.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّى الله علىٰ سيّدنا محمّدٍ، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليماً إلىٰ يوم الدين.

يقول مؤلّفه: هذا الكتاب من أرجىٰ أعمالي التي تقرّبني إلى الله سبحانه، وإن كان ربّي سيمنحني فضيلةً وخصوصيةً وكرامةً بشيءٍ من مؤلّفاتي فلا يكون ذلك ـ فيما أظن ـ إلّا بهذا المصنّف الذي ألّفته بوازع من المحبّة والإخلاص لمولانا الإمام عليّ عليه الصلاة والسلام، وطلباً من ربّي في أن يكون هذا الكتاب سبباً في اتّصالي بمولانا الإمام في النسب المعنويّ ـ كما أتّصل بن بالنسب الطينيّ ـ والأعمال بالنيّات.

رزقني الله الاقتداء بالإمام، والانخراط في سلك حزبه وأحبابه، آمين.

وفي ترجمة زبيد اليامىّ من (الحلية)[1] عن يحيىٰ بن كثيرٍ الضرير، قال: رأيتُ زبيداً في النوم، فقلت: إلىٰ ما صِرْتَ يا أبا عبدالرحمن؟ قال: إلىٰ رحمة الله تعالىٰ، قلت: فأيّ العمل وجدتَ أفضل؟ قال: الصلاة وحبّ عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام.

قال الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله في «الإمتاع في الأحاديث المتباينة بشرط السّماع»:

هنيئاً لأصحاب خير الورىٰ ... وطوبى لأصحاب أخبارهِ
أولئك فازوا بتذكيره ... ونحن سعدنا بتذكارهِ
وهم سبقونا إلىٰ نصره ... وها نحن أتباع أنصارهِ
ولمّا حُرمنا لقا عينه ... عكفنا علىٰ حفظ آثارهِ
عسى الله يجمعنا كلّنا ... بأفضاله معه في دارهِ

---

(١) حلية الأولياء ٥/٣٢.

المصادر والمراجع

ـ الأمالي، للشيخ الإمام أبي جعفر الطوسي ـ تحقيق مؤسّسة البعثة ـ ط دار الثقافة، قم ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤١٤هـ.

ـ تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي ـ ط دارالكتب العلمية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠٦هـ.

ـ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ ط مطبعة السعادة بمصر ـ سنة ١٣٤٩هـ.

ـ التدوين في أخبار قزوين، للرافعي ـ تحقيق الشيخ عزيزالله العطاردي ـ ط دارالكتب العلميّة، بيروت ـ سنة ١٤٠٨هـ.

ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لمحيي الدين أبي زكريّا يحيىٰ بن شرف الدين النووي ـ ط دارالجنان، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠٦هـ ـ راجعه وعلّق عليه: عبدالله عمر البارودي.

ـ تلخيص المستدرك، لشمس الدين الذهبي ـ مطبوع بهامش المستدرك علىٰ الصحيحين.

ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ ط دار إحياء التراث العربي ـ سنة ١٤١٢هـ.

ـ التيسير بشرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي ـ ط مصر.

ـ الثقات، لابن حبّان ـ ط دائرة المعارف العثمانيّة، سنة ١٤٠٣هـ.

ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذيّ) لمحمّد بن عيسىٰ الترمذي.

ـ الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير ـ لجلال الدين السيوطي ـ الطبعة

الرابعة ـ ط. البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣هـ.

ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الاصبهاني ـ ط مطبعة السعادة بمصر ـ سنة ١٣٥١هـ.

ـ دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق عبدالمعطي قلعجي ـ ط دارالكتب الإسلامية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ سنة ١٤٠٥هـ.

ـ الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم، للذهبي ـ تحقيق محمّد إبراهيم الموصلي ـ ط دارالبشائر الإسلامية، بيروت ـ الطبعة الأولىٰ، سنة ١٤١٢هـ.

ـ سنن ابن ماجة، لابن ماجة القزويني ـ تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي.

ـ صحيح البخاري ـ لمحمد بن إسماعيل البخاري ـ تحقيق أحمد محمّد شاكر ـ أوفسيت دارالجيل ـ بيروت.

ـ المعجم الكبير، للحافظ الطبراني ـ تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ـ ط دارإحياء التراث العربي ـ بيروت.

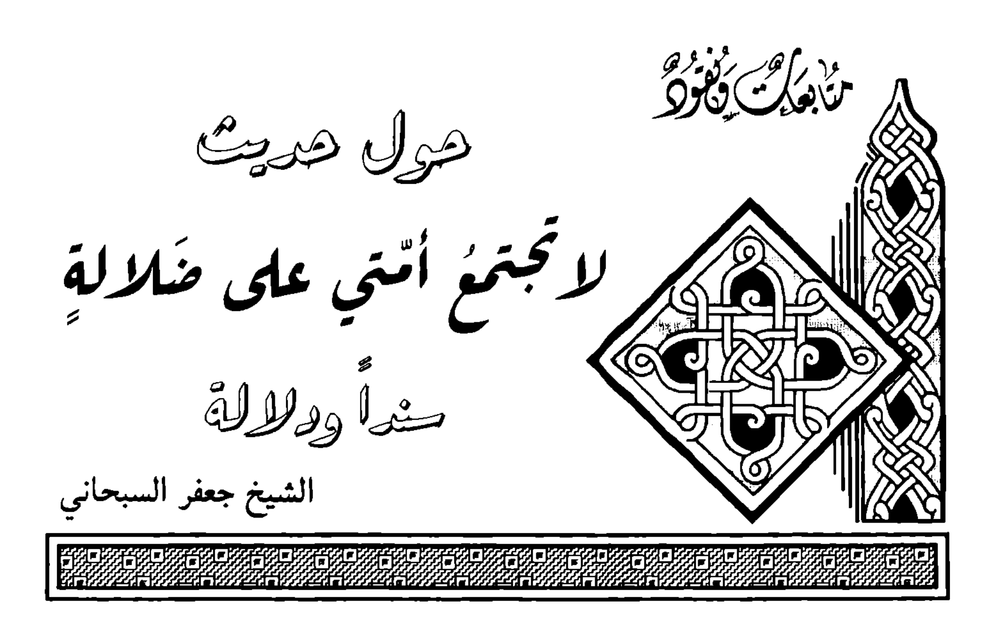
ـ معرفة الثقات، للعجليّ، تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي ـ ط مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة ـ الطبعة الأولىٰ، سنة ١٤٠٥هـ.

ـ الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي.

ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي ـ تحقيق علي محمّد البجاوي ـ ط دارالمعرفة، بيروت.

ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ـ للحافظ ابن حجر العسقلاني ـ مطبوع بذيل نزهة النظر.

ـ نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني ـ تحقيق نورالدين عتر ـ ط دار الخير، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

استند الكلاميّون في مبحث الإمامة، والأصوليّون في فصل حجيّة الإجماع، إلىٰ حديث «لا تجتمع أمّتي علىٰ ضلالة» فلابدّ من التحقيق حوله ـ سنداً ودلالة ـ فنقول:

أوّلاً ـ أسانيد الحديث:

روي هذا الحديث في السنن والمسانيد، ومصادر أصول الفقه عند العامّة والخاصّة:

أمّا مصادره عند العامّة:

١ ـ ففي سنن ابن ماجة:

رواه الحافظ أبو عبدالله محمّد بن يزيد القزويني (٢٠٧ ـ ٢٧٥هـ)، قال: حدّثنا

العبّاس بن عثمان الدمشقي، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا معان بن رفاعة السلاميّ، حدّثني أبو خلف الأعمىٰ، قال: سمعت أنس بن مالك، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**إنّ أمّتي لا تجتمع علىٰ الضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم**».

وعلّق محقّق الكتاب نقلاً عن كتاب «**مجمع الزوائد**»، للهيثمي: في إسناده أبو خلف الأعمىٰ، واسمه حازم بن عطا، وهو ضعيف، وقد جاء الحديث بطرق في كلّها نظر. قاله شيخنا العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي(١).

أقول: أبو خلف الأعمىٰ، قال عنه الذهبي: يروي عن أنس بن مالك، كذّبه يحيىٰ بن معين، وقال أبو حاتم: منكر الحديث(٢).

وإنّما أمر بالتمسّك بهم باعتبار أنّ اتّفاقهم أقرب إلىٰ الإجماع.

وقال السيوطي: السواد الأعظم: أي جماعة الناس ومعظمهم. انتهىٰ.

وقد استعمله الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه، وقال:

«الزموا السواد الأعظم، فإنّ يد الله مع الجماعة، وإيّاكم والفرقة، فإنّ الشاذّ من النّاس للشيطان، كما أنّ الشاذّ من الغنم للذئب، ألا مَن دعا إلىٰ هذا الشعار فاقتلوه ولو كان تحت عمامتي هذه»(٣).

٢ ـ وفي سنن الترمذي:

روى الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٩٧هـ)، قال: حدّثنا أبو بكر بن نافع البصري، حدّثني المعتمر بن سليمان، حدّثنا سليمان المدني، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، قال: «**إنّ الله لا يجمع أمّتي**»، أو قال: «**أمّة محمّد** ﷺ

---

(١) ابن ماجة، السنن: ١٣٠٣/٢، الحديث ٣٩٥٠.

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال: ٥٢١/٤، برقم ١٠١٥٦.

(٣) نهج البلاغة، طبعة محمّد عبده، الخطبة برقم ١٢٣، وفي طبعة صبحي الصالح، برقم ١٢٧.

علىٰ ضلالة، ويدالله مع الجماعة ومن شذَّ شذَّ إلىٰ النار».

قال أبو عيسىٰ (الترمذي): هذا حديث غريب من هذا الوجه، وسليمان المدني هو عندي سليمان بن سفيان، وقد روىٰ عنه أبو داود الطيالسي، وأبوعامر العقدي، وغير واحد من أهل العلم.

ثمّ أضاف: وتفسير الجماعة عند أهل العلم، هم أهل الفقه والعلم والحديث.

قال: وسمعت الجارود بن معاذ، يقول: سمعت علي بن الحسن، يقول: سألت عبدالله بن المبارك: مَن الجماعة؟ قال: أبوبكر وعمر، قيل له: قد مات أبوبكر وعمر؟ قال: فلان وفلان، قيل له: قد مات فلان وفلان؟ فقال عبدالله بن المبارك: أبوحمزة السكّري جماعة.

ثمّ أضاف: أبوحمزة، هو محمّد بن ميمون، وكان شيخاً صالحاً، وإنّما قال هذا في حياته عندنا[1].

أقول: فيما ذكره من تفسير «الأمّة» بخصوص أهل الفقه والعلم والحديث! نظر واضح، إذن أنّ اسم الأمّة يشمل جميع من آمن برسالة الرسول ﷺ؟!

وأغرب منه تفسيرها بالخليفتين، ثمّ تفسيرها بفلان وفلان، هكذا مهملاً؟

وأمّا تطبيقها علىٰ أبي حمزة السكري، فليس إلّا المغالاة في الرجال؟ ومن هنا نطمئنّ بأنّ الحديث أصبح ذريعة لمن يريد تبرير ملتزماته الفكريّة والاجتماعية.

٣ ـ وفي سنن أبي‌داود:

روىٰ أبوداود (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) قال: حدّثنا محمّد بن عوف الطائي، حدّثنا محمّد بن إسماعيل، حدّثني أبي، قال ابن عوف: وقرأت في أصل إسماعيل، قال حدّثني ضمضم، عن شريح، عن أبي مالك ـ يعني الأشعري ـ قال: قال

---

(١) الترمذي، السنن: ٤/٤٦٦، برقم ٢١٦٧، كتاب الفتن.

رسول الله ﷺ: **«إنّ الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيّكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل علىٰ أهل الحقّ، وأن لا تجتمعوا علىٰ ضلالة»**(١).

وفي السند محمّد بن عوف الطائي، ذكره الذهبي، قال: محمّد بن عوف، عن سليمان بن عثمان، مجهول الحال(٢).

وأيضاً فيه ضمضم، ذكره الذهبي، وقال: ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد. وثّقه يحيىٰ بن معين، وضعّفه أبو حاتم، روىٰ عنه جماعة(٣).

وقد اتّفقت السنن الثلاثة ـ في حديث الباب ـ علىٰ لفظ «ضلالة» ولم نجد في شيء منها لفظ «...علىٰ خطأ».

٤ ـ وفي مسند أحمد بن حنبل

روىٰ أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) في مسنده، قال: حدّثنا أبو اليمان، حدّثنا ابن عياش، عن البختري بن عبيد بن سليمان، عن أبيه، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، أنّه قال: **«إثنان خير من واحد، وثلاثة خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة، فعليكم بالجماعة، فإنّ الله عزّوجلّ لن يجمع أمتي إلّا علىٰ هدىٰ»**(٤).

وفي السند ابن عياش الحميري، قال عنه الذهبي: مجهول(٥).

وفي السند أيضاً البختري، وهو البختري بن عبيد، ذكره الذهبي، وقال: ضعّفه أبو حاتم، وغيره تركه، فأمّا أبو حاتم فأنصف فيه، وأمّا أبو نعيم الحافظ، فقال: روىٰ عن أبيه موضوعات.

---

(١) سنن أبي داود: ٩٨/٤، برقم ٤٢٥٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ٦٧٦/٣، برقم ٨٠٣٠.

(٣) ميزان الاعتدال: ٣٣١/٢، برقم ٣٩٦٠.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ١٤٥/٥.

(٥) ميزان الاعتدال: ٥٩٤/٤، برقم ١٠٨٢١.

وقال ابن عدي: روىٰ عن أبيه قدر عشرين حديثاً عامّتها مناكير، منها اشربوا أعينكم الماء، ومنها: الأذنان من الرأس، ثمّ قال: وله عند ابن ماجة حديث عن أبيه عن أبي هريرة: صلوا علىٰ أولادكم[١].

٥ ـ وفي المستدرك علىٰ الصحيحين الحاكم

روى الحاكم النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ)، في المستدرك علىٰ الصحيحين بأسانيد سبعة تجتمع في المعتمر بن سليمان، قال:

فيما احتجّ به العلماء علىٰ أنّ الإجماع حجّة، حديث مختلفٌ فيه علىٰ المعتمر بن سليمان قال: حدّثنا أبو الحسين محمّد بن أحمد بن تميم الأصمّ ببغداد، حدّثنا جعفر بن محمّد بن شاكر، حدّثنا خالد بن يزيد القرني، حدّثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجمع الله هذه الأمّة علىٰ الضلالة أبداً، وقال: يدالله علىٰ الجماعة، فاتّبعوا السواد الأعظم، فإنّه من شذّ شذّ في النّار»[٢].

قال الحاكم ـ بعد نقله للحديث بأسانيد سبعة ـ:

فقد استقر الخلاف في إسناد هذا الحديث علىٰ المعتمر بن سليمان، وهو أحد أركان الحديث من سبعة أوجه، لا يسعنا أن نحكم أنّ كلّها محمولة علىٰ الخطأ بحكم الصواب، لقول من قال عن المعتمر عن سليمان بن سفيان المدني، عن عبدالله بن دينار.

ونحن إذا قلنا هذا القول، نسبنا الراوي إلىٰ الجهالة فوهن به الحديث.

ولكنّا نقول: إنّ المعتمر بن سليمان، أحد أئمّة الحديث، وقد روي عنه هذا

(١) ميزان الاعتدال: ٢٩٩/١، برقم ١١٣٣.

(٢) المستدرك: ١١٥/١.

الحديث بأسانيد يصحّ بمثلها الحديث، فلابدّ من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد.

ثمّ وجدنا للحديث شواهد من غير حديث المعتمر لا ادّعي صحتها ولا أحكم بتوهينها، بل يلزمني ذكرها لإجماع أهل السنّة علىٰ هذه القاعدة من قواعد الإسلام.

فمن روي عنه هذا الحديث من الصحابة: عبدالله بن عبّاس [ثمّ ذكر الحاكم حديث ابن عبّاس].

وأمّا معتمر الذي وقع في سند الحديث.

ذكره الذهبي، وقال: معتمر بن سليمان التيمي البصري أحد الثقات الأعلام.

قال ابن خراش: صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدّث من كتابه فهو ثقة.

قلت: هو ثقة مطلقاً. ونقل ابن دحية، عن ابن معين: ليس بحجّة[١].

هذا ما عند العامّة، مسنداً، وأمّا روايته مرسلاً فقد تضافرت في كتبهم، بل أرسلوه إرسال المسلمات، وإليك بعض مصادره:

١ ـ فذكر الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥هـ): في «المنخول» قال: وممّا تمسّك به الأصوليّون، قولهﷺ: «لا تجتمع أمّتي علىٰ ضلالة» وروي «علىٰ خطأ»، ولا طريق إلىٰ ردّه بكونه من أخبار الآحاد، فإنّ القواعد القطعيّة يجوز إثباتها بها، وإن كانت مظنونة. فإن قيل: فما المختار عندكم في إثبات الإجماع؟

قلنا: لا مطمع في مسلك عقلي إذ ليس فيه ما يدلّ عليه، ولم يشهد له من جهة السمع خبر متواتر، ولا نصُّ كتاب، وإثبات الإجماع بالإجماع تهافت، والقياس المظنون لا مجال له في القطعيّات[٢].

---

(١) ميزان الاعتدال: ١٤٣/٣، برقم ٨٦٤٨.

(٢) المنخول، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦، طبع دار الفكر.

والتناقض في كلامه ظاهر حيث قال: «إنّ القواعد القطعيّة يجوز إثباتها بأخبار الآحاد وإن كانت مظنونة» وهذا ينافي ما قاله أخيراً: «القياس المظنون لا مجال له في القطعيّات».

وجه التناقض: أنّ الخبر الواحد والقياس من حيث إفادة الظنّ سيّان، فكيف تثبت القواعد القطعيّة بالظنّ مستنداً إلىٰ خبر الواحد، ولا يثبت بالقياس؟!

وأعجب منه إثباته القواعد القطعيّة بالظنّ، مع أنّ النتيجة تابعة لأخسّ المقدّمتين.

نعم، قال الغزالي في «المستصفىٰ»: تظافرت الرواية عن رسول الله ﷺ مع اتّفاق المعنىٰ في عصمة هذه الأمّة من الخطأ[١].

وأمّا تاج الدين السبكي عبدالوهاب بن علي (ت/٧٧١هـ)، في كتابه «رفع الحاجب علىٰ ابن الحاجب»، فإنّه بعد ذكر طرق الحديث ورواته قال: أمّا الحديث فلا أشكّ أنّه اليوم غير متواتر، بل لا يصحّ، أعني لم يصحّ منه طريق علىٰ السبيل الذي يرتضيه جهابذة الحفاظ، ولكنّي اعتقد صحّة القدر المشترك من كلّ طرقه، والأغلب علىٰ الظنّ أنّه «عدم اجتماعها علىٰ الخطأ». وأقول: مع ذلك جاز أن يكون متواتراً في سالف الزمان ثمّ انقلب آحاداً[٢].

* * *

وأمّا مصادر الحديث في كتب الشيعة

فلم ينقله مسنَداً، إلّا الصدوق في الخصال، ومنه أخذ صاحب الاحتجاج ونقله فيه.

وورد أيضاً في رسالة الإمام الهادي عليه السلام التي كتبها في الردّ علىٰ أهل الجبر

---

(١) المستصفىٰ: ١١١/١.

(٢) السبكي: رفع الحاجب عن ابن الحاجب، ورقة ١٧٦، ب من المخطوط في الأزهر.

والتفويض، نقلها ابن شعبة الحرّاني في «تحف العقول»، مرسلاً لا مسنداً.

ونقله أيضاً الأصوليّون منهم عند البحث في الإجماع، وإليك ما وقفنا عليه من نصوص هذا الحديث، عندهم:

ففي الخصال للصدوق

روى الصدوق (٣٠٦ ـ ٣٨١هـ)، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن القطّان قال: حدّثنا عبدالرحمان بن محمّد الحسيني، قال: حدّثنا أبوجعفر محمّد بن حفص الخثعمي، قال: حدّثنا الحسن بن عبدالواحد، قال حدّثني أحمد بن التغلبي(١)، قال: حدّثني أحمد بن عبدالحميد، قال: حدّثني حفص بن منصور العطّار، قال: حدّثنا أبوسعيد الورّاق، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، قال: «لمّا كان من أمر أبي‌بكر وبيعة النّاس له، وفعلهم بعليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يزل أبوبكر يظهر له الانبساط، ويرىٰ منه انقباضاً، فكبُر ذلك علىٰ أبي‌بكر، فأحبّ لقاءه واستخراج ما عنده والمعذرة إليه لما اجتمع النّاس عليه وتقليدهم إيّاه أمر الأمّة، وقلّة رغبته وزهده فيه.

أتاه في وقت غفلة، وطلب منه الخلوة [ثمّ نقل بعض ما دار بينهما من الكلام إلىٰ أن قال:]

فقال له علي عليه السلام: «فما حملك عليه إذا لم ترغب فيه، ولا حرصت عليه، ولا وثقت بنفسك في القيام به، وبما يحتاج منك فيه؟».

فقال أبوبكر: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّ الله لا يجمع أمّتي علىٰ ضلال**» ولما رأيت اجتماعهم اتّبعت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحلت أن يكون اجتماعهم علىٰ خلاف الهدىٰ وأعطيتهم قود الإجابة، ولو علمت أنّ أحداً يتخلّف لامتنعت.

فقال علي عليه السلام: «أمّا ما ذكرت من حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**إنّ الله لا يجمع أمّتي**

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن ميمون التغلبي، قال ابن حجر: ثقة زاهد.

علىٰ ضلال»، أفَكنتُ من الأمّة أو لم أكن؟ قال: بلىٰ، قال: «وكذلك العصابة الممتنعة عليك من سلمان وعمار وأبي ذر والمقداد وابن عبادة ومن معه من الأنصار؟».

قال: كلّ من الأمّة.

فقال علي عليه السلام: «فكيف تحتجّ بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمثال هؤلاء قد تخلّفوا عنك، وليس للأمّة فيهم طعن، ولا في صحبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ونصيحته منهم تقصير؟!»[١].

والملاحظ: أنّ السند مشتمل علىٰ رجال مجهولين، أو مهملين، فلا يمكن الاحتجاج به، علىٰ صحّة ما فيه.

أضف إلىٰ ذلك: أنّه من المحتمل أن يكون قبول الإمام للحديث من باب الجدل والردّ علىٰ الخليفة إلزاماً له بما سلكه.

وفي تحف العقول لابن شعبة:

فإن الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة ـ وهو من أعلام الشيعة في القرن الرابع الهجري، يروي عن أبي علي محمّد بن همام، المتوفّىٰ سنة (٣٣٦هـ)، المعاصر للصدوق (ت/٣٨١هـ)، أستاذ الشيخ المفيد (٣٣٦ ـ ٤١٣هـ) ـ قد روىٰ في كتابه القيّم «تحف العقول» رسالة الإمام الهادي إلىٰ الأهوازيّين في الردّ علىٰ أهل الجبر والتفويض، وجاء فيه ما نصّه:

وقد اجتمعت الأمّة قاطبة لا اختلاف بينهم علىٰ أنّ القرآن حقّ لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم، مقرّون بتصديق الكتاب وتحقيقه، مُصيبون، مُهتدون، وذلك بقول رسول الله: «لا تجتمع أمّتي علىٰ ضلالة». فأخبر أنّ جميع ما اجتمع عليه الأمّة كلّها حقّ، هذا إذا لم يخالف بعضها بعضاً[٢].

(١) الصدوق، الخصال: ٢/٥٤٨ ـ ٥٤٩، أبواب الأربعين، الحديث ٣٠.

(٢) ابن شعبة، تحف العقول: ٤٥٨، باب ما روي عن الإمام الهادي عليه السلام.

والرسالة مرسلة لم نجد لها سنداً، ونقلها الشيخ الطبرسي في «الاحتجاج»[١] بلا إسناد أيضاً، كما رواها المجلسي في «البحار» مرسلاً[٢].

هذا مجموع ما ورد في كتب الحديث للشيعة، وأمّا غير الكتب الحديثية فقد جاء في غير واحد من المصادر الاصولية كما يلي:

أ . فالشيخ الطوسي (٣٨٥ ـ ٤٦٠هـ)، نقل الحديث عند البحث عن حجّية الإجماع في نظر أهل السنّة، فقال: واستدلّوا أيضاً علىٰ صحّة الإجماع بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «**لا تجتمع أمّتي علىٰ خطأ**»، وبلفظ آخر: «**لم يكن الله ليجمع أمّتي علىٰ الخطأ**»، وبقوله: «**كونوا مع الجماعة**»، وبقوله: «**يد الله علىٰ الجماعة**»، وما أشبه ذلك من الألفاظ.

ثمّ أجاب عن الاستدلال بهذه الأحاديث فقال: وهذه الأخبار لا يصحّ التعلّق بها لأنّها كلّها أخبار آحاد لا توجب علماً، وهذه مسألة طريقها العلم.

وليس لهم أن يقولوا: إنّ الأمّة قد تلقّتها بالقبول وعملت بها.

لأنّا أوّلاً: لا نسلّم أنّ الأمّة كلّها تلقّتها بالقبول.

ولو سلّمنا ذلك لم يكن أيضاً فيها حجّة، لأنّ كلامنا في صحة الإجماع الذي لا يثبت إلّا بعد ثبوت الخبر، والخبر لا يصحّ حتّىٰ يثبت أنّهم لا يجمعون علىٰ خطأ.

إلىٰ أن قال: ولو سلّم جميع ذلك، لجاز أن يحمل علىٰ طائفة من الأمّة، وهم الأئمّة من آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، لأنّ لفظ الأمّة لا يفيد الاستغراق علىٰ ما مضىٰ القول فيه.

وذلك أولىٰ من حيث دلّت الدلالة علىٰ عصمتهم من القبائح.

وإن قالوا: يجب حمله علىٰ جميع الأمّة لفقد الدلالة علىٰ أنّ المراد بعض الأمّة.

كان لغيرهم أن يقول: أنا أحمل الخبر علىٰ جميع الأمّة من لدن النبي إلىٰ أن تقوم

---

(١) الاحتجاج: ٤٧٨/٢، برقم ٣٢٨.

(٢) البحار: ١٥/٤.

الساعة، حيث إنّ لفظ الأمّة يشملهم ويتناولهم، فمن أين أنّ إجماع كلّ عصر حجّة؟

وأمّا ما في الخبر الثاني من قوله: «لم يكن الله ليجمع أمّتي علىٰ خطأ»، فصحيح ولا يجيء من ذلك أنّهم لا يجتمعون علىٰ خطأ.

وليس لهم أن يقولوا: إن هذا لا اختصاص فيه لأمّتنا بذلك دون سائر الأمم، لأنّ الله تعالىٰ لا يجمع سائر الأمم علىٰ الخطأ.

وذلك أنّه ـ وإن كان الأمر علىٰ ما قالوه ـ فلا يمتنع أن يخصّ هؤلاء بالذكر، ومن عداهم يُعلم أنّ حالهم كحالهم بدليل آخر، ولذلك نظائر كثيرة في القرآن والأخبار.

علىٰ أنّ هذا هو القول بدليل الخطاب الذي لا يعتمده أكثر من خالفنا[١].

وقد عدّ العلّامة في فصل خصائص النبي من كتاب النكاح، أنّ من خصائصه أنّ أمّته لا تجتمع علىٰ الضلالة[٢].

وقد نقل المحقّق التستري أنّ العلّامة نقل الحديث في كتابيه «الألفين» و«المنتهىٰ».

أقول: أمّا كتاب الألفين فقد ذكر أنّ من فوائد الإمام عصمة الأمّة، قال ما نصّه: امتناع الخطأ والإمامة[٣] مع تمكّن الإمام من المكلّف... إلىٰ آخر ما ذكره[٤].

فهو يعدّ الأمّة معصومة لأجل وجود الإمام من دون إشارة إلىٰ الحديث.

وأمّا «المنتهىٰ» فلم نعثر فيه علىٰ الحديث.

وقال المحقّق التستري: وأقوىٰ ما ينبغي أن يُعتمد عليه من نقل الحديث: «**لا تجتمع أمّتي علىٰ الخطأ**»، وما في معناه لاشتهاره وقوّة دلالته، وتعويل

---

(١) الطوسي: ٦٢٥/٢ ـ ٦٢٦، نقلناه بتلخيص.

(٢) التذكرة: ٥٦٨/٢ هـ/١٧.

(٣) كذا في النسخة المطبوعة في مؤسّسة دارالهجرة، ولعلّ الصحيح: (علىٰ الأمّة).

(٤) الألفين: ٢١١.

معظمهم ولا سيّما أوائلهم عليه، وتلقيهم له بالقبول لفظاً ومعنىٰ، وادّعاء جماعة منهم تواتره معنىٰ...

إلىٰ أن قال: حكىٰ بعض المحدّثين عن التحف مرسلاً عنه ﷺ أنّه قال أيضاً: **«إنّ الله قد احتجّ علىٰ العباد بأمور ثلاثة: الكتاب، والسنة، وما أجمع عليه المسلمون»**.

وقد روي في هذا الباب أخبار أخر من طرقنا تقتضي حجّية الإجماع الواقع علىٰ الحكم بنفسه، ووجوب العمل بخبر أجمع علىٰ العمل به، أو علىٰ روايته مع قبوله، كما تقتضي إمكان وقوع الإجماع والعلم به.

وهي أخبار شتّىٰ.

إلىٰ أن قال: مؤيدة بما ورد في المنع من فراق الجماعة وغيره، ولتطلب جميعاً من كتاب المناهج، وفّق الله سبحانه لإتمامه(١).

هذا ما وقفنا عليه في كتب أصحابنا الإماميّة إلىٰ أواخر القرن الثالث عشر من مصادر هذا الحديث مسنداً ومرسلاً.

وقد ذكر هذا الحديث في كتب علم الأصول الاستدلالية عند المتأخرين، ولا داعي للإطالة بالنقل عنها(٢).

ثانياً: دلالة الحديث وخلاصة البحث:

ويمكن بيان مدلول الحديث، بالتأكّد ممّا يلي:

١ ـ أنّ الرواية من أخبار الآحاد، لم تنقل بسند صحيح في كتب الفريقين، وقد

---

(١) التستري، كشف القناع: ٦ ـ ٧، طبع عام ١٣١٦هـ.

(٢) ونذكّر بأنّ الحاكم النيسابوري (المتوفىٰ ٤٠٥هـ) جمع أحاديث باب «لا يجمع الله أُمّتي على الضلالة» ذكر ذلك في معرفة علوم الحديث ص ٢٥١ قال: «الأبواب التي جمعتها وذاكرت جماعة من أئمّة الحديث ببعضها». التحرير

عرفت وجه الضعف في كلّ سند عند نقله من كتب الصحاح والمسانيد.

٢ ـ أنّ المنقول مسنداً هو بلفظ «ضلالة» لا لفظ «علىٰ غير هدىً» كما في مسند أحمد، ولا لفظ «خطأ»، الذي جاء في المصادر الأخرىٰ، غير الحديثيّة.

٣ ـ أنّ الحديث علىٰ فرض ثبوته يرجع إلىٰ المسائل العقائديّة التي عليها مدار الهداية والضلالة، أو ما يرجع إلىٰ صلاح الأمّة من وحدة الكلمة والاجتناب عن التشتّت فيما يمسّ وحدة المسلمين.

وأمّا المسائل الفقهية فلا يوصف المصيب والمخطئ فيها بالهداية والضلالة، كما لا يكون مصير الشاذّ فيها مصير النار أو نصيب الشيطان.

ويتأكّد ذلك بعدم ورود كلمة «خطأ» في النصوص المسندة، إطلاقاً، بل جاء ذلك في بعض المراسيل.

وعلىٰ ذلك: فالاستدلال به علىٰ حجّية الاجماع في المسائل الفقهية غير تام.

٤ ـ لو سلّمنا دلالة الحديث ـ كما فرضوها ـ فالمصون من الضلالة إنّما هي الأمّة بما هي، لا خصوص الفقهاء فقط، ولا أهل العلم، ولا أهل الحديث فقط!

وعلىٰ ذلك ينحصر مفاد الحديث بما اتّفق عليه جميع الأمّة.

٥ ـ أنّ مصونيّة الأمّة كما يمكن أن يكون لعصمتها كما قيل، فإنّه يمكن أن يكون لوجود معصوم فيهم لما ثبت في محلّه أنّ الزمان لا يخلو عن إمام معصوم، والرواية ساكتة عن سبب العصمة من الضلالة، فلا يمكن أن يستدلّ بالرواية علىٰ أنّ الأمّة مع قطع النظر عن المعصوم مصونة عن الخطأ، لاحتمال أن تكون عصمة الأمّة بعصمة الإمام، لا مطلقاً.

قال أمير المؤمنين عليه السلام «اللّهمّ بلىٰ، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة إمّا ظاهراً مشهوراً، وإمّا خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيناته»[1].

---

(١) نهج البلاغة: قسم الحكم، برقم ١٤٧.

وروىٰ العياشي بإسناده إلىٰ إسماعيل بن جابر عن أبي‌عبدالله عليه السلام: قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **يحمل هذا الدين في كلّ قرن عدول ينفون عنه تأويل المبطلين، وتحريف الغالين، وانتحال الجاهلين، كما ينفي الكير[1] خبث الحديد**[2].

والحمد لله رب العالمين

(١) الكير: جلد غليظ ذو حافات ينفخ فيه الحداد.

(٢) الكشي، الرجال: ١٠، برقم ٥، فصل فضل الزيارة والحديث.